



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف

الشواهد الشعرية النحوية في إعراب القرآن الكريم

لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٧ هـ)

من أول سورة البقرة إلى آخر سورة النمل
جمع ودراسة

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة

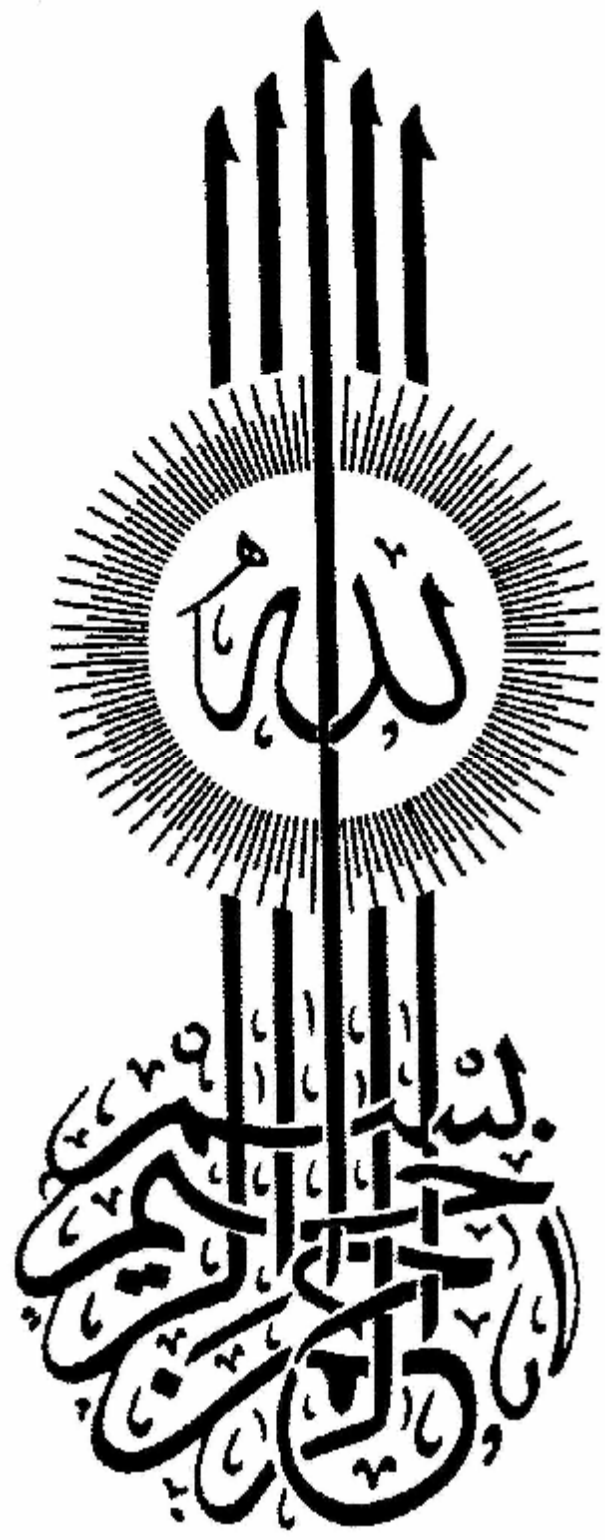
نادية فريج فرج القرشي

الرقم الجامعي : ١٤٢٦٨٠٠٥٥

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الكريم بن علي عوفي

١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م



إهداء

كل كلمةٍ من كلمات هذا البحث تحمل جُميلاً لن يُنسى ما لم تُمَحَ ؛ ولأنها تتزاحم على شرف الاعتراف بالمعروف ، فأنا أهدي هذا العمل لوالديّ الغاليين أولاً ، ثمّ لأخي « أبي محمد » القدوة الذي سار معي في هذا الطريق خطوة بخطوة ، فكان مُعيناً في الضراء ، ومشجعاً في السراء ، ولهم مع ذلك شكري وتقديري .

الباحثة

ملخص الرسالة

موضوع الرسالة: "دراسة الشواهد النحوية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس من أول سورة البقرة إلى آخر سورة النمل"

الهدف منها: التيسير على الدارسين لمقرر إعراب القرآن في مختلف المراحل الجامعية.

ابتدأت بمقدمة أوضحت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وفروضة العلمية، والدراسات السابقة المتصلة به، ثم عرضت في التمهيد كلمة موجزة عن أبي جعفر النحاس، ومعنى كلمة شاهد في اللغة واصطلاح النحاة، والدراسات التي قامت حول الشواهد قديماً وحديثاً. والتدليل على اسمية أو فعلية ما اختلف في اسميته أو فعليته.

ثم تناولت في الفصل الثاني: شواهد قضايا الإعراب، حيث اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

مبحث شواهد إعراب الأسماء، ومبحث شواهد إعراب الفعل، ومبحث شواهد إعراب الجمل ومواقعها هذا وقد تناولت هذه الدراسة الشواهد النحوية في الجزء المقرر على النحو الآتي:

- نسبة الشواهد إلى أصحابها.
 - تحديد موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به.
 - عرض آراء النحاة في القضية النحوية "موطن الاستشهاد"، واختيار الراجح منها.
 - التنبيه على الروايات المختلفة للشاهد.
 - توضيح ما إن كان الشاهد حجة لرأي بصري أو كوفي.
 - الاستفادة من الشواهد في ترجيح بعض أقوال المعربين، والمفسرين للآية الكريمة.
 - ذكر تخریجات النحاة للشاهد إن وجدت.
 - ذكر الشواهد الماثلة للشاهد.
 - توضيح ما للشاهد من دور في نقض رأي ارتآه بعض النحاة، أو تعزيز رأي ضعّفوه؟
 - توضيح ما إن كان النحاس منفرداً في الاحتجاج بهذا الشاهد أو لا.
 - التنبيه على الشواهد الموضوعية، والنادرة، وشواهد اللغات واللهجات العربية، وشواهد الضرورات الشعرية.
- وقد أفادت هذه الدراسة مما يلي:

إثراء بعض القضايا النحوية في مختلف أبواب النحو بشواهد انفراد النحاس في الاحتجاج بها.

ترجيح بعض آراء النحاة بناءً على احتجاج النحاس بشواهد تؤيد ما ذهبوا إليه.

إثبات بعض لغات ولهجات العرب بناءً على ما أورده النحاس من شواهد.

والله الموفق

Abstract

Title of the study : " study of grammatical citations in the Holly Quran analysis (syntax), by Abu Gafar Al Nahas, from beginning of Surat Al-Baqra till the End of Surat Al Naml".

Aim of the study: facilitaitng of course the Holly Quran analysis (syntax) for the ones who study it at the different university stages.

I have begun with an introduction which clarifies the importance of the issue, the reason of its choice, its scientific assumptions & the previous connectd about Abu Gafar Al - Nahas, is given the meaning of the word of(citation) in the language, the terminology of grammarian, the previous & recent studies which were held of concerning citations & proving the nominal or verbal of what disaccord in its nominal or verbal.

As for second chapter ,it is about the citations of analysis issues (syntax).this chapter has three searches, the first one is citations of analysis of nouns. the second one is citations of analysis of verb. the third chapter is about the witness the sentence & its location.

This study has dealt with the grammatical evidences in the study course as follow:

- Tracing the evidence back to its owner.
- Determining the position of the evidence & its citation side.
- Showing the grammarians' opinions in the grammatical issue "places of citations "** choosing the more correct.
- Paying attention to the different versions of citation.
- To mention the interpretation of the grammarians if existed.
- Mention the citation that are similar to each others.
- Clarifying the role of citation in criticizing the opinion of the grammarians, or in enhancing an opinion weaken by the grammarians.
- Clarifying if Al- Nahas is solely in protest with this citation or not.
- Paying attention to the subjective & rare citation, languages &Arabic accent citations & the poetic licenses citations.

This study has been used for the following ;

١-Enrichment of some grammatical issues in the different chapters of grammar with citation with which Al-Nahas performed singlehandedly.

٢- *Giving preponderance to some grammarians*" opinions according to Al-Nahas protest with citations which support what they went to.

٣-Proofing some of Arab's languages & accents according to what Al-Nahas has provided with citations.

المقدمة

الحمد لله القائل: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۗ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(١). عدد ما في السماء والأرض من شواهد الوجدانية، وعدد ما درج على الأرض من وري، وعدد ما في بطونها تحت الثرى، حمدًا نرده فوق الأرض، وعند العرض، وفي جنة المأوى عند سدرة المنتهى، اللهم آمين.

وأصلي وأسلم على سراج شهادته، وصفوة أوليائه محمد ﷺ، من خصَّ بالشفاعة وعلى الأمم جميعها بالشهادة. أما بعد

فإن المطالع لما خلفه أهل النحو من مؤلفات "شروح وحواشٍ وتذييلات" لتبين له ظاهرة ليست بخافية، وميزة غير متوارية، اصطبغت بها تلك المؤلفات، ولم يغفل عنها كلُّ من أَلَّفَ في هذا الفن ممن سبق وفات، تلك ظاهرة "الاستشهاد". فلا عجب أن تكون متصدر الحديث عن أدلة السماع، ومعيار الترجيح عند اختلاف الآراء، وتعدد المذاهب، وأن يكون شرحها مَهْمَةً تَضَطَّلَ لها جهابذة النحو، فخلَّفوا لنا العديد من المصنفات في "شرح الشواهد"، بيد أن أهميتها تزداد، ويكون من وراء دراستها عظيم المفاد، في مصنفات إعراب القرآن؛ إذ إعراب مفتاح المعاني، وهو لكتاب الله خير خدمةٍ، يسعى لها أهل الشرف والمعالي؛ لذا أردنا اللحاق بركبهم وإن كنا خلفًا من بعدهم، فوقع اختيارنا على "إعراب القرآن لأبي

(١) سورة آل عمران آية: ١٨.

جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس"؛ إذ هو كثير الرواية، ومتحرِّ الاستشهاد في معظم ما يورده من وجوه الإعراب، خاصة أن الدراسات السابقة التي قامت حول هذا المصنف ركَّزت على توجيهاته النحوية دون شرح الشواهد، وبعد عرض الفكرة على مشرفي د. عبد الكريم عوفي أيديني، ووافقني، واستقرَّ الرأي بأن يكون عنوان البحث: "الشواهد الشعرية النحوية في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس"، ونظرًا لكثرتها فقد حُدِّدت الدراسة بحيث تكون "من أول سورة البقرة إلى آخر سورة النَّمْل"؛ إذ يشمل البحث - بعد إسقاط المكرر مائة وعشرين شاهدًا نحويًا من مجموع شواهد النحوية البالغ عددها - بعد إسقاط المكرر مئتين وأربعين شاهدًا، أما الشواهد المتبقية والبالغ عددها مائة وعشرون شاهدًا، فيمكن أن يشملها بحث مستقل في رسالة أخرى، كما رأيت أن يكون اعتمادي على الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هجرية، ١٩٦٨ ميلادي من طبعات الكتاب، تحقيق د. زهير غازي زاهد؛ إذ بذل فيها المحقق جهدًا واسعاً في تنقية الكتاب مما وقع فيه من أخطاء طباعية في سابقتيها، على الرغم من عناية القائمين على طبعه.

أهمية الموضوع:

إن دراسة الشواهد في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس من الأهمية بمكان؛ وذلك للأسباب الآتية:

- ١- أنها دراسة متصلة بكتاب الله عز وجل، وبها سينصرف كل جهد وعناء في أثناء الدراسة إلى خدمة كتاب الله العزيز.

٢- هذه الدراسة ستمكنني من الاطلاع على علوم مختلفة متصلة بالقرآن الكريم اتصالاً مباشراً، فالبحث في هذا الموضوع يتطلب الرجوع إلى علوم مختلفة؛ كالتفسير وعلم القراءات، وعلم الاحتجاج لها.

٣- أن أكثر ما أودعه النحّاس كتابه من الشواهد كانت من شواهد سيبويه، فكان في دراستها استخلاصٌ لأقوال من عني بها وشرحها، أضف إلى ذلك شواهد اُختلف فيها روايةً، فتارةً تقام بها الحجة على قاعدة معينة وتارة لا حجة فيها، وشواهد ردّ الاستشهاد بها لكونها تحمل ضرورات شعرية، ولا يحمل كتاب الله على تلکم الضرورات، وإنما يحمل كتاب الله على الأفصح والأشهر، كما نصّ بذلك يرحمه الله.

٤- أنها تناولت كثيراً من القضايا النحوية في مختلف الأبواب، ففي دراستها إثراء لتلك الأبواب بالمسموع.

٥- أن كثيراً من هذه الشواهد جاءت في ثنایا آراء كثير من العلماء الذين روى عنهم النحّاس، فبدراستها ألقى الضوء على آرائهم مع ما اعتمدوا عليه من نقول؛ لاسيما أن هؤلاء العلماء من مختلف المدارس النحوية (بصرية وكوفية وبغدادية).

٦- أن كثيراً من هذه الشواهد تستوقف الدارسين لمقرر إعراب القرآن في المرحلة الجامعية، فيصعب عليهم تحديد موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به؛ لاسيما أن كثيراً منها لم تتضمنه مقررات الدراسة أقصد [شرح ابن عقيل، وأوضح المسالك لابن هشام].

لذا فمن أهداف هذه الدراسة أنها ستيسر بحول الله الوقوف على شواهد إعراب القرآن للنحاس، بل وغيره من كتب الإعراب إذ أن النحاس كثيراً ما يكون ناقلاً لتلك الشواهد عن كتب الإعراب التي سبقته.

وأخيراً فإن أهداف هذه الدراسة أنها ستكون -بحول الله- مرآة لأهل التفسير والقراءات، واللغة والنحو على حد سواء.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي قامت حول هذا المصنف ركزت على توجيهاته النحوية دون شرح الشواهد أو ذكرها، منها:

أ- "تعدد التوجيه النحوي لأبي جعفر النحاس في ضوء السياق القرآني والقواعد النحوية"، وهي رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير أعدها الأستاذ أحمد السنوسي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ٢٠٠١ م .

ب- مقالة بعنوان: "الاحتجاجات النحوية للقراءات القرآنية بين أبي جعفر النحاس وأبي عبيد القاسم بن سلام" للدكتور إبراهيم بن صالح الحندود، ضمن مقالات مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عددها الرابع والثلاثون عام ١٤٢٢ هـ.

مشكلات البحث وفروضه العلمية:

وهي جملة تساؤلات تمثل مشكلة البحث الرئيسة، وقد أجبت عنها -بحمد الله- في ضوء المادة العلمية التي جمعتها، فأرجو من الله أن أكون قد وفقت في ذلك، ومنها:

- أكانت الشواهد معزوةً لأصحابها أم كانت نسبتها مغفلة؛ لكونها مشهورة أو مجهولة القائل؟

- أكان أصحابها ممن أجمع النحاة على الاحتجاج بشعرهم، أم كانوا ممن خالف إجماعهم، فاحتج بشعر من لا يحتج بشعره؟

- هل انفرد النَّحَّاس بشواهد لم يذكرها النحاة؟

- أتمسك في شواهد بقياس شيوخ البصريين الذين بنوا أقيستهم على الأغلب والأشهر، وطرحوا الشاذ، أم توسع في روايات الأشعار توسع الكوفيين؟

- أكانت شواهد مما يؤيد رأياً بصرياً، أو مما يرجح مذهباً كوفياً؛ فإن كان الأول فبم أجاب الكوفيون؟، وإن كان الثاني فبم أجاب البصريون؟

- هل من شواهد ما يُروى على وجه مختلفة، فيكون الشاهد في بعضها دون بعض؟

- غالباً ما تكون شواهد مما أنشده سيبويه، فهل توافقت روايته لها مع رواية غيره من النحاة الذين عنوا بشرح شواهد الكتاب؟

- هل جاءت تلك الشواهد على لغات القبائل ولهجاتها؟ وهل كانت هذه اللغات نادرة أو شاذة لا يقاس عليها؟

- هل كانت تلك الشواهد مما عدّه النحاة ضرورة شعرية، أو مما صُرح بأنها موضوعة؟

- هل نقض بها رآه أرتآه غيره من النحاة؟ وهل عززت رأياً ضعّفه غيره؟ وهل لها شواهد مماثلة منثورة في كتب النحاة؟

- أكان موفقاً في استشهاده، أم كانت هناك شواهد بديلة هي أولى وأصح بأن يستشهد بها على المسألة التي أوردتها؟

- هل خُرجَ الشاهد على نحو ينتقض به وجه استشهاده به؟

- ماذا أضافت تلك الشواهد لأقوال المفسرين؛ خاصة حين تعدد أقوالهم في تفسير الآية الواحدة، تبعاً لتعدد الأوجه الإعرابية التي يتحملها اللفظ.

ثم ماذا أضافت لتوجيهات النحاة للقراءات المختلفة، وهل يمكن من خلالها ترجيح أحد تلك التوجيهات؟ وهل دفعت تحامل بعض النحاة على القراء؟

منهج البحث:

بلغ عدد الشواهد النحوية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس مئتين وأربعين شاهداً من مجموع شواهد البالغ عددها اثنين وست مئة شاهداً، وبناءً على تأملها فإن المنهج الذي اعتمدت عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، أما طريقة عرضي الشواهد الشعرية فراعيت فيها الخطوات الآتية:

١ - أنسب الشاهد إلى قائله مع ذكر عصره، وأشار إلى أماكن وجوده.

٢ - تحديد موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به.

٣ - توثيق القراءات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأمثال والأقوال العربية

المأثورة التي وردت في البحث.

٤ - حين يكون الشاهد ترجيحاً لأحد الأوجه الإعرابية المتعددة التي يحتملها اللفظ في الآية، فإني أذكر تلك الأوجه كما وردت في نص أبي جعفر، وهذه الأوجه وإن لم تكن ذات علاقة بدراسة الشاهد إلا أن ذكرها يُمهّد لمرحلة الترجيح بعد عرض آراء النحاة.

٥ - أعرض آراء النحاة في القضية النحوية التي هي مناط الاستشهاد، كسيبويه، والفراء، والأخفش، والزجاج، والطبري، والزخشي، وأبي حيان، والقرطبي، ثم اختار الراجح منها بناءً على ما يظهره لي البحث من أدلة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٦ - حين يتكرر الشاهد الشعري في مسائل مختلفة، فإني أفرد لكل مسألة بحثاً مستقلاً، يدرس فيه الشاهد بناءً على ما تقتضيه كل مسألة من وجه الاستشهاد.

٧ - حين تتعدد شواهد المسألة الواحدة، فإني أذكرها مكتملة، ويضمها بحث واحد.

٨ - حين يكون الشاهد النحوي حجة لأحد الفريقين [بصري أو كوفي]، أو مما احتج به عالم على آخر أشير إلى ذلك، مع ذكر ما استدل به كل فريق، وبيان الراجح ما أمكن.

٩ - حين يكون أبو جعفر النحاس ناقلًا للشاهد عن غيره، وموردًا له في معرض حديثه عن رأيه، أشير إلى ذلك موضحةً رأي النحاس سواء أكان تأييدًا أم معارضة.

١٠ - إن كان لشاهد النَّحاس شواهد مماثلة ثرية أو شعرية اهتديت إليها من خلال البحث، أوردتها إذ إنه لمن المفيد أن يقف الباحث على شواهد متعددة للمسألة الواحدة، كما أنها مما اعتمدت عليه من أدلة في الترجيح بين آراء العلماء.

وفي كل هذه المراحل حاولت الربط بين عناصر الخطة ، والتساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، وأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك.

والله الموفق

خطة البحث

لقد جاءت دراستي للموضوع في تمهيد، وثلاثة فصول بين مقدمة وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: أوضحت فيها فكرة الموضوع، وأهميته، وفروضه العلمية، والدراسات السابقة المتصلة به.

التمهيد ويشمل ما يأتي:

١- كلمة موجزة عن أبي جعفر النَّحَّاس ومؤلفه "إعراب القرآن".

٢- معنى كلمة شاهد في اللغة وفي اصطلاح النحويين.

٣- الدراسات التي قامت حول الشواهد قديماً وحديثاً.

الفصل الأول : شواهد المفردات

وتناولت فيه الأحكام النحوية للمفردات (الحروف - الأسماء - الأفعال) التي ليست بإعراب، كمجيء الحروف والأسماء بمعنى بعضها بعض، والتدليل على اسمية أو فعلية ما اختلف في اسميته أو فعليته.

ويندرج تحت هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: شواهد الحروف.

أولاً: الحروف العاملة.

- زيادة اللام في لعل.

- مجيء إن بمعنى نعم.
- حذف نون لكن لالتقاء الساكنين.
- رب المكفوفة ب(ما) لا تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر.
- ثانياً: الحروف المهملة.
- مجيء إلا بمعنى غير.
- حذف نون التوكيد مع إرادتها.
- حذف نون الوقاية للتخفيف.
- حذف همزة الاستفهام لوجود دليل على الاستفهام.

المبحث الثاني: شواهد الأسماء:

- الإشارة بأولئك إلى الجمع غير العاقل.
- الإظهار في موضع الإضمار.
- حذف الضمة من هاء الضمير لثقلها.
- مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول.

المبحث الثالث: الأفعال:

- حذف النافي مع فتىء .
- الأصح في حاشا أنها فعل.

الفصل الثاني: شواهد قضايا الإعراب:

وفيه تناولت الأحكام النحوية للأسماء ، والأفعال ، والجمل من حيث الإعراب ، وشواهد هذا الفصل قد طرقت أبواب النحو المختلفة، لذا آثرت ترتيبها حسب الأبواب النحوية المعروفة.

ويندرج تحت هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: شواهد إعراب الأسماء.

أولاً: المعرب والمبنى:

- إعراب المنقوص.
- جمع (أب) جمع سلامة.
- إفراد "كلتا" مع إرادة التثنية.
- إعراب سنين إعراب المفرد.

ثانياً: المبتدأ والخبر:

- الرفع بالابتداء بإضمار خبر.
- حذف المبتدأ .

- خبر "من" الاستفهامية.

ثالثاً: النواسخ:

- العطف على اسم (إن) بعد استكمال الخبر.

- إضمار اسم إن دون أن يسبق له ذكر لدلالة الكلام عليه.

- العطف على اسم لا النافية للجنس إذا تكررت.

- العامل في خبر ما العاملة عمل ليس.

- إعمال لا عمل ليس.

- حذف "أن" من خبر كاد.

- اسم كان "ضمير الشأن محذوفاً".

- إعمال "أن" المخففة.

- كان التامة.

- مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة شذوذاً.

- زيادة كان وسطاً.

رابعاً: الفاعل:

- حذف الفاعل لدلالة الفعل عليه.

- جمع الفعل والفاعل مجموع.

- الرفع على الفاعلية بإضمار فعل.

خامسًا: المفعولات:

- حمل مصدر فعل على مصدر فعل آخر يوافقه في المعنى.

- النصب على المفعولية بصيغة فَعَلٍ.

- المصدر المؤكد لفعله.

- النصب على إضمار الفعل "الاشتغال".

- النصب على المفعولية بإضمار فعل بعد إما التخييرية.

- النصب على نزع الخافض.

- النصب على المفعولية بفعل مضمّر دلّ عليه ما قبله.

- النصب على القطع.

- وقوع إن وصلتها مفعولين لحسب .

سادسًا: الممنوع من الصرف:

- إعراب جمع المؤنث السالم المسمى به إعراب ما لا ينصرف.

- ما يجوز صرفه وعدم صرفه من الأسماء.

سابعًا: الحال.

- مجيء المصدر حالًا.

ثامناً: التمييز:

- تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف.

تاسعاً: الاستثناء:

- الاستثناء بغير.

- الاستثناء المنقطع.

عاشراً: الإضافة:

- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

- في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم.

- إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله عن سبيل المجاز.

- حذف التنوين من اسم الفاعل لغير الإضافة.

- الجر على الجوار.

الحادي عشر: التوابع:

- الأسماء الملازمة للنعته.

- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

- التقديم والتأخير بين المتعاطفين في الجملة الاسمية.

- العطف حملاً على المعنى.

- العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض.

- بدل الاشتغال.

- إبدال الفعل من الفعل.

الثاني عشر: النداء:

- نداء المضاف إلى ياء المتكلم.

- حذف المنادى.

المبحث الثاني: شواهد إعراب الفعل:

- إسكان حرف الإعراب من الفعل لغير الجزم.

- الجزم بإذا.

- العطف على جواب الشرط.

- جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة.

- حذف لام الفعل الناقص لغير الجزم في الوصل والوقف.

- رفع الفعل المضارع المسبوق بمضارع مجزوم.

- نصب الفعل المضارع بعد واو المعية.

المبحث الثالث: شواهد إعراب الجمل ومواقعها:

- الجملة الاستئنافية بعد حتى.
- حذف الفاء من جواب الشرط.
- مجيء واو العطف في جواب إذا.
- حذف جواب لو.

الفصل الثالث:

الخصائص التي تميز بها الشاهد النحوي عند النحّاس.

رابعاً: الخاتمة:

ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

والله الموفق

وأختتم هذه المقدمة بتقديم جزيل الشكر لعامة كلية اللغة العربية ،
ولأستاذي الفاضل الدكتور : عبدالكريم عوفي ، والمشرف على هذه الرسالة ،
فما كان لهذا البحث أن يرقى بمستواه -بعد الله- لولاه، إذ كانت توجيهاته
السديدة، وملاحظاته القيمة سراجاً أضاء لي عتمة السبيل، ودليلاً للمجد
خير دليل.

والشكر موصول لكل من أدلى بدلوه في هذا البحث ؛ عوناً ومشورة من
الأساتذة الكرام، وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة الدكتورة : حصّة الرشود ،
وصديقتي الفاضلتين مريم عابد الهذلي، ومريم شماس القرشي.

وأخيراً فمن الاعتراف بنقص المخلوقين عن الكمال، وعدم العصمة عن الزلل
أن أضع هذا البحث بين يدي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة للنظر فيه، وتوجيهه نحو
الأفضل، فسبحان من تنزه عن النقص، واختص لعظمته بالكمال والجلال، ومن
أرجو بمنه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لخلقه أجمعين، والحمد
لله رب العالمين.

الباحثة

تهيد

كلمة موجزة عن أبي جعفر النَّحَّاس، ومؤلفه "إعراب القرآن"

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحَّاس، والنَّحَّاس نسبة إلى من يعمل بالنَّحَّاس، ولد في مصر، ونشأ بها، وتعلم على يد علمائها في تلك الفترة - خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري -، وعلى من نفر إليها من العلماء كاليزيدي (ت ٢٢٥-٢٢٧هـ)، وأبي علي الدينوري (ت ٢٨٩هـ)، وعلي بن سليمان الأخفش (ت ٣١٥هـ)، فتلقى عنهم صنوف المعرفة في الشعر والنثر والحديث والتفسير وعلوم اللغة، ولم يكتف بما أخذ منهم، إذ خرج إلى بغداد فأخذ عن كثير من علمائها كالمبرِّد (ت ٢٧٦هـ)، والزجاج (ت ٣١٠هـ)، ونفطويه (ت ٣٢٣هـ)، ثم عاد إلى مصر، وقد ترددت هذه الأسماء كثيراً في مؤلفه إعراب القرآن^(١).

مكانته العلمية:

قال الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين عنه: "وكان واسع العلم غزير الرواية كثير التأليف"^(٢).

إن شهادة الزبيدي هذه لو اوضحه كل الوضوح في كتابه "إعراب القرآن" فضلاً من غيره من مؤلفاته، إذ ضمَّنه كثيراً من صنوف المعرفة في القراءات واللغة والتفسير مما يدل على سعة علمه، وتنوع ثقافته، وفيه يروي عن كثير من العلماء في مختلف العلوم والفنون نحاة، ولغويين، وشعراء، وقراء، ومفسرين ومحدثين.

(١) إنباه الرواه للفظي ج ١، ص ١٠١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص ٢٢٠-٢٢١.

أما كثرة التأليف فتتضح لنا جلية فيما خلفه من مؤلفات نسبت إليه في كتب التراجم ومن أهمها:

١- معاني القرآن وكان قد ألفه قبل إعراب القرآن، فكثيراً ما تضمن الأخير إحالات إلى الأول.

٢- شرح أبيات سيويه، وهو مطبوع .

٣- الناسخ والمنسوخ، وهو مطبوع .

٤- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، وهو مفقود .

٥- كتاب التفاحة في النحو، وهو مفقود .

٦- القطع والائتناف، وهو مفقود .

وفاته: توفي رحمه الله يوم السبت لخمس خلون من ذي الحجة سنة ٣٣٨هـ وقيل سنة ٣٣٧هـ.

كتابه إعراب القرآن:

لا ينكر ما لكتاب (إعراب القرآن) من مكانة علمية، ومعارف متنوعة بين دفتيه؛ ففيه لأهل القراءات مبتغى، ولأهل النحو زاد منوعٌ، وفيه لأهل التفسير لطائف تُصطفى، ولأهل الأدب أبياتٌ تُنتقى، غير أن غايته لأهل النحو تزيد؛ إذ فيه جلب الأقاويل وحشد الوجوه، كما قال الزبيدي في الطبقات^(١)، ففيه حشد آراء

(١) طبقات الزبيدي ص ٢٣٩.

النحويين "بصريين وكوفيين وبغداديين"، يعللها ويناقشها ويخرج أحياناً منها بآراء واستنتاجات مفيدة، لذا فلا عجب أن يكون مصدرًا هامًا لمن صنف في إعراب القرآن وتفسيره، مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) في "إعراب القرآن"، وأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن"، وممن أفاد منه من المفسرين أبو عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن"، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في "البحر المحيط" وبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في "البرهان في علوم القرآن".

معنى الشاهد في اللغة والاصطلاح:

ورد في محكم ابن سيده^(١): الشاهد العالم الذي يبين ما علمه.

وفي اللسان^(٢) الشهادة: الدليل القاطع ثم نقل صاحب اللسان عن أبي عبيده قوله: "شهد الله قضي الله أنه لا إله إلا هو وحقيقته عليم الله وبين الله، لأن الشاهد عند الحاكم بين ما يعلمه".

وفي الاصطلاح اللغوي: جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة، وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظاً لمعناه، أو نسقاً في نظم أو كلام، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره، أو على علاقة بين لفظ وآخر، أو معنى وغيره، وتقديم وتأخير، أو اشتقاق أو بناء، ونحو ذلك مما

(١) المحكم (شهد) ٩٥ / ٤ .

(٢) لسان العرب (شهد) ١٥٢ / ٨ .

يصعب حصره ، ومما هو محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء^(١) .

ومن هذا التعريف اللغوي نستطيع أن نحدد المراد بكلمة شاهد في اصطلاح النحاة.

فالشاهد النحوي : هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على رأي أو قول^(٢) .

فهو كل ما أورده النحاة من كلام الله، أو كلام نبيه محمد - ﷺ - أو شعر أو نثر، يبين قاعدة تعدوها أو يظهر صحة رأي ذهبوا إليه.

وكثيراً ما تنوب كلمة "احتج" عن كلمة "استشهد" في أسطر النحاة، مما يوجب علينا أن نكشف عن معناها، حتى يتبين لنا ما إن كانتا مترادفين في عرف النحاة أم أن ثمة اختلافاً بينهما.

جاء في المصباح: الحجة: الدليل^(٣)، وفي اللسان الحجة: البرهان^(٤).

فعلى هذا الحجة في الاصطلاح هي: كل ما يسوقه النحوي من أدلة وبراهين؛ للدلالة على صحة رأي أو قاعدة.

(١) الشاهد اللغوي في مجلة النجاح للأبحاث ، العدد السادس ١٩٩٢ م ، يحيى عبد الرؤوف جبر ص ٢٦٥ .

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية لسمير اللبدي ١١٩ .

(٣) المصباح ص ٤٧ .

(٤) اللسان (حجج) ٤ / ٣٨ .

ونستطيع أن نلمح الفرق بين الحجة والشاهد من خلال توظيف النحاة لهذين المصطلحين في مؤلفاتهم، فغالبًا ما يعبرون بقولهم : استشهد بكذا عن الأدلة النقلية، كقولهم : هذا لا يستشهد بشعره، والاستشهاد بهذا البيت لا يصح؛ إذ لا يعرف قائله، وما إلى ذلك من قرآن وحديث وشعر ونثر، أما الحجة فيعبرون بها عما يوردونه من أدلة نقلية وقياسية، كما يظهر ذلك عند ابن الأنباري^(١) في الإنصاف فهي لذلك أعم.

هذا والله أعلم

(١) الإنصاف ١ / ٦٠ .

أقسام الشواهد النحوية من حيث مادتها :

١ - الشواهد القرآنية :

ويُقصد بها كل ما احتج به النحاة من كتاب الله العظيم بكل آياته ، وقراءاته المختلفة .

وقد اختلف الاستشهاد بها عند الفريقين « البصريين والكوفيين » ، فمن موسع يحتج بكل القراءات المتواتر منها والشاذ ، وهم الكوفيون ، ومن مُضَيِّق متحفظ يقف عن الاحتجاج بها خاصة حين تخالف قاعدة قَعْدوها ، أو رأياً ذهبوا إليه ، ويذكر لها تخریجات عدة ، وهم البصريون .

٢ - الحديث النبوي :

وهو كل ما رُوي من أقوال الرسول ﷺ وللنحاة في الاحتجاج بالحديث ، ثلاثة مذاهب^(١) :

المذهب الأول : يرفض الاحتجاج به ، بحجة أن أحاديث الرسول ﷺ قد رُويت بالمعنى ، فما وصل إلينا منه هو من كلام الرواة لا من كلامه ﷺ ، ومن هؤلاء ابن الضائع ، وأبو حيان الأندلسي .

المذهب الثاني : يحتج بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، ومن هؤلاء : السيوطي .

المذهب الثالث : الاحتجاج به لفصاحة قائله وهو النبي ﷺ ، وناقله ،

(١) يُنظر خزانة الأدب / ١ / ٤، ٥، ٨، وجمع الهوامع / ١ / ١٠٥ ، والاقتراح ١٧ .

لأن تدوين الحديث قد تم قبل نهاية عصر الاحتجاج ، فرواته من عصر الاحتجاج .

ومن أصحاب هذا الرأي المبرّد ، وابن الأنباري ، وابن مالك .

٣ - الأشعار والأرجاز :

لا يخفى على المطالع لكتب النحو غزارة الشواهد الشعرية والأرجاز التي كانت حجة للنحاة على قضايا النحو المختلفة ، والتي بنوا عليها قواعد العربية وأسسها ؛ ولكي تكون تلك القواعد سليمة صحيحة ، فقد حدّد النحاة معايير لقبول هذا الشعر والرجز المحتج به ، وهي ^(١) :

أ - العصر : فما كان جاهلياً محتج به اتفاقاً ، وما كان إسلامياً فهو مقيد بزمان ومكان ، يتضح ذلك من قول الأصمعي : « خُتِم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج » ^(٢) .

وقول أبي عمرو بن العلاء : « لو أدرك الأخطل يوماً واحداً من الجاهلية ما فضّلت عليه أحداً » ^(٣) .

ب - البداوة : فيحتج بأشعار أهل البادية ، ومن هم بعيدٌ عن التحضر واللين ، يتضح ذلك من قول الأصمعي في ذي الرّمّة : « ذو الرّمّة طالما أكل المالح والبقل في

(١) يُنظر الخصائص ٢ / ٥ ، الخزانة ١ / ٦ ، الاقتراح ٣٧ .

(٢) الاقتراح ١٠٢ .

(٣) الأغاني ٣ / ٢٣ .

حوانيت البقالين»^(١) كناية عن تحضره ، بل إن هذا المعيار مما يفتخر به أصحاب مدرسة نحوية على أخرى حيث يقول الرياشي مفتخرًا ، وهو من نحاة البصرة : «إنما أخذنا اللغة عن حَرَشَةِ الضَّبَاب ، وأكَّلة اليرابيع ، وهؤلاء - يعني الكوفيين - يأخذونها من أكَّلة الشوازير ، وباعة الكواميخ»^(٢) كناية عن التحضر .

٤ - الأمثال والأقوال :

وهي كل ما رُوي عن العرب من أمثال وأقوال ، ويشترط فيها ما يشترط في الشعر بأن يكون قائلوها من عصور الاحتجاج .

(١) المزهر ٢ / ٣٧٦ .

(٢) الاقتراح ٨٤ ، والضَّبَاب واليرابيع : حيوانات صحراوية ، الشوازير جمع شيراز والكواميخ : من أطعمة الفرس ، وأهل الخواضر .

الدراسات القائمة حول الشواهد قديماً وحديثاً:

١- قديماً:

يمكننا القول: إن الدراسات التي قامت حول الشواهد قديماً قد تجلّت في مظهرين:

المظهر الأول: عند علماء اللغة كالأصمعي، والفارابي، وهي وإن لم تكن دراسات مباشرة حول الشواهد، إلا أنها أشارت إلى معايير القبول والرفض في الكلام الذي يحتج به، والتي منها العصر والبدائة، حيث يقول الفارابي: "والذين عنهم نقلت اللغة^(١) العربية، وبهم اقتدي هم: قيس وتميم وأسد وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري"، ونقل عن الأصمعي في الاقتراح أنه قال: "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج"^(٢).

كما أتاحت للنحاة المتأخرين كالأنباري في كتابه "الإغراب وجدل الإعراب"، والسيوطي في "الاقتراح" بسط القول وبشكل منظم عن الاستشهاد ومصادره.

المظهر الثاني:

دراسات قامت على الشواهد نفسها، ويتضح هذا المظهر جلياً عند علماء النحو في مؤلفاتهم التي تناولت الشواهد النحوية بالشرح والتحليل، وهي دراسة كان التحليل منهجها، وهو منهج يتناسب والقصد من التأليف؛ إذا القصد توظيف

(١) الاقتراح، ص ١٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٨.

ذلك القدر المطمئن على صحته، والاستدلال به على صحة القاعدة أو الرأي؛ لذا غالبًا ما تكون هذه الدراسة عقيب شرح مفصل لمؤلفات النحو التعييدية، والتي على رأسها "كتاب سيبويه" وقد بلغت شروح أبياته ما يقارب أربعة عشر شرحًا من أهمها:

- ١ - شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النَّحَّاس ت ٣٣٨هـ، وهو مطبوع .
 - ٢ - شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري ت ٤٧٦هـ، وهو مطبوع .
 - ٣ - شرح أبيات سيبويه لأبي البقاء العكبري ت ٦١٦هـ، وهو مطبوع .
- أما المؤلفات التي اهتمت بشرح الشواهد النحوية في غير كتاب سيبويه فمنها:

- ١ - شرح الشواهد للعيني ٨٥٥هـ، وهو مطبوع .
 - ٢ - شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي ٩١١هـ، وهو مطبوع .
 - ٣ - شرح شواهد الشافية لابن الحاجب، وهو مطبوع .
 - ٤ - خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، وهو مطبوع .
 - ٥ - شرح شواهد شذور الذهب لمحمد علي الفيومي، وهو مطبوع .
- وغيرها كثير.

ونتيجةً لوجود هذين المظهرين في الدراسات القائمة على الشواهد، كان هناك من جمع بين هذين المظهرين من النحاة المتأخرين في دراستهم، كالسيوطي في (الاقتراح)، وإن كانت دراسته عن أصول الصناعة النحوية، إلا أنه تحدث فيه عن النقل ومصادره، وعن إجماع أئمة النحو والصرف واللغة على من يحتج بشعرهم،

ومن لا يُجتج بشعرهم، والقول في الشعر والنثر الذي لا يعرف قائله، والشواهد المصنوعة والشواهد المروية بأوجه متعددة، واختلاف اللغات وحكم الاستدلال بالدليل الذي يدخله الاحتمال، فعرض لنا كل ما يتعلق بقضية الاستشهاد بطريقة منظمة مستنيراً بأقوال من تقدمه كالأنباري، ومستخلصاً نتائج ما وصلوا إليه في الحديث عن الاستشهاد.

غير أنه انفرد عن غيره ببيان موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، موضعاً صحة الاحتجاج بالقراءات متواترها وأحاديها وشاذها، ومخطئاً من طعن في بعضها، ونسب أصحابها إلى اللحن وراداً عليهم بأبلغ رد^(١).

وفي الاستشهاد بالحديث: وقف موقفاً وسطاً، بعد أن عرض آراء الفريقين حيث قال: «أما كلامه - ﷺ - بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً إنما يوجد في الأحاديث القصار»^(٢).

ومن تابع السيوطي في الجمع بين هذين المظهرين في مؤلف واحد البغدادي في خزانة الأدب.

٢- حديثاً:

إن الدراسات الحديثة القائمة حول الشواهد لم تخرج عن هذين المظهرين،

(١) ينظر الاقتراح ١٠٢ .

(٢) ينظر المرجع السابق .

غير أن معظمها قد اتسم بطابع التخصيص من حيث مصادر الاستشهاد، فمنها ما احتفى بجانب الشواهد القرآنية، ومنها ما احتفى بجانب الشواهد الشعرية، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال:

- ١ - شرح الشواهد النحوية في همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي.
- ٢ - شواهد النحو الشعرية منهجها ومصادرها، لرضا جميل سليم عبد الله جامعة عين شمس ١٩٧٥ م.
- ٣ - شواهد سيبويه من المعلقات، للمؤلف عبد العال سالم مكرم، وهو مطبوع .
- ٤ - الشواهد النحوية من غير القرآن في تفسير الطبري جمعًا ودراسة، بندر حمدان الشمري - ماجستير ١٤١٩ هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- ٥ - توظيف الشوكاني الشاهد النحوي الشعري لتوجيه المعنى في تفسيره، صالح علي زابن السريحي السلمي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى عام ١٤٢٤ هـ .
- ٦ - الشاهد النحوي، د/ خديجة الحديثي، وهو مطبوع .
- ١٠ - شواهد النحو في حماسة أبي تمام، محمد أبو الروس، وهو مطبوع .

والله أعلم

الفصل الأول

شواهد المفردات

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : شواهد الحروف .

المبحث الثاني : شواهد الأسماء .

المبحث الثالث : شواهد الأفعال .

المبحث الأول
شواهد الحروف

أولاً : الحروف العاملة

توطئة :

العامل : ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب^(١) .

والحروف العاملة : هي الحروف التي إذا دخلت على الاسم ، أو الفعل أثرت في إعرابه ، وغيّرتة من حالة إعرابية إلى حالة أخرى مغايرة لما كان عليه الاسم أو الفعل قبل دخولها عليه .

ولها أربعة أقسام :

١ - حروف تعمل الجر ، وهي :

الباء ، اللام ، الكاف ، الواو ، من ، عن ، في ، مذ ، إلى ، على ، منذ ، حاشا ، خلا ، عدا .

وأضاف ابن مالك^(٢) ، والأشموني^(٣) : كي ، لعل ، متى .

أضاف إليها المالقي^(٤) : (مُن) بضم الميم ، (مَع) بسكون العين ، ولولا .

٢ - حروف تعمل النصب في الأسماء ، وحروف تعمل النصب في الأفعال :

النوع الأول يشمل : إنَّ ، أنَّ ، لكنَّ ، ليت ، لعل ، ولا النافية للجنس ، غنَّ عند المالقي^(٥) .

(١) يُنظر : التعريفات للجر جاني ٢٣٩ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٣ / ١٨٨ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ١٥٢ .

(٤) ينظر : رصف المباني ٣٩١ .

(٥) ينظر : المرجع السابق ٤٣٨ .

النوع الثاني يشمل : أن المصدرية ، لن ، إذن ، كيما ، كي ، فاء السببية ، واو المعية ، لام الجحود ، لام التعليل ، حتى عند من أعمل النصب بالحروف السابقة دون إضمار « أن » المصدرية .

٣ - حروف تعمل الرفع في الأسماء ، وهي ما ، لا ، لات وإن المشبهات بليس .

٤ - حروف تعمل الجزم في الأفعال ، وهي : لم ، لما ، إن ، إذما ، لا الناهية .

(١) زيادة اللام في لعل

قال الشاعر:

يا أبتا علك أو عساكا^(١)

البيت للشاعر الأموي رُوْبَةَ بنِ العَجَّاج ، وهو من شواهد سيبويه، موضع الشاهد فيه قوله : " علك " استشهد به النحاس على زيادة اللام في لعل ؛ حيث جاء الشاعر بهذه الكلمة ساقط اللام الأولى ، وسقوطها يدل على أن هذه اللام زائدة ، وهو رأي البصريين وتابعهم في ذلك النحاس ، فقال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾^(٢) : " اللام في لعل زائدة كما قال :

يا أبتا علك أو عساكا^(٣)

آراء النحاة في الشاهد:

الحكم على لام لعل الأولى بالأصالة أو الزيادة مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين^(٤).

١ - ذهب البصريون إلى أن اللام في لعل زائدة ؛ وحجتهم في ذلك سقوط هذه اللام في بعض استعمالات الكلمة ، وتابعهم في ذلك النحاس ، والشاهد الذي معنا

(١) من الرجز في ديوانه ٧٣ ، والكتاب ١ / ٣٨٨ ، والخزانة ٥ / ٣٦٢ .

(٢) سورة يوسف آية (١) .

(٣) الإعراب ٢ / ٩٣ .

(٤) يُنظر الإنصاف ١ / ٢١٨ .

هو واحد من شواهد عدة استشهدوا بها على ذلك ، منها قول نافع الغنوي :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ^(١)

وقول الأضبط بن قريع :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٢)

ومثله :

عَلَّ صُرُوفَ الذَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا^(٣)

وغيرها من الشواهد المتعددة التي وردت فيها لعل ساقطة اللام الأولى.

٢ - ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية ؛ لأن لعل حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ، وحروف الزيادة إنما تختص بالأسماء والأفعال ، وأيد الأنباري رأي الكوفيين وأجاب عن البصريين بقوله : " إنما حذفت اللام من لعل كثيرا في أشعارهم ؛ لكثرتها في استعمالهم ؛ ولهذا تلاعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعل ولعن ولعلن ، وكان حذف اللام أولى من العين ، وإن كان أبعد من الطرف ؛ لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدي إلى الاستثقال ؛ ولأن اللام في موضع ما تكون من حروف الزيادة ، وليس العين كذلك " ^(٤) .

(١) من الطويل لنافع بن سعد الغنوي في اللسان (ع ل ل) ١٠ / ٢٥٩ .

(٢) من المنسرح للأضبط بن قريع في الأغاني ٨ / ٦٨ ، والخزانة ١١ / ٤٥٠ .

(٣) من الرجز بلا نسبة في الخصائص ١ / ٣١٦ ، واللسان (ع ل ل) ١٠ / ٢٥٩ .

(٤) الإنصاف ١ / ٢١٨ .

والذي أذهب إليه هو رأي الكوفيين ؛ لأن اللام في لعل أصلية ، وإنما حذفت في بعض استعمالاتها إضافة لما ذكره الأنباري ، لكونها حرفاً مشبهاً بالفعل ، فهي إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ، وحمل الشيء على مشابهه معهود في كلام العرب ؛ لا سيما وأن حذف هذه اللام مما يزيد من أوجه المشابهة بينها وبين الفعل ، إذ تكون بعد حذف اللام على وزن "ردّ وشدّ" .

والله أعلم

(٢) مجيء إن بمعنى نعم

قال عبید الله بن قیس الرقیات:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمَنَنِي وَأَلْمُهْنَهُ (١)
وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

وقال الآخر:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءُ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللَّقَاءُ (٢)

وقال الآخر:

قَالُوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَرَبِّمَا نَالَ الْعُلَى وَشَفَى الْغَلِيلَ الْغَادِرُ (٣)

استشهد النحاس على مجيء (إن) بمعنى نعم بالأبيات الثلاثة السابقة، الأول منها للشاعر المعروف عبید الله بن قيس الرقيات شاعر الجاهلية والإسلام، وأما الثاني، والثالث فمجهولاً القائل، وقد انفرد النحاس في الاستشهاد بهما، ولم ينسبهما لأحد، ثم استشهد بهما من جاء بعده من النحاة كابن الشجري، وابن يعيش، والبغدادي.

وجه الاستشهاد بالأبيات السابقة:

مجيء " إن " فيها بمعنى نعم، وعليه حمل النحاس قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ إِنَّ ﴾

(١) من مجزوء الكامل في ديوانه ٦٦، والكتاب ٣/ ١٥١، والخزانة ١١/ ٢١٣.

(٢) من بحر الخفيف، ولم أقف على قائله في الأمالي الشجرية ٢/ ٦٣، والخزانة ١١/ ٢١٣.

(٣) من بحر الكامل، ولم أقف على قائله، في الأمالي الشجرية ٢/ ٦٣، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، وجواهر

هَذَا لَسَحْرَانِ ﴿^(١) بتشديد (إِنَّ) و(هذان) بالألف، قال النَّحَّاسُ: "وهذا من أحسن ما حملت عليه الآية الكريمة؛ إذ حكى هذه اللغة من يرتضى بعلمه وأمانته منهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول: "إذا قال سيويه حدثني من أثق به فإنها يعينني، ولا ينبغي إنكار هذه اللغة إذا كان الأئمة قد رووها"^(٢).

آراء النحاة في الاستشهاد بهذه الأبيات :

للنحاة في القراءة السابقة توجيهات متعددة^(٣)، منها: أن "إِنَّ" هنا بمعنى نعم، وهو توجيه أبو عبيدة معمر بن المثنى^(٤)، والأخفش^(٥)، والزجاج^(٦)، ووافقهما في ذلك النَّحَّاسُ، والشاهد الأول هو الذي توارد الاستشهاد به في كتبهم على ذلك، وحين أُعترض على هذا القول بأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، أجاب الزجاج عن ذلك بأن اللام داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير لهما ساحران، وخالفهم في ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام، فالهاء في قول قيس الرُّقِيَّاتِ "إِنَّه" عند المثبتين للسكت كما هو الحال في باقي أبيات القصيدة، وعند أبي عبيد ضمير الشأن، وخبره محذوف^(٧)، حيث قال: "وهذا اختصار في كلام العرب يكتفى منه

(١) سورة طه آية (١٨)، وهي قراءة ابن عامر ونافع وحمة والكسائي، ينظر الحجة ٣/٥٢٣.

(٢) الإعراب ٣/٣١٦.

(٣) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، وشرح المفصل ٦/٧٨، والبحر المحيط ٦/٣١٦.

(٤) ينظر رأي الأخفش في: الجنى الداني ٣٩٨. ولم أجده في كتبه.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٢.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٢.

(٧) يُنظر أمالي الشجري ٢/٦٢.

بالضمير، لأنه قد عُلم ما أراد به قائله " (١) ، واستشهد على ذلك بما جاء في الحديث حين قال المهاجرون : " يارسول الله ، إِنَّ الْأَنْصَارَ قَدْ فَضَلُونَا ، وَإِنَّهُمْ آوُونَا ، وَفَعَلُوا بِنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ قَالُوا : بلى يا رسول الله . قال " فَإِنَّ ذَلِكَ " (٢) والشاهد فيه قوله : " فَإِنَّ ذَلِكَ " إذ قد حذف خبر (إِنَّ) للعلم به ، والتقدير : فإن ذلك مكافأة لهم .

وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لَا يَجُوزُ حَذْفُ خَبْرِهِ ، بَلْ يَجِبُ التَّصْرِيحُ بِجِزَائِي الْجُمْلَةِ مِنْ خَبْرِهِ .

والاستشهاد بالبيتين الثاني والثالث اللذين معنا، أدق وأكد من بيت ابن قيس الرقيات ، إذا إن " أن " في البيت الثالث لا يحتمل أن تكون هي التي تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ لأن الناصبة لا يجوز حذف اسمها وخبرها معاً ، فهي لتأكيد الكلام، جيء بها لمزيد الاعتناء به ، فلا يجوز حذفها لئلا يبطل الغرض منها ، وإنما هي هاهنا حرف جواب بمعنى نعم، وحذف الكلام مطرد بعد حرف الجواب لدلالة ما قبله عليه، ومثل هذا الشاهد قول الزبير رضي الله عنه حين قيل له : "لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ" فقال ردًا عليه : "إِنَّ وَرَاكِبَهَا" (٣) .

وكذا يزول هذا الاحتمال في البيت الثاني من ناحية اللفظ والمعنى، فمن ناحية

(١) غريب الحديث ٢/ ٢٧١ .

(٢) يُنظَرُ الْمَرْجِعُ السَّابِقُ .

(٣) يُنظَرُ شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/ ١٣٠ ، وَالْمَغْنِي ١/ ٨٥ .

اللفظ جاء الاسم "اللقاء" بعدها مرفوعاً، ولا يجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، و"اللقاء" خبره؛ لأن ضمير الشأن يجب التصريح بجزأى الجملة التي هي خبره.

أما من ناحية المعنى فقد جاءت "إنَّ" في جواب استفهام ابتدأ بهل، حيث قال: هل للمحب شفاء؟ فكان الجواب إن.

وفي البيت ردٌ على منع مجيء "إنَّ" إذ كانت حرف جواب بعد ما فيه طلب، كالاستفهام والأمر^(١).

ومثل هذا البيت ما أنشده ابن هشام في المغني:

قَالُوا أَخْفَتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَخِيفَتِي مَأْنِ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي^(٢)

ويمكننا القول إن مجيء "إنَّ" حرف جواب بمعنى (نعم) على ضربين:

الأول: أن تأتي بعد الخبر؛ وذلك لتصديق الخبر سواء كان مثبتاً كما في بيت قيس الرُّقِيَّات، وقول عبد الله بن الزُّبَيْر، والشاهد الأول من شواهد النَّحَّاس، أو منفيًا كقول سَاعِدَةَ الهذلي:

وَلَا أَقِيمُ بِدَارِ الدُّلِّ إِنَّ وَلَا آتِي إِلَى الغَدْرِ أَخْشَى دُونَهُ الخَمَجَا^(٣)

الثاني: أن تقع موضع نعم، فتكون حرف جواب بعد استفهام، وذلك كشاهد النَّحَّاس الأخير.

(١) منع الرضي مجيء إنَّ بمعنى نعم بعد الطلب، يُنظر شرح الكافية ٤/٤٣.

(٢) من الكامل، بلا نسبة في المغني ٢/٦٨٤.

(٣) من البسيط في شرح أشعار الهذليين ٢٩، والخزانة ١١/٢١٥، والخمج: سوء الذكر.

وعلى ضوء شواهد النَّحَّاس نُرجِّح قول الأَخْفَش والزَّجَّاج في مجيء (إِنَّ) بمعنى نعم، خلافاً لأبي عبيد؛ لورود ذلك في كلام العرب شعراً ونثراً، وهو قول أغلب النحاة.

والبيتان الثاني والأخير من شواهد، وإن لم يعرف لهما قائل إلا أنها أثريا الشواهد النحوية المحتج بها على مجيء "إِنَّ" بمعنى نعم، ولو من باب الاستئناس بهما؛ فقد كان النَّحَّاس ثقةً فيما يرويهِ، ولولا ذلك ما استشهد بهما النحاة من بعده. والله أعلم

(٣) حذف نون لكن لالتقاء الساكنين :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

البيت للشاعر الإسلامي عمرو بن مالك النجاشي الحارثي^(١).

موضع الشاهد في البيت: "وَلَاكِ اسْقِنِي" حيث حذف نون لكن لالتقاء الساكنين، نون "لكن" وسين "اسقني"، وكان الأصل في التخلص من هذين الساكنين، أن يكسر نون لكن، كما في قول الله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا﴾^(٢)، لكن الشاعر حذفها حين اضطر إلى إقامة الوزن، فهو من باب الضرورة، ولا يجوز في سعة الكلام^(٣).

قال أبو جعفر في معرض حديثه عن الآية الكريمة السابقة: "كُسِرَتِ النون لالتقاء الساكنين، ويجوز حذفها لالتقاء الساكنين في غير القرآن، وأنشد سيبويه: فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي.....البيت"^(٤)

آراء العلماء في قضية الاستشهاد:

أجمع النحاة^(٥) على أن حذف نون لكن عند ملاقة ساكن بعدها في كلمة أخرى

(١) من الطويل في ديوانه ١١١، الكتاب ٩/١، والخزانة ١٠/٤١٨.

(٢) سورة البقرة آية (٢٥٣).

(٣) يُنظر ضرورة الشعر ٩٩، ٢١٦.

(٤) الإعراب ١/٣٢٩.

(٥) ينظر الكتاب ١/٩، وسر الصناعة ٢/٤٣٨، والارتشاف ٢/٧٢٣.

لا يكون إلا في ضرورة الشعر، ووجه الضرورة في ذلك هو أن نون لكن أصلية؛ فلا يجوز حذفها، وإنما الأصل في التخلص من الساكنين إن كان الحرف أصلياً أن يُكسّر الحرف، لذا لم يجز النحاة ذلك في سعة الكلام وخصوه بالشعر، واستشهدوا على ذلك بشاهد النَّحاس، وقد أورده سيبويه في باب ضرورة الشعر^(١)، وهو خاص بالنون لشبهها بحروف اللين، وقد أوضح ابن جنى وجه المشابهة بينهما في سر صناعة الإعراب^(٢) بأمور منها:

١ - أن الغنة التي في النون كاللين الذي في حروف اللين.

٢ - ومنها اجتماعهما في الزيادة معهن، ومعاقبتها لهن في الموضع الواحد من المثال الواحد، نحو شرنبث وشرابث، وهو الغليظ الكفين والرجلين^(٣).

ويرى ابن جنى^(٤) أن حذف نون لكن عند ملاقة الساكن، من باب حذف العرب للأصل لشبهه عندهم بالفرع، فحذفوا النون الأصلية في قوله:

ولاك اسقني..... البيت

كما حذفوا الزائدة في قول الشاعر:

(١) الكتاب ٩/١.

(٢) سر صناعة الإعراب ٤٣٨/٢، ٤٣٩.

(٣) اللسان (شربث) ٤٧/٨، وهو الغليظ الكفين والرجلين.

(٤) الخصائص ٣١٤/١.

وحاتم الطائي وهاب المي (١)

فحذف النون الزائدة والأصل "حاتم".

وغرض النحاس من إيراد الشاهد، وإن لم يكن لوجه استشهاده صلةً بالآية الكريمة أو بقراءة معينة رويت فيها، هو تأكيد ما نصّ عليه يرحمه الله في غير هذا الموضع من أن ما يعده النُّحاة ضرورةً لا يُحْمَلُ عليه كتاب الله عز وجل (٢).

ومثل شاهد النحاس ما أنشده أبو حيان إذ قال: "وجاء حذفها إذ ذاك في الشعر كقول العبدي:

لَاكَ الشَّقَاءَ وَلَاكَ الْحَيْنَ سَاقَهُمَا مِنْ حَيْثُ كَانَا إِلَى تِلْكَ الْمَقَادِيرِ" (٣)

والشاهد فيه: حذف النون من لكن في الموضعين للضرورة.

والله أعلم

(١) من بحر الرجز نُسب لامرأة من عقيل تفتخر بأخوالها من اليمن، وقبله:

حيدةٌ خالي ولقيطٌ وعلي

ينظر الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٣، الخزانة ٣ / ٣٠٤ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١ / ٣٠٧.

(٣) من بحر البسيط في الإرتشاف ٢ / ٧٢٣ ونسبه للعبدي، ولم أعثر عليه عند غيره.

(٤) ما الكافة لا تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر:

قال الشاعر:

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومٌ^(١)

البيت من شواهد سيبويه، وهو للشاعر الأموي عمر بن أبي ربيعة.

موضع الشاهد فيه: "قَلَّمَا وَصَالَ"، حيث دخلت "ما" على الفعل "قل" فكفته عن العمل، وجاء بعدها اسم مرفوع، وهو من باب الضرورة عند سيبويه؛ لأن "قَلَّ" اذا كفت بـ"ما" لا يليها الا الجملة الفعلية، وبه احتج النحاس كشاهد نظير على أن "رُبَّ" اذا كفت بـ"ما" لا تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر، فقال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾^(٢) رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾.

: " (ما) لا موضع لها من الإعراب عند أكثر النحويين ؛ لأنها كافة جيء بها ؛ لأن (ربَّ) لا يليها الفعل، فلما جئت بها وليها الفعل عند سيبويه لا غير إلا في الشعر فإنه يليها الابتداء والخبر، وأنشد:

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا البيت

والذي حكيناه هو قول سيبويه والخليل، وحكى علي بن سليمان عن محمد بن

(١) من بحر الطويل لعمر بن ربيعة ولم أجده في ديوانه وهو في الكتاب ٣١ / ١ ، ونسبه الأعلام في

النكت ١٥١ / ٢ إلى المرار الفسعي، وهو في ديوانه ٤٠٨ .

(٢) سورة الحجر آية (١-٢).

يزيد: أن هذا جائز في الكلام والشعر ، كما أن (إنَّما) يكون بعدها الفعل والابتداء والخبر^(١).

آراء النحاة في قضية الاستشهاد:

إذا اتصلت ما بـ "رُبَّ" وما شابهها من الأفعال نحو "قلِّمًا وطالِمًا" فللنحاة في ذلك مذاهب :

المذهب الأول: أنه لا تليها إلا الجملة الفعلية ، ولا يجوز أن تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر، وهذا مذهب سيبويه^(٢).

المذهب الثاني: أن "رُبَّ" خاصة إذا كفت بـ "ما" جاز أن تليها الجملتان الفعلية والاسمية، وهو رأي أغلب النحاة كالمبرِّد^(٣)، والزمخشري^(٤)، وابن يعيش^(٥)، وابن مالك^(٦)، وأبو حيان^(٧)، ووجه جوازهم لذلك القياس على إنَّما؛ لكون رُبَّ تشبهها من وجهين:

الوجه الأول: أن (رُبَّ) حرف كما أن (إنَّ) حرف.

(١) إعراب القرآن ٢ / ٣٧٥.

(٢) يُنظر الكتاب ١ / ١١٥ .

(٣) المقتضب ٢ / ٥٥، والجنى الداني ٤٥٦ .

(٤) المفصل ١ / ٣٨٣، وشرح المفصل ٨ / ٢٩ .

(٥) شرح المفصل ٨ / ٢٩ .

(٦) التسهيل ١٤٧، والجنى الداني ٤٥٦ .

(٧) الارتشاف ٤ / ١٧٤٩ .

الوجه الثاني: أنها مثل (إن) عامل من عوامل الأسماء، ومعناها يصح في الفعل والجملة الاسمية، فإذا دخلت عليها "ما" كفتها عن العمل، كما تكف "ما" (إن) عن العمل، ثم يذكر بعدها الفعل، والجملة من المبتدأ والخبر، نحو قولنا: إنَّما ذهب زيدٌ، وإنَّما زيدٌ ذاهب، وكذلك رُبَّ إذا اتصلت بها "ما" الكافة عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر.

أما "قلِّما" فهم لا يجيزون أن تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر؛ ولذا ورد إجماعهم في هذا الشاهد على أنه ضرورة شعرية، وأنَّ (وَصَال) مرفوع بفعل مقدر يفسره (يدوم)، وذلك لأنَّ "قلِّما" و"طالِّما" أفعال وحقها أن تدخل على أسماء، فلما دخلت عليها (ما) كفتها عن اقتضائهما الفعل وألحقتها بالحروف، وهياتهما للدخول على الفعل، فلا يقع الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء؛ لأنَّه موضع فعل، وارتفاع الاسم بعدها على حد ارتفاع الاسم بعد "هلاً" التي للتحضيض و"إن" التي للجزاء^(١).

وقد أورد النحاس رأي الفريقين دون أن يرجح أحدهما.

والمذهب الثاني هو الأولى بالصواب لورود الجملة الاسمية بعد (رُبَّ) المكفوفة

بـ (ما) في قول الشاعر:

رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهِم وَعَنَّا جِيجُ يِينُنْهُنَّ المِهَّارُ^(٢)

(١) ينظر شرح المفصل ٢٩/٨ بتصرف .

(٢) من الخفيف لأبي داود الإيادي في ديوانه ص ٣٤٢. وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٦، الخزانة ٥٨٦/٩ .

والجمال: الجماعة من الإبل، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه .

وقوله:

سَالِكَاتُ سَبِيلِ قَفْرَةٍ وَبَدَى رُبَّمَا ظَاعِنٌ بِهَا وَمُقِيمٌ^(١)

ولعل البيتين السابقين أولى وأدق من شاهد النَّحَاس ؛ فهو نص في إيلاء الجملة الاسمية لِرُبِّ المكفوفة بـ"ما"، لكن النَّحَاس تابعٌ لسيبويه في الاستشهاد به ، لكون (رَبِّ) والأفعال المحمولة عليها في حكم واحد عند سيبويه، كما أوضحنا في أثناء عرضنا لآراء النحاة في المسألة : قال سيبويه في باب " الحروف التي لا يليها إلا الفعل " : " ومن تلك الحروف "رُبَّمَا" و"قَلَّمَا" وأشباههما، جعلوا رُبِّ مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها ليذكر الفعل بعدها ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى "رُبِّ يقول" ولا إلى "قَلَّ يقول" ، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل "^(٢) .

وللبيت رواية أخرى نقلها البغدادي عن أبي محمد الأعرابي^(٣) ، وهي:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ وَلَا أَرَى وَصَالًا عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، غير أن رواية النَّحَاس رواية مشهورة عند النحاة الثقات ، وعليه يُستشهد بها مع ما أورده سلفنا من شواهد مماثلة على ما ذكرنا . والله أعلم

والمؤيل : اسم مفعول من أبَّل الرجل ، أي : اتخذ الإبل واقتناها ، وعناجيج : جمع عنجوج ، وهي الخيل الطوال الأعناق .

والمهار : جمع مُهَر ، وهو ولد الفرس .

(١) من الخفيف لأبي داود الإيادي أيضًا في ديوانه ص ٣١٦ ، والخزانة ٥٨٧ / ٩ ، وبدى على وزن فعلى موضع بالبادية .

(٢) الكتاب ٣ / ١١٥ .

(٣) يُنظر الخزانة ١ / ٢٤٥ .

ثانيًا : الحروف المهملة

توطئة

هي الأحرف التي إذا سبقت الاسم ، أو الفعل لم تعمل فيه ، ولا تؤثر عليه إعرابياً ، كحروف النداء قبل الاسم ، وحروف الاستفتاح ، ومنها ما لا يسبق الاسم ولا الفعل ، وهي الأحرف الجوابية .

فمن الحروف المهملة في اللغة العربية :

الألف ، الهمزة ، الميم ، والنون ، الفاء ، السين ، الهاء ، الياء ، أجل ، إذ ، الفجائية ، ألا ، إلا ، أم ، أمّا ، أو ، إي ، أيّا ، بجل ، بل ، بلى ، ثم ، جلل ، جير ، إذ ، كلاً ، لكنّ ، لو ، لوما ، نعم ، قد سوف ، ها ، هيا ، هل ، هلاً ، وإياوي ، يا .

(١) إلا بمعنى غير

قال الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(١)

البيت لم ينسبه النحاس لأحد، ونسبه سيبويه للشاعر المخضرم عمرو بن معدى كَرِبَ ، ونسبه الأعلام لسوار بن المصَّرب وهو شاعر إسلامي^(٢)، ونُسِبَ أيضًا إلى خَضْرَمِي بن عامر ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام^(٣) ، وجميع هؤلاء الشعراء الذين نُسِبَ لهم البيت يُحتج بشعرهم.

وموضع الشاهد في البيت قوله "إِلَّا الْفَرَقْدَانِ" حيث جاءت "إِلَّا" بمعنى غير، والمعنى: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقُهُ أخوه في الدنيا، وعلى هذا خرَّج النحاس قراءة من قرأ بالرفع^(٤) في قول الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةٌ ءَامَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾^(٥)، فإِلا في الآية بمعنى غير، وهي وما بعدها صفة لأهل المحذوفة، فالمعنى على هذه القراءة والله أعلم: فلولا كان أهلُ قريةٍ غيرِ قومِ يونسَ آمنت فنفعها إيمانها، فلما جاء بـ"إِلَّا" أعرب الاسم الذي بعدها إعراب غير "فإِلا

(١) من بحر الوافر، في ديوانه ص ١٧٨، والكتاب ٢ / ٣٣٤.

(٢) النكت ٢ / ٦٣٧.

(٣) حماسة البحري ص ١٥١.

(٤) وهي قراءة الحرمي والكسائي في الكشاف ٢ / ٢٥٤، والبحر المحيط ٥ / ٢٥٠.

كما أن عبارة الزجاج نص في ذلك قال: "ولا أعلم أحدًا قرأ بالرفع"، المعاني ٣ / ٣٥.

(٥) سورة يونس آية (٩٨).

قومٌ يونس "صفة" (١)، قال النَّحَّاس: "ومن أحسن ما قيل في الرفع ما قاله أبو إسحاق، قال: يكون المعنى: غير قوم يونس فلما جاء بإلا أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير، كما قال:

وكل أخ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ.....البيت" (٢)

توجيهات النحاة للقراءة، وآراؤهم في الشاهد:

١ - جعله الفراء من باب الاستثناء المنقطع المنفي (٣)، إذ قوم يونس منقطعين عن قوم غيره من الأنبياء، وجاز الرفع فيه كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبلها، كقول الشاعر:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفَايِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ (٤)

وهو أحد توجيهي النَّحَّاس للقراءة، وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني في معرض الحديث عن الاستثناء المنقطع.

٢ - أن يكون مرفوعاً على البدل، وذلك على أن يكون الاستثناء متصلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قال: ما آمنت قريةٌ من القرى الهالكة إلا قومٌ يونس،

(١) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٤.

(٢) الإعراب ٢/ ٢٦٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩.

(٤) من بحر الرجز لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٣٣، وابن

يعيش ٢/ ٨٩.

وهو أحد توجيهي الزجاج للقراءة^(١)، وتبعه في ذلك الزمخشري^(٢).

٣ - أن تكون "إلا" بمعنى غير، فلما جاء بـ"إلا" أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير "فإلا قومٌ يُونس" صفة، وهو توجيه الزجاج، واختاره النحاس كما مر.

وليس بين النحاة خلاف في مجيء إلا بمعنى غير، وقد نصَّ على ذلك سيبويه في (باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير) حيث قال: "وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لعلبنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لتهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت"^(٣)، واستشهد له بالشاهد الذي معنا.

ولكن الخلاف بين النحاة في الموضع الذي تكون فيه إلا بمعنى غير، فذهب أكثر النحاة إلى أن "إلا" لا تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء، وذلك بأن تكون بعد جمع، أو واحد في معنى الجمع، كنكرة منفية، أو ما فيه الألف واللام لتعريف الجنس؛ لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع هي وغير فيه فتقاربتا، فلا يجوز على رأيهم "مررتُ برجلٍ إلا زيدٌ" على معنى غير زيدٍ "حيث إن إلا وغير لا تجتمعان في هذا الموضع؛ فإلا موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضاً لما

(١) معاني القرآن ٣/٥٣.

(٢) الكشاف ٢/٥٣٣.

(٣) الكتاب ٢/٣٣١.

قبلها، وليس زيدٌ بعضًا لرجل فامتنع ذلك^(١).

وخالفهم في ذلك ابن الحَاجِب، فاشترط في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء^(٢)، وجعل من الشاذ قوله:

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوهُ البيت.

وهم بهذا يخالفون سيبويه إذ أن مقتضى كلام سيبويه، أنه لا يشترط صحة الاستثناء وكون الموصوف جمعًا أو شبهه لتمثيله بـ" لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَعُلِينَا" فظاهر كلامه جواز الوصف (بإلا) صح الاستثناء بها أو تعذر بدليل استشهاده بالبيت السابق؛ فالإلا في البيت لا يجوز أن تكون استثنائية؛ لأنها لو كانت هي الاستثنائية لكان ما بعدها منصوبًا، فالكلام قبلها تام موجب، ولا يجوز كونه مرفوعًا على البدل؛ لأن البدل في الإثبات لا يجوز كما هو معلوم^(٣)، وما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، ففي قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٤) إلا بمعنى غير، ولا يجوز أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير: لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم يفسدا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهم الله لم يفسدا، وليس هذا بالمراد في الآية الكريمة، ولا من جهة اللفظ؛ لأن "آلهة" جمع منكر في الإثبات

(١) ينظر شرح المفصل ٨٩/٢، والمغني ١/ ١٤٨ بتصرف.

(٢) ينظر شرح الكافية ٢٨/٢.

(٣) يُنظر المغني ١/ ٥٢٥ بتصرف.

(٤) سورة الأنبياء آية (٢٢).

فلا عموم له فيصح الاستثناء منه، فلو قلت "قام رجالٌ إلا زيداً" لم يصح اتفاقاً^(١)، ولما لم يجز ذلك دلٌّ على أن "إلا" في الآية الكريمة بمعنى غير وما بعدها صفة لـ "آلهة"، والمراد لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا، وهو موافق لما عليه أهل التفسير، قال أبو حيان: "إلا صفة لآلهة أي آلهة غير الله"^(٢).

والنَّحَّاسُ تابعٌ لسيبويه في ذلك، ففي قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً ءَأَمَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيْمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ في قراءة من رفع "إلا قوم يونس" أجاز النَّحَّاسُ أن تكون "إلا" في الآية الكريمة بمعنى غير مستشهداً بالبيت السابق، وأجاز وجهاً آخر هو أن تكون إلا فيها للاستثناء المنقطع.

كما أنه استشهد بالبيت عند حديثه عن قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِآلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ و(إلا) لا يصح أن تكون للاستثناء في هذه الآية كما ذكرنا سابقاً، فالنَّحَّاسُ كسبويه يجوز الوصف بـ (إلا) صح الاستثناء بها أم تعذر، وهو الصواب كما أوضحنا سابقاً.

ولشاهد النَّحَّاسِ شواهد مماثلة، استشهد بها سيبويه، منها قول ذي الرُّمَّة :

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا^(٣)

يريد: قليل بها الأصوات غير بغامها.

(١) يُنْظَرُ الْمَغْنِي ١/٤٨ بتصرف.

(٢) البحر المحيط ٦/٣٧٣.

(٣) من الطويل في ديوانه ص ١٠٤، والكتاب ٢/٤١٨، والخزانة ٣/٤١٨.

وقول لبيد بن ربيعة :

لو كان غيري سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَقَعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^(١)

يريد : لو غيرت الحوادث والمصائب غيري من الناس ما غيرتني .

ولو استشهد بها النَّحَاسُ لكان أمثل ، إذ البيت الذي استشهد به هو من شواهد الكوفيين ، على أن إلا تكون بمعنى الواو ، والمعنى عندهم : والفرقدان يفترقان^(٢) ، فيكون شاهداً على مجيء "إلا" بمعنى غير عند فريق من النحاة دون الآخر .

كما أن البيت يدخله الاحتمال ، وإذا دخل البيت الاحتمال سقط الاستدلال به كما هو معلوم ، وهذا الاحتمال ذكره البغدادي في الخزانة^(٣) ، قال : " وفي البيت احتمال آخر لم أر من ذكره ، وهو أن تكون "إلا" للاستثناء ، والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثني الألف في الأحوال الثلاثة^(٤) .

لذا كان الاستشهاد بالبيتين السابقين أمثل ؛ إذ لا يتأتى فيهما ذلك الاحتمال ، ومع ذلك فشاهد النَّحَاسُ شاهد مشهور عند كثير من النحاة وعلى رأسهم سيبويه في هذه المسألة ، ومن ثمَّ فهو حجة على مجيء (إلا) صفة بمعنى غير ، وبه وبالآية الكريمة السابقة يُردُّ على من زعم أن (إلا) لا تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء . والله أعلم

(١) من البسيط في ديوانه ص ٦٢ ، والكتاب ٢ / ٣٣٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٢٤ .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ١٧٣ .

(٣) ينظر الخزانة ٣ / ٤٢٥ .

(٤) المرجع السابق ٩ / ٣٢١ .

حذف نون التوكيد مع إرادتها

قال الشاعر:

وَسَبِّحْ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ بِالضُّحَى وَلَا تَحْمَدَ الْمُثْرِينَ وَاللَّهَ فَاحْمَدًا^(١)
 البيت للشاعر الجاهلي الأعمش ميمون بن قيس من فحول شعراء الجاهلية.

موضع الشاهد فيه: "وَلَا تَحْمَدَ الْمُثْرِينَ" على أن أصله وَلَا تَحْمَدَنَّ بنون التوكيد الخفيفة بعد النهي، فحذفت لملاقاة الساكن بعدها مع إرادتها، وعليه خَرَجَ النَّحَّاسُ قراءة الأعمش^(٢) "وَلَا تَحْسَبَ" بفتح السين والباء^(٣) في قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾^(٤)، على حذف نون التوكيد الخفيفة لملاقاة الساكن مستشهدًا بالبيت السابق حيث قال: "ويروى "وَلَا تَحْسَبَ" بفتح الباء، وهذا على إرادة النون الخفيفة، كما قال الشاعر:

وَسَبِّحْ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ بِالضُّحَى وَلَا تَحْمَدَ الْمُثْرِينَ وَاللَّهَ فَاحْمَدًا

(١) من بحر الطويل في ديوانه ١٣٧، والكتاب ٣/٥١٠، والمقتضب ٣/١٨.

والرواية كما في الديوان:

وإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فأعبدا

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(٢) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء (٦١هـ-١٤٨هـ) تابعي مشهور، نشأ وتوفي في الكوفة، كان رأسًا في العلم النافع والعمل الصالح. (وفيات الأعيان ٢/٤٠٠)، (والأعلام ٣/١٣٥).

(٣) يُنْظَرُ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٤/٦٤٧.

(٤) سورة الأنفال آية (٥٩).

وإن شئت كسرت الدال" (١). يريد أنه يجوز: ولا تحمد، بالكسر لالتقاء الساكنين .

آراء النحاة في قضية الشاهد:

لا خلاف بين النحاة في جواز حذف نون التوكيد الخفيفة إذا لقيها ساكن في كلمة أخرى، فهي وإن كانت في الفعل كالتنوين في الاسم إلا أنها تُحذف ولا تُحرك عند ملاقاتها الساكن كالتنوين؛ لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء؛ فالأسماء هي الأول والأفعال فروع عنها (٢)، أما التنوين فهو لازم في الأسماء فكل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى (التنوين) لازمة فيه (٣).

وعلة أخرى لحذفها من الفعل عند ملاقاتها الساكن، وهي مشابهتها لحروف اللين مشابهة قوية كما سبق أن أوضحنا (٤).

وقد اختلفت رواية النحاس للبيت عن رواية غيره من النحاة في عبارتها وضبطها وتوظيفها، فالرواية عند جمهرة النحاة "ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا" وهو شاهد لهم على قلب نون التوكيد ألفا في قوله "فاعبدا"، و"ولا تعبد" بالكسر لملاقاة الساكنين، ولا شاهد فيه حينئذ على ما ذكر النحاس، وعلى الرغم من انفراد النحاس بهذه الرواية وعدم ورودها في كتب من جاء بعده، فلنا أن نفترض صحتها

(١) الإعراب ٢/ ١٩٣ .

(٢) ينظر شرح المفصل ٩/ ٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٤ .

(٣) يُنظر المقتضب ٣/ ١٨ بتصرف .

(٤) يُنظر ص ١٦ .

فقد كان النَّحَّاسُ واسعَ الرواية، ثقةً فيما يرويهِ، ومن ثم ففي الاحتجاج به على هذه الرواية إثراء لشواهد النحاة المحتج بها على حذف نون التوكيد مع إرادتها، والتي منها قول الأَضْبَطِ بن قُرَيْعٍ:

وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)

إذ أصله "لا تهينن" فحذف نون التوكيد مع إرادتها، وبقاء الفتحة على النون بعد حذفها دليل على ذلك.

وقول الشاعر:

خِلَافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةِ رَأْيِهِ كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تُذَكِّرَا^(٢)

إذ أصله "خالفن" فحذف نون التوكيد الخفيفة مع إرادتها وبقاء الفتحة على الفاء بعد حذفها دليل على ذلك.

والله أعلم.

(١) مر الشاهد ص ٣٦ .

(٢) من الطويل بلا نسبة في البيان والتبيين ٩٧/٢، والخزانة ١١ / ٤٥١ ، وفيالة رأيه ضعف رأيه .

(٣) حذف نون الوقاية للتخفيف

قال الشاعر :

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًَا يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْنِي ^(١)

وقال الآخر :

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُمْلَقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي ^(٢)

استشهد النحاس البيتين السابقين على حذف إحدى النونين (نون النسوة ونون الوقاية) في قوله "فَلَيْنِي" و"نون الرفع ونون الوقاية" في قوله: "تُخَوِّفِينِي".

البيت الأول للشاعر المخضرم عمرو بن معدى كرب الزبيدي.

موضع الشاهد فيه: "فَلَيْنِي" والأصل فَلَيْنِي فحذف إحدى النونين طلباً

للخفة.

والمحذوف عند سيبويه نون النسوة؛ لأن نون الوقاية أوتيت بها لصون الفعل من الكسر، وقيل المحذوف نون الوقاية لأنها زائدة وليست لمعنى ونون النسوة ضمير، وهو رأي أغلب النحاة كما سيأتي .

والبيت الثاني لأبي حية الهيثم بن الربيع النميري من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وموضع الشاهد فيه قوله: "تخوفيني" فحذف إحدى النونين ،

(١) من الوافر في ديوانه ١٨٠، والخزانة ١/ ٣٧١.

(٢) من بحر الوافر، في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٥، والخصائص ١/ ٣٤٥، وشرح المفصل

١٠٥/٢، والخزانة ٤/ ١٠٠.

والمحذوفة على رأي سيبويه وابن مالك نون الرفع، وعند غيرهم المحذوفة نون الوقاية، وسنزيده شرحاً فيما يأتي بحوله تعالى.

وعلى ضوء هذين الشاهدين وجّه النَّحَّاس قراءة من قرأ في سورة الحجر "تُبَشِّرُونَ" بكسر النون على أن الأصل: تُبَشِّرُونَ بالإدغام فحذف إحدى النونين، وفي قراءة من قرأ في سورة الأنعام "أتَحَاجُونِي" بنون مخففة، الأصل: أَتَحَاجُونِي فحذف إحدى النونين، قال في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿قَالَ أَتُبَشِّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَا تُبَشِّرُونَ﴾^(١): "قرأ نافع بكسر النون، وحكي عن أبي عمرو بن العلاء - رحمه الله - أنه قال: كسر النون لحن، يذهب إلى أنه لا يقال: أنتم تقوموا فيحذف نون الإعراب، قال أبو جعفر: وقد أجاز سيبويه والخليل مثل هذا، قال سيبويه: وقرأ بعض الموثوق بهم "قال أَتَحَاجُونِي"، و"فِيمَا تُبَشِّرُونَ" وهي قراءة أهل المدينة، والأصل عند سيبويه "فيم تبشرون" بإدغام النون في النون ثم استثقل الإدغام فحذف إحدى النونين ولم يحذف نون الإعراب، كما تأول أبو عمرو، وإنما حذف النون الزائدة، وأنشد سيبويه:

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًَا يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْنِي
وقال الآخر:

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(٢)

(١) سورة الحجر آية (٥٤)، وهي قراءة نافع، ينظر الحجة في علل القراءات السبع ٣ / ٣٥٢ .

(٢) الإعراب ٢ / ٣٨٣ .

كما قال في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحِبُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَنْتَنِي ﴾ الآية (١).

"قرأ نافع "أتحاجوني" (٢) بنون مخففة (٣)، وحكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: هو لحن، وأجاز سيبويه ذلك وقال: استثقلوا التضعيف، وأنشد:

تراه كالثغام يُعَلُّ مِسْكًَا يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَينِي (٤)

آراء النحاة في قضية الـ استشهاد:

١- مذهب سيبويه (٥)، وابن مالك (٦)، وأبو حيان (٧)، أنه إذا اجتمعت نون الوقاية مع (نون النسوة) أو (نون الرفع)، ثم حذفت إحدى النونين للتخفيف، فالباقية هي نون الوقاية؛ لأنها إنما أوتيت بها لصون الفعل من الكسر، كما أن نون الرفع قد عُهد حذفها دون ملاقاتة مثل كقول الشاعر:

فإن يك قومٌ سرهم ما صنعتم سيحتلبوها لا قحاً غير باهل (٨)

(١) سورة الأنعام آية ٨٠.

(٢) ينظر الحجة في علل القراءات السبع ٢ / ٤٩٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٥٤ .

(٤) الإعراب ٢ / ٧٨.١ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٥٤ .

(٦) التسهيل ٢٥ .

(٧) التذييل والتكميل ١ / ١٩٤ .

(٨) من بحر الطويل، لم أهدد لقائله وهو في الدر المصون ٣ / ١٠٨ .

أي فسيحتلونها، ولم تحذف النون جزماً في جواب الشرط؛ لأن الفاء هنا واجبة الدخول؛ لأن الفعل قد اقترن به حرف التنفيس فلا يصلح أن يكون شرطاً ومن ثم فلا يصلح أن يكون جواباً فإذا ثبت حذفها دون ملاقة مثل رفعاً، فلأن تحذف مع ملاقة مثل استثقالاً أولى، وأيضاً فإن النون نائبة عن الضمة، وقد عهد حذفها في فصيح الكلام كقراءة أبي عمرو "يَنْصُرْكُمْ"^(١) بسكون آخر الفعل، ومنه قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِغِلٍ^(٢)

فإذا ثبت حذف الأصل فليثبت حذف الفرع، لئلا يلزم تفضيل الفرع على الأصل^(٣)، ففي قول الشاعر "فَلَيْنِي" المحذوفة هي نون النسوة، وفي قوله "تُخَوِّفِينِي" المحذوفة هي نون الرفع، قال سيبويه: "إذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع؛ لأنها ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا، بلغنا أن بعض القراء قرأ "أَتُحَاجُّونِي" وكان يُقرأ "فَبِمَ تُبَشِّرُونَ" وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف، قال عمرو بن معدى كَرِب:

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ الْبَيْتِ"^(٤).

(١) آل عمران ١٦٠، وهي قراءة ابن عامر يُنظر الدر المصون ١٠٨/٣.

(٢) من السريع لامرئ القيس ديوانه ١٢٢، حماسة البحري ٣٦، والخزانة ١٠٦/٤.

(٣) يُنظر التذييل والتكميل ١/١٩٤، والهمع ١/١٦٤، الدر المصون ١٠٨/٣ بتصرف.

(٤) الكتاب ٢/٥١٩، ٥٢٠.

٢ - مذهب الأَخْفَشِ و المَبْرَدِ^(١)، وابن هشام^(٢)، وأكثر المتأخرين^(٣)، أن المحذوفة في كلا البيتين نون الوقاية والباقية في قوله: "فَلَيْنِي" هي نون النسوة لكونها اسمًا وهي نون الفاعل، والفاعل لا يجوز حذفه، أما نون الوقاية فهي زائدة ليترك ما قبلها على حاله وليست باسم، وكذا في قوله: "تُخَوِّفِينِي" نون الوقاية هي المحذوفة، والباقية هي نون الرفع لكونها علامة الرفع، وكُسِرَتْ لما حُذِفَتْ نون الوقاية، وتابعهم في ذلك النَّحَّاسُ قال: "والأصل عند سيبويه (فبم تبشرون) بإدغام النون في النون ثم استثقل الإدغام فحذف إحدى النونين ولم يحذف نون الإعراب كما تأوَّل أبو عمرو بن العلاء وإنما حذف النون الزائدة"^(٤)، فالنَّحَّاسُ أخذ بقول سيبويه في جواز حذف إحدى النونين عند اجتماعهما، وخالفه في كون المحذوف هي نون الرفع مخطئًا أبا عمرو بن العلاء في تلحينه لهذه القراءة.

٣ - وللرَّضِيِّ رأي انفرد به، وهو أن نون الوقاية لا تلزم الأفعال الخمسة المرفوعة؛ لأن نون الإعراب تقوم مقام نون الوقاية؛ لكون نون الإعراب لا معنى لها كنون الوقاية إذ إعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين فقوله: "تُخَوِّفِينِي" جاء على الأصل في رأي الرَّضِيِّ^(٥).

(١) ينظر رأي المبرد والأخفش في الدر المصون ٣/١٠٨، والهمع ١/١٧٤.

(٢) المغني ٢/٣٨٦.

(٣) المرجع السابق ١/٦٤٨.

(٤) الإعراب ٢/٧٨.

(٥) شرح الكافية ٢/٤٥٠.

والمذهب الثاني هو الأرجح؛ فنون الوقاية إنما أوتى بها؛ لصون الفعل ووقايته من الكسر، وحين تتصل به نون النسوة ونون الرفع يمكن الاستعاضة عنها بكسر نون النسوة ونون الرفع بعد أن كانت مبنية على الفتح، وتغيير الحركة لمناسبة الياء معهود في الأسماء، وبقاء نون النسوة اسم وإن صارت جزءاً من الفعل، وهو أولى من القول بحذفها لأنها فاعل والفاعل لا يجوز حذفه البتة.

وكذا مع نون الرفع فيمكن الاستعاضة عن نون الوقاية بكسر نون الرفع بعد أن كانت مفتوحة وحذف نون الوقاية، فالثقل جاء منها وليس لها معنى، أما نون الرفع فهي علامة الإعراب الذي هو لب المعنى، بل إن الرّضي حكم بعدم لزوم نون الوقاية للأفعال الخمسة في حال الرفع كما سبق أن ذكرنا.

أما ما احتجوا به من أن نون الرفع قد عُهد حذفها لغير ملاقاتة مثل، فيُجاب عليه بأن نون الوقاية أيضاً قد عُهد حذفها لغير ملاقاتة مثل، كقول الشاعر:

كَمُنِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي^(١)

إذ الأصل "ليتني" فحذف نون الوقاية للتخفيف.

كما يسقط احتجاجهم على حذف نون الرفع، بقول الشاعر:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهْمَ مَا صَنَعْتُمْ سَيَحْتَلِبُوهَا لِإِحَا غَيْرِ بَاهِلٍ

(١) من الطويل لزيد الخيل في الكتاب ٢/ ٣٧٠، والمقتضب ١/ ٣٨٥، والهمع ١/ ٦٤ .

إذ النون قد حذفت في جواب الشرط، والفاء الواقعة في جواب الشرط محذوفة للضرورة كما حذفت في قول الشاعر:

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصَّبَا سَيْلَفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا^(١)

حيث جاء جواب الشرط "سَيْلَفَى" المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء.

وقول الشاعر أيضًا:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٢)

حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط، والتقدير: فالله يشكرها.

وأما احتجاجهم ببيت امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحِقِّ

وقولهم أن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفًا فإذا ثبت حذفها في الأصل ثبت في الفرع، فيجاء عليه بأن في الأصل قوة تقتضي جواز حذفه بخلاف الفرع^(٣).

وفيما استدلل به أبو حيان يؤيد ما رجّحناه، حيث قال: "نون الوقاية يجوز

(١) من السريع، لم أهدد لقائله وهو في أوضح المسالك ٣/ ٢١٠.

(٢) من البسيط لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، وحسان بن ثابت في الكتاب ١/ ١٤٦، والمقتضب ٢/ ٢٧٢، والخزانة ٢/ ٣٦٥، وليس في ديوانه.

(٣) يُنظر الدر المصون ٣/ ١٠٨ بتصرف.

حذفها؛ لكثرة الأمثال في نحو **إِنِّي**، ك**أَنِّي** وهذه الحروف إنما لحقتها نون الوقاية؛ لشبهها بالفعل، فلو لم يكن حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال ما جاز حذفها في **إِنَّ** و**كَأَنَّ** وشبههما، ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك، وأيضاً فنون الرفع دخلت لعامل ونون الوقاية جاءت لغير عامل، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه^(١).

وعليه يترجح ما ذهب إليه النحّاس من أن النون المحذوفة في قوله **"فَلْيَنِّي"** في البيت الأول، وفي قوله **"تُخَوِّفِينِي"** في البيت الثاني هي نون الوقاية، ومثل شاهد النحّاس قول **مُتَمِّمِ بْنِ نُؤَيْرَةَ**:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَا مَحَالَةَ أَنَّنِي لِلْحَادِثَاتِ فَهَلْ تَرَيْنِي أَجْرَعُ^(٢)

إذ أصله: **"تَرَيْنِي"** فحذف نون الوقاية للتخفيف، وكسر نون الرفع عوضاً عنها.

واحتجاج النحّاس بيت **أبي حَيَّةِ النَّمِيرِي** في قوله **"تُخَوِّفِينِي"** على هذه المسألة أولى وأدق من احتجاجه ببيت **عَمْرُو بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ** في قوله **"فَلْيَنِّي"** إذ الأول نصٌّ في اجتماع نون الرفع ونون الوقاية، وإن لم يكن قائله من شعراء الاحتجاج في رأي الأصمعي^(٣)؛ إلا أنه شاهد مشهور في كتب النحاة المتأخرين^(٤) على أن بعضهم

(١) يُنظر التذييل والتكميل ١/ ١٩٤.

(٢) من الكامل لمتمم بن نويرة في شرح المفضليات ١/ ١٦٤، والوساطة ٣١٩، والبحر المحيط ٤/ ٥١١.

(٣) قال الأصمعي: **"خُتِمَ الشَّعْرُ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرْمَةَ... هُوَ آخِرُ الْحَجَجِ"** يُنظر: الخزانة ١/ ٨، والأغاني ٤/ ١٠٤.

(٤) من شواهد المبرّد في المقتضب ٤/ ٣٧٥، وابن جني في الخصائص ١/ ٣٤٥، وابن عصفور في المقرب ١/ ١٩٧، والسيوطي في الهمع ١/ ٣٣٧.

نسبه للأعشى^(١) .

كما اختلفت توظيف النحاس له عن غيره من النحاة المتأخرين، فهو شاهد لهم في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر (اللام) في قوله: "لا أباك" حيث استعمل كلمة "أبا" اسمًا لـ "لا" النافية للجنس منصوبة بالألف، وأضافها إلى ضمير المخاطبة، وهذا دليل على أن قولهم: "لا أبالك" من باب الإضافة، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، ولولا ذلك لم تثبت الألف في "أبا"، وجعله النحاس شاهدًا لاجتماع نون الرفع ونون الوقاية كما سبق أن ذكرنا، وعليه يكون لهذا البيت وجهان من الاحتجاج. والله أعلم.

(١) نسبه الشجري للأعشى وليس في ديوانه، الأملية الشجرية ٢ / ١٢٨.

(٤) حذف همزة الاستفهام لوجود دليل عليها

قال امرؤ القيس:

تَرُوحُ مِنْ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وَمَاذَا عَلَيْكَ بَأْنَ لَوْ تَتَنظَّرُ^(١)

وقال أيضاً:

أَصَاحُ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِيضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ^(٢)

استشهد النحاس بأبيات امرئ القيس السابقة في موضعين، وموضع الشاهد في البيت الأول: "تَرُوحُ.... أَمْ تَبْتَكِرُ" حيث حذف همزة الاستفهام لدلالة أم عليها، وعلى هذا الوجه خرج النحاس قراءة من قرأ "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ"^(٣) بالرفع.

قال أبو جعفر: "فأما: قتالٌ فيه بالرفع، فغامض في العربية، والمعنى فيه يسألونك عن الشهر الحرام: أجازت قتالٌ فيه، فقوله يسألونك، يدل على الاستفهام، كما قال:

أصاح ترى برقاً أريك وميضه.... البيت

فالمعنى أترى برقاً فحذف ألف الاستفهام، لأن الألف في أصح بدل منها

(١) من المتقارب لامرئ القيس بن حجر الكندي، ديوانه ص ١٥٤ وروي الشطر الثاني في الديوان "وماذا يُضْرِكُ" بدل "وماذا عليك"، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤، وكذلك روي: «وماذا عليك بأن تنتظر».

(٢) من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، في ديوانه ١٥٤، وهو من شواهد سيويه لكنه روى "أحار ترى برقاً ٢/٢٥٢، وشواهد ابن جني في الخصائص ١/٩٦ لكنه روي "أعني على برق أريك وميضه.

(٣) سورة البقرة آية (٢١٧)، وهي قراءة شاذة كما في البحر المحيط ٢/٢٣٤، والدر المصون ١/٢٨٥ ولم تُنسب لأحد.

وتدل عليها، وإن كانت حرف نداء، وكما قال:

تُرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أُمَّ تَبْتَكِرُ

والمعنى: أَّتُرُوحُ: فحذف الألف لأن أم تدل عليها^(١).

ف"قتال" على هذا التوجيه مبتدأ، والجار والمجرور بعده خبر، وسوغ الابتداء به وهو نكرة أنه على نية همزة الاستفهام.

وفي البيت الثاني "أصاح ترى" حيث حذف همزة الاستفهام؛ لأنه لما كان حرف الاستفهام في صورة حرف النداء الذي استعمله وهو الهمزة، وكان حرف النداء يؤدي من التنبيه وتحريك المخاطب مثل ما يؤديه حرف الاستفهام اكتفى بحرف النداء، وعليه خَرَجَ النَّحَّاسُ قِرَاءَةً مِنْ قِرَاءٍ "أَنْذَرْتَهُمْ" بهمزة واحدة^(٢) في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، قال أبو جعفر: "قال ابن كيسان: روى عن ابن محيصن أنه قرأ بحذف الهمزة الأولى "سواءً عليهم أنذرتهم" فحذف لالتقاء الساكنين، وإن شئت قلت: لأن "أم" تدل على الاستفهام، كما قال:

تُرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أُمَّ تَبْتَكِرُ... البيت^(٤)

(١) الإعراب ١/٣٠٧.

(٢) هي قراءة ابن محيصن، يُنظر البحر المحيط ١/٧٢.

(٣) سورة البقرة آية رقم (٦).

(٤) إعراب القرآن ١/١٨٤.

آراء النحاة في الشاهد:

١- يرى سيبويه أن حذف همزة الاستفهام ؛ لأمن اللبس من ضرورات الشعر^(١).

٢- ذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها "أم" ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَيَّْ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٢) قال الأخفش: "المعنى : أَو تِلْكَ نِعْمَةٌ ؟ وحذفت ألف الاستفهام"^(٣). واختاره ابن مالك^(٤) ، وجعل منه قول رسول الله ﷺ لجبريل : "وإن زنى ؟ وإن سرق ؟، فقال : وإن زنى وإن سرق"^(٥).

أراد : أو إن زنى ؟ وإن سرق ؟

٣- إن حذفها جائز شعراً ونثراً، إذا فهم المعنى ، ودل عليها دليل كأم المعادلة، كما هو الحال في قراءة ابن محيصن "أنذرتهم" ، وكالشاهد الأول معنا، أو قرينة أخرى تدل عليها كما في الآية الكريمة الأولى التي معنا؛ إذ دلَّ عليها قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ ﴾ ، أو حين يؤدي غيرها المعنى الذي تؤديه كما في الشاهد الثاني معنا ؛ إذ إن حرف النداء فيه من التنبيه وتحريك المخاطب مثل ما في الاستفهام، وهو رأي

(١) الكتاب ١ / ٤٨٥ .

(٢) سورة الشعراء آية (٢٢) .

(٣) الجنى الداني ٣٤ .

(٤) المرجع السابق ٤٣ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ٢ / ٧١ .

النَّحَاسِ، وَعَلِيهِ وَجَّهَ الْقِرَاءَاتِ السَّابِقَةَ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا، وَاسْتَشْهَدَ لَهَا بِالشَّاهِدِينَ
الَّذِينَ مَعْنَا لَوْجُودِ الْقِرَائِنِ، أَمَا مَعَ عَدَمِ وَجُودِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَا يُجِيزُ حَذْفَهَا
إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَمَنْ ثَمَّ فَقَدْ رَدَّ قَوْلَ الْأَخْفَشِ فِي أَنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:
﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ : أَوْ تِلْكَ نِعْمَةٌ؟ وَحَذَفْتَ أَلْفَ
الاسْتِفْهَامِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: "وَهَذَا لَا يُجُوزُ لِأَنَّ أَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ تُحْدِثُ مَعْنَى وَحَذَفَهَا
مَحَالٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ أَمْ فَيَجُوزُ حَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ"^(١).

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَاسُ هُوَ الصَّوَابُ إِذْ يُجُوزُ حَذْفُ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ حَذْفًا
مَطْرَدًا إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، سِوَاءِ أَكَانَ بَعْدَهَا أَمْ الْمُتَّصِلَةَ أَمْ لَا، لَكِنَّهُ يَكْثُرُ مَعَ أَمْ لِكثْرَةِ
وَرُودِهَا مَعَهَا.

وَشَوَاهِدُ حَذْفِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ لَوْجُودِ دَلِيلٍ عَلَيْهَا كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُ عَمْرِ بْنِ أَبِي
رَبِيعَةَ:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيَتْ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ^(٢)

يُرِيدُ أَسْبَعِ أَمْ بِثَمَانٍ .

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِثْقَرٍ^(٣)

(١) الإعراب ٣ / ١٧٦ .

(٢) من الطويل لعمر بن ربيعة في ديوانه ٢٦٦، والكتاب ٣ / ١٧٥، والمغني ١ / ١٤ .

(٣) من الطويل للأسود بن يعفر التميمي الشاعر الجاهلي في ديوانه ٣٧، في الكتاب ٢ / ٤٢٣، والخزانة

١١ / ١٢٢، ١٢٨، والمقاصد ٤ / ١٣٨ .

يريد أشعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر؟

وقول عمران بن حطان:

فأصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعَشِرٍ أَتَوْنِي وَقَالُوا: مَنْ رَبِيعَةٌ أَوْ مُضَرٌّ؟^(١)

يريد أمن ربيعة أم مضر؟ وقول الكُمَيْت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مَنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٢)

أراد: أذو الشيب يلعب.

وعليه قول المتنبي:

أَحْيَا وَأَيَسَّرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَاتَلَا وَالْيَيْنُ جَارَ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا^(٣)

يريد أأحيا.

ومن وروده في النثر:

القراءة المروية عن ابن مِحْيَصِن^(٤) للآية السابقة؛ فالقراءة سنّة متبعة، وابن

محيصن من أعلم القراء بالعربية.

وعليه فشهد النحاس مما اختلف فيه النحاة من حيث الضرورة، فألف

(١) من بحر الطويل لعمران بن حطان في ديوانه ١١١، والخزانة ٣٥٩/٥.

(٢) للكُمَيْت من الطويل، الخزانة ٣١٣/٤، والمغني ١٤/١.

(٣) للمتنبي من البسيط في ديوانه ١٦٢/٣، وبلا نسبة في أمالي الحاجب ٦٢٥/٢.

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن السهمي أبو حفص (ت ١٢٣هـ - ٧٤١م) مقرئ أهل مكة بعد ابن

كثير، ومن أعلم القراء بالعربية، يُنظر النهاية ١٦٧/٢، والأعلام ١٨٩/٦.

الاستفهام قد حُذفت في الشاهدين اللذين معنا ضرورة عند سيبويه، وليس حذفها من الضرورة عند الأخفش، وابن مالك لجواز ذلك عندهم جوازاً مطلقاً، وعند النَّحَّاس لوجود القرينة الدالة عليها. والله أعلم.

المبحث الثاني
شواهد الأسماء

الإشارة بأولئك إلى جمع غير العاقل

قال الشاعر:

ذُمَّ الْمَنَازِلَ غَيْرَ مَنزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

البيت لجريير بن عطية الحطفي^(١) شاعر أموي يحتج بشعره، وهو شاهد مشهور عند المفسرين والنحاة .

وموضع الشاهد فيه: "أولئك الأيام"، استشهد به النحاس على استعمال أولئك فيما لا يعقل وهي الأيام على حد ما يستعمل في العقلاء، فقال أولئك الأيام كما يقولون: أولئك القوم، حيث قال في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٢).

"قال أولئك في غير الناس لأن كل ما يشار إليه وهو مترخ فلك أن تقول فيه: أولئك، كما قال:

ذُمَّ الْمَنَازِلَ غَيْرَ مَنزِلَةِ اللَّوَىالبيت"^(٣)

آراء النحاة في قضية الشاهد:

للنحاة في الإشارة بأولئك إلى الجمع غير عاقل آراء:

(١) من بحر الكامل، وهو في ديوانه ٥٥١، وفيه "الأقوام" بدل "الأيام"، والخزانة ٥/ ٤٣٠، وشرح التصريح ١/ ١٢٨.

(٢) سورة الإسراء آية ٣٦.

(٣) الإعراب ٢/ ٤٢٤.

١ - إن "أولئك" مما يشار به إلى العقلاء وغيرهم، وهذا رأي أغلب النحاة كالزجاج^(١)، والزمخشري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، والرّضي^(٤)، وأبي حيان^(٥)، وعليه جاءت الآية الكريمة السابقة وشاهد النّحاس.

٢ - إن "أولئك" تختص بمن يعقل، وهو رأي ابن عطية^(٦)، فيرى أنه إنما عبّر بأولئك عن السمع والبصر والفؤاد في الآية الكريمة؛ لأنها أجريت مجرى العقلاء، لما كانت مسؤولةً عن أحوالها شاهدة على أصحابها، وأجاب عن الشاهد السابق: بأن الرواية الصحيحة للبيت "أولئك الأقسام" وعليه فلا شاهد فيه.

٣ - إن الغالب في أولئك أن يشار بها إلى العقلاء، ويقل مجيئه لغير العقلاء، كما في البيت وهو رأي ابن هشام^(٧).

ويترجح لنا ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من أن أولئك يستعمل للعاقل وغير العاقل؛ إذ الآية الكريمة أعظم دليل وحجة على جواز الإشارة بأولئك للجمع غير العاقل.

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٣٩.

(٢) الكشف ١/ ٢٨٤.

(٣) المفصل ١/ ١٢٩.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٧٠.

(٥) البحر المحيط ٦/ ٤٥.

(٦) المحرر الوجيز ٣/ ٤٥٥.

(٧) أوضح المسالك ١/ ١٣٤، وشرح التصريح ١/ ١٢٨.

وكذا قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ
يَنْفِرَعَوْتُ مَثْبُورًا ﴾ (١) .

فجاء بأولئك للآيات التسع ، وهي كما روي عن ابن عباس : العصا واليد
واللسان والبحر والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم (٢) .

وقول الشاعر :

يَا مَا أُمِيلِحْ غِزْلَانَا شَدَنَ لَنَا مِنْ هُوَ لِيَأْكُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمْرُ (٣)
فجاء بأولئك للضال والسمر .

كما أن رواية ابن عطية للبيت " أولئك الأقوام " لا تقدح في شاهد النحاس ، فهي
من باب تعدد الروايات ، ورواية لا تقدح في رواية ، على أن رواية النحاس هي
الرواية المشهورة ، ومن ثم يحتج بها على الإشارة بأولئك للجمع غير العاقل . والله
أعلم

(١) سورة الإسراء آية (١٠٢) .

(٢) يُنظر تفسير القرطبي ٢٩٢ / ١٠ .

(٣) من بحر البسيط للعرجي في ديوانه ١٨٣ ، وشرح المفصل ٤١ / ١ ، ولمجنون ليل في الخزانة ٩٧ / ١ ،
والضال : جمع ضالة وهو السدر والسمر : شجر الطلح .

(٢) الإظهار في موضع الإضمار

قال الشاعر:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَصَّ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرًا^(١)

البيت للشاعر الجاهلي عدي بن زيد^(٢).

وموضع الشاهد فيه: "لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ" حيث جعل الظاهر فيه بمنزلة المضمر والاسم بمنزلة كنيته، فأعاد لفظ الموت لقصد التعظيم والتفخيم، ولولا ذلك لقال: لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُهُ شَيْئًا؛ لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية؛ وعليه وجه النحاس قراءة يعقوب الحضرمي^(٣): "وكلمة الله" بالنصب^(٤) في قول الله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْدِيَهُمْ يَجُودُ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَسْفَلًا وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾^(٥) بالعطف على الأولى فهما في جملة واحدة بمثابة قام زيد وعمرو.

(١) من الخفيف في ديوانه ٦٥، وشرح ديوان الحماسة ٣٦، والخزانة ١/ ٣٧٨.

(٢) وليس ممن يُعد من الفحول، وكان الأصمعي وأبو عبيدة يقولان: عدي بن زيد في الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم، يعارضها ولا يجري معها مجراها، الأغاني ٢/ ٢٦.

(٣) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، (١١٧هـ - ٢٠٥هـ) أحد القراء العشرة، ولد وتوفي بالبصرة، من مؤلفاته "الجامع"، "وجوه القراءات". (غاية النهاية ٢٨٤٢) و(الأعلام ٨/ ١٩٥).

(٤) يُنظر تفسير القرطبي ٨/ ١٣٦.

(٥) سورة التوبة آية (٤٠).

والغرض من هذا الإظهار هو التعظيم والتفخيم ففي الآية الكريمة تعظيم شأن كلمة التوحيد ، فقد نصّ المفسرون على أن المراد بها "لا إله إلا الله" (١) ، وفي البيت القصد من الإظهار تفخيم أمر الموت وتهويله، يدل على ذلك قوله في البيتين اللذين يسبقان هذا البيت:

إِنَّ لِلدَّهْرِ صَوْلَةً فَاحْذَرْنَهَا لَا تَبِيتَنَّ قَدْ أَمِنْتَ الدُّهُورَا
قَدْ بَيَّاتُ الْفَتَى صَاحِحًا فَيْرٌ دَى وَلَقَدْ بَاتَ آمِنًا مَسْرُورَا

قال أبو جعفر: "قرأ الأعمش ويعقوب "وكلمة الله" بالنصب عطفًا على الأولى، وزعم الفراء أن هذا بعيد، قال: لأنك تقول: أعتق فلان غلام أبيه ولا تقول: غلام أبي فلان، وقال أبو حاتم نحوًا من هذا، قال: كان يجب أن يكون وكلمته هي العليا، قال أبو جعفر: الذي ذكره الفراء لا يشبه الآية ولكن يشبهها ما أنشده سيبويه:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

وهذا جيد لا إشكال فيه، بل يقول النحويون الحذاق: إن لإعادة الذكر في مثل هذا فائدة وهي أن فيه معنى التعظيم" (٢).

توجيهات النحاة للقراءة، وآراؤهم في الشاهد :

الذي عليه النحاة أن الاسم الظاهر متى أُحتجج إلى تكرير ذكره في جملة واحدة

(١) تفسير الطبري ١٠/١٥٦.

(٢) الإعراب ٢/٢١٦.

كما في شاهد النَّحَّاسِ ، كان الاختيار أن يذكر ضميره؛ لأن ذلك أخفى وأنفى للشبهة واللبس، إذ قد يتوهم أن الثاني خلاف الأول، نحو زيدٌ ضربته، ولو أُعيد ذكره مظهرًا لجاز ولم يكن وجه الكلام^(١)، لذا ضَعَّفَ الفراء، وأبو حاتم السجستاني - كما نقل عنهما النَّحَّاسِ - قراءة النصب في الآية الكريمة السابقة، قال الفراء: "ويجوز" وكلمة الله هي العُلِّيَّا"، ولستُ أستحب ذلك لظهور لفظ الجلالة "الله" تبارك وتعالى؛ لأنه لو نصبها والفعل فعله، كان أجود الكلام أن يقال: وكلمته هي العليا، ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا تكاد تقول: أعتق أبوك غلامَ أبيك^(٢)، وعارضهم في ذلك النَّحَّاسِ، ثم أشار إلى أن تكرار لفظ الجلالة في الآية الكريمة لا يشبه ما ذكره وذكر البيت، يريد بذلك أنه يحسن تكرير الاسم الظاهر إذا قُصد التفخيم والتعظيم، بل هو جائزٌ قياسًا كما نصَّ الرِّضِيُّ على ذلك^(٣)، وقد كرَّرَ الشاعر لفظ الموت في البيت لهذا الغرض في جملة واحدة؛ فالموت مفعول أرى الأول وجملة "يسبق الموت شيءٌ" مفعوله الثاني، ولو أتى بكنايته لكان في ذلك إيجازٌ واختصارٌ، وهذا لا يتناسب و مقام التفخيم والتعظيم.

وقد توهم المُبرِّد في البيت ما توهمه الفراء، وأبو حاتم السجستاني في الآية الكريمة، فذكر أن الموت جنس فالإظهار والإضمار فيه سواء؛ لأنه جنس، وقال:

(١) يُنظر النكت للأعلم ١/١٩٧.

(٢) معاني القرآن ١/٤٣٨.

(٣) شرح الكافية ١/٢٤١.

"إنما كُرِه زيدٌ قام زيدٌ ؛ لثلاثيهم أن الثاني خلاف الأول ، وهذا لا يتوهم في الأجناس"^(١)، وتبعه في هذا الوهم البغدادي^(٢)، وفيما أوضحناه سالفًا يسقط ما توهموه.

ونقل البغدادي في الخزانة بعد شرح هذا البيت منع النَّحاس إعادة الظاهر في معرض التفخيم، وقد أخطأ البغدادي في هذا النقل ، فالنَّحاس لم يرتض إعادة الاسم الظاهر في جملة واحدة في غير معرض التعظيم والتفخيم ؛ لقبحه ولخوف الإلباس كما سبق، أما إن قصد بهذا التكرار هذا الغرض فيرى أن الأحسن إعادة الاسم بلفظه، بدليل استشهاده بهذا البيت على قراءة النصب في الآية السابقة ، وتبعه في الاستحسان ابن جني^(٣) وابن الشَّجري^(٤) مستشهدين بهذا البيت أيضًا .

وبناءً على هذا الشاهد، يمكننا القول إن إعادة الاسم الظاهر بلفظه أجود في معرض التفخيم والتعظيم من الاستغناء بضميره، كما يُردُّ به على من ضَعَّف قراءة النصب في قوله تعالى ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْدِيَهُمْ يَجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ ، وهي قراءة يعقوب الحضرمي ؛ أحد القراء العشرة ، فلا وجه لمن ضَعَّفَهَا، فأعاد لفظ

(١) يُنظر رأي المبرد في النكت ١/ ١٩٩، والخزانة ١/ ٣٧٩ .

(٢) الخزانة ١/ ٣٨٠ .

(٣) الخصائص ٢/ ٢٩١ .

(٤) الأمالي الشجرية ١/ ٣٧٠ .

الجلالة في الجمل المتعاطفة لقصد التعظيم.

ونظير ذلك مما ورد في النظم القرآني، قوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (١)

وقوله تعالى: ﴿ الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (٢).

أما إن كان تكرير الاسم الظاهر في جملة واحدة في غير معرض التفخيم، فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر^(٣) بشرط أن يكون بلفظ الأول على رأي سيوييه، وفيه قُبْح؛ لما ذكرناه من أن إعادة الاسم الظاهر في جملة واحدة توهم أن الثاني خلاف الأول، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُللاتِها سَواقِطَ مَنْ حَرَّ وقد كان أظهرًا^(٤)

فالوحش الأول مرفوع بفعل مضمر يفسره المذكور، كأنه قال إذا ضَمَّ الوحش ضَمَّه سواقط فهما في جملة واحدة؛ لأن الأول لا يستغني بنفسه فكان ينبغي أن يضم ولا يظهر^(٥).

وقول الشاعر:

متى تَأْتِ زَيْدًا قَاعِدًا عِنْدَ حَوْضِهِ لتهدمَ ظُلْمًا حَوْضَ زَيْدٍ تَقَارِعُ^(٦)

(١) سورة الحاقة آية (١، ٢).

(٢) سورة القارعة (١، ٢).

(٣) الكتاب ٦٢/١.

(٤) من بحر الطويل لعبد الله بن قيس الجعدي في الكتاب ١٣/١، والنكت ١٩٨/١.

(٥) يُنظر النكت ١٩٨/١.

(٦) من بحر الطويل، لم أهتد للقائل ورد في معاني القرآن للفراء ٤٣٨/١.

فذكر زيدا مرتين قبل استكمال فعل الشرط لجوابه، ولم يُكَنَّ عنه في الثانية،
والكناية هي وجه الكلام، فكان الأجود أن يقول: لتهدم ظلماً حوضه.
وعليه فالشاهد معنا مما يستشهد به على صحة هذه القراءة، والله أعلم.

(٣) حذف الضمة من هاء الضمير لثقلها :

قال الشاعر:

فَهُوَ لَا تَنْمِي رَمِيَّتُهُ مَالَهُ لَا عُدَّ مِنْ نَفَرِهِ^(١)

البيت من الشواهد التي انفرد بها النحاس، فلم يذكره غيره من النحاة، وهو لامرئ القيس.

وموضع الشاهد فيه: "فَهُوَ" حيث أُسكنت الهاء لثقل الضمة، لكون الكلمة بعد الفاء صارت بمنزلة فَخَذٌ وَفَخِذٌ، وكذا إن جاءت بعد اللام والواو^(٢)، وعليه أجاز النحاس تسكين هاء الضمير في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾^(٣).

حيث قال: "وإن شئت أُسكنت الهاء؛ لثقل الضمة، كما قال:

فَهُوَ لَا يَنْمِي رَمِيَّتُهُ مَالَهُ لَا عُدَّ مِنْ نَفَرِهِ^(٤)

وإسكان هاء الضمير المنفصل الغائب وتحريكه "هُوَ، وهِي" إذا كان قبلها أحرف العطف (الواو، أو الفاء، أو اللام، أو ثمَّ)، من أوجه الاختلاف في الأحرف السبعة^(٥).

(١) من بحر المديد في ديوانه ١٢٥، والرواية في ديوانه "فهى"، وتنمي: من أنمي السهم: إذا رماه وغاب عنه، ولا عد من نفره: دعاء عليه كقولهم: قاتله الله.

(٢) يُنظر الأحرف السبعة لأبي عمرو الداني ٤١.

(٣) سورة البقرة آية (٨٥)، وبها قرأ نافع والكسائي، يُنظر المرجع السابق.

(٤) الإعراب ١ / ٢٤٤.

(٥) الأحرف السبعة للقرآن لأبي عمرو الداني ٤١.

فقرأ أبو عمرو، ونافع في رواية إسماعيل، وقالون، والكسائي بإسكان الهاء "فَهُوَ، فَهِيَ"، وحثتهم أن الفاء مع هي جعلت الكلمة بمنزلة فَخِذَ وَفَخِذَ؛ فاستثقلوا الضمة وحذفوها للتخفيف^(١).

وقرأ الباقون: ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة (فَهُوَ - هُوَ - ثُمَّ هُوَ - وَهِيَ - فَهِيَ) وحثتهم أن الهاء كانت متحركة قبل دخول هذه الحروف عليها فلما دخلت عليها لم تتغير عما كانت عليه^(٢).

وانفراد النَّحَّاسِ من بين المعريين بهذه القراءة وتوجيهها يدل على سعة علمه بالقراءات، كما يدل على سعة علمه بالشعر وحفظه الكثير منه، ممَّا مَكَّنَهُ من استنتاج بعض القواعد النحوية من أبيات لم يسبق للنحاة الا استشهاد بها.

ومن ثم يكون هذا البيت شاهداً على جواز إسكان هاء الضمير المنفصل الغائب إذا جاءت قبلها أحرف العطف، وحجة لمن قرأ بهذه القراءة.

والله أعلم

(١) يُنظَرُ حِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَنْجَلَةَ ١/ ٩٣.

(٢) يُنظَرُ السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ لابن مجاهد ١/ ١٥٥.

(٤) مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول

قال الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(١)
 البيت للشاعر الأموي يزيد بن مُفَرَّغِ الحِمَيْرِي.

موضع الشاهد فيه: "وهذا تحملين طليق" استشهد به الكوفيون، والزجاج كما نقل عنها النحاس على مجيء اسم الإشارة "هذا" بمعنى الاسم الموصول "الذي" فمعنى البيت والذي تحملين طليق، وعليه حملوا قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢)، فالمراد -والله أعلم- ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم.

قال النحاس: "قال القتيبي^(٣): التقدير يا هؤلاء، قال أبو جعفر: هذا خطأ على قول سيبويه لا يجوز عنده: هذا أقبل، وقال أبو إسحاق "هؤلاء" بمعنى "الذين"، و"تقتلون" داخل في الصلة أي: ثم أنتم الذين تقتلون، وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: أخطأ من قال: إن "هذا" بمعنى الذي وإن كان قد أنشد:

(١) من الطويل في ديوانه ١٧٠، والإنصاف ٢ / ٧١٧، والخزانة ٦ / ٤١ .

(٢) سورة البقرة آية (٨٥).

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة.

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ

قال: فإن هذا بطلان المعاني، قال أبو الحسن: هذا على بابه و"طليق" و"تحملين" خبر أيضاً، قال أبو جعفر: يجوز أن يكون التقدير -والله أعلم- أعني هؤلاء، وتقتلون خبر "أنتم" و"أنفسكم" مفعوله^(١).

آراء النحاة:

للنحاة في إعراب "هؤلاء" في الآية الكريمة عدة توجيهات^(٢) منها:

أن "هؤلاء" اسم موصول بمعنى الذي، وهو خبر عن أنتم ويكون "تقتلون" صلة لهؤلاء، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين^(٣)، وأجازه الكوفيون^(٤)، واختاره الزجاج^(٥)، وحجة هؤلاء كما نقل عنها النحاس قول الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ البيت.

وقوله تعالى ﴿ وَمَا تَلَّكَ يَمِينِكَ يَمْوَسَى ﴾^(٦) والمعنى في غير القرآن ما الذي في يمينك؟ وبقوله تعالى ﴿ هَاتَأْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(١)،

(١) الإعراب ١/٢٤٣.

(٢) يُنظَر معاني القرآن ١/١٦٧، شرح المفصل ١/١٦، البحر المحيط ١/٤٢٢.

(٣) يُنظَر الإنصاف ٢/٧١٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) يُنظَر معاني القرآن ١/١٦٧.

(٦) سورة طه: ١٧.

﴿^(١)، والتقدير في غير القرآن: ها أنتم الذين جادلتم عنهم^(٢).
 ووافقهم البصريون^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن هشام^(٥) في اسم واحد فقط
 هو (ذا) بشرط أن تنضم إليها (ما) أو (من) الاستفهاميتان نحو: ماذا فعلت، وألا
 تُلغى، ومعنى إلغائها أن تكون هي و (ما) بمنزلة اسم واحد بمعنى أي شيء فعلت؟
 نحو قول الشاعر:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِيْنِي^(٦)

أي: دعي الذي علمت.

وعليه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٧) أي:
 الذين ينفقون العفو؛ فمجيء الجواب "العفو" مرفوعاً على هذه القراءة دليل على أن "ذا"
 ليست ملغاة، وإنما هي اسم موصول في محل رفع خبر ما الاستفهامية.
 وقول الشاعر:

(١) سورة النساء: ١٠٩ .

(٢) يُنظر الإنصاف ٢/٧١٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شرح المفصل ٢/١٦.

(٥) المغني ١/١٦٠، وشرح التصريح ١/٤١.

(٦) من الوافر منسوب للمثقب العبدي في الخزانة ٦/١٤٢، وشرح الكافية ٣/٦٥، وشرح شواهد المغني
 ١/١٩٠.

(٧) سورة البقرة آية (٢١٩)، وهي قراءة أبو عمرو يُنظر السبعة لابن مجاهد ١٨٢.

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّائِنِينَ حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعْزِي الحَزِينَ^(١)

وخرَجَ البصريون قول الشاعر (وهذا تحمليين طليق) بعدة تخریجات منها:

١ - أن (هذا) على بابه من الإشارة، و"تحمليين" خبره الأول، و"طليق" خبره الثاني، وهو رأي أبي الحسن الأَخْفَش أيضًا كما نقل عنه النَّحَّاس^(٢).

٢ - أن يكون على حذف الاسم الموصول للضرورة، فيكون التقدير: وهذا الذي تحمليين طليق، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة^(٣)، كقول الشاعر:

لَكُمْ مَسْجِدًا لِلَّهِ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَى لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرًا^(٤)

أراد من أَثْرَى ومن أَقْتَر، فحذف للضرورة.

٣ - أن قوله « تحمليين » صفة لموصوف محذوف تقديره: وهذا رجل تحمليين طليق فحذفت الهاء من الصفة كما تُحذف في قولنا: رجل أكرمت ورجل أهنت^(٥).

أما قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى ﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأن تلك في الآية للإشارة وليست بمعنى التي، والتقدير في غير القرآن: أي شيء هذه

(١) من المتقارب لأبي عائد الهذلي، شرح أشعار الهذليين ٥١٥، والخزانة ٢ / ٤٣٦.

(٢) الإعراب ١ / ٢٤٣.

(٣) الإنصاف ١ / ٧١٨.

(٤) من الطويل للكميت بن زيد، في اللسان (قبص) ١٢ / ٢٣٥ (ق ب ص)، والإنصاف ٢ / ٧٢١،

وشرح الأشموني ٢ / ٤٠١، والمسجد أن مسجد مكة والمدينة، والقبص العدد.

(٥) يُنظر الخزانة ٦ / ٤٢.

بيمينك، وبيمينك في موضع نصب على الحال^(١).

وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ هَتَأْتُمْ هَتَوُلَاءَ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فأجابوا عنه بمثل ما أوردناه من توجيهات النحاة في إعراب "هؤلاء" في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَتَوُلَاءَ تَقْتُلُونَ ﴾ الآية.

ومما سبق يتبين لنا أن كل ما استدل به الكوفيون على مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة، بما فيها شاهد النحاس السابق، قد احتمل غير ما تأولوه، والدليل إذا دخله الاحتمال بطل الاستدلال به كما هو معلوم، والأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة، والأسماء الموصولة ليست في معناها، هذا هو الأصل، وينبغي التمسك به، ولا يجوز مخالفته إلا بدليل قوي، وفي ادعاء ذلك دون حجة قوية بطلان للمعاني كما نقل النحاس عن المُبرِّد في النص الذي أوردناه. والله أعلم.

(١) يُنظر الإنصاف ٧١٧/٢.

المبحث الثالث شواهد الأفعال

(١) حذف النافي مع الناسخ فتىء

قال الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(١)

البيت للشاعر الجاهلي امرئ القيس الكندي .

وموضع الشاهد فيه قوله: "أبرح" استشهد به النحاس على حذف حرف النفي الذي يلزم أن يسبق زال وأخواتها، وقد تقرر لدى النحاة أن هذه الأفعال لا تعمل عمل كان إلا بشرط أن يتقدمهن نفي أو شبهه؛ لأن الغرض منها إثبات الخبر واستمراره وإذ عريت من حرف النفي لم تفد الإثبات فلا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي، إلا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع وهو مراد كما في الشاهد السابق، إذ التقدير في البيت: لا أبرح قاعدًا.

قال النحاس في عند حديثه عن قول الله تعالى: ﴿قَالُوا تَأَلَّهَ تَفْتُوًا تَذَكُّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾^(٢)، "زعم الفراء أن "لا" مضمرة، وأنشد:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

والذي قال حسن صحيح، وزعم الخليل وسيبويه أن "لا" تضم في القسم؛ لأنه ليس فيه إشكال، ولو كان موجبا لكان باللام والنون^(٣).

(١) من بحر الطويل ديوانه ٣٢، والكتاب ٣/٥٠٣، وشرح ابن يعيش ٨/٣٠٧.

(٢) سورة يوسف آية (٨٥).

(٣) الإعراب ٢/٣٤٢.

فالتقدير في الآية - والله أعلم - "لا تفتأ".

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في حذف النافي مع الأفعال الناقصة (زال ، انفك ، فتىء ، برح) آراء:

الرأي الأول : أنه لا يسوغ حذف النافي الذي يلزم أن يسبقها إلا بشروط:

١ - أن تقع في جواب القسم . ٢ - أن تكون مضارعة . ٣ - أن يكون النافي

لا .

كما في الآية الكريمة والبيت ، وهو رأي الخليل وسيبويه - كما نقل عنها النحّاس - والفرّاء^(١) ، والزخشي^(٢) ، وابن يعيش^(٣) ، وابن هشام^(٤) ، واختاره النحّاس .

الرأي الثاني : أنه يجوز حذف النافي من "يزال وأخواتها" في القسم وغيره؛ لأن ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة عند حذفه ، أو كما قال ابن جني لقوة المعرفة بالموضع^(٥)؛ فحرف النفي قد تتركب معها لإفادة الثبوت، بشرط أن تكون مضارعة أما الماضي فلا يحذف معه النافي، وما ورد من ذلك فهو شاذ^(٦)، كقول

(١) معاني القرآن ٢ / ٥٤ .

(٢) الكشف ١ / ٦٠١ .

(٣) شرح المفصل ٨ / ٣٧ .

(٤) المغني ١ / ٣٩٣ .

(٥) الخصائص ٢ / ٧١ .

(٦) شرح الكافية ٤ / ٣١٥ .

الشاعر:

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَلَ الزَّنْدَ قَادِحٌ^(١)

وهو رأي الرّضي^(٢) وابن جني^(٣)، وهو الأولى بالصواب؛ فحرف النفي قد يحذف من زال وأخواتها في غير القسم؛ يؤيد هذا السماع والقياس، فمن المسموع

قول الشاعر:

تَنْفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ^(٤)

والتقدير: لا تنفك.

وقول الآخر:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مَجِيدًا^(٥)

والتقدير: لا أبرح.

أما من حيث القياس فلو نظرنا لما اشترطه النحاة في حذف النافي من زال وأخواتها، لوجدنا أن الغرض من تلك الشروط أمن اللبس وزوال الإشكال؛ ففي القسم لا يلبس بالموجب، إذ زوال اللام والنون مع القسم دليل على عدم إرادة

(١) من الطويل لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ٣٥٨، معاني القرآن للفراء ٥٤/٢، وشرح الكافية ٣١٥/٤.

(٢) شرح الكافية ٣١٥/٤.

(٣) الخصائص ٧٢/٢.

(٤) من مجزوء الكامل للخليفة بن بزار شاعر جاهلي، وهو في شرح المفصل ٣٧/٨، وشرح التصريح ١٨٤/١.

(٥) من الوافر لخداش بن زهير الخزائنة ٢٤٣/٩، وشرح ابن عقيل ١٣٥/١، وجمع الهوامع ١١١/١.

الموجب، وما بعده من شروط متعلقة به من كونه مضارعاً؛ لكونه في القسم أكثر استعمالاً من الماضي، وكون النافي "لا" لأنه يخلصه للاستقبال، وشرط الفعل الواقع في جواب القسم أن يكون مستقبلاً، وهو غرض يتحقق مع "زال وأخواتها" في غير القسم؛ فلزوم النفي إياها لا يلتبس بالإيجاب.

وعليه فحذف النافي مع "أبرح" في شاهد النَّحَّاس ؛ لزوال اللبس من الوجهين الَّذِينَ ذكّرنا وكذا في الآية الكريمة. والله أعلم.

(٢) الأصح في حاشا التنزيهية أنها فعل

قال الشاعر:

وَمَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

البيت للشاعر الجاهلي النَّبَغَةُ الدُّبْيَانِي.

وموضع الشاهد فيه "أحاشي" ، استشهد به النَّحَاس على أن الأصح في حاشا التنزيهية أنها فعل بدليل تصرفها، فأحاشي مضارع حاشا، قال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾^(٢): "سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: النصب أولى، لأنه قد صح أنها فعل بقولهم: حاش لزيد والحرف لا يحذف منه، وقد قال النَّبَغَةُ:

وَمَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٣)

أولاً: لحاشا كما هو معلوم ثلاثة أوجه:

١ - أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً بمعنى أستثني، حكى ابن سيدة "حاشيت

بمعنى استثنت وأحاشي بمعنى أستثني"^(٤).

(١) البيت من بحر البسيط في ديوانه ٢٠، والخزانة ٣/٤٠٣، وشرح المفصل ٨/٤٩، والهمع ١/٢٣٣.

(٢) سورة يوسف آية (٣١).

(٣) الإعراب ٢/٣٢٦.

(٤) المحكم (حشى) ٣/١٩٣، والمغني ١/٧٤٣.

٢ - أن تكون للاستثناء بمنزلة إلا .

وليس غرضنا هاهنا الحديث عن هذين الوجهين .

٣ - أن تكون تنزيهية كما في الآية الكريمة السابقة، وكقولهم حاش لزيد

ومعناها: التنزيه بما لا يليق بالمذكور، وفيها ثلاثة أقوال للنحاة^(١) :

أحدها : أنها فعل، وهو قول والكوفيين^(٢)، وبه قال ابن جنّي^(٣) والعكبري^(٤)،

وابن عطية^(٥) في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾، وتبعهم في ذلك النحاس، واختاره

المالقي^(٦)، واستدلوا على فعليتها بدخولها على الحرف، وبتصرفها محتجين على

ذلك بيت النابغة السابق، وبالتصرف فيها بالحذف، كالأفعال نحو حاش لله،

وفاعلها ضمير مستتر فيها، فالآية الكريمة على هذا لها معنيان ذكرهما المفسرون:

الأول: بعد يوسف من أن يكون بشرًا^(٧)، والثاني: جانب يوسف ما رمته به

لخوفه الله فصار في جانب عما اتهم به لما رُوي فيه من آثار العصمة وأبهة النبوة عليه

الصلاة والسلام، غير أنه يخفى على هذا القول ويفوت معنى التعجب^(٨)، والله أعلم

(١) المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(٢) ينظر رأي الكوفيين والمبرد في الخزانة ٣ / ٤٠٥، والجنى الداني ٥٥٩ .

(٣) يُنظر رأي ابن جنّي في الجنى الداني ٥٥٩ .

(٤) البيان في إعراب القرآن ٢ / ٥٢ .

(٥) المحرر الوجيز ١ / ٢١٨٢ .

(٦) رصف المباني ٢٥٦ .

(٧) يُنظر: الوجيز للواحد ١ / ٥٤٤ بتصرف .

(٨) يُنظر: روح المعاني للألوسي ١٢ / ٢٣٢ . بتصرف .

ثانيها: أنها اسم تارة يضاف لما بعده، وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه وهو قول الزجاج^(١) وصححه ابن مالك^(٢)، وابن هشام^(٣)، وأبو حيان^(٤)، فمعنى حاشا لله تنزيهاً لله.

ويؤيد هذا القول قراءة أبي السَّمال^(٥) "حاشاً لله" بالتنوين، فهو مثل قولهم: رعيًا لزيد، وكذا دخولها على اللام في قراءة السبعة، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لكونها مبنية؛ لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى، فجرى مجراه في البناء، أو لاستنكارهم التنوين فيما غلب تجريده منه لأجل الإضافة^(٦)، كقول الشاعر:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سَبْحَانَ مَنْ عُلْمَةُ الْفَاخِرِ^(٧)

فترك تنوين "سبحان" وإن لم يضيف، لأنه قد غلب بتجريده منه لأجل الإضافة.

ثالثها: أنها حرف جر وتنزيه معاً، ثم نُقل، وجُعِلَ اسمٌ بمعنى التنزيه وتجرد عن معنى الاستثناء، ولم ينون؛ مراعاة لأصله المنقول منه، وأُعْتُرَضَ على هذا بأن الحرف

(١) معاني القرآن ٣/ ١٠٧.

(٢) التسهيل ١٠٥، والجنى الداني ٥٦٠.

(٣) المغني ١/ ٢٤٣.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٥٣٥.

(٥) يُنظر الكشاف ١/ ٥٤٨.

(٦) يُنظر المغني ١/ ٧٤٣ بتصرف.

(٧) من السريع للأعشى في ديوانه ١٩٣، والكتاب ١/ ٣٢٤، والخزانة ١/ ١٨٥.

لا يكون اسماً إلا إذا نُقل وسمي به وجُعل علماً، وحينئذٍ يجوز فيه الحكاية والإعراب^(١)،
فمعنى "حاشا الله" براءة الله وتنزيهه الله، وهو قول الزمخشري^(٢).

ويمكن أن يُجاب على ما استدل به أصحاب القول الأول بما يلي :

١ - أما قولهم هي فعل للتصرف فيها بالحذف، فنقول قد ورد مثل هذا الحذف
في الأسماء أيضاً نحو يدٍ وغدٍ.

٢ - وكذا استدلالهم بدخولها على الحرف، فلا حجة لهم فيه، فهي اسم مضاف،
واللام قد تظهر قبل المضاف إليه نحو: لا أباك^(٣).

٣ - وكذا يسقط احتجاجهم بتصرفها كما في شاهد النحاس؛ فـ "أحاشي" التي
في البيت ليست هي التنزيهية، وإنما هي فعل متعدٍ بمعنى أستثني^(٤)، فمعنى البيت
ولا أستثني من الأقوام من أحدٍ؛ وعليه يسقط استدلال النحاس به، والصحيح ما
ذهب إليه أصحاب القول الثاني؛ فهو الموافق لما عليه أهل التفسير، قال الطبري:
"حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا ابن نمير عن ورقاء عن أبي نجیح عن مجاهد: "وقلن
حاش لله" قال: معاذ لله"^(٥).

والله أعلم

(١) يُنظر روح المعاني للألوسي ١٢ / ٢٣٠.

(٢) يُنظر الكشاف ١ / ٥٨٤ .

(٣) رصف المباني ٢٥٦ بتصرف.

(٤) ينظر الخزانة ٣ / ٤٠٥ .

(٥) تفسير الطبري ١٢ / ٢٤٩ .

الفصل الثاني

شواهد قضايا الإعراب

ويشتمل على المباحث التالية :

- المبحث الأول : شواهد إعراب الأسماء .
- المبحث الثاني : شواهد إعراب الفعل .
- المبحث الثالث : شواهد إعراب الجمل .

المبحث الأول
شواهد إعراب الأسماء



المعرب والمبني



(١) إعراب المنقوص

قال الشاعر :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا هُنَّ مُطَلَّبٌ (١)

البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات شاعر قريش في الإسلام.

موضع الشاهد قوله: "في الغواني" استشهد به النحاس على تحريك ياء المنقوص المكسور ما قبلها بالكسر في ضرورة الشعر، فجعل الغواني بمنزلة ضوراب، والقياس ألا تكسر الياء المكسور ما قبلها، ولا تُضْم؛ لاستثقال الضم والكسر عليها فكان الوجه "في الغواني" بتسكين الياء لولا الضرورة، قال النحاس في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ (٢): "أَيْدِيهِمْ" في موضع رفع، وحذفت الضمة من الياء لثقلها مع الكسرة، وأجاز سيبويه ضمها وكسرها في الشعر، وأنشد:

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا هُنَّ مُطَلَّبٌ

فإذا كانت في موضع نصب حرّكتها لأن النصب خفيف، ويجوز إسكانها في الشعر (٣).

(١) من بحر المنسرح ديوانه ٣، والكتاب ٢ / ٥٤، والكامل ٧٣٥، والغواني: النساء اللاتي استغنين عن الزينة لجمالهن.

(٢) سورة البقرة آية (٩٥).

(٣) الإعراب ١ / ٢٤٩.

آراء النحاة الشاهد :

شاهد النَّحاس السابق هو الذي توارد به الاستشهاد في كتب النحاة على أن من العرب من يعامل الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، كما يعامله في حالة النصب، فيُظهر الضمة والكسرة على الياء كما يُظهر الفتحة عليها، كما اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة، إذ إن فيه حمل حالة الرفع والجر على حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل؛ لذا فهو يختص بضرورة الشعر ولا يقاس عليه.

وهو من الضرورات التي تُردُّ فيها الأشياء إلى أصولها، إذ إن الأصل تحريك المعتل لولا ما فيه من الاستثقال^(١)، قال السيرافي في باب "ما يحتمل الشعر:" ومن نحو هذا تحريك المعتل فيما حقه أن يكون اللفظ به على السكون، ورَدُّه إلى أصله في التحريك الذي ينبغي له مع ما فيه من الاستثقال^(٢).

ولشاهد النَّحاس شواهد مماثلة منثورة في كتب النحاة منها قول جرير:

فَيَوْمًا يُؤَافِنَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغَوُّلُ^(٣)

وموضع الشاهد فيه قوله: «ماضي» حيث حرك الياء في البيت ضرورة.

وهو من شواهد سيبويه، ولعل النَّحاس أثر الاستشهاد بالبيت الذي معنا دون بيت جرير لأن أكثر رواة الشعر يروونه:

(١) يُنظر المقتضب ١/١٤٤.

(٢) ينظر شرح السيرافي ٢/١١٦.

(٣) من الطويل ديوانه ١٤٠، شرح المفصل ١٠/١٠١، والكتاب ٣/٣١٤، واللسان "مضي" ١٥/٣٨٣.

"فيوماً يوافين الهوى غير ما صَبَا" (١)

فلا شاهد فيه .

ومثله أيضاً قوله:

وَعِرْقُ الْفَرَزْدِقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَبِيثُ الثَّرَى كَابِي الْأَزْنَدِ (٢)

وموضع الشاهد فيه قوله: "كابي" حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص .

وقول الآخر:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ نُبُزِي مُحَمَّدًا وَلَمْ تَخْتَضِبْ سُمْرُ الْعَوَالِي بِالِدَمِّ (٣)

وموضع الشاهد فيه قوله: "العوالي" حيث ظهرت الكسرة على الاسم

المنقوص .

وقول الشاعر أيضاً:

وَكَأَنَّ بَيْنَ الْخَيْلِ فِي حَافَاتِهِ بِهِنَّ دَوَالِي الْبُزْرِاعِ (٤)

وموضع الشاهد فيه قوله: "دوالي" حيث ظهرت الضمة على الاسم

المنقوص .

(١) يُنظر النكت ٢/ ٨٧٦، واللسان "مضى" ١٥ / ٣٨٣ .

(٢) من المتقارب في ديوانه ١٢٩ وقد ورد في الهمع ١/ ٥٣، وكابي الأزند: من كبا الزند إذا لم تخرج ناره .

(٣) من الطويل بلا نسبة في الهمع ١/ ١٨٤، والدر المصون ١/ ٢٢٨، والبحر المحيط

١/ ٢٠٧، والدر ١/ ٣٠ .

(٤) من الكامل بلا نسبة في الهمع ١/ ١٨٣، والدر ١/ ٣٠ .

وقول الآخر:

مَوَالِيَّ كَكَبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحٍ^(١)

وموضع الشاهد فيه قوله: "موالي" حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص.

وقول الشاعر أيضًا:

فإنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلٌ^(٢)

وموضع الشاهد فيه قوله: "جائي" حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص.

وغرض النحاس من إيراد الشاهد، وان لم يكن له صلة بالآية الكريمة، أو بقراءة معينة رويت فيها هو تأكيد ما نصَّ عليه - رحمه الله - من أن ما يعده النحاة ضرورة لا يُحمل عليه كتاب الله كما سبق أن ذكرنا . والله أعلم

(١) و صدره : قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها ، والمفصل ١/ ٥٣٦ ، وفي شرحه لابن يعيش ١٠ / ١٠٣ .
والعُوس بضم العين: ضرب من الغنم، وسحاح بضم السين مع تشديد الحاء: جمع ساحة وهي الشاة الممتلئة سمنا.

(٢) من الطويل بلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٧٢٩ ، وتذكرة النحاة ٦٣٧ .

إعراب سنين إعراب المفرد

قال الشاعر:

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَّارُ مِنَ الْهِلالِ^(١)

وقال الآخر:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(٢)

استشهد النحاس بالشاهدين السابقين، الأول منهما للشاعر الأموي جرير بن عطية الخطفي، والثاني منهما لسحيم بن وثيل الرياحي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام.

موضع الشاهد في البيت الأول قوله: "السِّنِينَ" وفي البيت الثاني قوله: "الأَرْبَعِينَ".

ووجه الاستشهاد بهما:

إعراب ما ألحق بجمع المذكر السالم كـ(سنين) و(أربعين) إعراب المفرد بالحركات الظاهرة على النون مع التزام الياء في الأحوال كلها، وهي لغة نقلها الفراء كما نقل عنه النحاس، قال في عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾^(٣): "ومن العرب من

(١) من بحر الوافر لجرير في ديوانه ٥٤٦، والمقتضب ٤/٢٠٠، والهمع ١/٦١.

(٢) من الوافر في تذكرة النحاة ٤٨٠، وشرح ابن عقيل ١/٤١، وأوضح المسالك ١/١٦.

(٣) سورة الأعراف آية (١٣٠).

يُعرَب النون في السنين ، وأنشد الفراء :

أَرَى مَرَّ السَّنِينِ أَخَذْنَ.....البيت

وأنشد سيبويه هذا البيت بفتح النون ، ولكن أنشد في هذا ما لا يجوز في غيره ، وهو قوله :

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وحكى الفراء عن بني عامر يقولون : أقمت عنده سنيئاً يا هذا ، مصر وفاً ، قال :
وبنو تميم لا يصرفون ويقولون : مَضَتْ لَهُ سِنِينَ يَا هَذَا^(١)
والعجيب أن يجعل النَّحَاسَ الشَّاهِدَ الْأَوَّلَ من شواهد سيبويه ، وينقل عنه
روايته له بفتح النون "الأربعين" ، مع أنه لم يرد عند سيبويه .

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في إعراب سِنِينَ إعراب المفرد آراء :

الأول : إن ذلك خاص بكل اسم ثلاثي حُذفت لامها ، وعُوِّض عنها هاء
التأنيث ، ولم تُكسَّر ، نحو (سَنَّةٌ وَسِنِينَ) ، و(عِصَّةٌ وَعِصِينَ) وهي القطعة من الشيء^(٢) ،
و(ثُبَّةٌ وَثُبِينَ) ، وهي الجماعة من الناس^(٣) ، وهو رأي ابن جني^(٤) ، وابن يعيش^(٥) ،
وأجابوا عن شاهد النَّحَاسِ الثاني بأن النون إنما كُسِّرت للضرورة ، وليست الحركة

(١) الإعراب ٢ / ١٤٥ .

(٢) هي القطعة من الشيء .

(٣) هي الجماعة من الناس .

(٤) سر الصناعة ٢ / ٦٢٧ .

(٥) شرح المفصل ٥ / ١١ .

فيها حركة إعراب، كما كُسرت في قول جرير:

عرفنا جعفرًا وبنّي أبيه وأنكرنا زَعَانِفَ آخِرِينَ^(١)

وموضع الشاهد فيه: "آخِرِينَ" حيث إنه أعرب إعراب جمع المذكر السالم بالياء، ثم كسر نون الجمع بعدها للضرورة.

الثاني: إن هذا الإعراب يطرد في كل ما يجمع بالواو والنون، وبه أخذ الفراء^(٢)، والزَمَخْشَرِي^(٣)، وشاهدا النَّحَّاسِ مما احتج به على ذلك كما احتج بقول الشاعر:

رَبِّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ^(٤)

وموضع الشاهد فيه قوله: "ضارِبِينَ القباب" حيث أعرب ضارِبِينَ إعراب الاسم المفرد بالفتحة الظاهرة على النون، ولولا ذلك لقال "ضارِبِي القباب"؛ لأن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة.

الثالث: إن الإعراب بالحركات الظاهرة على النون إنما يكون في السنين وألفاظ العقود، وحتهم في ذلك الشاهدان اللَّذَانِ مَعْنَا، وهو رأي المُبَرِّد^(٥)، وهو ظاهر

(١) من الوافر في أوضح المسالك ١/ ٥٩، والخزانة ٦/ ٨، والهمع ١/ ٤٧.

(٢) يُنظَرُ رأي الفراء ولم أعثر عليه فيه معانيه.

(٣) الفصل ١/ ٣١.

(٤) من الخفيف، بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٩٥، والمغني ٢/ ٦٤٣، والهمع ١/ ١٥٩.

(٥) الكامل ٥/ ٣١.

كلام النَّحَّاس ، وبعد أن ذكر أن رواية سيبويه للبيت الأول بفتح النون في (سنين)،
أعقبه بشاهد آخر لم ترد فيه الرواية إلا بالكسر .

والراجح لدينا هو الرأي الثاني؛ لأمر منها :

١- أنها لغة لبعض العرب حكاها الفراء كما مرّ، وهو ثقة فيما ينقله.

٢- ورود السماع بها في غير واحد من الشواهد المنشورة والشعرية، أما المنشورة
منها، فكقوله ﷺ: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِينَ يُوسُفَ"^(١)، وقد روي عنه
ﷺ باللغتين فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين، وإما أن يكون
عليه الصلاة والسلام قد تكلم بإحدى اللغتين، ورواه الرواة كلُّ بلغة قبيلته، وفي
كلا الحالين يمكن الاحتجاج به على أنه لغة .

ثم ما نقله الفراء^(٢) عن بني عامر من قولهم: "أَقَمْتُ عِنْدَهُ سِنِينَ يَا
هَذَا" بالتنوين، وبني تميم بغير تنوين: "مَضَّتْ لَهُ سِنِينَ يَا هَذَا"، وحكى الشيباني عن
بعض العرب: هذان خليلان^(٣)، فإذا كان هذا في التثنية؛ فحمل الجمع على المفرد
أولى لما ذكره المبرد^(٤) من أن الجمع كالواحد؛ فله أبنية شتى كالمفرد، وتختلف معانيه
كما تختلف معاني المفرد، والتثنية ليست كذلك .

أما وروده في الشعر ، فمنه قول الشاعر:

(١) سنن أبي داود ٦٨ / ٢ باب القنوت في الصلوات .

(٢) ينظر الإعراب ٢ / ١٤٥ ، ولم أجد هذا النقل في معانيه .

(٣) يُنظر الهمع ١ / ١٦٠ .

(٤) الكامل ٥ / ١٣ .

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهِ لَعِبْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا^(١)

وقول الآخر:

مَتَى تَنْجُ حَبْوًا مِنْ سِنِينَ مُلِحَّةٍ^(٢)

وقول الآخر:

سِنِينًا مِمَّا نَهَّدَ لَنَا حِسَابًا^(٣)

وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ مَيْتٌ وَلَا حَيٌّ مَسَدَّهُمَا إِلَّا الْخَلَائِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ^(٤)

وقول الشاعر أيضًا:

وَلَقَدْ وَلَدَتْ بَيْنَ صِدْقِ سَادَةٍ وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا^(٥)

وقول الآخر:

وَإِنَّ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلِيًّا أَبَا بَرٍّ وَأَوْحِنَ لَهُ بَنِينَ^(٦)

(١) من الطويل للصبه القشيري ، في شرح التصريح ١ / ٧٧ ، والخزانة ٨ / ٥ .

(٢) من الطويل ، وعجزه : تتم الأخرى تنزل الأعصم الفردا ، بلا نسبة في الهمع ١ / ١٥٩ ، والدرر اللوامع ١ / ١٣٥ .

(٣) من الوافر ، وصدده : ألم نسق الحجيج سلي مقدماً بلا نسبة في الهمع ١ / ١٦٠ .

(٤) من البسيط للفرزدق في سر الصناعة ٢ / ٦٢٧ ، وشرح الفصل ٥ / ١٤ ، والخزانة ٨ / ٦٠ .

(٥) من الكامل بلا نسبة في شرح المفصل ٥ / ١٢ ، والخزانة ٨ / ٦١ .

(٦) من الوافر لأحد أولاد علي بن أبي طالب في شرح التصريح ١ / ٧٧ .

وقول ذي الإصبع العدواني:

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مَحَافِظٍ _____ وَأَبْنُ أَبِيُّ أَبِيُّ مِنْ أَبِيِّينِ (١)

وهو سائغ من حيث القياس، إذ فيه حمل فرع على أصل من وجهين؛ فالإفراد هو الأصل والجمع فرع عليه، كما أن الأصل الإعراب بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليه.

وعليه فإعراب جمع المذكر السالم، وما ألحق به بالحركات الظاهرة على النون لغة ثانية وثابتة عن العرب بنقل الثقات، إلا أنها ليست عامة مشهورة، وشاهدنا النحاس مما يحتاج بهما على هذه اللغة. والله أعلم

(١) من البسيط، لذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب ٨ / ٦٦، وغير منسوب في المرجعين السابقين.

جمع "أب" جمع سلامة

قال الشاعر:

فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ^(١)

البيت للشاعر المخضرم العباس بن مرداس السلمي

موضع الشاهد فيه قوله: "إِنَّا أَخُوكُمْ" استشهد به النحاس على أن "أبيك" في قراءة من قرأ "وَالِهُ أَبِيكَ"^(٢) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(٣)، جمع أب على لغة من قال في جمعه: أبون رفعا، وأبين نصبا وجرًا، وحذفت النون للإضافة كما أن "أخوكم" في البيت جمع سلامة على "أخون" وحذفت النون للإضافة.

توجيهات النُحاة للقراءة، وآراؤهم الشاهد :

١- إن "أبيك" مفرد، ولم يجعل العمَّ أبًا، وجعل إبراهيم بدلًا من "أبيك"، أما إسماعيل وإسحاق فينجران على تقدير: وإله إسماعيل، وهو توجيه الفراء^(٤)، ويؤيد هذا التوجيه قراءة أبي "وإله إبراهيم" بإسقاط آبائك^(٥).

(١) من بحر الوافر، ورد في ديوانه ٥٢، والخزانة ٤/٤٧٨، وسر الصناعة ١/٢٥٦، وليس من شواهد سيبويه

كما ذكر ابن الشجري في أماليه ٢/٢٣٦، وعجزه: فقد برئت من الإحن الصدور.

(٢) هي قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء، يُنظر المحتسب ١/١١٢.

(٣) سورة البقرة آية ١٣٣.

(٤) معاني القرآن ١/٨٢.

(٥) يُنظر المحتسب ١/١١٢.

٢- أن يكون "أبيك" جمع سلامة بالياء والنون، وحُذفت النون للإضافة، وقد جاء جمع أبٍ على أبون رفعًا، وأبين نصبًا وجرًا، وارتضى هذا التوجيه كتوجيه ثانٍ للتوجيه الأول العُكْبَرِي^(١)، وأبو حِيَّان^(٢)، وابن الشجري^(٣)، وأبو جعفر النَّحَّاس قال: "وفيه وجه آخر على مذهب سيبويه، يكون "أبيك" جمعًا، وحكى سيبويه: أبون وأبين، كما قال:

فَقُلْنَا أَسْلِمُوا.....البيت^(٤).

لأنَّ "أبٌ، وأخٌ" وإن كان الأصل فيه أن يجمع جمع تكسير فيقال "آباء وأخاء"، فهما ليسا من الأعلام الجارية على فعلها كمسلمين حتى يجمع جمع سلامة، إلا أن جمعه جمع سلامة لغة حكاها سيبويه عن العرب قال: سيبويه: "وسألته -يعني الخليل - عن أبٍ، فقال: إن ألحقت فيه النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخٌ تقول أخون، لا تغير البناء، إلا أن تُحدث العرب شيئًا كما بنوه على غير بناء الحرفين، وقال الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَضْوَاتُنَا بَكَّيْنٍ وَفَدَّيْنِنَا بِالْأَيْنِ نَا

أنشدناه من نثق به، وزعم أنه جاهلي وإن شئت كسرت فقلت: آباء وأخاء^(٥).

(١) إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٠٩.

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٧٦.

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٦.

(٤) الإعراب ١/ ٢٦٥.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٠٦.

وعنه نقل النحاة هذه اللغة ، وحثهم هذا البيت الذي نقله سيبويه ، وذكر أنه لشاعر جاهلي^(١) .

وخالفهم في ذلك النحاس ، فأثر الاستشهاد على ذلك بالشاهد مع أن كثيراً من النحاة ذكر فيه قولاً آخر ، فقليل : إنه من وضع الواحد موضع الجمع ، فأراد "إخوتكم" في البيت الأدل فوضع الواحد موضع الجمع ، وقد جاز في الشعر أن تُفرد ، وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع^(٢) ، كقول الشاعر :

كُلُّوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ^(٣)

وقد احتج به ابن قتيبة على وضع المفرد موضع الجمع^(٤) ، وبه يتبين عدم دقة النحاس في الاستشهاد ، إذ لا يخفى ما لدخول الاحتمال في الشاهد النحوي من أثر في رد الاحتجاج به والشواهد على مجيء "أب وأخ" جمعاً مسلماً كثيرة منها ، قول الشاعر :

كَرِيمٌ لَا تُغَيِّرُهُ اللَّيَالِي وَلَا الْأَدْوَاءُ مِنْ عَهْدِ الْأَخِينَا^(٥)

(١) من المتقارب للشاعر الجاهلي زياد بن واصل في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٨٤ ، الخزانة ٤ / ٤٧٤ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢١٩ .

(٣) من الوافر بلا نسبة في الكتاب ١ / ٢١٠ ، والمقتضب ٢ / ١٧٢ ، والأمل الشجرية ٢ / ٢٣٦ ، والخزانة ٧ / ٥٣٧ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢١٩ .

(٥) من الوافر ، بلا نسبة في جمهرة اللغة ٣ / ٤٨٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٩٧ .

وقول الآخر:

أَلَمْ تَرَني مِنْ بَعْدِهِمْ هَمَمْتُهُ بِفُرْقَةٍ حُرٍّ مِنْ أَبِينِ كِرَامٍ^(١)

وقول الشاعر:

وَكَانَ لَنَا فِزَارَةٌ عَمَّ سَوْءٌ وَكُنْتُ لَهُ كَشْرٌ بَنِي الْأَخِينَا^(٢)

وقول الآخر:

يُنَدِّمَنَّ الْبُعُولَةَ وَالْأَبِينَا^(٣)

وعليه فجمع أبٍ وأخٍ جمع سلامة لغة ثابتة عن العرب شعراً ونثراً.

واختلاف النَّحَّاسِ عن غيره من النَّحَّاةِ في توظيف هذا الشاهد يترتب عليه وجود وجهين من الاحتجاج به، فإما أن يكون قوله "أخوكم" شاهداً على وضع الواحد موضع الجمع، وهو قول أكثر النَّحَّاةِ، وإما أن يكون شاهداً على جمع أبٍ وأخٍ جمع سلامة، وهو قول النَّحَّاسِ؛ لذا فإن الاحتجاج بما أوردنا سالفاً من شواهد شعرية أولى فهي نصٌّ في مجيء أبٍ وأخٍ جمع سلامة. والله أعلم

(١) من الطويل لأبي طالب في المحتسب ١/١١٣، وشرح التسهيل ١/٩٧.

(٢) من الوافر لعقيل المري في الخزانة ٤/٤٧٨، واللسان (أخو) ١٨/٢١.

(٣) من الوافر غيلان بن سلمة الثقفي في الأغاني ١٣/٢٠٤، وشرح المفصل ٣/٣٧.

(٥) إفراد لفظ "كلتا" مع إرادة التثنية

قال الشاعر:

في كِلْتِ رَجُلِيهَا سُلَامَى وَاحِدِهِ

البيت مجهول القائل^(١).

موضع الشاهد فيه: "كِلْتِ" استشهد به النحاس نقلاً عن الفراء أن من العرب من يفرد لفظ كلتا وهو يريد التثنية، فـ"كِلْتِ" في البيت مفرد كلتا. قال النحاس حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَيْنِ ءَأَنْتَ أَكُلْهُمَا وَلَمْ تَظَلِمِ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا ﴾^(٢): "وفي قراءة عبد الله "كُلُّ الْجَنَّتَيْنِ آتَى أَكُلَهُ"^(٣)، والمعنى عند الفراء على هذا كل شيء من ثمر الجنتين آتى أكله، قال: ومن العرب من يفرد واحد كلتا وهو يريد التثنية، وأنشد:

في كِلْتِ رَجُلِيهَا سُلَامَى وَاحِدِهِ"^(٤)

آراء النحاة في الشاهد:

تثنية (كلا وكلتا) لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مسألة خلافية بين الكوفيين

(١) من الرجز، لم أعثر له على بلا نسبة في الانصاف ١٢٩/٢، والخزانة ٦٢/١ وفيه « كلت » بالفتح، واللسان (ك ل ا)، والسلامى: بضم السين: هي العظام التي تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد والرجل، وعجز البيت: كلتاها قد قرنت بزائده.

(٢) سورة الكهف آية ٣٣ .

(٣) ينظر البحر المحيط ٧/٤٤٦، وروح المعاني ١٥/٢٧٤.

(٤) الإعراب ٢/٤٥٦ .

والبصريين^(١):

١- ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيها تثنية لفظية ومعنوية، واستدلوا على ذلك بالنقل والقياس، أما النقل فكالشاهد التري معنا، وهو الذي تواتر به الاستشهاد في كتب النحاة على ما ذهبوا إليه، وتابعهم في ذلك النحاس فأورد كلام الفراء دون معارضة، وروايته للشاهد بالكسر كرواية الكوفيين له .

وأما القياس: فقالوا: الدليل على أن الألف في "كلا وكلتا" للتثنية، أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أُضيفتا إلى المضمرة، نحو "رأيت الرجلين كليهما" و"رأيت المرأتين كليهما، ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في عصا ورحا لم تنقلب، فلما انقلبت الألف فيها انقلاب ألف "الزيدان والعمران" دلّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية^(٢).

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن فيها إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ما يلي:

١- أن الضمير تارة يُرد إليها مفرداً حملاً على اللفظ وتارة يرد إليها مثنى حملاً على المعنى، فمن ردّ الضمير إليها مفرداً حملاً على اللفظ قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ ﴾، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول "آتتا"، كما نقول: الزيدان ذهبا، أما ردّ الضمير حملاً على المعنى فمثل ما حُكي عن بعض العرب أنه قال "كلاهما

(١) يُنظر الإنصاف ٢/٦٢-٦٤.

(٢) يُنظر الإنصاف ٢/٦٢، والهمع ١/١٣٧، والخزانة ١/١٣٢.

قائمان، وكلتا هما لقيتهما" (١).

٢- والذي يدل على أن فيها إفراداً لفظياً أنهما تضافان إلى التثنية فتقول: "جاءني كلا أخويك"، "ورأيت كلا أخويك" فلو كانت التثنية فيها لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه (٢).

٣- أن الألف فيها لو كانت للتثنية لم تجز إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها، وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف في قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَانِ ءَأَنْتَ﴾ بالإمالة (٣).

٤- أن الألف لو كانت للتثنية لا نقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفا إلى المظهر، لأنه الأصل و المضمرة فرعه، فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة وليست للتثنية (٤).

وأجاب البصريون عن الشاهد السابق بأن الأصل "كلتا" بالألف، إلا أن الشاعر حذفها اجتزاءً بالفتحة عن الألف، كقول الشاعر:

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ لَوَائِي (٥)

(١) شرح التسهيل ١/ ٦٧، الخزانة ١/ ١٣٢.

(٢) يُنظر الإنصاف ٢/ ٦٢.

(٣) النشر في القراءات العشر ٢/ ٩١.

(٤) ينظر الهمع ١/ ١٣٧.

(٥) من الوافر بلا نسبة في الانصاف ١/ ٣٩٠، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧، والخصائص ٣/ ١٣٥.

وموضع الشاهد فيه قوله: "بلهفَ" إذ أصله بلهفا فحذف الألف، واكتفى بالفتحة قبلها.

وقول الآخر:

وَصَانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي^(١)

وموضع الشاهد فيه قوله: "وصني" حيث أراد: وصاني بالألف، فحذف الألف واكتفى بالفتحة قبلها.

أما قولهم أن الألف فيها تنقلب في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمرة فأجابوا عنه بما يلي:

الأول: أنها لما كان فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، وكانا تارة يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمرة، جعلوا لهما حظاً من حالة الإفراد وحظاً من حالة التثنية، في قلب الألف من كل واحد منهما ياء في حالة النصب والجر اعتباراً بكلا الشبهين، وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المضمرة بمنزلة التثنية؛ لأن المضمرة فرع والتثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع^(٢).

وعلة أخرى: أنها لزمّت الإضافة وجر الاسم بعدها، فأشبهتها (لدى وإلى وعلى) وكما أن (لدى، وإلى، وعلى) لا تنقلب ألفها ياء مع المظهر نحو: (لدى زيد) وتُقلب مع المضمرة نحو: "لديك، وإليك" فكذلك كلا وكلتا لا تنقلب ألفها إلى ياء مع

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ١٨٧، و اللسان (و ص ي) وعزاه إليه.

(٢) يُنظر الإنصاف ٤٤٩/٢، والهمع ١٣٧/١.

المظهر، وتقلب مع المضمير يدل على ذلك أن القلب في كلا وكلتا إنما يختص بحالة
النصب والجر دون حالة الرفع؛ لأن لديك إنما تستعمل في حال النصب والجر دون
حالة الرفع، وقد أيد رأي البصريين ابن مالك^(١)، والرّضي^(٢)، والأشْموني^(٣).

والراجع ما ذهب إليه البصريون؛ بناءً على ما أورده مؤيدو الرأي البصري من
أدلة وهي:

١- ما ذكره البغدادي في الخزانة^(٤) من أن المعنى يرد استدلالهم بالبيت؛ إذ
المعنى على التثنية بدليل تأكيده بالمصراع الثاني، وهو قوله "كلتاها قد قرنت
بزائده".

٢- ما أورده الرّضي^(٥) في شرحه من أن حد التثنية: كل اسم كان له مفرد ثم
أُلْحِقَ بآخره ألف ونون؛ ليبدل على أن معه مثله من جنسه، فلم يكن كلتا وكلا داخلاً
في المثني إذ لم يثبت (كِلْ) في المفرد، أما قوله:

في كِلتَ رَجُلَيْهَا... البيت

فالألف محذوفة للضرورة، بدليل فتح التاء، ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء،
ولكان معنى المفرد مخالفاً لمعنى التثنية.

(١) شرح التسهيل ٦٧/١.

(٢) شرح الرّضي ٩٣/١.

(٣) شرح الأشْموني ١٠٩/١.

(٤) الخزانة ١٣٠/١.

(٥) شرح الرّضي ٩٣/١.

٣- أن هذه الكلمات الملحقة بالمشى، ليست مشى في الحقيقة وإن أطلق عليها ذلك ، فبمقتضى اللغة كما ذكر ابن مالك^(١) لا بمقتضى الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع الجمع، فهي أسماء مثناة لا واحد لها من لفظها.

ونظير هذا الشاهد قول الشاعر:

كَلِمَتَ كَفَيْهِ تُؤَالِي دَائِمًا بَجِيوشٍ مِنْ عِقَابٍ وَنَعَمٍ^(٢)

ويقال فيه ما قيل في الشاهد قبله، وعليه يسقط احتجاج النحاس والكوفيين

بهذا البيت. والله أعلم

(١) يُنظر شرح التسهيل ١/٦٧-٦٨.

(٢) من الرمل بلا نسبة، وهو من شواهد الرضي ١/٩٣، والبغدادي ١/الخرانة ١/١٣٠.



الابتداء والخبر



الرفع بالابتداء بإضمار خبر

قال الشاعر:

لَهَا مَتَاعٌ وَأَعْوَانٌ غَدَوْنَ لَهَا قِتْبٌ وَغَرْبٌ إِذَا مَا أُفْرِغَ انْسَحَقَا

البيت لزهير بن أبي سلمى^(١).

موضع الشاهد فيه قوله: "قتبٌ وغربٌ" استشهد به النحاس على أن قِتْبٌ وغَرْبٌ مرفوعان بالابتداء- والخبر مقدم محذوف للعلم به والتقدير: فيها قتبٌ وفيها غربٌ، وعليه خرج النحاس تبعاً للأخفش رفع "مقام" في قوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٢)، ف "مقام" مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، والتقدير في الآية الكريمة: منها مقام إبراهيم، قال النحاس: "وقول الأخفش أي منها مقام إبراهيم، معروف في كلام العرب، كما قال زهير:

لَهَا مَتَاعٌ وَأَعْوَانٌ.....البيت"^(٣)

آراء النحاة في قضية الاستشهاد:

للنحاة في رفع "مقام" في الآية الكريمة التي معنا أقوال:

١- أن «مقام إبراهيم» بدل من آيات، وهو قول المبرد^(٤)، ورُدَّ هذا القول بأن

(١) من البسيط في شرح ديوانه ٣٩، والقِتْبُ: بالكسر أداة السانية من أعلامها وحبالها، والغَرْبُ: الدلو العظيمة.

(٢) سورة آل عمران آية (٩٧).

(٣) الإعراب ١ / ٣٩٦ .

(٤) نُسب هذا الرأي للمبرد في تفسير القرطبي ٣ / ١٦٣، ولم أعثر عليه في مؤلفاته .

الجمع لا يبدل منه إلا ما يوفي بالجمع، وإن لم يوف بالجمع فيجب حينئذ القطع على البدلية، إما بالنصب بإضمار فعل، وإما بالرفع على الابتداء محذوف الخبر،^(١) لذا قالوا في بيت النابغة:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لِأَيِّ أُبَيِّنُهُ وَنَوَى كَجَذْمِ الْحَوْضِ أَثَلَمَ خَاشِعُ^(٢)

رمادٌ مرفوع على القطع المتقدم أي: فمنها رمادٌ.

وأجيب عن ذلك بأن يجعل "مقام إبراهيم" وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالاته على قدرة الله، ونبوة إبراهيم عليه السلام من تأثير قدمه في حجر صلد^(٣)، ويؤيد هذا التوجيه قراءة أبي، وعمر، وابن عباس، ومجاهد، وأبو جعفر في رواية قتيبة "آية بينة"^(٤) على التوحيد.

٢- وقيل: هو خبر مبتدأ محذوف أي: هي مقام إبراهيم، ورُدَّ بأنه لا يخبر عن الجمع بالمفرد^(٥).

٣- قيل: هو عطف بيان، وهو رأي الزمخشري^(٦)، ورُدَّ هذا من جهة مخالفتها

(١) يُنظر البحر المحيط ٩/٣.

(٢) من الطويل في ديوانه ٣١، والكتاب ٨٦/٢، والخزانة ٤٥٣/٢.

(٣) يُنظر البحر المحيط ١٤/٢.

(٤) القراءة وردت في المرجع السابق، والدر المصون ١٧١/٢.

(٥) يُنظر الدر المصون ١٦٩/٢.

(٦) الكشاف ٤١٥/١.

تعريفًا وتنكيرًا؛ فـ "آيات" نكرة، و"مقام إبراهيم" معرفة.

٤ - إن مقام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف، والتقدير في غير الآية: منها مقام إبراهيم، قاله الأخفش^(١)، واختاره النحاس كما مرّ.

وهذا القول هو الراجح لدينا؛ إذ إن آراء النحاة الأخرى في رفع "مقام" في الآية الكريمة معنا، قد رُدَّ كل منها بوجه من الوجوه كما مرّ، كما أنّه لا خلاف بين النحاة في جواز حذف الخبر إذا علم به، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تقول زيدٌ بعد "مَنْ عِنْدَكُمْ"^(٢)

ومما ورد من ذلك في النظم القرآني قوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾^(٣).

فظلها مبتدأ خبره محذوف دلّ عليه ما قبله أي كذلك.

ونظير ذلك من الشعر قول ذي الرُّمّة:

حَتَّىٰ إِذَا مَا أَضَاءَ الصُّبْحُ فِي غَلَسِ وَغُودِرَ الْبَقْلُ مَلُويٍّ وَمَحْصُودِ^(٤)

التقدير: منه ملوي، ومنه محصود.

وقول الفرزدق:

وَعَصَّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرُوانَ لَمْ يَدَعْ مِّنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا^(٥)

(١) معاني القرآن ١ / ٤١٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٧ .

(٣) سورة الرعد آية (٣٥).

(٤) من البسيط لذي الرُّمّة في ديوانه ١٣٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤١٠، والبحر المحيط ٧ / ٤٠٦ .

(٥) من الطويل في ديوانه ٢ / ٦٢، والمحاسب ١ / ١٨٠، والخزانة ١ / ٢٣٧ .

والشاهد فيه رفع "مجلف" على الابتداء وخبره محذوف و تقدير الكلام: أو مجلف كذلك.

واحتجاج النَّحَّاس بهذا البيت يؤيد صحة رأي الأَخْفَش، وبناءً عليه فقوله هو أرجح الأقوال، كما أنه موافق لتأويل المفسرين للآية الكريمة، قال الطبري: "وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب قول من قال: الآيات البيّنات منهن مقام إبراهيم، وهو قول قتادة ومجاهد الذي رواه معمر عنهما، فيكون الكلام مراداً فيه "منهن" فترك ذكره اكتفاء بدلالة الكلام عليه.... فتأويل الآية إذاً: إن أول بيت وضع للناس مباركاً وهدى للعالمين، للذي بيكة فيه علامات من قدرة الله، وآثار خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام في الحجّ الذي قام عليه"^(١).

وفي انفراد النَّحَّاس بهذا الشاهد إثراء للشواهد النحوية المحتج بها على جواز حذف الخبر للعلم به، كما يترجح به تأويل قتادة ومجاهد في الآية الكريمة من أنه على تقدير خبر محذوف كما مرّ.

والله أعلم

(١) تفسير الطبري ٤ / ١٨.

حذف المبتدأ

قال الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا **أَمُوتُ** وَأُخْرَى **أَبْتَعِي العَيْشَ** أَكْدَحُ^(١)

البيت للشاعر الإسلامي تميم بن مُقْبِل.

موضع الشاهد فيه: "فمنهما أموت وأخرى أبتغي".

استشهد به النَّحَّاسُ على جواز حذف المبتدأ عند العلم به، والتقدير: فمنها تارةٌ أموت فيها، وتارةٌ أخرى أبتغي العيش، فتارةٌ الأولى المحذوفة مبتدأ، وجملة أموت صفتها ومنها خبر مقدم، وتارةٌ الثانية المحذوفة أيضًا مبتدأ وأخرى صفتها، وجملة أبتغي العيش خبرها، وعليه أجاز النَّحَّاسُ تبعًا للمُبرِّد أن يكون التقدير في قول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾^(٢): أزواجهن يتربصن بأنفسهن، وتكون هذه الجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي خبر الذين.

قال النَّحَّاسُ: "في خبر الذين أقوال، من أحسن ما قيل فيها قول أبي العباس محمد بن يزيد قال: التقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا أزواجهن يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ثم حذف، كما قال الشاعر:

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٢٤، والكتاب ٣٤٦/٢، والخزانة ٥/٥٥، وبلا نسبة في المقتضب

١٣٨/٢، والهمع ١٢٠/٢.

(٢) سورة البقرة آية (٢٣٤).

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى ابْتِغَى العَيْشَ أَكْدَحُ" (١)

آراء النحاة الشاهد :

اختلفت وجهات نظر النحاة في خبر الذين؛ ذلك أن الذين اسم موصول مبتدأ ويتوفون صلته والخبر هو جملة "يتربصن" وليس بها رابط؛ لأن نون النسوة لا تعود على الذين، فلهم في خبره أقوال مختلفة:

١- قال أبو الحسن الأخفش: المعنى "يتربصن" بعدهم أي بعد موتهم، فالمحذوف عنده ظرف؛ لأن الظروف كثيراً ما تحذف ويفهم معناها^(٢).

٢- ويرى الفراء والكوفيون أن الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء، وكان الاعتماد في الخبر الثاني أخبر عن الثاني، وترك الإخبار عن الأول، وأغنى الإخبار عن الثاني عن الإخبار عن الأول، قالوا فالمعنى: وأزواج الذين يتوفون يتربصن^(٣)، وردّ هذا القول بأنه لا يجوز أن يبدأ باسم ولا يخبر عنه؛ لأن الكلام إنما وُضع لفائدة فما لا يفيد غير صحيح^(٤).

٣- وقدّر المبرّد مبتدأ؛ لأنه مفهوم من الكلام، ونقل الزّجاج إطباق البصريين عليه^(٥)، واختاره النحاس كما مر.

(١) الإعراب ١/ ٣١٨.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٥٠.

(٤) يُنظر معاني القرآن للزجاج ١/ ٣١٥ بتصرف.

(٥) يُنظر المرجع السابق.

وهو الراجح؛ إذ حذف المبتدأ للعلم به جازئ بإجماع النُّحاة، قال ابن مالك:

وفي جواب "كيف زيدٌ" قُلْ "دَيْفٌ" فزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ (١)

ومن ورود ذلك في النظم القرآني قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ (٢) التقدير في غير القرآن: من عمل صالحًا فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها.

والمتواتر عليه عند النُّحاة الاستشهاد بهذا البيت على جواز حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه، فالتقدير كما سبق أن أوضحنا: تارةً أموت فيها .

واختلاف توظيف النَّحَّاس لهذا الشاهد دليل على قدرته على استنباط أوجه استشهاد أخرى، يتضمنها البيت غير التي اعتاد النُّحاة على الاستشهاد بها، وعليه فهذا البيت له وجهان من الاستشهاد، فيُسْتَشْهَدُ به على حذف المبتدأ عند العلم به، كما يستشهد به على حذف الموصوف للعلم به وبقاء الصفة. والله أعلم

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٧.

(٢) سورة الجاثية آية (١٥).

خبر (من) الاستفهامية

قال الشاعر:

مَنْ رَسُولٌ إِلَى الثَّرِيَّابِائِي ضِغْتُ ذَرْعًا بِهِ جِرْهَا وَالكِتَابِ

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت، وهو للشاعر الأموي عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ^(١).

وموضع الشاهد فيه قوله: "مَنْ رَسُولٌ" حيث رفع "رسول" وهو مفرد؛ لأنه خبر من الاستفهامية، وبهذا نقض النَّحَّاسُ رأي الفراء من أن خبر من الاستفهامية لا يكون إلا جملة؛ ولذا فإن العرب إذا استقبلت من بنكرة خفضتها نحو: من رجل يتصدق؟ على تأويل: هل من رجل يتصدق؟ ومن ثمَّ أجاز الفراء أن تكون "من" في قوله تعالى: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ وَأَرْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾^(٢)، استفهامًا، وموضعها الرفع على الابتداء؛ بدليل زيادة الضمير المنفصل "هو" ليكون جملة تقوم مقام فعل ويفعل، وقد أنكر النَّحَّاسُ ذلك بناءً على ما ورد في الشاهد كما مرَّ، و"من" في الآية عنده موصولة في موضع نصب، قال في حديثه عن الآية الكريمة: "من" في موضع نصب مثل: ﴿يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ و﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ عطف عليها، وأجاز الفراء أن يكون موضعها رفعًا يجعلها استفهامًا، ويدل على القول الأول أن من الثانية موصولة، ومحال أن يوصل بالاستفهام، وقد زعم الفراء أنهم إنما يقولون: مَنْ قام، ومَنْ يقوم، ومن

(١) من بحر الخفيف في شرح ديوانه ٤٣٠، ومعاني القرآن للفراء ٢٦/٢.

(٢) سورة هود آية ٩٣.

القائم، فرادوا "هو" ليكون جملة تقوم مقام فعل ويفعل، قال أبو جعفر: ويدل على خلاف هذا قوله:

مَنْ رَسُوْلٌ إِلَى الثُّرَيَّا بَأَنِّي.....البيت" (١)

آراء النحاة في الشاهد :

لم أجد من النحاة من اشترط أن يكون خبر من الاستفهامية جملة إلا الفراء، وخصّ مجيء خبرها مفرداً بالشعر، حيث قال: "وقوله ﴿مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ (مَنْ) في موضع رفع إذا جعلتها استفهاماً، ترفعها بعائد ذكرها، وكذلك قوله ﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾، وإنما أدخلت العرب (هو) في قوله "ومن هو كاذب"؛ لأنهم لا يقولون: من قائم؟ ومن قاعد؟ إنما كلامهم: من يقوم ومن قام؟ أو من القائم؟ فلما لم يقوله لمعرفة أو لفعل أو يفعل أدخلوا هو ليكونا جميعاً في مقام فعل ويفعل؛ لأنها يقومان مقام اثنين، وقد يجوز في الشعر وأشباهه مَنْ قائم؟، قال الشاعر:

مَنْ شَارِبٌ مُرْبِحٌ بِالكَاسِ نَادِمِنِي لا بِالْحُصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَوَّارِ

وربما تهيبت العرب أن يستقبلوا مَنْ بنكرة فيخفضونها، فيقولون: مَنْ رجلٍ يتصدّق، فيخفضونه على تأويل: هل من رجل يتصدق؟ وقد أنشدونا هذا البيت خفضاً ورفعاً:

(١) الإعراب ٢ / ٣٠٠.

مَنْ رَسُولٌ إِلَى الثُّرَيَّا بِنِيٍّ ضِيقْتُ ذَرْعًا بِهِجْرَهَا وَالْكِتَابِ" (١)

وقد نقض النَّحَّاسُ رأيَ الفَرَّاءِ بما احتج به الفراء نفسه، إذ البيت حجة للفراء على مجيء خبر من الاستفهامية مفردًا في الشعر، ولعل النَّحَّاسُ السبب من احتجاجه، النَّحَّاسُ به هو أن ورود مثل ذلك في الشعر - مع عدم وجود ضرورة شعرية تدعو إليه - دليل على جوازه في سعة الكلام؛ فبرفع "رسول" يستقيم الوزن، وبناء عليه فليس وجود الضمير "هو" دليلًا كافيًا للفراء على أن من في الآية الكريمة استفهامية، لجواز مجيء خبرها مفردًا كما في شاهد النَّحَّاسِ.

ويؤيد ذلك مجيء خبر (مَنْ) الاستفهامية مفردًا نكرة، في قول الأعشى:

مَنْ مَبْلَغٌ كَسَرَى إِذَا مَا جَاءَهُ عَنِّي مَالِكٌ مُخْمَشَاتٍ شُرْدَا" (٢)

والله أعلم

(١) معاني القرآن ٢/٢٦.

(٢) من الكامل في ديوانه ٥٧، ومالك: جمع مألكة، وهي الرسالة، ومخمشات: مغضبات، وشردا: ذائعة الصيت.



النواسخ



(١) العطف على اسم إن بعد استكمال الخبر :

قال الشاعر:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(١)

استشهد النحاس بهذا البيت ولم ينسبه لأحد ، وهو للشاعر الجاهلي بشر بن خازم الأَسدي .

موضع الشاهد قوله : " أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ " حيث إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، فَأَخَّرَ قوله " بُغَاةٌ " وهو خبر إن ، والنِّية به التقديم ، وَقَدَّمَ قوله " وَأَنْتُمْ " والنِّية به التأخير ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : وإلا فأعلموا أَنَّا بُغَاةٌ وَأَنْتُمْ كذلك ، والجملة من المبتدأ وخبره محذوف معطوفة على جملة " أَنَّا بُغَاةٌ " ، ومن ثمَّ أجاز النحاس أن يكون في الجملة في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنَّاءُ مِنَ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(٢) تقديم وتأخير .

فالصابئون رفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والنِّية به التأخير عمَّا في حيز إنَّ من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى حَكَمَهُمْ كَذَا ، والصابئون كذلك ، والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف معطوفة على جملة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ... الآية ﴾ لا محل لها كما لا محل للتي عطف عليها ، فهو

(١) من بحر الوافر في ديوانه ١٦٥ ، والكتاب ١ / ٢٩٠ ، ومعاني الفراء ٤ / ٣١١ ، والخزاعة ٤ / ٣١٥ .

(٢) سورة المائدة آية (٦٩) .

من عطف الجمل ، والنَّحاس في هذا تابع لسيبويه كما سيأتي ، حيث قال : "التقدير : إن الذين ءامنوا والذين هادوا والصابئون كذلك ، وأنشد سيبويه وهو نظير هذا :

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ.....البيت" (١) .

ولهذا التقديم والتأخير فائدة ذكرها الزمخشري في الكشاف، ففائدته في الآية الكريمة التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظنُّ بغيرهم ؛ ذلك أن الصابئين أبينُّ هؤلاء المعدودين ضلَّالًا وأشدُّهم غيًّا ، وما سُمُّوا صابئين إلا لأنهم صبَّؤوا عن الأديان كلها أي : خرجوا ، كما أن الشاعر قدَّم قوله " وأنتم " ؛ تنبيهًا على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغاة من قومه حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو بغاةٌ ؛ لتلا يُدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل فيه منهم (٢) .

وإنَّ في الآية مكسورة ، وفي البيت مفتوحة إلا أن سيبويه سوَّى بين " إنَّ " و " أنَّ " (٣) ، وتبعه في هذا النَّحاس ؛ إذا تقدمها علم أو ما في معناه ، قال ابن مالك : " ومثل (إنَّ) و (لكنَّ) في رفع المعطوف على معنى الابتداء (أنَّ) إذا تقدمها علمٌ أو ما في معناه " (٤) .

(١) الإعراب ٢ / ٣٢ .

(٢) يُنظر الكشاف ٣ / ٦٠٠ بتصرف .

(٣) الكتاب ١ / ٢٩٠ .

(٤) يُنظر شرح التسهيل ٢ / ٥٠ .

آراء النحاة في الشاهد :

رفع المعطوف على اسم " إنَّ " بعد استكمال الخبر جائزٌ باتفاق ، نحو : " إنَّ زيداً منطلقٌ وعمروٌ " ، أما الخلاف بينهم ، فهو في وجه الرفع ، وهو على قولين :

القول الأول : إنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة " إنَّ ومعموليها " فهو من قبيل عطف الجمل ، وهو قول سيبويه ^(١) ، وبه أخذ النحاس كما مرَّ .

القول الثاني : إنه مرفوع بالعطف على محل اسم " إنَّ " لأنه قبل دخول " إنَّ " كان في موضع رفع ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ^(٢) ، والمبرد ^(٣) ، وأبي بكر السراج ^(٤) ، وأبو علي الفارسي ^(٥) ، وابن أبي الربيع ^(٦) ، فهو من قبيل عطف المفردات .

واحتج أصحاب القول الأول بما يلي :

- ١ . أنه لو كان العطف من قبيل عطف المفرد لكان وقوعه قبل تمام الجملة أولى ، لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من الفصل .
- ٢ . الدليل على أنه من عطف الجمل أنه لو كان من عطف المفردات ، لجاز رفع

(١) الكتاب ٢ / ١٤٤ .

(٢) يُنظر معاني القرآن ٢ / ٢٦٢ .

(٣) المقتضب ٤ / ١١١ .

(٤) الأصول ١ / ٢٤٠ .

(٥) الإيضاح ١١٦ .

(٦) البسيط ٢ / ٧٩٣ .

غيره من التوابع ، يدل على ذلك تغليب سيبويه العرب في قولهم : إِيَّهم أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ، ولو كان المراعى الموضع لم يُغَلِّطهم^(١) .

أما أصحاب القول الثاني فاحتجوا بما يلي :

١ . إن الأصل في هذه المسألة ، أَنَّهُم لَمَّا حَذَفُوا الْخَبْرَ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَنَابُوا حَرْفَ الْعَطْفِ مَنَابَةً ، وَلَمْ يُقَدِّرُوا إِذْ ذَاكَ الْخَبْرَ الْمَحذُوفَ فِي اللَّفْظِ لئَلَّا يَكُونَ جَمْعًا بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ عَنْهُ ، فَأَشْبَهَ عَطْفَ الْمَفْرَدَاتِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ لَيْسَ بَعْدَهُ فِي اللَّفْظِ إِلَّا مَفْرَدٌ .

٢ . ويدل على أنه من قبيل عطف المفردات قول العرب : زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ لَا عَمْرَؤُ ، وَإِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ لَا عَمْرَؤُ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الْجُمْلِ ؛ لِأَنَّ " لَا " لَا يَعْطِفُ بِهَا إِلَّا الْمَفْرَدَاتُ ، وَلَوْ كَانَ مَا بَعْدَ " لَا " مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَكَانَتْ " لَا " حَرْفَ نَفْيٍ مُسْتَأْنَفًا مَا بَعْدَهَا لِلزَّمِّ تَكَرَّرَهَا ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَهُوَ الرِّفْعُ كَمَا عَطِفَ عَلَى مَوْضِعِ خَبَرٍ لَيْسَ ، فِي نَحْوِ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

والقول الثاني هو الراجح لدينا ، إذ القول بأنه معطوف على محل اسم إن ، لا يترتب عليه تقدير خبر ، وعدم التقدير أولى من التقدير ، أما احتجاج أصحاب القول الأول بأنه لو كان من عطف المفردات ، لكان وقوعه قبل تمام الجملة أولى ، لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من فصله ، فَيَرِدُ أَنَّه قد ورد عن العرب العطف على اسم إن بالرفع بعد تمام الجملة نحو : إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ لَا عَمْرَؤُ ، لِأَنَّ

(١) يُنظَرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ ٢ / ٥٠ .

(٢) يُنظَرُ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ ٥ / ١٨٨ .

المعطوف بـ " لا " إما مفرد وإما جملة لها محل من الإعراب ، وإذا وقع بعدها جملة لا محل لها من الإعراب لم تكن عاطفة ويجب تكرارها نحو : زيدٌ قائمٌ لا عمروٌ قائمٌ ولا بشرٌ^(١) .

أما قولهم بأنّه لا يوصف على الموضع ولا يُؤكد ولا يُبدل منه ، فهو مردود بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٢) ؛ إذ قراءة الجمهور : " عَلَّامُ الْغُيُوبِ " بالرفع قال الزمخشري : " رفع محمول على محلِّ إنَّ واسمها " ^(٣) ويؤيد هذا التوجيه قراءة النصب^(٤) " عَلَّامُ الْغُيُوبِ " وَوَجَّهَهَا الزمخشري على أنّه صفة لربي ، وقال ابن عطية هو بدل^(٥) . والله أعلم .

والشاهد الذي معنا مما احتج به الكوفيون على جواز العطف على اسم " إنَّ " بالرفع قبل استكمال الخبر ، ورُدَّ بأن الجملة على تقدير التمام ، إذ فيها تقديم وتأخير على النحو الذي ذكرنا^(٦) .

وعليه فقوله : " وأنتم " في الشاهد معطوف على محل اسم " إنَّ " إذ إن محله قبل دخول الناسخ الرفع ، وهو من قبيل عطف المفردات . والله أعلم

(١) الجنى الداني ٢٩٥ .

(٢) سورة سبأ آية ٤٨ .

(٣) الكشاف ٣/ ٢٧٩ .

(٤) هي قراءة زيد بن علي وعيسى بن عمر ، البحر المحيط ٧ / ٣٨٥ والدر المصون ٥ / ٤٥٣ .

(٥) المحرر الوجيز ٤ / ٤٢٥ .

(٦) يُنظر الإنصاف ١ / ١٦٧ .

إعمال " كَأَنَّ " المخففة

قال الشاعر:

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاطِرِ السَّلَمِ (١)

البيت للشاعر الجاهلي ابن صُرَيْم اليشكري .

موضع الشاهد فيه قوله : " كَأَنَّ ظَبِيَّةً " حيث خَفَّفَ " كَأَنَّ " وأعملها فنصب بها " ظَبِيَّةً " والخبر محذوف كأنه قال : كَأَنَّ ظَبِيَّةً هذه المرأة ، وعليه وجَّه النَّحَاس قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ ﴾ (٢) بتخفيف " إِنَّ " و " لَمَّا " وإعمالها ، حيث قال : " قرأ نافع " وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ " بتخفيف " إِنَّ " و " لَمَّا " جميعاً ، خفف " إِنَّ " وأعملها عمل الثقيلة ، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه وهو عندهما كما يُحذف من الفعل ويعمل ، كما قال :

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاطِرِ السَّلَمِ " (٣).

آراء النحاة الشاهد :

تخففت « كَأَنَّ » فيبقى إعمالها ، وشاهد النَّحَاس هو ما تواتر الاحتجاج به على ذلك .

(١) من بحر الطويل تُسب له في الكتاب ١ / ٢٨١ ، وفيه وارق السَّلَم بدلاً من "ناظر السَّلَم" ونُسب إلى علباء بن أرقم اليشكري في المحتسب ١ / ٣٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٢٥ ، والخزانة ٤ / ٣٦٤ ، وصدرة : ويوماً تُوافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّم .

(٢) سورة هود آية (١١١) ، وهي قراءة نافع وعاصم ، ينظر البحر المحيط ٥ / ٣٤٧ .

(٣) الإعراب ٢ / ٣٠٥ .

وله رواية أخرى « فرؤي » كأن ظبية^(١) .

اعتبار « أن » توكيداً زائدة ، وإنما بالكاف ، كما رؤي أيضاً « كأن ظبية^(٢) » بالرفع ، وعلى هاتين الروایتين لا شاهد فيه .

ونظير شاهد النحاس قول الشاعر :

وَصَدْرٌ مُشْرِفٌ النَّحْرِ كَأَنَّ ثُدْيِيهِ حُقَّانٌ^(٣)

على رواية النصب^(٤) ، والمعنى : كأن ثديي صاحبة النحر .

وأنشده بعضهم « ثدياه » رفعاً على الابتداء ، و « حُقَّان » الخبر ، إلا أن رواية النصب « ثدييه » هي المشهورة .

وكذا قول الشاعر :

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءٌ أَخْلَبُ^(٥)

حيث خفف « كأن » ، وجاء بعدها باسمها « وريديه » منصوباً ، ويخبرها « وشاء » مرفوعاً كما يفعل وهي مثقلة .

(١) الخزانة ٤ / ٣٦٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) من النهج بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٣٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٨٢ ، والنكت ١ / ١٣ .

(٤) ينظر : المراجع السابقة .

(٥) من الرجز لرؤبة من العجاج في الكتاب ٣ / ٩٦٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٨ ، وشرح التصريح

إلا أن احتجاج النحاس على ما ورد في الآية الكريمة فيه نظر ، ف « إن » إذا خففت الأكثر إهمالها لزوال اختصاصها^(١) ، وما ورد من شواهد نثرية على إعمالها قليل استصحاباً للأصل وهو الإعمال ، منه هذه القراءة السبعية للآية الكريمة التي معنا « وإن كلاً لما ليو فينهم » .

ورواية سيبويه والأخفش ، قال سيبويه : « حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً منطلقاً »^(٢) .

والله أعلم .

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٦٦ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ١٣٤ .

إضمار اسم "إن" دون أن يسبق له ذكر ، لدلالة الكلام عليه

١. قال الشاعر:

إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ

البيت لأبي قيس بن الأَسَلْتِ الأنصاري^(١) ، وموضع الشاهد فيه : " إذا نُهِى السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ " فالضمير في إليه راجع على المصدر "السفه" المدلول عليه بالوصف وهو قوله: "السفيه" ، وعليه أجاز النَّحَّاسُ أن يكون الضمير (الهاء) في قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ ﴾^(٢) عائد على المصدر " الضَّرَّار " المدلول عليه بفعله " يُضَارَّ " فالفعل يدل على الحدث والزمان، والتقدير: فإن الضَّرَّار فسوق بكم والله أعلم ، قال النَّحَّاسُ : " أي فإنَّ هذا الفعل ، ويجوز فإن الضَّرَّار فسوق بكم ، كما قال :

إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ^(٣)

آراء النحاة في الشاهد :

عَوْدُ الضمير إلى لفظ لم يذكر صراحة وإنما دلَّ عليه الكلام ، وله نظائر كثيرة

(١) من الوافر ، في الخصائص ٤٩ / ٣ ، والمحاسب ١٧ / ١ والإنصاف ١ / ١٤٠ ، والخزانة ٣ / ٣٦٤ ،

والهمع ١ / ٦٥ ، وعجزه : وخالف والسَّفِيهِ إلى خلاف ، والسفيه وصف من السفه وهو الطيش

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٨٢)

(٣) الإعراب ١ / ٣٤٨ .

جاءت في النظم القرآني ، منها قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ ^(١) فإن هو في الآية راجع إلى البخل المستفاد من " يبخلون " ^(٢) ، وقوله تباركت أسماؤه ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ ^(٣) أي يرضى الشكر ، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحة ، ولكنه تقدم ضمن قوله سبحانه " وإن تشكروا " ، وقوله عز وجل : ﴿ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ^(٤) ، فإن " هو " راجع إلى العدل ، ولم يتقدم ذكر العدل صراحة ولكن تقدم ضمن قوله " اعدلوا " ، ومن ذلك قول الله جلَّت كلمته : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ ^(٥) فإن فاعل " زادهم " ضمير مستتر جوازا تقديره " هو " يعود إلى قول الناس ، ولم يتقدم صراحة وإنما تقدم ضمن الفعل الذي هو قوله : ﴿ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ ، ومنه قول العرب : " وَمَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ : أي كان الكذب شرًّا له ^(٦) .

والإشارة في هذا بمنزلة الإضمار كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ

(١) سورة آل عمران آية ١٨٠

(٢) ينظر : البحر المحيط ٣ / ١٧٧ .

(٣) سورة الزمر آية (٢٧) .

(٤) سورة المائدة آية (٨) .

(٥) سورة آل عمران آية (١٧٣) .

(٦) الإنصاف ١ / ١٤٠ ، والخزانة ٨ / ١٢٠ .

عَزَمِ الْأُمُورِ ﴿١﴾ فقد وُجِّهت الإشارة إلى الصبر والغفران ؛لدلالة فعليهما عليهما^(٢) ،
ومنه قول القُطَامِيِّ .

هم الملوكُ وأبناءُ الملوكِ هُمُ والآخذون به والسَّاسَةُ الأُولُ^(٣)

أي : الآخذون بالملك .

والله أعلم .

(١) سورة الشورى (٤٣) .

(٢) أمالي الشجري ١ / ١٠٣ .

(٣) من البسيط في ديوانه ٣٠ ، وجمهرة أشعار العرب ٨١٩ ، وأمالي الشجري ١ / ١٠٣ .

العطف على اسم لا النافية للجنس إذا تكررت

٢. قال الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(١)

وقال الآخر:

فَلَا أَبَ وَإِنَّا مِثْلَ مَرْوَانَ وَإِنِّهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(٢)

استشهد النحاس البيتين السابقين ، الأول منها للشاعر المخضرم أنس بن العباس بن مرداس السلمي ، والثاني للربيع بن ضبع الفزاري شاعر جاهلي موضع الشاهد في البيت الأول ، قوله : " لا نَسَبَ ... وَلَا خُلَّةً " حيث جاء " خُلَّةً " مرفوعاً بعد " لا " النافية غير العاملة التي تلت " لا " النافية للجنس ؛ لكونها معطوفة بالواو على موضع " لا " واسمها ، فإنها معاً في محل رفع بالابتداء ، وعليه أجاز النحاس أن يكون التركيب في قول الله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^(٣) " فلا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ؛ بالعطف على الموضع .

(١) من بحر السريع ، في الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ وأوضح المسالك ٢ / ٢٠ ، والمغنى

١ / ٢٢٦ ، والهمع ٢ / ١٤٤ .

(٢) من بحر الطويل ، للربيع الفزاري في الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٢ ، والهمع ٢ / ١٤٣ ،

وُنُسِبَ للفرزدق في الدرر اللوامع ٦ / ١٧٢ ، وليس في ديوانه .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٧

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : " لا أَبَ وَأَبْنَا " ، حيث عَطِفَ على اسم "لا" النافية للجنس ، وجاء بالمعطوف منصوبًا ؛ لأنه عطفه على محل اسم "لا" ، فهو مبني على الفتح في محل نصب ، وعليه أجاز النَّحَّاسُ أيضًا أن يكون التركيب في غير القرآن في الآية الكريمة السابقة فلا رَفَتْ وَلَا فُسُوقًا وَلَا جَدًّا لًا فِي الْحَجِّ ؛ عطفًا على اللفظ، حيث قال: ويجوز " فلا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ " يَعِطِفُهُ على الموضع ، وأنشد النحويون :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا حُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

ويجوز في الكلام : فلا رَفَتْ وَلَا فُسُوقًا وَلَا جَدًّا لًا فِي الْحَجِّ ؛ عطفًا على اللفظ على ما كان يجب في "لا" ، قال الفراء : ومثله

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا ^(١)

آراء النحاة في الشاهدين :

إذا تكررت "لا" وبُني الاسم الأول مع "لا" الأولى على الفتح ، جاز في الاسم الثاني الواقع بعد "لا" الثانية ، ثلاثة أوجه ^(٢) :

١- البناء على الفتح ، فتكون "لا" الثانية عاملةً عمل "إن" مثل الأولى ، وتكون جملة "لا" الثانية مع اسمها وخبرها قد عَطِفَتْ على جملة "لا" الأولى مع اسمها وخبرها ، ومثال نحو " لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " .

(١) الإعراب ١ / ٢٩٥ .

(٢) يُنظَرُ أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٢ / ٢٠ ، وَالْمَعْمَعُ ٢ / ١٤٤ .

٢-الرفع ، إما بالعطف على محل "لا" مع اسمها كما ذكر النَّحَّاس في النَّصِّ الذي أوردناه، وإما على إعمال " لا " الثانية عمل ليس ، فيرتفع الاسم بعدها على أنه اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر " لا " الأولى، وإما بأن تكون " لا " الثانية غير عاملة بل هي زائدة ، فيكون الاسم الواقع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وبيان هذا في الشاهد الأول معنا ، أن يكون قوله " خُلَّةٌ " مبتدأ مرفوع ، وخبره محذوف يدل عليه خبر " لا " الأولى والتقدير " ولا خُلَّةٌ اليومَ " . ونظير هذا أيضاً قول الشاعر :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ (١)

٣ - النصب بالتنوين على اعتبار " لا " الثانية زائدة لتأكيد النفي ، والاسم الواقع بعدها معطوف على محل اسم " لا " الأولى الذي هو النصب ، عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو وجه النصب الذي عليه الجمهور (٢) .

وخالفهم في هذا الوجه يونس (٣) ، ووجه ما ورد من ذلك على أنه تنوين ضرورة ، و" لا " الثانية عنده عاملة عمل " إِنْ " كالأولى واسم " لا " مبني على الفتح في محل نصب ، ونون للضرورة ، كما يُنون المنادي ضرورة .

(١) من الكامل ، وأختلف في نسبه هذا الشاهد ، فهو لرجل من مدحج في الكتاب ٢ / ٢٩٢ ولهام بن مرة

في الدرر ٦ / ١٧٥ ، ولضمرة بن جابر في الخزانة ٢ / ٣٨

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٨ ، والتسهيل ٦٨ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٢٠ .

واستشهد النَّحَّاس لهذا الوجه بقول الشاعر :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ البيت

فهذا البيت شاهدٌ للنحاة في العطف على محل اسم " لا " إذا لم تتكرر ، وهذا العطف لا خلاف فيه بين النحاة بجوازه في سعة الكلام ، أما مع تكرارها ففي جوازه في سعة الكلام خلاف^(١) ، والأولى في ذلك الاستشهاد بقول الشاعر :

رَأَتْ إِبِلِي بِرَمَلٍ جَدُّودًا إِنْ لَا مَقِيلَ بِهَا وَلَا شَرْبًا نَقُوعًا^(٢)

وموضع الشاهد فيه قوله: "شَرْبًا" حيث نصب بالعطف على محل اسم "لا"، وعليه تكون "لا" الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف.

كما اختلفت رواية النَّحَّاس للشاهد الأول عن رواية غيره من النحاة ؛ فالنَّحَّاس يرويه : " وَلَا خُلَّةٌ " بالرفع ، والرواية المشهورة كما وردت عن غيره " وَلَا خُلَّةٌ " بالنصب^(٣) ، وبناءً على هذا الاختلاف في الرواية ، اختلفت توظيف النَّحَّاس للبيت عن غيره من النحاة ، فهو شاهد للنَّحَّاس في جواز رفع الاسم الواقع بعد " لا " الثانية إذا تكررت كما سبق أن أوضحنا ، وشاهد للنحاة في عطف الاسم الواقع بعد " لا " الثانية إذا تكررت على محل اسم " لا " الأولى ؛ إذ هو مبني على الفتح في محل نصب ، ولنا أن نفترض صحة هذه الرواية ، فقد كان النَّحَّاس واسع

(١) يُنظر المرجع السابق ١ / ١٥٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٤٣ .

(٢) من بحر الوافر ، لم أعثر على قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٠ ، وجدود: اسم موضع ، والشَرْب : النصيب من الماء ، والنَّقُوع : المجتمع ، والمقيل موضع القيلولة .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠ ، والمغني ١ / ٢٦٦ .

الرواية كثير الاستشهاد^(١) ، فيكون قد نقلها عمَّن هو ثقة .

ونظير هذا الشاهد ، قول جرير :

بَأَيِّ بَلَاءٍ يَا نَمِيرُ بِنِ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينِ وَلَا صَدْرُ^(٢)

والشاهد فيه قوله "صدر" حيث جاء بهذا الاسم مرفوعاً بالعطف على موضع لا واسمها ، فإنها معاً في محل رفع بالابتداء جاء ، على اعتبار "لا" الثانية نافية غير عاملة . والله أعلم .

(١) يُنظر طبقات النحويين للزبيدي ٢٣٩ .

(٢) من بحر الطويل لجرير في ديوانه ١ / ١٧٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٤١ .

العامل في خبر " ما " العاملة عمل ليس

قال الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَيْقُ

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت ، ولم ينسبه لأحد^(١) ، وموضع الشاهد فيه قوله :
 " وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ " حيث نقض به النَّحَّاسُ قول الكوفيين بأن " لا " النافية العاملة
 عمل ليس ، لا تعمل في الخبر شيئاً ، وأن الخبر في نحو " ما زيدٌ قائماً " منصوب على
 نزع الخافض ، إذ الأصل عندهم " ما زيدٌ بقائِمٌ " ، فلما حذفوا الباء نصبوا الاسم
 بعدها ، ليفرقوا بذلك بين الخبر إذا قُدِّرَ أن الباء سقطت منه ، وبينه إذا قُدِّرَ أن الباء
 لم تدخل عليه في الأصل ، فإذا قُدِّمَ الخبر عندهم لم ينتصب ؛ لأنه لا ينبغي أن يُقَدَّرَ
 محذوفاً منه الباء ؛ فالباء لا تدخل على الخبر وهو متقدم^(٢) .

وقد أنشد الفراء :

أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ الْبَيْت

فتناقض هذا مع ما أورده ، وعليه ذهب النَّحَّاسُ بأن " ما " في قول الله تعالى :
 ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٣) عاملة عمل ليس ، واسم الإشارة " هذا " مبني على السكون في

(١) من بحر الوافر ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١ / ١٢١ ، والمغني ١ / ٣٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣٣ ،
 والخزانة ٤ / ١٤١ ، والهمع ٢ / ١٨ .
 (٢) يُنظر التذييل والتكميل ٤ / ٢٦٣ .
 (٣) سورة يوسف آية ٣١ .

محل رفع اسمها ، و " بشرًا " منصوب بـ " ما " على أنه خبرها .

قال النَّحَّاس : " شُبَّهت " ما " بليس عند الخليل وسيبويه إذا كان الكلام مرتبًا... ثم قال الكوفيون : لما حذفت الباء نصبت ، وشرح هذا على ما قاله أحمد بن يحيى : أنك إذا قلت : ما زيدٌ بمنطلقٍ ، فموضع الباء موضع نصب ، وهكذا سائر حروف الخفض ، قال : فلما حذفت الباء نصبت لتدلَّ على محلها . قال : وهذا قول الفراء ، وما تعمل " ما " شيئًا ، فألزمهم البصريون أن يقولوا : زيدٌ القمرُ ، لأن المعنى كالقمر ، فردَّ هذا أحمد بن يحيى بأن قال : الباء أدخل في حروف الخفض من الكاف لأن الكاف تكون اسمًا ، قال أبو جعفر : لا يصح إلا قول البصريين ، وهذا القول يتناقض ، لأن الفراء أجاز نصًّا " ما بمنطلقٍ زيدٌ ، وأنشد :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَيْقُ « (١)

آراء النحاة في الشاهد :

عامل النصب في الخبر بعد " ما " النافية العاملة عمل ليس ، مسألة خلافية أوردها الأنباري في الإنصاف (٢) ، فذهب الكوفيون إلى أن " ما " في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر شيئًا ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها ، واحتج الكوفيون بما يلي :

١ . إنه إنما أعملها أهل الحجاز ، لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف فلم يَقْوِ على العمل في الخبر كما عملت ليس ؛ لأن ليس فعل ،

(١) الإعراب ٢ / ٣٢٧ .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ١٦٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٣٤ .

و " ما " حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً بـ " ما " ،
ووجب أن يكون منصوباً بنزع الخافض .

و ذهب البصريون إلى أن " ما " أشبهت ليس من وجهين :

١ . أنها تدخل على المبتدأ والخبر .

٢ . أنها لنفي الحال ، كما أن « ليس » لنفي الحال ، فوجب أن تعمل عمل ليس ،
ويُقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر
ليس ، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين، وَجِبَ أن تجري مجراه ،
لأنهم يُجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ، فوجب أن تعمل عملها
فترفع الاسم وتنصب الخبر كلياً^(١) .

ومذهب البصريين هو الصواب ؛ فقد احتج له أكثر النحاة بأكثر من دليلٍ
قوي :

١ . قال الأنباري : " أما دعواهم أن الأصل " ما زيدٌ بقائمٍ " فلا نُسلم ، وإنما
الأصل عدمها ، وإنما أُدخلت لوجهين : أحدهما : أنها أُدخلت توكيداً ، والثاني :
لتكون في خبر " ما " بإزاء اللام في خبر " إنَّ " ، لأن (ما) تنفي ما تثبتته " إنَّ "
فجعلت الباء في خبرها نحو " ما زيدٌ بقائمٍ " لتكون بإزاء اللام في " إنَّ " في نحو
" إنَّ زيداً لقائمٍ " ^(٢) .

(١) يُنظر حاشية الصبان ١ / ٢٣٤ .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ١٦٧ .

٢. وقال السيرافي ، وابن مالك : ما ذهبوا إليه باطل ؛ بدليل أن حرف الجر الزائد إذا حُذِف من الاسم كان إعرابه على حسب ما يطلبه الكلام ، إن كان في موضع نصب نصبتَه ، وإن كان في موضع رفع رفعتَه ، ومثل تَعَيَّنِ الرَّفْعُ عِنْدَ سِقُوطِ الْبَاءِ ، قولهم : " كفى بالله شهيداً " فلو حُذِف الجار ، ل قيل : كفى اللهُ شَهِيداً^(١) ، كما قال عَبْدُ بَنِي الْحَسْحَاسِ :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعْ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَازِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا^(٢)

٣. واحتجَّ النَّحَّاسُ بِالشَّاهِدِ ، وبما نقله عن الفراء من قول بعض العرب " ما بمنطلقٍ زيدٌ " إذ ينتقض به قولهم : إن خبر " ما " منصوب بحذف حرف الخفض ؛ ليكون ثَمَّةً فَرَقَ بَيْنَ الْخَبَرِ إِذَا قُدِّرَ فِيهِ سِقُوطُ الْبَاءِ ، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الَّذِي لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الْبَاءُ فِي الْأَصْلِ كَالْخَبَرِ الْمَتَّقِمِ ، فَدَخُولُهَا فِي قَوْلِهِمْ : " ما بمنطلقٍ زيدٌ " وقول الشاعر : " وما بالحرِّ أنت " دليل على بطلان ما زعموا .

وأضيف إلى هذه الاحتجاجات ، أنه قد ورد عن العرب رفع الاسم ونصب الخبر بـ " لا " على إعمالها عمل ليس ، لكونها تشبه " ما " في الدخول على الجملة الاسمية ، وتدل على النفي كما تدل عليه ليس ، كقول الشاعر :

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(٣)

(١) يُنظَرُ شَرْحَ السِّرَافِيِّ ١ / ١٦٧ ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ ١ / ٣٧٢ بِتَصْرِفِ

(٢) مِنَ الطُّوَيْلِ لِسُحَيْمِ عَبْدِ بَنِ السَّحْسَاحِ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٢٦ ، وَالْإِنْصَافِ ١ / ١٦٨ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٢ / ١١٥ ، وَالْمَغْنِيِّ ١ / ١٠٦ .

(٣) مِنَ الطُّوَيْلِ بِلا نِسْبَةٍ فِي أَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ ١ / ٢٨٩ ، وَالْمَغْنِيِّ ١ / ٢٤٠ ، وَجَوَاهِرِ الْأَدَبِ ٢٣٨ .

فإذا جاز إعمال " لا " عمل ليس لهذه المشابهة ، فترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر ، فهو في " ما " أولى ؛ لأنها أوغل في الشبه بليس من " لا " ، فهي تدخل على الجملة الاسمية وتدل على النفي كليس ، بل إن كليهما بدلان على النفي في الحال^(١) ، كما أن الخبر الواقع بعد " ما " تقترن به الباء الزائدة كثيراً ، كالخبر الواقع بعد ليس .

لذا فقول البصريين هو الراجح ، وقد اختلفت توظيف النحاس لهذا الشاهد عن غيره من النحاة ، إذ إن المتواتر عليه عند النحاة الاستشهاد به على زيادة " أن " بعد القسم ، في قوله " أما والله أن لو كنت حراً " ، ووظفه النحاس على النحو الذي ذُكر ، وعليه فللشاهد وجهان من الاستشهاد كما أوضحنا . والله أعلم .

(١) يُنظر عدة السالك إلى أوضح المسالك ٢ / ٢٧٣ .

إعمال "لا" عمل "ليس"

قال الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأحُ^(١)

استشهد النحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي سعد بن مالك القَيْسِي .

موضع الشاهد فيه قوله : " لا برأح " حيث أعمل " لا " عمل " ليس " فرفع بها الاسم ، وهو قوله " برأح " وخبرها محذوف تقديره لا برأح لي ، وعليه أجاز النحاس أن يكون التركيب في قوله تعالى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢) في غير القرآن : لا ريبٌ فيه ، بالرفع ، حيث قال : " ويجوز " لا ريبٌ فيه " تجعل " لا " بمعنى " ليس " ، وأنشد سيويه :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأحُ^(٣)

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في إعمال " لا " عمل " ليس " آراء :

الرأي الأول : أن " لا " لا تعمل شيئاً ، لأنها حرف ، فإن كان ما بعدها

(١) من مجزوء الكامل ، لسعد بن مالك ، في المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٩ ، والمغني ١ / ٢٣٩ ، والخزانة ١ / ٤٦٧ .

(٢) سورة البقرة آية (٢) .

(٣) الإعراب ١ / ١٧٩ .

مرفوعاً فبالابتداء ، والخبر محذوف " فبرأح " في الشاهد الذي معنا مرفوع عند هؤلاء على الابتداء والخبر محذوف تقديره لي ، وردَّ بأنَّ المعهود في " لا " النافية ، أن تعمل عمل " إنَّ " أو عمل ليس ، فإن لم تعمل أحد العاملين وجب تكرارها ، نحو : " لا رجلٌ عندك ولا امرأةٌ " ، فلما لم تكرر علمنا أنها عاملة عمل ليس^(١) ، وأجيب بأن هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة^(٢) ، وردَّ بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة ، ولا يجوز ارتكابها إلا حين لا يكون للكلام محمل صحيح يُحمل عليه ، وهو رأي أبي الحسن الأخفش^(٣) ، ورجَّحه ابن هشام^(٤) ، ووافقهم في ذلك الرّضي وعدَّ هذا البيت من الشاذ الذي لا يقاس عليه^(٥) .

الرأي الثاني : أنها تعمل عمل ليس في الاسم خاصة ، وأما الخبر فلا تعمل فيه شيئاً وهو قول الزّجاج^(٦) .

وردَّ عليه بقول الشاعر :

(١) يُنظر شرح المفصل ١٠٩ / ١ .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، والمغني ١ / ٤٦٤ .

(٣) الجنى الداني ٢٩٢ .

(٤) يُنظر المغني ١ / ٤٦٤ .

(٥) شرح الرّضي ١ / ٢٩٣ .

(٦) يُنظر معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٦٣ .

تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا^(١)

وقوله :

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبَوَّئْتُ حِصْنًا بِالْكُمَةِ حَصِينًا^(٢)

الرأي الثالث : أنها تعمل عمل " ليس " فترفع ما بعدها اسماً لها ، وتنصب الخبر ، والأكثر في خبرها أن يكون محذوفاً^(٣) ، وهي في هذا محمولة على ليس ؛ لأنها تدل على النفي كما تدل عليه ، ولدخولها على المبتدأ والخبر كما تدخل ليس^(٤) ، والشاهد الذي معنا ، والبيتان السابقان مما احتجوا به على ذلك ، وهو رأي سيبويه^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، وابن الشجري^(٧) . وهو الصواب ؛ إذ يؤيده قراءة زيد بن علي^(٨) " لا ريبٌ فيه "^(٩) ، وإذا كان الشاهد يحتمل ما أورده أصحاب القول الأول من تأويل ، فإنَّ البيتين السابقين نصُّ في إعمال " لا " عمل " ليس " ؛

(١) تقدم ص ١٥٦ .

(٢) من الطويل بلا نسبة في الجنى الداني ٢٩٣ ، والمغني ١ / ٢٤٠ .

(٣) يُنظر المغني ١ / ٤٦٤ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الكتاب ٢ / ٥٨ .

(٦) التسهيل ٥٧ .

(٧) الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٤ .

(٨) زيد بن علي بن أحمد بن عمران ، إمام قارئ حاذق ثقة ، قرأ على كثيرين ، توفي في بغداد سنة ٣٥٨ هـ .

(٩) غاية النهاية ١ / ٢٩٨ .

(٩) يُنظر البحر المحيط ١٠ / ٦٢ .

ولذا كان من الأولى لدينا حمل الشاهد عليهما ، وإن لم يرد غيرهما نص في إعمال " لا عمل " ليس " ؛ إذ حملة على وجه صحيح قُريء به ، وجاء في أشعار العرب ولو كان قليلاً ، أولى من حملة على الضرورة .

فإن قيل في قراءة الرفع " لا ريبٌ فيه " لا تجوز ؛ لأن الرفع ليس كالبناء يدل بلفظه على العموم ، والرفع لا يدل ؛ لأنه يحتمل العموم ويحتمل نفي الوحدة ؟

فنجيب بما أورده أبو حيان حيث قال : " سياق الكلام يبين أن المراد العموم " (١) .

وعليه فـ " براحُ " في الشاهد ، هو اسم " لا " العاملة عمل " ليس " ، وخبرها محذوف ، تقديره : لا براحُ لي ، كما أسلفنا والله أعلم

(١) يُنظر المرجع السابق .

دخول " أن " من خبر كاد

قال الشاعر :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

استشهد النحاس بهذا البيت ، وهو لرؤبة بن العجاج ^(١) .

موضع الشاهد فيه قوله : " كَادَ أَنْ يَمْصَحَا " حيث اقترن المضارع الواقع خبراً لكاد بأن المصدرية ، وهو مخصوص بالشعر عند سيبويه ^(٢) ، ومن تابعه ، ومنهم النحاس ، وعليه أجاز أن يكون التركيب في قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٣) في غير القرآن : يكاد أن يخطف ، حيث قال : " ويجوز في غير القرآن يكادُ أَنْ يَفْعَلَ ، كما قال :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا ^(٤)

آراء النحاة في الشاهد :

١ . مذهب جمهور النحاة أن المستعمل في الكلام ، إسقاط " أن " من خبر كاد المضارع ؛ لأن " أن " مؤذنة بالاستقبال ، وأصل كاد أن لا يكون في خبرها " أن " ؛

(١) من الرجز المشطور ، في الكتاب ٣ / ١٦٠ ، والكامل ٢٥٢ ، وقبلة : رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوَّلًا فَانْمَحَى ،

ويمصح : بفتح الياء والصاد : يذهب ويختفي .

(٢) يُنْظَرُ الْكِتَابُ ٣ / ١٦٠ .

(٣) سورة البقرة آية (٢٠)

(٤) الإعراب ١ / ١٩٥ .

لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال^(١)، إلا أنه قد يقترن بأن في الشعر، تشبيهاً لها بعسى، كما في الشاهد معنا، قال ابن يعيش: "فحملوا لا واحد من الفعلين في الآخر لتقارب معنيهما وطريق الحمل والمقاربة، أن عسى معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب من الحال من بعض، فإذا قال عسى زيد يقوم، فكأنه قرب حتى أشبهه قرب كاد، وإذا أدخلوا "أن" في خبر كاد، فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه عسى"^(٢).

٢. المذهب الثاني: المنع حتى في ضرورة الشعر، وهو مذهب أبي عمرو ابن العلاء والأصمعي، قال البغدادي: "كان أبو عمرو والأصمعي يقولان: لا يقول عربي: كاد أن يفعل"^(٣).

٣. الجواز في الشعر والنثر، وهو مذهب ابن مالك^(٤)، والأشموني^(٥)، إلا أن الكثير في خبرها أن يتجرد من "أن" ويقل اقترانه بها، وحُجَّة هؤلاء ما ورد في صحيح البخاري من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شأن أمية بن الصلت "وكاد أمية بن أبي الصلت أن يُسَلِّمَ"^(٦) وكذا قول جبير بن مطعم: "كاد قلبي أن يطير"^(٧).

(١) يُنظر شرح المفصل ١٢١ / ٧ بتصرف .

(٢) شرح المفصل ١٢١ / ٧ .

(٣) الخزانة ٩ / ٣٤٧ .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٤ .

(٥) شرح الأشموني ١ / ٣٨٧ .

(٦) صحيح البخاري ٥ / ٢٢٧٦ .

(٧) صحيح البخاري ٤ / ١٨٣٩ .

وأعذر المانعون بما ورد في الحديث بأن " أن " زيادة من كلام الراوي ، لا من كلامه عليه الصلاة والسلام .

والقول الثالث هو الراجح لدينا ، إذ القول الأول مردود بالشاهد الذي معنا ، وبغيره من الشواهد المماثلة له ، منها قول ذي الرَّمَّة :

وَجَدْتُ فُؤَادِي كَادًا أَنْ يَسْتَخِفَّهُ رَجِيعُ الْهَوَى مِنْ بَعْضِ مَا يَتَذَكَّرُ^(١)
وقول الآخر :

كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَرِيطَةً وَبُرُودِ^(٢)
وقول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا ، فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ^(٣)
أما القول الثاني فهو مردود بما أوردناه في الشواهد النثرية ، فإذا صحَّ قولهم بأن " أن " في الحديث زيادة من الراوي ، فهم محجوجون بالشواهد النثرية الأخرى ، وكذا يترجح هذا القول بما أورده الأشموني حيث قال : " وأنشد سيبويه :

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(٤)

(١) من الطويل ديوانه ٢٢٤ ، وردة الغواص ١٣٣ ، والخزانة ٩ / ٣٤٧ .

(٢) من الخفيف لأبي زيد الطائي ، في التذييل والتكميل ٤ / ٣٣٨ ، وشرح أبيات المغنى ٨ / ٢٦ ،
والخزانة ٩ / ٣٤٧ ، والريطرة : الأكفان

(٣) من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ٣٩١ ، وتلخيص الشواهد ٣٣ ، وشرح الشواهد للعيني
٢ / ٢٠٨ .

(٤) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٤٧١ ، والكتاب ١ / ٣٠٧ ، والمغنى ٢ / ٤٢٠ ، والخباسة : الغنيمة .

وقال : أراد بها بعد ما كدتُ أنْ أفعله ، فحذف "أنْ" ، وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد خبر كاد بأن ، لأن العامل لا يُحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته "(١) .

والله أعلم

(١) يُنظر شرح الأشموني ١ / ٣٨٧ .

اسم كان ضمير الشأن محذوفاً

قال الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ^(١)

وقال الآخر:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ^(٢)

استشهد النحاس بالبيتين السابقين، الأول منهما للشاعر الأموي العجير السلوي.

وموضع الشاهد فيه: "كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ" حيث إنه جعل في كان ضمير الأمر والشأن، "والناس" مرفوع بالابتداء، و"صنفان" خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان.

والثاني منهما للشاعر الأموي هشام بن عتبة أخي ذي الرمة، وموضع الشاهد فيه: "وليس منها شفاء الداء مبدول" حيث أضمّر في ليس ضمير الأمر والشأن، والجملة بعده خبر "ليس"، ولو لم يُقدّر الشاعر ضمير الشأن لرفع شفاء ونصب "مبدول".

والمعنى: ليس الداء المتولد منها شفاؤه مبدول.

(١) من الطويل، للعجير السلوي، في الكتاب ٧١/١ وشرح الأشموني ١١٧/١، والخزانة ٧٣/٩، والهمع ٦٧/١.

(٢) من البسيط في الكتاب ٧١/١، والمقتضب ١٠١/٤، والمغني ٢٩٥/٢، والهمع ١١١/١.

قال النَّحَّاسُ فِي عِنْدِ حَدِيثِهِ عَنِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ (١).

: "أَحَبَّ إِلَيْكُمْ" خَبْرٌ كَانَ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ « أَحَبُّ » عَلَى الْإِبْتِدَاءِ،

وَالْخَبْرُ، وَاسْمٌ كَانَ مَضْمُرٌ فِيهَا

إِذَا مَتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَأَخْرُ مُثْنٍ بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ

وَأُنْشَدُ:

هِيَ الشَّ فَاءٌ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَليْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ (٢)

آراء النحاة في قضية الشاهد:

إذا ارتفع الاسم بعد كان، فللنحاة في ذلك آراء:

١ - مذهب الجمهور (٣) أن في "كان" ضمير الأمر والشأن، والجملة من المبتدأ و

الخبر في موضع نصب على الخبر (٤)، وبه أخذ النَّحَّاسُ، كما سبق في تحديد موضع

الشاهد.

(١) سورة التوبة آية (٢٤).

(٢) الإعراب ٢/٢٠٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١ / ٧١، والمقتضب ٤ / ١٠١.

(٤) يُنظر التذليل والتكميل ٣ / ٢٨٢.

٢- مذهب الكسائي^(١)، وابن الطرّاوة^(٢) أن "كان" ملغاة لا عمل لها، فـ"فكان" و"ليس" في الشاهدين اللذين معنا لم تعمل شيئاً، والاسمان بعدها مرفوعان على الابتداء والخبر.

وللبيت تخريج آخر ذكره السمين الحلبي هو أن يكون "صنفان" منصوب على أنه خبر "كان"، ولكن الشاعر جاء به على لغة بالحارث^(٣) بن كعب من استعمال المثني بالألف دائماً في الأحوال الإعرابية الثلاثة.

ورأي الجمهور هو الراجح فالشواهد على إضمار ضمير الأمر والشأن في "كان" نثراً وشعراً كثيرة، فمن وروده في النثر، قول بعضهم "كان أنت خيرٌ منه"^(٤)، ففي كان ضمير الشأن محذوف، و"أنت خير" مبتدأ وخبر، والجملتان منها في موضع نصب خبر لكان.

ومن وروده في الشعر، إضافة للشاهدين اللذين معنا، قول الشاعر:

وَلَا أَنْبَأَنَّ أَنْ وَجْهَكَ شَانُهُ خُمُوشٌ، وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ^(٥)

وموضع الشاهد فيه قوله: «وإن كان الحميم حميم» ففي كأن ضمير الشأن

محذوف، و«الحميم حميم» مبتدأ وخبر.

(١) ينظر رأي الكسائي التذييل والتكميل ٢٥٠/٤.

(٢) ينظر رأي ابن الطرّاوة البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٧٤٠.

(٣) يُنظر الدر المصون ٤٥٥/٣.

(٤) يُنظر الكتاب ٧١/١.

(٥) من الطويل لعبد قيس بن خفاف البرجمي، في معاني القرآن للفراء ١/١٨٥، والأمال الشجرية

وقول الآخر:

أَمِنْ سُمِيَّةَ دَمْعِ الْعَيْنِ مَذْرُوفٌ لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفٌ^(١)

وموضع الشاهد فيه قوله: « كان ذا منك قبل اليوم معروف » ، ففي كان ضمير الشأن ، و"ذا" مبتدأ ، و"معروف" خبره .

ففي كل ما مرَّ من الشواهد أُضْمِرَ في (كان) ضمير الأمر والشأن، ولا يصح اعتبار كان فيها ملغاة^(٢) العمل إذ إن الإلغاء مما اختصت به أفعال القلوب باتفاق، كما أنه يترتب على إلغائها بقاء العامل دون معمول مع أنه يطلبه، وكان فيما سبق من الشواهد ليست ملغاة ، ففي قول الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ ...

لا يصح اعتبارها ملغاة ، فهي جواب الشرط ، ولو كانت الجملة الاسمية هي الجواب لوجب حينئذٍ اقترانها بالفاء .

كذا لا يصح أن تكون ملغاة في قولهم "كَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ" لأن (كان) لا تلغى أولاً باتفاق وفي قول الشاعر:

لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفٌ

لا يمكن اعتبارها ملغاة أيضاً، لأن "لو" لا يليها إلا الفعل، كما أن "إن" الشرطية لا يليها إلا الفعل، لذا فهي ليست في قوله:

(١) من البسيط لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ٦٢، والأغاني ٨ / ٢٣٥، ومجالس ثعلب ١١٧ .

(٢) هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع . ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية لسمي راللبيدي

"وإن كان الحميمُ حميمٌ"

وعليه فيترجح أن يكون اسم "كان" و "ليس" في الشاهدين ضمير شأن مضمَر فيهما على غيره من الأوجه التي خرَّج بعضهم الشاهد عليها، وهناك من يروي البيت الأول "كانَ الناسُ صنفين" فلا شاهد فيه حينئذٍ^(١).

وغرض النَّحَّاس من إيراد هذين الشاهدين، وإن لم يكن له صلة بالآية الكريمة، أو توجيه قراءة وردت فيها، أن يبين الأوجه الجائزة في العربية، فيما لو كان التركيب في غير القرآن، ويدل على جوازه قول أبي حيان: "كان الحجاج بن يوسف يقرأ: "أحبُّ بالرفع، ولحنه يحيى بن يعمر، وتلحينه إياه ليس من جهة العربية، وإنما هو لمخالفة إجماع القراء النقلة، وإلا فهو جائز في علم العربية" والله أعلم^(٢).

(١) يُنظر حاشية الصَّبَّان ١/٣٥٣.

(٢) يُنظر البحر المحيط ٥/٢٩، ووجه جوازه في العربية على أن يضمَر في كان ضمير الشأن، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وتكون الجملة في موضع نصب على أنها خبر كان.

مجيء كان تامة

قال الشاعر:

فِدَى لِبْنِي ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ^(١)

البيت للشاعر المخضرم مَقَّاسِ العائِذِي.

وموضع الشاهد فيه قوله: "إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ" استشهد به النَّحَّاسُ عَلَى مَجِيءِ كَانِ تَامَةً بِمَعْنَى وَقَعَ، فَمَعْنَى الْبَيْتِ: إِذَا وَقَعَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَجَازُ النَّحَّاسُ أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ: وَإِنْ وَقَعَ غَرِيمٌ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ، حَيْثُ قَالَ: " (كَانَ) بِمَعْنَى وَقَعَ، وَأَنْشَدَ سَيَّبُوهُ:

فِدَى لِبْنِي ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

فهذا أحسن ما قيل فيه إذ يكون عامًّا لجميع الناس^(٣).

آراء النحاة في قضية الشاهد :

مجيء كان تامة بمعنى وقع، لا خلاف فيه عند النحاة، وإنما الخلاف في معنى

تمامها وهو على قولين:

١ - معنى تمامها على رأي سيبويه دلالتها على الحدث والزمان معًا كما تدل عليه

(١) من الطويل في الكتاب ١ / ٢١، وشرح الشواهد للأعلم ١ / ٢١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٥.

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٠).

(٣) الإعراب ١ / ٣٤٢.

بقية الأفعال، فهي إنما سُميت ناقصة على رأيه لعدم دلالتها على الحدث، قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كُنْ عبد الله المقتول، لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء؛ ولأنك لست تشير له إلى أحد" (١)، وتبعه في ذلك المبرّد (٢)، وابن السراج (٣).

٢- معنى تمامها عند ابن مالك (٤)، أن تكون مستغنية بمرفوعها عن منصوبها، وإلى هذا أشار بقوله:

"وذو تمام ما برفع يكتفي"

فهي إنما سميت ناقصة لافتقارها إلى شيئين، واختاره ابن هشام (٥) وأبو حيان (٦).

واستدل ابن مالك على بطلان مذهب سيبويه، ومن تابعه بوجه عشرة أوردها في شرحه (٧) منها:

١- أن تسميتها أفعالاً يتحتم معها أن نقطع بدلالاتها على الحدث مع الزمان، لأن كل فعل يدل عليها جميعاً.

(١) الكتاب ١/ ٢٦٤.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٣، ٤/ ١٦.

(٣) الأصول ١/ ٨٢.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨.

(٥) أوضح المسالك ١/ ٢٥٤.

(٦) التذييل والتكميل ١/ ١٣٨.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨، وفيه بقية الأوجه.

٢- أنها لو لم تدل على الحدث ما اختلفت معانيها، بل تكون كلها بمعنى المستقبل إن كانت مضارعة، ونحن نثبت لها معاني مختلفة.

٣- أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها، وقد دخلت أن المصدرية عليها في أفصح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾^(١).

والحق أنه لا وجه لاعتراض ابن مالك على سبويه في ذلك، ولا داعي لما أورده من استدلالات على بطلان مذهبه، فلم يرد سبويه أنها لا تدل على حدث ألبتة؛ إذ الحدث الذي أراد سبويه والذي لا تدل عليه "كان"، ومن ثم سُميت ناقصة على رأي الصبان هو الحدث المقيد الذي يدل عليه الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق بمعنى "وقع، حدث، حصل" قال الصَّبَّان^(٢) في حاشيته: "أي من الحدث المقيد؛ لأن الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق يقيد الخبر، فإذا قلت: كان زيدٌ قائماً، فكأنك قلت: حصل لزيدٍ شيء هو القيام، ففي الكلام إجمال ثم تفصيل، وعليه فتعمل في الظرف".

فإذا ما أُريد الحدث المطلق "وقع، حصل، حدث" اكتفت بمرفوعها فتَمَّ المعنى وحصلت الفائدة من الكلام، فهذه هي التامة التي قال عنها النَّحَّاة هي بمعنى وقع، وإذا ما أُريد الحدث المقيد احتاجت إلى الخبر إذ هو الدال عليه فهذه هي الناقصة؛

(١) سورة الأعراف ٢٠ .

(٢) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ١/٣٤٧.

لذا كانت قراءة الجمهور^(١) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ بالرفع، إذ معنى الآية يتم بالاختصار على ما تدل عليه كان من الحدث المطلق "وقع أو وجد" -والله أعلم- مع مرفوعها فعليها يكون المعنى عامًا لجميع المُعْسِرِينَ من الناس، أما على قراءة من قرأ ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ بالنصب^(٢)، فيكون على تقدير اسم لكان محذوف، تقديره: "هو: أي الغريم ذا عسرة" قال مكّي: "ولو نصبت ذا على أنه خبر كان لصار مخصوصًا في قوم بأعيانهم فهذه العلة "أجمع القراء المشهورون على رفع ذو"^(٣) لذا قال النحاس: "فهذا أحسن ما قيل فيه إذ يكون عامًا لجميع الناس".

ومن إرادة الحدث المطلق قوله:

إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهب

إذ المعنى: فدى لبني شيبان ناقتي إذا وقع وحدث يومٌ من أيام الحرب شديد، فاقصر على ما تدل عليه "كان" من الحدث المطلق مع مرفوعها، وتم له المعنى المراد ونظير ذلك قول الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفَتُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ^(٤)

أراد: إذا وقع الشتاء فادفتوني. والله أعلم

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ١٠٤ .

ينظر: إعراب القراءات الشواذ / ٢٨٤ .

(٢) هي قراءة أبي، وابن مسعود، وابن عباس .

(٣) يُنظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١ / ١٤٣ .

(٤) من الوافر للربيع بن الفزاري، في الجمل ٩، والخزانة ٧ / ٣٨١ .

مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة شذوذاً

قال الشاعر:

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنَ الْمِرَاعَةِ إِذْ هَجَا تَمِيماً بِبَطْنِ الشَّامِ أُمُّ مَتَسَاكِرُ

وقال الآخر:

فإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِيَّ كَمَا أَنَّ أُمَّكَ أُمُّ حِمَارُ

... وقال الآخر:

يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وقال الشاعر:

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

استشهد النحاس بالأبيات السابقة، الأول منها للفرزدق^(١)، وموضع الشاهد فيه قوله: "أسكرانُ كان ابن المِراغة" فاسم كان ضمير يعود على سكران، وهو نكرة، وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة^(٢)، أو أن "سكران" اسم كان المضمرة قبله، وكان الثانية تفسيراً لها، ويكون اسم كان الذي أراد سيبويه هو (سكران).

(١) من الطويل للفرزدق في ديوانه ٤٨١، والكتاب ١/٤٠٩، والمقتضب ٤/٩٣، والمغني ٢/٤٩٠، والخزانة

٢٨٨/٩.

(٢) يُنظر النكت ١/١٨٥.

والثاني منها للشاعر خدّاش بن زُهَيْر^(١)، وموضع الشاهد فيه قوله: "أظبيّ كان أمّك أمّ حمّار"، فاسم كان ضمير يعود على "ظبي"، وهو نكرة، وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة كما مرّ، أو أن "ظبي" اسم كان المضمره قبله، وكان الثانية تفسير لها، ويكون اسم كان الذي أراد سيبويه هو "ظبي".

والشاهد الثالث لحسان بن ثابت^(٢)، وموضع الشاهد فيه قوله: "يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ" حيث جعل اسم كان نكرة وهو "عسلٌ" وخبرها معرفة وهو "مزاجها".

والشاهد الرابع للقُطاميّ^(٣) شاعر إسلامي، وموضع الشاهد فيه: "ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا" حيث جعل اسم كان نكرة وهو "موقف" وخبرها معرفة وهو "الوداعا". وهو خاص بضرورة الشعر عند النّحاس، لذا ضعّف قراءة الأعمش في قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً ﴾^(٤)، بنصب "صلاتهم"، ورفع "مكاء"^(٥).

(١) من الوافر له في الكتاب ٤٨/١، والمقتضب ٩٤/٤، ولشروان بن فزارة في حماسة البحري ٢١٠، والخزانة ١٩٢/٧.

(٢) من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه ٧١، والكتاب ١٤٩، ١، والمقتضب ٩٢/٤، والخزانة ٢٢٤/٩، وصدّره كأن سبيئَةً من بيت رأس، والسبيئَةُ: هي الخمر.

(٣) من الوافر للقُطامي في ديوانه ٣١، والكتاب ٢/٢٤٣ وصدّره ففِي قَبْلِ التَّفَرِّقِ يَا ضِبَاعُ

(٤) سورة الأنفال آية (٣٥).

(٥) ينظر المحتسب ٢٧٨/١.

قال النَّحَّاسُ: "صَلَاتُهُمْ" اسم كان (إِلَّا مُكَاءً) خبر، وقال أبو حاتم: قال هارون: وبلغني أن الأعمش قرأ: ﴿وما كان صَلَاتُهُمْ عندَ البيتِ إِلَّا مُكَاءً وَتُصَدِيَةً﴾ "وما كان صَلَاتُهُمْ" بالنصب و "مكاءً" بالرفع، قال أبو جعفر: قد أجاز سيبويه مثل هذا على أنه شاذ بعيد؛ لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة، وأنشد سيبويه:

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنَ المِرَاعَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِبَطْنِ الشَّامِ أُمُّ مَتَسَاكِرِ
وَأَنشَد:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِيَّ كَانَ أُمَّكَ أُمُّ حِمَارٍ
وقوله:

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا

وكذا:

يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وإن كان علي بن سليمان قد قال: التقدير: مِرَاجًا لها^(١).

توجيهات النحاة للقراءة وآراؤهم في الشواهد :

١ - خطأ الفارسي هذه القراءة، وقال لا يجوز أن تخبر عن النكرة بالمعرفة إلا في ضرورة^(٢)، وهو ظاهر كلام النَّحَّاسِ كما مرّ.

(١) الإعراب ٢ / ١٦٨ .

(٢) يُنظر رأي الفارسي في المحتسب ١ / ٢٧٩ ، ولم أشر لعيه فيما وقع بين يدي من مؤلفاته .

٢- وخرَّجها ابن جني على أن "مكاء" و "تصدية" اسما جنس، واسم الجنس تعريفه وتنكيره متقاربان، فلا يبالي بأيهما جعل اسما، والآخر خبراً.

واختار النحاس، التوجيه الأول مستشهداً على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة في ضرورة الشعر بما مرَّ بنا من الشواهد في النص الذي أوردناه.

وهذا الاختلاف في التوجيهات عند النحاة ناتج عن تعدد آرائهم فيما إن وقع في باب كان وأخواتها من مجيء اسمها نكرة، وخبرها معرفة؛ إذ أن لهم في ذلك آراء:

الرأي الأول: أن ذلك مما تختص به ضرورة الشعر، وهو رأي سيبويه وأكثر النحاة ومنهم النحاس، قال سيبويه: "اعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشتغل به كان لمعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك ضرب رجل زيداً... وقد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعلٌ بمنزلة ضَرَب" (١).

والمسوغ لهذه الضرورة عند هؤلاء، شيئان:

١- أنهم جعلوا "كان" فعلاً بمنزلة ضرب، وكما يجوز أن يكون فاعل ضَرَب منكوراً ومفعوله معرفاً، يجوز في كان جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة في الشعر (٢).

٢- أن الاسم في باب كان هو الخبر فتعرف الاسم بمعرفتك الخبر، فإذا قلت: كان قائم زيداً" فزيد هو القائم (٣).

(١) ينظر الكتاب ٤٧/١

(٢) يُنظر شرح السيرافي ١/٣٧٥.

(٣) المرجع السابق.

واستشهد سيبويه على ذلك بما سبق من الشواهد وردَّ رُدَّ الاستشهاد بالبيتين الأول والثاني على سيبويه، لأن اسم كان فيها ضمير والضمير معرفة^(١)، وأُجيب عن ذلك بأن ضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة، فالهاء مثلاً في قول القائل "مررتُ برجلٍ كَلَّمْتُهُ"، وإن كانت معرفة إلا أنها من حيث علم المخاطب تعود إلى الرجل المذكور، من غير أن يكون مميّزه من بين الرجال، أو أن ظبيّاً اسم "كان" أخرى مضمرة قبل "ظبي" و"سكران"، وكان الثانية تفسير لها، ويكون اسماً النكرة الذين أراد سيبويه في البيتين "ظبي" و"سكران"^(٢).

أما البيتان الأخيران، منهما المطابقان لما استشهد به سيبويه من غير اعتراض، قال الأعلام: "فيه يقصد بيت حسان ما سهّل جعل النكرة اسماً من جهة المعنى، ذلك أن الذي يستفيدة المخاطب بعسل وماء منكورين، هو الذي يستفيدة المخاطب معرفين، ألا ترى أن قائلاً لو قال: شربت الماء والعسل أو قال: ماءً وعسلًا، كان معناهما عندك واحداً.... توضح نقاط ثم يكتب وسهّله، وسهّله أيضاً أن الضمير في مزاجها يعود إلى منكور، وهي وسلافة"^(٣).

وجعله الزمخشري من باب القلب الذي يشجع عليه أمن اللبس^(٤).

وللبيت رواية أخرى، فقد ذكر المبرّد أن المازني كان ينشده:

(١) ينظر شرح السيرافي ١ / ٣٧٥ .

(٢) ينظر: النكت ١ / ١٨٣ .

(٣) يُنظر النكت ١ / ١٨٣ .

(٤) المفصل ١ / ٣٥١ .

يكونُ مزاجُها عسلاً وماءً

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

الرأي الثاني: إنه في باب "كان" يجوز الإخبار بمعرفة عن نكرة اختياراً، وهو رأي ابن مالك بشرط حصول الفائدة^(١)، قال في شرح التسهيل "لما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبهاً بالمفعول، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز في باب الفاعل، ولكن بشرط حصول الفائدة، وكون النكرة غير محضة من ذلك قول حسان:

يكون مزاجها عسلاً وماءً

وليس بمضطر، إذ يمكن أن يقول مزاجها بالرفع، فيجعل اسم يكون ضمير الشأن، وقول القطامي:

ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا

وليس بمضطر، إذ له أن يقول: ولا يكُ موقفي، والمحسن لهذا شبه المرفوع بالفاعل، والمنصوب بالمفعول، وقد حُمِلَ هذا الشبه في باب إن، كقول الفرزدق:

وإنَّ حراماً أن أسبَّ مجاشعاً بأبائي الشَّمِّ الكرامِ الخضارمِ^(٢)

واختار هذا الرأي الرّضي؛ لعدم اللبس في باب "كان وإنَّ" لاختلاف الجزأين

(١) التسهيل ٥٥ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .

في الإعراب^(١).

ويمكن القول وبعد استعراض الشواهد القرآنية والشعرية - أن مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة ضرورة من ضرورات الشعر، غير أنه يخرج من باب الضرورة الشعرية إلى باب الاختيار، في سعة الكلام بمسوغٍ من مسوغات الابتداء بالنكرة، بناءً على أصلها الذي كانا عليه قبل دخول "كان" إذ الأصل كونها مبتدأ وخبراً، يؤيد ذلك قول سيبويه: "وهما في كان بمنزلةتها في الابتداء"^(٢).

وقال البغدادي: "المرفوع والمنصوب بكان على شرائطهما في باب الابتداء"^(٣).

وفي كل شاهد مما مرَّ ما يُسَوِّغُ الابتداء بالنكرة، ومن ثمَّ ساغ مجيء اسم كان نكرة، ففي بيت الفرزدق، وخِدَاش بن زُهَيْر، نجد تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها، ومن ثمَّ ساغ مجيء اسم كان نكرة، بناءً على أصلها الذي كانا عليها قبل دخولها، وهذا يتأتَّى في وجهي الاستشهاد في البيتين الأول والثاني سواءً كان قصد سيبويه بالنكرة "ظبي" و"سكران" على أنه اسم كان المضمرة، أو ضميرهما، إذ يعودان على نكرة مسبوقة بالاستفهام.

أما في بيت حَسَّان فالمسوغ لذلك، هو تقدم خبر كان على اسمها وهو ظرف، قال أبو علي الفارسي: "نُصِبَ مزاجُها على الظرف الساد مسد الخبر، كأنه قال:

(١) شرح الرضي ٢٠٦/٤.

(٢) الكتاب ١ / ٣٧٠.

(٣) الخزانة ٩ / ٢٨٦.

يكون مستقرًا في مزاجها، فإذا كان ظرفًا تعلق بمحذوف يكون الناصب له، وقُدِّم على غسلٍ وماءٍ كعادتهم في الظروف إذا وقعت أخبارًا عن النكرات لئلا تلتبس بالصفات^(١)، ومثله أيضًا قراءة ابن عامر ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٢) بتأنيث تكن، ورفع آية^(٣)، حيث خرَّجها بعضهم على أن "كان" ناقصة، و"لهم" خبر "لتكن" مقدمًا على اسمها، و"آية" اسمها و"أَنْ يَعْلَمَهُ" إما بدل من آية وإما خبر مبتدأ مضمرة، أي هي "أَنْ يَعْلَمَهُ"^(٤).

أما المسوغ لذلك في بيت القُطامي "ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا" فهو تخصص النكرة بالوصف "منك"، وكما هو معلوم فتخصص النكرة بوصف، أو بإضافة من مسوغات الابتداء بالنكرة، وبناءً عليه ساغ مجيء اسم كان نكرة .

وتكتمل صور هذه المسوغات بقراءة للأعمش، وعاصم في الآية الكريمة (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديتاً)، إذ جاز مجيء اسم "كان" نكرة، لكونه في معنى المحصور، فهو بمثابة "ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ"^(٥)، وعليه فمجيء اسم كان نكرة في أبيات الاستشهاد، ليس ضرورة، وإنما من باب الرجوع إلى أصلها اللذين

(١) نقل ابن هشام في المغني ٢ / ٥١١، والبغدادي في الخزانة ٩ / ٢٨٦ هذا القول عن أبي علي الفارسي، ولم أعثر عليه فيما بين يدي من مؤلفاته.

(٢) سورة الشعراء (١٩٧) .

(٣) ينظر السبعة لابن مجاهد ٤٧٣ .

(٤) يُنظر الدر المصون ٥ / ٢٨٧ .

(٥) من أمثال العرب، يضرب عند ظهور إمارات الشر، وذو الناب: الكلب، وأهر: صوتٌ دون نباح.

ينظر مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠، اللسان ٥ / ٢٦١، الخزانة ٤ / ٤٦٩ .

كانا عليه قبل دخول "كان" عليهما؛ بمسوغٍ من مسوغات الابتداء بالنكرة، وهذا يجعلنا نُرجِّحُ رأي ابن مالك بجواز ذلك في الاختيار عند حصول الفائدة، وكون النكرة غير محضة، وبه نردُّ على من خطأ هذه القراءة، كالفارسي والنَّحاس. والله أعلم.

زيادة كان وسطاً

قال الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

" البيت للفرزدق^(١).

موضع الشاهد قوله: "وجيران لنا كانوا كرام" استشهد به النحاس على زيادة "كان" فهي في البيت زائدة بين الصفة والموصوف، والتقدير: وجيران لنا كرام، ومن ثم أجاز أن تكون "كان" في قول الله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾^(٣) زائدة، فالتقدير على هذا في الآية: أنتم خير أمة، ومن هو في المهد صبيًا، قال: "قد حكى سيبويه زيادة كان، وأنشد:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام"^(٤)

آراء النحاة في الشاهد:

اختلف أقوال المعربين "كان" في الآيتين السابقتين على أقوال عدة^(٥):

(١) من بحر الوافر للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠، والكتاب ٢/ ١٥٣، والمقتضب ٤/ ١١٦، والخزانة ٩/ ٢١٧.

(٢) سورة آل عمران آية (١٤٣).

(٣) سورة مريم آية (٢٩).

(٤) الإعراب ٣/ ١٥.

(٥) يُنظر الكشاف ١/ ٢٠٠، البحر المحيط ٦/ ٢٣٢، الدر المصون ١/ ٦٠٦.

منها أنها زائدة، وهو رأي النَّحَّاس كما مرَّ؛ مستشهداً على ذلك بالشاهد على التقدير الذي سبق.

و زيادة كان وسطاً جائز باتفاق النحاة^(١)، وشاهد النَّحَّاس هو ما توارد الاستشهاد به في كتبهم، إلا أن زيادتها على وجهين:

١- أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، نحو: ما كان أحسن زيداً، فالمراد أن ذلك كان فيما مضى مع إلغاء عملها، فهي بمنزلة زيدٌ ظننتُ منطلق، فإذا أُلغيت بطل عملها مع بقاء معناها، إذ المراد في: ظنَّي^(٢).

ومن هذا الوجه زيادتها بين ما وأفعل التعجب قال زين الحمصي في حاشيته على التصريح: (تُراد كان قبل فعل التعجب لتدل على أن المعنى المتعجب منه كان فيما مضى، وهو عوض عما مُنِع منه فعل التعجب من التصرف)^(٣).

ومن ذلك قول امرئ القيس:

أرى أمَّ عمروٍ دَمَعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بكاءً على عمروٍ وما كان أصبراً^(٤)

وقول عُرْوَةَ بن أذينة:

ما كانَ أَحْسَنَ فِئِكَ العِيشِ مُؤْتَنَفًا غَضًا، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأَصْلًا^(٥)

(١) ينظر: أوضح المسالك ١ / ٣٥٩، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) الخزانة ٩ / ٢٠٧ بتصرف.

(٣) يُنظر حاشية الحمصي بهامش شرح التصريح ١ / ١٩٢.

(٤) من بحر الطويل في ديوانه ٦٩، والخزانة ٩ / ٢١١.

(٥) من بحر الطويل في ديوانه ٧٨.

وقول شاعر الحماسة:

أبا خالدٍ ما كان أدهى مصيبةً أصابت مَعَدَّ يومَ أصبحتَ ثاويًا^(١)

٢- أن تُلغى عن العمل والمعنى معاً، وإنما تدخل لضربٍ من التأكيد، فيكون وجودها في الكلام وعدمها سواء، فلا تفيد شيئاً سوى تأكيد الدلالة على المعنى، ومن زيادتها على هذا الوجه، قوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٢) فلو أُريد معناها من الدلالة على المضي لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة، لأنه لا اختصاص له بذلك الحكم دون سائر الناس^(٣)، وإنما هي لتأكيد الدلالة على المضي في "قالوا"^(٤)، وكذا في الشاهد مع الذينا فدخولها غير مُغَيَّر للكلام، كأنه قال: وجيران لنا كرام.

وقد ردّ المبرّد الاستشهاد بهذا البيت على زيادة كان، لرفعها الضمير، وهو الواو والزائد لا يعمل شيئاً^(٥)، وتبعه في ذلك ابن هشام^(٦).

وأجاب عن ذلك ابن مالك، بأن زيادتها لا تمنع العمل في الضمير، كما لم يمنع إلغاء ظنّ عملها في الفاعل مطلقاً^(٧).

(١) من بحر الطويل في شرح التبريزي ٢٢/٣.

(٢) سورة مريم آية (٢٩).

(٣) يُنظر شرح المفصل ٢٧/٧.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٧١/٣.

(٥) يُنظر المقتضب ١١٦/٤.

(٦) أوضح المسالك ٢٥٨/١.

(٧) يُنظر شرح التسهيل ٢٣٨/١.

وكذا قول الشاعر:

فِي جُتَّةٍ غَمَرْتُ أَبَاكَ بِحُورِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ^(١)

فكان هنا زائدة بن المتعاطفين لا عمل لها ولا معنى إلا تأكيد الدلالة على المضي في "غمرت".

وقول الشاعر:

سَرَاةُ أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ^(٢)

فزيدت في البيت بين الجار والمجرور، فلا عمل لها ولا معنى إلا تأكيد المضي في "تسامي".

واستشهاد النحاس بيت الفرزدق "وجيران لنا كانوا كرام" على زيادة كان في قوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ فيه نظر من جهتي اللفظ والمعنى أما من حيث اللفظ، فإن كان لا تُزاد أولاً، قال الرضي: "ثم اعلم أن الزائدة والمجردة للزمان أعني غير العاملة، لا تقعان أولاً؛ لأن البداية تكون باللوازم مع الأصول، والمجردة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر"^(٣).

أما من حيث المعنى، فهو مخالف لتأويل ابن عباس للآية الكريمة، فقد نُقل عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ قال: هم الذين هاجروا مع

(١) من الكامل للفرزدق في ديوانه ٨٥٠، وشرح الكافية ٤/١٩١، والخزانة ٥/٤٣٦.

(٢) من بحر الوافر، بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٥٧، والخزانة ٩/٢٠٧، والهمع ١/١٢٠.

(٣) شرح الرضي ٤/١٩٣.

رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة^(١)، وعليه فكان في الآية الكريمة ليست زائدة، وإنما هي على بابها من النقصان، والدلالة على المضي، والتاء اسمها، و"خير أمة" خبرها، وهو توجيه ارتضاه الزمخشري^(٢).

كما أنه روي عن عمر بن الخطاب أنه قال في قوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ لو شاء الله لقال أنتم فكُنَّا كُنَّا، ولكن قال: كنتم في خاصة أصحاب محمد ﷺ، ومن صنع مثل صنيعهم كانوا خير أمة أخرجت للناس، وفي لفظ عنه أنه قال: (يكون لأولنا ولا يكون لآخرنا)^(٣)، وعليه يسقط احتجاجه بالبيت لما ذكرنا، أما احتجاجه به على مجيء كان زائدة ولمحض التوكيد في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ خَيْرًا ﴾، فلا اعتراض عليه من جهة اللفظ والمعنى فزيادة كان حشواً بين شيئين متلازمين مما هو متفق عند النحاة، وهي في الآية الكريمة زائدة بين (من) الموصولة وصلتها وهي الظرف "في المهد"، كما أن الحكم عليها بالزيادة يقتضيه المعنى، قال الزركشي: "كان هنا زائدة وإلا لم يكن فيه إعجاز؛ لأن الرجال كلهم كانوا في المهد، قال ابن عصفور: هي في كلامهم زيدت في وسط الكلام، وهي

(١) من الوافر في سر الصناعة ٢٩٨/١، برواية جواد بنى أبي بكر تسامي، وشرح ابن يعيش ٩٨/٧، والضرائر ٨٧.

(٢) يُنظر الكشاف ١ / ٢٠٠ .

(٣) يُنظر مسند ابن حنبل ١/٢٧٢، ومصنف أبي شيبة ٧/٣٤٦، وفتح القدير ١/٥٦١، ومعاني القرآن للصابوني ١/٤٥٩.

مؤكدة للماضي في قالوا^(١).

كما أنه قد سمع عن زيادتها بين الموصول وصلته، قال الشاعر:

جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مَنْ أَرَمَى الْبَشَرَ^(٢)

على رواية « مَنْ » بفتح الميم^(٣) :

أي جادت بكفي من هو من أرمى البشر. والله أعلم.

(١) ينظر فتح القدير ١/ ٥٦١، والدر المشور ٢/ ٢٩٣، والإتقان في علوم القرآن ١/ ٤٩١، وكنز العمال ٢/ ٤٩٢.

(٢) من الرجز في المقتضب ٢/ ١٣٩، والخزانة ٥/ ٦٥.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/ ١٤٧، وروي أيضاً بكسر الميم « مَنْ » ولكان على هذه الرواية تخريجان، أن تكون مع أسمها وخبرها في محل صفة لموصوف محذوف، والتقدير يكفي رحل أورام كان من أرمى البشر.



الفاعل



حذف الفاعل لدلالة فعله عليه

قال الشاعر :

وَحُقِّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ يُوفِّقُهُ الَّذِي نَصَبَ الْجِبَالَ^(١)

انفرد النَّحَّاسُ بهذا الشاهد ، فلم يذكره غيره من النحاة ، وهو للشاعر الأموي ذي الرِّمَّة .

وموضع الشاهد قوله : " وَحُقِّ ... يُوفِّقُهُ " فهو فعل مبني للمفعول ، وقد حُذِفَ مرفوعه ، لدلالة الفعل بعده " يُوفِّقُهُ " ، عليه ، والتقدير : وَحُقِّ التوفيق لمن أبو موسى أبوه ، وعليه أجاز النَّحَّاسُ مؤيداً رأيَ الفَرَّاءِ ، أن يكون الفاعل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّى حِينٍ ﴾^(٢) ، محذوفاً دَلَّ عليه الفعل بَدَأَ ، والتقدير والله أعلم : بَدَأْ لَهُمْ بَدَاءً .

قال أبو جعفر : " الفاعل ما دَلَّ عليه بَدَأَ ، أي : بَدَأْ لَهُمْ بَدَاءً ، فحذف الفاعل ؛ لأنَّ الفعل يدل عليه ، كما قال : وَحُقِّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ البيت " ^(٣) .

آراء النحاة في الشاهد :

حذف الفاعل فيه خلاف بين النحاة على النحو الآتي :

١ . مذهب جمهور البصريين ^(٤) ، أن الفاعل لا يُحذف إلا مع رافعه المدلول

(١) من بحر الوافر في ديوانه ٤٤٦ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٥

(٣) الإعراب ٢ / ٣٢٩

(٤) الهمع ٢ / ٢٧٢ .

عليه ، مثال ذلك قولنا : زيذاً ، جواباً لمن قال : من أكرمت ؟ فيقول : زيذاً ،
 والتقدير : أكرمت زيذاً ، فحذف الفاعل مع الفعل ، وبه أخذ ابن مالك^(١) ، واعتلَّ
 لامتناع حذفه وحده بأنه : " كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ، ولزوم تأخره ،
 وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان ،
 بخلاف المبتدأ ، فإنه مبين لعجز المركب ، وللصلة ، والمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه
 غير ممتزج بمتلوه ، ولا لازم التأخر ، ويتأثر بعامل متلوه ، وهو معتمد الفائدة لا
 معتمد البيان ، وأيضاً فإن من الفاعل ما يستتر ، فلو حُذف في بعض المواضع لالتبس
 بالاستتار ، والخبر لا يستتر إذا حُذف لدليل ، أمن التباس كونه مستتراً"^(٢) ،
 واعتلَّ غيره ، بأن العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد ، بدليل إسكانهم
 الفعل له في نحو " ضَرَبْتُ " ، والفاعل في الآية الكريمة عند هذا الفريق ، هو
 الجملة من " لَيْسَ جُنَّةً " ، ورُدَّ بأنه لا يصح الإسناد إلى الجملة^(٣) ، أو بأن الفاعل
 ضمير السَّجْن المفهوم من الفعل .

٢ . ومنهم من أجاز حذف الفاعل وحده دون رافعه ، وهو رأي الكسائي^(٤) ،
 وابن مضاء^(٥) ، تمسكاً بما ورد في الآية الكريمة ؛ إذ الفاعل محذوف دلَّ عليه الفعل

(١) شرح التسهيل ١١٨/٢ .

(٢) المرجع السابق ١١٨/٢ .

(٣) الهمع ٢٧٢/٢ .

(٤) يُنظر الجمل ١١٣ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧١ ، والتذليل ٦ / ٢١٦ .

(٥) الرَّدُّ على النحاة ٩٥ .

والتقدير: بدأ لهم بدءاً، وبالشاهد الذي معنا، ويكون حذف الاختصار لا يخرج الكلام إلى غير الإفادة؛ ولأن الاختصار يكون في المتلازمين كالمبتدأ والخبر فكذلك هنا^(١)، وهو الراجح، لما يلي:

١. أن الفاعل وإن كان عمدة في الكلام، فحذف العُمد من الكلام للاختصار، مما هو معهود عن العرب، فيحذف المبتدأ أو الخبر اختصاراً إن دلَّ عليه دليل، وكذا الفاعل، ففي قوله تعالى ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٢)، ففاعل "بلغت" محذوف قد حُذف لدلالة سياق الكلام عليه، أي: بلغت الروح التراقي، قال القرطبي: "أي بلغت النفس أو الروح التراقي، فأخبر عما لم يجر له ذكر لعلم المخاطب به"^(٣)، وكذا قوله تعالى ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٤)، أي: توارت الشمس، ومنه قول العرب: أرسلت، يريدون أرسلت السماء إذا جاء المطر^(٥).

ومنه قول العرب أيضاً: "إذا كان غداً فأتني" بنصب غداً، ففاعل كان محذوف دلَّ عليه السياق، أي: إذا كان ما نحن الآن عليه من سلامة^(٦)، ومنه قول الشاعر:

(١) يُنظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٠٨ .

(٢) سورة القيامة آية ٢٦ .

(٣) تفسير القرطبي ٩ / ١٠٠ .

(٤) سورة ص آية (٣٢) .

(٥) يُنظر البحر المحيط ٨ / ٥٤٣ .

(٦) يُنظر شرح التصريح ١ / ٢٧١ .

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيًا^(١)

والشاهد فيه قوله "كان لا يُرْضِيكَ" حيث حذف اسم كان، وهو بمنزلة الفاعل.

وقدّر المانعون في كل هذه الشواهد، ضميرًا مستترًا مرفوعًا بالفاعلية يعود على ما دلّ عليه الفعل، تقديره: الروح في الآية، والحال المشاهدة في المثال، وشيء في البيت، ولا يخفى ما فيه من تكلف لكثرة التقديرات، المترتبة على إضمار شيئين، هما الضمير المستتر في "حُقَّ" مع مفسره، الذي دلّ عليه الفعل "يُوفِّقُهُ" المُقدَّر بالتوفيق كما أشرنا سلفًا، لذا كان القول بحذف الفاعل لدلالة فعله عليه، هو الراجح لدينا، وشاهد النَّحَّاس ما يستشهد به على ذلك. والله أعلم

(١) من الطويل لسوار بن مضرب في الخصائص ٢/٤٣٣، وشرح المفصل ١/٨٠، والخزانة ١٠/٤٧٩.

جمع الفعل والفاعل مجموع

قال الشاعر :

وَلَكِنْ دِيَا فِي أَبْوهِ وَأُمَّهِ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت ، ولم ينسبه ، وهو للفرزدق ^(١) .

موضع الشاهد فيه قوله : " يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ " حيث رفع " أقاربه " بـ " يَعْصِرْنَ " مع اتصال ضميره به ، وقد جاء به مؤنثاً مجموعاً ، لأنه أراد الجماعات ، وعليه رجَّح النَّحَّاسُ قول الأَخْفَشِ في أن يكون التركيب في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيْرٌ مِّنْهُمْ ﴾ ^(٢) على لغة أكلوني البراغيث .

قال أبو جعفر في حديثه عن الآية : « ولم يقل : عَمِي وِصَمِّ والفعل متقدم ففي هذا أجوبة : منها أن يكون كثير بدلاً من الواو ، قال الأَخْفَشُ سعيد : كما تقول : رأيت قومك تُثَلِّثِهِمْ ، وإن شئت كان على إضمار مبتدأ أي العَمِي وَالصَّمُّ منهم كثير ، وجواب رابع يكون على لغة من قال أكلوني البراغيث ، قال الأَخْفَشُ : يجوز أن يكون هذا منها ، وأنشد :

وَلَكِنْ دِيَا فِي أَبْوهِ وَأُمَّهُ الْبَيْتِ » ^(٣) .

(١) من بحر الطويل ، في ديوانه ٤٦ / ١ ، والكتاب ٤٠ / ٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٦ / ٢ ،
والخزانة ١٦٣ / ٥ ، والهمع ١٦٠ / ١ ، ودياف : قرية من قرى الشام ، وحوران من مدنها ، والسليط :
الزيت .

(٢) سورة المائدة آية ٧١ .

(٣) الإعراب ٣٣ / ٢ .

مذهب الجمهور أنه إذا أُسند الفعل إلى ظاهر ، مثني أو مجموع ، وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أُسند إلى مفرد فنقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات^(١) .

وإنما ألتزم هذا التجريد ؛ دفعاً للإيهام ؛ لأنه لو قيل : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله " فعل وفاعل " خبر مقدم^(٢) ، ولذا ألحقوا علامة التأنيث بالفعل دون علامتي التثنية والجمع ؛ لأنها ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ، وهذه هي اللغة الفصحى^(٣) . وبها جاء التنزيل الكريم ، قال تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ﴾^(٤) وقال تعالى ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾^(٥) وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا^(٦)

إلا أنه قد يُؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بضمير التثنية والجمع ، فيقال : " قاما الزيدان " و " قاموا الزيدون " و " قُمنَ الهندات " ، وعليه جاء التركيب في الآية الكريمة والشاهد الذي معنا .

(١) يُنظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٢٥ .

(٢) يُنظر شرح التصريح ١ / ٢٧٥ .

(٣) ينظر المرجع السابق .

(٤) سورة المائدة آية ٢٣ .

(٥) سورة الفرقان آية ٨ .

(٦) شرح ابن عقيل ١ / ٤٢٥ .

ولهذا التركيب عند النحاة ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون هذه الضمائر حروفاً تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، كما يلحق الفعل تاء التأنيث ، ليدل على تأنيث الفاعل كـ " قامت هند " ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة " أكلوني البراغيث " ، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند في قولنا " قامت هند " ، ونُسِبَت هذه اللغة إلى طيء وأزد شنوءة ، وهو الصحيح عند سيبويه^(١) .

الوجه الثاني : أنها ضمائر ، وأن ما بعدها مرفوع بالابتداء ، وهي مع الفعل الذي اتصلت به في محل رفع خبر مُقَدَّم^(٢) .

الوجه الثالث : أن تكون هذه الضمائر هي الفاعل ، والاسم الظاهر بعدها بدلٌ منها ، بدل كل من كل^(٣) .

والوجه الأول هو الراجح ، للأُمور الآتية :

- ١ . اتفاق أئمة العربية على أنها لغة لقوم من العرب .
- ٢ . يترجح هذا الوجه أيضاً على الوجهين الآخرين ، بما ذكره أبو البقاء العُكْبَرِي ، من أن الفعل في هذا التركيب قد وقع في موضعه ، فلا يُنَوَى به التأخير باعتباره خبراً عن مبتدأ مؤخر .

(١) الكتاب ٢ / ٤٠ .

(٢) يُنظر شرح التصريح ١ / ٢٧٥ .

(٣) يُنظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٢٥ .

٣. أن هذا ما يرتضيه القياس ؛ إذ فيه حمل الشيء على مشابهه ، فهذه الطائفة من العرب قد دلت على التثنية والجمع ، تذكيراً وتأنيثاً ، كما دلّ الجميع من العرب بالتاء في قامت على التأنيث بجامع الفرعية من الغير^(١) ، فالمثنى والجمع فرع الإفراد كما أن المؤنث فرع المذكر .

وعليه يترجح هذا التوجيه - والله أعلم - في الآية الكريمة والشاهد الذي معنا ، فالواو في قوله تعالى : ﴿ وَصَمُّوا ﴾ حرف دال على الجمع ، و "كثير" مرفوع على الفاعلية بالفعل قبله ، بل ويتأكد هذا التوجيه في الشاهد ، إذ إن نون الإناث في "يَعَصْرَنَ" أوغل في الشبه بتاء التأنيث ؛ كلاهما دال على التأنيث ، إضافةً إلى جامع الفرعية بينهما كما أسلفنا والله أعلم .

ولهذا الشاهد نظائر متعددة نثرية وشعرية ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٢) ، وفي الحديث من كلام وائل بن حجر : " وَوَقَعَتَا رَكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ " ^(٣) وقول الشاعر :

يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لَأَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْزِلُ^(٤)

(١) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩١١ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٣

(٣) مسند أبي داود ١ / ١٩٦ ، ٢ / ٢٢٣ .

(٤) من المتقارب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٢٩ ، والمغني ٢ / ٣٦٥ ،

وشرح التصريح ١ / ٢٧٦ .

حيث ألحق الواو بالفعل « يلومونني » ، والفاعل مجموع وهو قوله :
"أهلي" .

وقول الفرزدق :

بَنِي الْأَرْضِ قَدْ كَانُوا بَنِيَّ فَعَزَّيْ عَلَيْهِمْ لِأَجَالِ الْمَنَايَا كِتَابُهَا (١)

حيث ألحق الواو بالفعل "كانوا" ، و"بني الأرض" خبر لـ "كان" مقدم عليها، و"بني" اسمها، والواو في "كانوا" علامة الجمع.

وقول الآخر :

رَأَيْنَ الْغَوَانِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بِمَفْرَقِي فَأَعْرَضَنِي بِالْحُدُودِ النَّوَاضِرِ (٢)

والشاهد قوله : "رأين الغواني" فألحق بالفعل ضمير الإنثاء، والفاعل مجموع .

ومنه قول الشاعر الجاهلي عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَاوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهُ (٣)

فـ "ألفيتا" بالبناء للمفعول فعل ماضٍ، و"عيناك" نائب الفاعل، فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر، وحكم نائب الفاعل كحكم الفاعل .

والله أعلم

(١) من الطويل في تلخيص الشواهد ٤٧٤ ، والتذييل والتكميل ٦ / ٢٠٢ ، وليس في ديوانه .

(٢) من الطويل بلا نسبة في العقد الفريد ٣ / ٤٣ ، والتذييل والتكميل ٦ / ٢٠٢ .

(٣) من البسيط لعمرو بن ملقط في سر صناعة الإعراب ٢ / ٧١٨ ، والمغني ١ / ٦٩٦ ، وشرح شواهد

الرفع بإضمار فعل

قال الشاعر :

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَخُتِبْتُ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(١)

استشهد النحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي الحارث بن هنيك وقيل للشاعر المخضرم نهشل بن حرّي وقيل للمهلهل ، والراجح أنه لنستل بن حرّي .

وموضع الشاهد فيه قوله : " لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ " حيث حُذِفَ عامل الفاعل " ضَارِعٌ " لقرينة حيث دَلَّ عليه الفعل قبله " يُبِكَ " والتقدير : يبكيه ضارعٌ ، وسنزيده شرحاً فيما يلي بإذن الله .

وعلى هذا النحو خَرَجَ النّحاس قراءة من قرأ " زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم " ببناء الفعل للمفعول^(٢) " ف " شركاؤهم " فاعل مرفوع بفعل محذوف دَلَّ عليه " زَيْنٌ " كأنه قال زينه شركاؤهم .

وكذا قراءة عاصم " يُسَبِّحُ له فيها رجالٌ " بالبناء للمفعول^(٣) ، ف " رجالٌ " فاعل لفعل محذوف ، دَلَّ عليه " يُسَبِّحُ " ، والتقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ .

(١) من بحر الطويل ، في الكتاب ١ / ٢٨٨ ، وشرح المفصل ١ / ٨٠ والخزانة ١ / ٣٠٣ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٥٤ ، والمختبط : طالب المعروف ، والطوائح : المصائب المهلكات ، والضارع : الدليل ، وتطيح : تُهْلِكُ .

(٢) والقراءة في المحتسب ١ / ٢٩ .

(٣) يُنظر القراءات الشاذة ١٥ / ٥٤٩ .

آراء النحاة في الشاهد :

ليس بين النحاة خلاف في جواز حذف الفعل لوجود قرينة في الكلام تدل عليه ، والشاهد هو ما توارد الاستشهاد به في كتب النحاة على ذلك ، فيُحذف عامل الفاعل جوازاً ، إذا أُجيب به نفي كـ " زيدٌ " في جواب " ما قام أحد " ، وكذا إذا أُجيب به استفهام مُحقق نحو : " نَعَمْ زيدٌ " جواباً لمن قال : هل جاءك أحدٌ ؟ أو استفهام مُقدَّر ، كما في الآيتين الكرّيمتين ، ففي الآية الكرّيمة الأولى ، قوله تعالى ﴿ شُرَكَاءُ هُمْ ﴾ مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه " زَيْن " ، كأنه لما قال : ﴿ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ﴾ ، قيل : من زَيْنه لهم ؟ فقيل : شركاؤهم ؛ فارتفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه " زَيْن " ، فهو بمثابة قولنا أَكَلَ اللَّحْمُ زَيْدٌ ، وَرَكِبَ الْفَرَسُ جَعْفَرٌ^(١) ، وكذا في الآية الكرّيمة الثانية ، كأنه لما قال " يُسَبِّح " دلّ على مُسَبِّح ، فقيل : من يسبحه ؟ فقيل رجالٌ^(٢) .

وما ورد في الشاهد ، من هذا الجنس ، أي مما القرنية فيه السؤال المقدر ، فكأنه لما قال : لِيَبْكُ يَزِيدٌ ، سأل سائل من يبكيه ؟ فقيل : ضارِعٌ ، أي يبكيه ضارِعٌ .

كذا يحذف الفعل إذا استلزمه فعل قبله ، كما في الآية الكرّيمة الثانية وكقول

الشاعر :

(١) يُنظر المحتسب ١ / ٢٢٩ بتصرف .

(٢) يُنظر القراءات الشاذة للعبكري ١ / ٥٤٩ بتصرف .

أَسْقَى إِلَهَ عُدْوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلْتٍّ غَادِي
كُلُّ أَجْشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ^(١)

فـ "كُلُّ" فاعل فعل محذوف دلّ عليه "أسقى" أي: سقاها كُلُّ أَجْشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ؛ لأن إسقاء الله جنبات الوادي وجوفه الماء، يستلزم سقي الماء جنباته وجوفه .

ورواية الشاهد الذي معنا على هذا النحو "لِيُبَيْكَ" بالبناء للمفعول، هي الرواية المشهورة عند النحاة، وقد غَلَطَ العسكري^(٢) النحاة فيها وعَدَّها من عمل النحويين^(٣)، وذكر أن الرواية الصحيحة هي تلك التي نقلها الأصمعي "لِيُبَيْكَ" بالبناء للفاعل^(٤)، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

إلا أننا نرى صحة الرواية الأولى؛ إذ قد نقلها أئمة النحو وعلى رأسهم سيبويه، ولم يكن ليروي إلا عمّن هو ثقة .

ويؤيدها ما أورده سلفاً من قراءات القراء، وهم من القراء السبعة، ونضيف إليها قراءة ابن كثير في قوله تعالى ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج في محلقات ديوانه ١٧٣، والكتاب ١/١٤٦، والخصائص ٢/٤٢٥، وشرح الأشموني ١/١٧٢، والأجش: الرعد الشديد، والملث من المطر: الدائم.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد (٢٩٣هـ - ٣٨٢هـ) فقيه وأديب . بغية الوعاة ١/٥٠٦، الأعلام ١٩٦/٢ .

(٣) يُنظر الخزانة ١/٢٧٣ .

(٤) يُنظر المرجع السابق، وشرح التصريح ١/٢٧٣، وحاشية الصبّان ٢/٧٥ .

الْحَكِيمُ ﴿١﴾ بفتح الحاء من "يُوحِي" (٢) فالتقدير "يُوحِيهِ اللهُ".

قال ابن جني: "ولا تُقَدَّرُ هذه المرفوعات متبدآت حُذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل" (٣).

ومنه قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصُّومُ فِي رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" (٤) أي: يمنعني الشغل.

وعليه فشهد النَّحَّاسُ على هذه الرواية مما يستشهد به على حذف عامل الفاعل جوازاً، إذا أُجِيبَ به استفهام مُقَدَّرٌ كما أوضحنا، وقد أجاز الجرمي (٥) القياس عليه إذا لم يلتبس الفاعل بالنائب، وهو ظاهر كلام النَّحَّاسِ في النصِّ الذي أوردناه، فعلى رأيهم يجوز أن يُقال: ضُرب زيدٌ عمروٌ، بمعنى: ضربه عمروٌ، ومثل شاهد النَّحَّاسِ، قول الشاعر:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْنَمِي سُقِيَتْ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا (٦)

(١) سورة الشورى آية ٣.

(٢) يُنظَرُ النُّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ ٢/٣٦٧.

(٣) يُنظَرُ الْخِصَائِصُ ١/١٣٣.

(٤) صحيح مسلم ٢/٨٠٢.

(٥) يُنظَرُ رَأْيُ الْجَرْمِيِّ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ٦/١١٨.

(٦) مِنَ الطَّوِيلِ لِتُوبَةِ الشُّبَاخِ فِي مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ ٤٣٨، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/١١٨، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ

٦/٢١٠، وَالمَغْنِي ٢/٣٨٤.

وموضع الشاهد فيه قوله: "سُقِّيت من الغرِّ الغواذي مطيرُها"، حيث إن "مطيرُها" فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه قوله: "سُقِّيت"، والتقدير: سقاك مطيرُها.

وهناك من يرويه "سَقَاكَ"، قال ابن مالك: "ومن قال (سقاك) فتاركٌ للرواية وآخذ بالرأي"^(١).

وعليه فشاهد النَّحَاسِ مما يصح القياس عليه. والله أعلم

(١) شرح التسهيل ٢/١١٨.



المفاعيل



حمل مصدر فعل على مصدر فعل آخر يوافقه في المعنى

قال الشاعر :

فَسِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيِ إِذْلَالٍ^(١)

وقال الآخر:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطِوَاءَ الْخَضِبِ^(٢)

وقال الآخر:

وَلَيْسَ بَأَنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعًا^(٣)

استشهد النحاس بالأبيات السابقة الأول منها لامرئ القيس، والثاني منها للقطامي، والثالث لرؤبة بن العجاج.

ووجه الاستشهاد بها :

جواز حمل مصدر فعل على مصدر فعل آخر يوافقه في المعنى، فموضع الشاهد في الشاهد الأول قوله: "فَذَلَّتْ أَيِ إِذْلَالٍ" حيث إن إذلالاً مصدر للفعل أذل، ومصدر ذلّ ذل، إلا أن معنى أذل وذلل واحد^(٤)، ومن ثم جاز حمل مصدر أحدهما على الآخر.

وفي الثاني قوله: "تَطَوَّيْتُ أَنْطِوَاءَ" فانطواء مصدر للفعل انطويت، وإنما جاز

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٣٢، والمقتضب ٧٤ / ١، وشرح شواهد المغني ٣٤١ / ١، والخزانة ٩ / ١٨٧.

(٢) من الرجز في ديوانه ١٦، والكتاب ٢ / ٢٤٤، وشرح الشواهد للشنتمري ٢ / ٢٤٤.

(٣) من الوافر في ديوانه ٣٥، والمفضليات ٣٥٢، والكتاب ٢ / ٢٤٤، والخصائص ٢ / ٣٠٦.

(٤) يُنظر: الأفعال ١ / ٣٩٣.

ذلك لأن معنى تطويت وانطويت واحد^(١).

وفي الثالث قوله: "تبعه اتباعاً" ف"اتباعاً" مصدر أتبع، وإنما جاز ذلك لأن معنى أتبع وتبع واحد.

وعليه ف"خبراً" في قوله تعالى ﴿ مَا لَمْ يُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾^(٢) مصدر للفعل تُحِط وإن لم يكن موافقاً له في لفظه، إلا أن معنى أحطت وخبرت واحد. قال أبو جعفر: "لأن أحطت به وخبرته واحد"^(٣).

آراء النحاة في الشاهد :

مما هو معلوم عند النحاة، أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر، وذلك نحو: "أنا أدعك تركاً"، ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَبَتَّلْ إِلَيْهِ بَتِّيلاً ﴾^(٤)، قال المبرد: "لأن معنى تبتل وبتل واحد"^(٥).

ومنه أيضاً قراءة ابن مسعود "وأنزل" في قول الله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَاكَ تَنْزِيلاً ﴾^(٦)؛ لأن معنى أنزل ونزل واحد^(٧).

والناصب للمصدر في جميع ما مر من شواهد هو الفعل المذكور؛ لاتفاق الفعلين في المعنى هذا ما دلت عليه عبارات النحاة حيث يعقبون بعد ذكرهم

(١) ينظر اللسان "طوى" ٧ / ١٦٦ .

(٢) سورة الكهف آية ٦٨ .

(٣) الإعراب ٢ / ٤٦٥ .

(٤) سورة المزمل آية ٨ .

(٥) يُنظر المقتضب ١ / ٧٤ بتصرف .

(٦) سورة الفرقان آية (٢٥)، وهي قراءة ابن مسعود يُنظر الدر المصون ٥ / ٢٥٢ .

(٧) ينظر اللسان "نزل" ١٣ / ٢٣٧ .

للسواهد السابقة بقولهم لأنها بمعنى واحد^(١)، أما حين يختلف المعنيان فإن الناصب للمصدر فعل مضمر دل عليه الظاهر، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢)، فناصرب نباتًا فعل مضمر دل عليه أنبت، والتقدير: والله أنبتكم فنبتم نباتًا، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات، وتباين المعنيين كان وراء قول الزجاج بأن الناصب للمصدر في قول الله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾^(٣) هو فعل مضمر دل عليه الفعل الظاهر "تَقَبَّلَ"، حيث إن معنى "تَقَبَّلَهَا" عنده استقبلها ربه، وهو يختلف عن معنى قَبِلَ؛ لأن معناه رضي بها، فتقدير الكلام: فتقبلها ربه بتقبل حسن وقبلها قبُولًا حسنًا^(٤).

في حين أن اتفاق المعنيين لهذين الفعلين كان وراء قول القرطبي بأن الناصب للمصدر في الآية هو الفعل المذكور "تقبلها"، حيث قال: "فمعنى تَقَبَّلَ وقَبِلَ واحد، فالمعنى فقبلها ربه بقبول حسن"^(٥).

وقد توهم بعض النحاة كابن يعيـش^(٦)، والسيوطي^(٧) بناءً على اختلاف النحاة

(١) يُنظر الكتاب ٨٢ / ٤ .

(٢) سورة نوح آية (١٧) .

(٣) سورة آل عمران آية (٣٧) .

(٤) ينظر معاني الزجاج ١ / ٤٠١ .

(٥) تفسير القرطبي ٧٠ / ٤ .

(٦) شرح المفصل ١ / ١١١ .

(٧) الهمع ٩٨ / ٣ .

في ناصب المصدر في الآيتين السابقتين بسبب المعنى، انقسام آراء النحاة إلى مذهبين في المسألة إذ نسبوا لبعضهم القول بأن ناصب المصدر في كل حال فعل مضمّر، ولبعضهم الآخر القول بأن الناصب له هو الفعل الظاهر، في حين أنهم يتفقون على القول بأن ناصبه هو الفعل المذكور ما لم يكن معنى الفعلين -أقصد الفعل الظاهر، وفعل المصدر قياساً - متغايراً من حيث المعنى كما في الآيتين السابقتين.

وعليه فإن الناصب للمصدر في شواهد النحاس هو الفعل المذكور لاتفاق معنى الفعلين. والله أعلم.

نصب المفعول بصيغة حذر

قال الشاعر :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُّ مَالِيَسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

استشهد النحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر العباسي أبان بن عبد الحميد اللاحقي^(١) ، من عصر لا يحتج النحاة بشعرائه ، إلا أن النحاس أورده نقلاً عن سيبويه كما سيأتي .

وموضع الشاهد في البيت قوله : " حَذِرُ أُمُورًا " حيث أعمل حَذِر ، وهو على وزن " فَعِل " عمل الفعل ، وقد ردَّ النحاس الاحتجاج بهذا البيت وعده مصنوعاً ، حيث قال : " قراءة المدنيين وأبي عمرو " حَذِرُونَ " ، وقراءة الكوفيين " حاذرون " ، وأبو عبيدة يذهب إلى أن معنى " حذرين " و " حاذرين " واحد ، وهو قول سيبويه ، وأجاز حَذِرُ زَيْدًا ، وأنشد :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُّ مَالِيَسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

وحدثني علي بن سليمان ، قال حدثنا محمد بن يزيد ، قال : سمعت أبا عثمان اللّاحقي يقول : لقيني سيبويه ، فقال : أتعرف بيتاً فيه " فَعِلُّ " ناصباً ؟ فلم أحفظ فيه شيئاً ، فعملت له هذا البيت ، وأما أكثر النحويين فيفرقون بين " حَذِر " و " حاذر " منهم الكسائي والفراء ومحمد بن يزيد ، ويذهبون إلى أن معنى " حَذِر " و

(١) من الكامل له في الكتاب ١ / ١١٣ ، والمقتضب ٢ / ١١٦ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٠٩ ، وشرح

في خلقته الحذرُ أي متنبهٌ متيقظٌ ، فإذا كان هكذا لم يعتد به ، وبهذا جاء التفسير عن المتقدمين " (١) .

آراء النحاة في قضية الاستشهاد :

للنحاة في تعدية صيغة المبالغة " فَعِلَ " آراء :

١ . يرى سيويه (٢) ، بأن " فَعِلًا " يتعدى لما فيه من المبالغة ، ولكونه اسماً جارياً على " فَعِلَ " نحو : حَذِرَ فهو حَذِرٌ وأجازَه الجَرْمِي على قلة (٣) ، واستشهد سيويه على ذلك بالشاهد معنا ، وبه أخذ السيرافي (٤) ، والأعلم الشنتمري (٥) .

٢ . أنه لا يتعدى ؛ لأنه موضوع للذات والهيئة كَبَطِرَ وأَشِرَ و حَذِرَ ؛ لأن الحذر شيء في الهيئة ، إذ تقول : فلان حَذِرَ ، أي : ذو حذر ، وهو رأي الأخفش (٦) ، والمبرد (٧) ، وبه أخذ النحاس كما مرَّ ، وأجابوا عن الشاهد معنا ، بأنه مصنوع ، ولم يصح عن العرب ، ناقلين رواية اللّاحقي التي وردت سلفاً في صناعة هذا البيت .

(١) الإعراب ٣ / ١٨١ .

(٢) يُنظر الكتاب ١ / ٥٨ .

(٣) يُنظر شرح أبيات سيويه ١ / ٣٦٠ .

(٤) شرح أبيات سيويه ١ / ٣٦٠ .

(٥) النكت ١ / ٢٤٦ .

(٦) يُنظر رأي الأخفش في الإعراب ٣ / ١٨١ .

(٧) المقتضب ٢ / ١١٦ .

وأجاب مؤيدو مذهب سيويه عن ذلك بما يلي :

(١) أن ما يرويه سيويه عن العرب ثقة لا يرده ما رواه من رَضِي بأن يخبر عن نفسه بأنه قليل الأمانة^(١) .

(٢) وجود شواهد أخرى تشهد لصحة ما ذهب إليه سيويه ، نحو قول الشاعر:

أَتَانِي أُمَّهُم مَزْقُونٌ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ^(٢)

فأعمل صيغة المبالغة " مَزْقُون " ونصب به المفعول به وهو : " عرضي " .

ومنه قول الشاعر:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمْحَجٌ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومٌ^(٣)

وخرجه المانعون بتعدية "فعل" على أن عضادة في البيت منصوب على الظرف لا على المفعول على تقدير: لازم في ناحية أتان^(٤)، وردَّ بأن "شَنِج" بمعنى لازم، و"عضادة" هي القوائم، وهي لا تكون ظرفاً^(٥).

(١) ينظر شرح أبيات سيويه للسيرافي ١ / ٣٦٠ .

(٢) من الوافر لزيد الخيل في شرح المفصل ٦ / ٧٣، والخزاعة ٨ / ١٦٩، والكرمليين بكسر الكاف وسكون الراء وفتح اللام: اسم ماء في جبل طيء، والفديد: الصوت، جِحَاش: ولد الحمار، يريد: أنهم عندي بمنزلة الجحاش التي تنهق عند ذلك الماء فلا أعبأ بهم .

(٣) من الكامل للبيد في شرح ديوانه ١٢٥، وبلا نسبة في الكتاب ١ / ١١٢، ولابن أحرر في النكت ١ / ٢٤٦، شنج: لازم، والعضادة: القوائم، والمسحل: العير، والسّمحج: الأتان الطويلة .

(٤) يُنظر النكت ١ / ٢٤٦ .

(٥) يُنظر المرجع السابق، وشرح المفصل ٦ / ٧٣ .

(٣) أن سيبويه لو لم يأت بشاهد في تعدية "فَعِل" لم يحتج إلى ذلك ؛ لأن العرب قد عدَّت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين ، وإن لم يكن جارياً على الفعل ، نحو مَفْعَال ، فقالوا : إِنَّهُ لَمَنْحَارٌ بَوَائِكُهَا ، فكيف بما اجتمعت فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعددي ، نحو حَذِر ، إذ إن "فَعِل" اسم جارٍ على الفعل ، يقال : حَذِرَ فهو حَذِرٌ وهو مع ذلك للمبالغة ، ولو انفردت إحدى هاتين العلتين لعدِّي بسببها (١) .

والأولى عدم التسليم بصحة هذا الشاهد ؛ لأن قائله قد عرف بالمجون ، وقلة الأمانة كما نقل لنا أصحاب السير ، قال أحمد العسقلاني : " كان حماد الرواية ويزيد بن الفيض ، وأبان اللاحقي ، يجتمعون على الشراب ويهاجي بعضهم بعضاً هزلاً وعمداً كلهم مُتَّهَمٌ في دينه " (٢) .

ومن ثم فالأولى الاحتجاج على تعدية صيغة المبالغة "فَعِل" ، بما ورد من الشواهد الأخرى على ذلك ، كما أن القياس يؤيد تعديتها ، ولذلك فقد كان سيبويه متحريراً لشاهد يسمعه عن العرب في تعديتها ، ولعل هذا هو السبب في سؤاله للاحقي . والله أعلم .

(١) يُنظر الانتصار ٧٠ بتصرف .

(٢) لسان الميزان ٢ / ٣٢١ .

المصدر المؤكد لفعله

قال الشاعر :

إِمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت ، هو مجهول القائل ^(١) إلا أنه شاهد مشهور عند النَّحَّاة .

وموضع الشاهد قوله : " وَقَالَ قَطْنِي " حيث نسب الشاعر القول إلى الحوض مجازاً ، والعرب كثيراً ما تتجاوز بالقول عن الجمادات ولا قول لها ، وإنما هو من باب المجاز ، ولذلك لم يُؤكَّد الفعل ، ولا يقول أحدٌ بأنه قول على الحقيقة ، كما لا يقول أحدٌ بمجازية الكلام في قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(٢) لتأكيدهِ بالمصدر .

قال النَّحَّاسُ : " " تَكْلِيمًا " مصدر مؤكد ، وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر ، لم يكن مجازاً ، وأنه لا يجوز في قول الشاعر :

إِمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي

أن يقول : قال قولاً ، فكذا لما قال : تكلماً وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة " ^(٣) .

(١) من الرجز المشطور لم أعثر للشاهد على نسبة ، وهو في الإنصاف ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل ١ / ٣١٨ .
وبعده : مهلاً رويداً قد ملأت بطني ، وقطني : حسبي .

(٢) سورة النساء آية ١٦٤ .

(٣) الإعراب ١ / ٥٠٧ .

آراء النحاة في الشاهد :

مما هو معلوم عند النحاة أن الفعل إذا أُكِّد بالمصدر ، دلَّ على وقوعه حقيقةً ، لا على وقوعه مجازاً ، ومن ثمَّ فإنَّ فائدة هذا التأكيد ، دفع توهم كون التكليم مجازاً^(١) .

قال أبو حيان : « هذا إخبار بأن الله شَرَّف موسى بكلامه وأكد بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجازه وقال ثعلب : لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن تقول : قد كلمت لك فلاناً ، بمعنى كتبت إلى فلان ، بمعنى كتبت إليه رقعة ، وبعثت إليه رسولاً ، فلما قال "تكليماً" لم يكن إلا كلاماً مسموعاً من الله تعالى »^(٢) ؛ إذ إن العرب تسمي ما يصل إلى الإنسان كلاماً بأي طريق وصل ، ولكن لا تحققه بالمصدر ، فإذا حُقِّقَ بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام^(٣) ، وهذا يدل على أن موسى عليه السلام سمع كلام الله حقيقة ، وبهذا التأكيد استدل علماء السنة على بعض المعتزلة إثبات التكليم حقيقة في الآية الكريمة ؛ من جهة أن المجاز لا يُؤكِّد كما في الشاهد ، وقد اعتاد النحاة^(٤) الاحتجاج بهذا البيت على وصل نون الوقاية بـ "قط" عندما أراد أن يضيفه إلى ياء المتكلم وليس "قط" "فعلاً" فدل ذلك على أن نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء لغرض من الأغراض ، والغرض هنا المحافظة على سكون

(١) يُنظر فتح القدير ١ / ٨٢ .

(٢) يُنظر البحر المحيط ٣ / ٥٦٢ .

(٣) يُنظر تفسير البغوي ١ / ٣١١ .

(٤) ينظر الإنصاف ١ / ١٣٠ .

"قط" حتى لا يذهب ما بنى عليه اللفظ ، وهو السكون .

وبالاستشهاد بهذا البيت على ما ذكرنا تتضح لنا خاصية من خصائص
الاستشهاد عند النَّحَّاس ، وهي الاستشهاد على الشيء بما هو ضده ، حيث احتج
على حقيقة الكلام من الله لموسى في الآية لتأكيدهِ بالمصدر بهذا البيت فلا يقول أحدًا
بحقيقة الكلام فيه . والله أعلم .

النصب على المفعولية بفعل مضمر بعد إما التخييرية

قال الشاعر :

قَالُوا : الرُّكُوبَ فَقلْنَا تِلْكَ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلٌ

استشهد النحاس بهذا البيت، وهو للأعشى شاعر جاهلي^(١)، على نصب الاسم على المفعولية بفعل مضمر بعد تقدير إمّا التي للتخيير، فموضع الشاهد في البيت هو قوله : " قالوا الركوب أو تنزلون " حيث نصب " الركوب " بفعل مضمر تقديره : اختاروا إما الركوب أو تنزلون ، وعليه اختار النحاس ، أن يكون موضع " أن تلقي " في قوله تعالى ﴿ قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾^(٢) ، في موضع نصب بفعل مضمر ، والتقدير والله أعلم : اختر إما الإلقاء إما إلقاءنا^(٣) .

آراء النحاة في الشاهد :

لموضع " أن " في الآية الكريمة معنا ، وجهان^(٤) من الإعراب عند النحاة :

الأول : أن تكون في محل نصب بفعل مضمر ، أي اختر الإلقاء ، واحتج مكّي بن أبي طالب ، والنحاس لذلك بالشاهد الذي معنا كما أوضحنا سلفاً .

الثاني : أن تكون في محل رفع على أنها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، أي :

(١) من البسيط في ديوانه ٦٣ ، والكتاب ٥١ / ٣ ، والمحتسب ١ / ١٩٥ ، والهمع ٢ / ٦٠ .

(٢) سورة الأعراف آية (١١٥) .

(٣) يُنظر البحر المحيط ٤ / ٤٥٧ .

(٤) يُنظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٢٩٨ .

إلْقَاؤُكَ أَوْلَ ، بَقْرِيْنَةُ أَوْ نَكُوْنُ أَوْلَ مِنْ أَلْقَى ^(١) ، أَوْ أَنْ تَكُوْنُ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَيَّ أَهْلَهَا
وَمَا بَعْدَهَا خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ أَيُّ : الْأَمْرُ الْإِلْقَاؤُكَ أَوْ الْإِلْقَاؤُنَا ^(٢) اِحْتِجَاجًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَسِيْرًا فِيمَا حَاجَةً تَقْضِيَانِيهَا وَإِمَّا مَقِيْلٌ صَالِحٌ وَصَدِيْقٌ ^(٣)

وكلا الوجهين جائز في العربية ، لذا أورد النحاة هذين الوجهين في معرض
حديثهم عن الآية الكريمة ، إلا أن الفراء اختار النصب ، لأنه شيء ليس بعام ،
كعموم المعنى في قوله تعالى : ﴿ أَلْطَلْقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكٌ مِمَّعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيْحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ ^(٤) ،
وقوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٥) .

ورواية النحاس للبيت اختلفت عن رواية النحاة له ، ولم تتفق إلا مع رواية
مكي ^(٦) ، إذ الرواية المشهورة عند النحاة :

إِنْ تَرْكَبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ

ووجه الاحتجاج به على هذه الرواية عند النحاة أن قوله : " تنزلون " معطوف
على معنى " إن تركبوا " ، لأن معناه : أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون ، وهو المسمى

(١) يُنْظَرُ الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ٤ / ٤٥٧ .

(٢) يُنْظَرُ الدَّر الْمَصُوْن ٣ / ٣٢١ .

(٣) مِنْ بَحْرِ الطَّوِيْلِ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ ٢ / ١٥٩ ، وَالْكَشَافُ ٢ / ١٣٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ٤ / ٤٥٧ .

(٤) سُورَةُ الْبَقْرَةِ آيَةٌ (٢٢٩) .

(٥) سُورَةُ الْبَقْرَةِ آيَةٌ (١٩٦) .

(٦) مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٢٩٨ .

بعطف التوهم وهو قول الخليل^(١)، وأما يونس فقال: هو مرفوع على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط، وقول يونس أسهل إذ العطف على التوهم بعيد في رأيه^(٢).

وفيه قول ثالث هو أن نقدر "إذا" مكان "إن"، لأن "إن" و"إذا" متقاربان في المعنى، فيكون التقدير: إذا تركبون أو تنزلون، وهو قول الأعلام الشتمري^(٣).

وهذا لا يقدر في صحة شاهد النحاس، إذ هو من باب تعدد الروايات، وكما تقرر عند النحاة يُعمل بالروايات كلها لفصاحة القائل والناقل^(٤)، وله وجه آخر من الرواية، فرؤي^(٥)

قالوا الطرادُ فقلنا تلكَ عادتُنا البيت

وهي رواية يحتج بها على الوجه الثاني الذي ذكره النحاة من وجوه الإعراب في موضع "أن"، فرفع "الطرادُ" دليل على جواز أن تكون "أن" وما بعدها في الآية الكريمة في محل رفع مبتدأ. والله أعلم.

(١) يُنظر الكتاب ٣ / ٥١ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) النكت ١ / ٧٢٤ .

(٤) يُنظر الاقتراح ١٠٢ .

(٥) يُنظر الخزانة ٨ / ٣٩٤ .

النَّصْبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ

قال الشاعر :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ^(١)

وقال الشاعر :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذْ نَحَرَامُ^(٢)

وقال الشاعر :

لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ^(٣)

وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٤)

وقال الشاعر :

أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ^(٥)

(١) من الطويل للفرزدق في ديوانه ٥١٦ ، والكتاب ١ / ٣٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٣٠ ، والهمع ١ / ١٦٢ ، والزعازع : جمع زَعَزَعَ : وهي الريح التي تهب بشدة .

(٢) من الوافر لجرير في ديوانه ٢٧٨ ، والأغاني ٢ / ١٧٩ ، والخزانة ٧ / ١٥٨ .

(٣) من الكامل في ديوان الهذليين ١ / ١٩٠ ، الكتاب ١ / ٣٦ ، والخصائص ٣ / ٣١٩ ، والهمع ١ / ٢٠٠ .

(٤) من البسيط بلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٢١ ، وأدب الكاتب ٥٢٤ .

(٥) من البسيط لعمر بن معدى كرب في ديوانه ٦٣ ، والكتاب ١ / ٣٧ ، والمغني ١ / ٣١٥ ، والخزانة

استشهد النَّحَّاسُ بالأبيات الخمسة السابقة على تسلط الفعل على الاسم بعد نزع الخافض ، ونصبه على المفعولية ، وجميع أصحابها ممن يحتج بشعرهم ، فالبيت الأول للفرزدق ، والثاني لجرير ، والثالث والرابع مجهولا القائل إلا أنهما شاهدان مشهوران عند النَّحَّاة ، والخامس لعمرو بن معدى كَرِب .

وموضع الشاهد في الأول : " اِخْتِيَرِ الرَّجَالَ " إذ أصله اختيار من الرجال ، فحذفت " من " ونُصِبَ الاسم بالفعل .

وفي الثاني قوله : " تَمْرُونَ الدِّيَارَ " إذ أصله " تمرّون على الديار " فحذف حرف الجر " على " وتسلط الفعل على الاسم فنصبه .

وفي الثالث قوله : " عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبَ " إذ الأصل : في الطريق ، فحُذِفَ الجار وتسلط الفعل على الاسم فنصبه على المفعولية .

وفي الرابع قوله : " اَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا " فالأصل من ذنبٍ فحذف الجار أيضًا ، وتعدَّى الفعل إلى الاسم فنصبه .

وفي الخامس قوله : " أَمَرْتُكَ الخَيْرَ " ، يريد : بالخير فحذف الجار وتسلط الفعل إلى الاسم بعد حذفه فنصبه .

وعلى هذه الشواهد خرَّج النَّحَّاسُ آيات كثيرة في كتاب الله منها : قوله تعالى ﴿

وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴿^(١)﴾ حيث قال : " مفعولان ، أحدهما حذفت منه

(١) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(مِنْ) " (١) وأنشد البيت الأول .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ (٢) قال النَّحَّاس : " ويجوز في غير القرآن ويأمركم الفحشاء " بحذف الباء " " وأنشد البيت الخامس (٣) .

ومنه قوله تعالى ﴿ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ (٤) ، قال النَّحَّاس : " أي بربههم، ثم حذف الباء " (٥) وأنشد البيت الثاني .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٦) ، قال النَّحَّاس : " أي : لأقعدن لهم في الغي على صراطك " (٧) وأنشد البيت الثالث .

ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ (٨) ، قال النَّحَّاس : " التقدير في العربية : وإن أردتم أن تسترضعوا أجنبية لأولادكم ، وحذفت اللام ؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف " (٩) ، وأنشد البيتين الرابع والخامس .

(١) الإعراب ٢ / ١٥٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٨ .

(٣) الإعراب ١ / ٣٣٧ .

(٤) سورة هود آية ٦٠ .

(٥) الإعراب ٢ / ٣٩٠ .

(٦) سورة الأعراف آية ١٦ .

(٧) الإعراب ٢ / ١١٧ .

(٨) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٩) الإعراب ١ / ٣١٦ .

آراء النحاة في الشاهد :

من الأفعال ما يَضْعُفُ عن تجاوز الفاعل إلى المفعول ، فيحتاج إلى ما يستعين به في الوصول إليه ، نحو عجبت ومررت و ذهبت ، فلما ضعفت هذه الأفعال في الوصول إلى هذه الأسماء اقتضى القياس تقويتها ؛لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل ، فرفدوها بالحروف وجعلوها موصلة لها إليها إلا أن العرب قد تحذف هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً ، فيصل الفعل إلى الاسم فينصبه ، وما سبق أن أوردناه من الشواهد هي شواهد النحاة على ذلك إلا أنهم اختلفوا في ذلك من حيث القياس .

١ . فذهب بعضهم إلى أن حذف حرف الجر ، وتعدية الفعل إلى الاسم ونصبه ، مع غير " أن المصدرية و أن " نحو : أنا راغبٌ في أن ألقاك ، سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو رأي سيبويه ^(١) ، واختاره ابن يعيش ^(٢) ، وعليه فالشواهد التي معنا على هذا الرأي مما يسمع ولا يقاس عليه .

٢ . ومنهم من أجاز حذف حرف الجر مع غير " أن المصدرية وإن " قياساً إذا تعيّن مكانه ، نحو " بریت القلم بالسكين " ، وهو رأي الأخفش علي بن سليمان ^(٣) ، وتبعه ابن الطراوة ^(٤) ، وعليه يصح القياس على ما ورد في الشواهد معنا .

(١) الكتاب ١ / ٣٦ .

(٢) شرح المفصل ٨ / ٥٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٥٣٤ .

(٤) يُنظر الارتشاف ٣ / ٢٠٢٩ .

٣. ومنهم من أجاز حذفه مطلقاً ، وعدّها لغة مشهورة عن العرب ، وهو ابن الأعرابي ، و حكى عن العرب قولهم : مررتُ زيداً^(١) .

والراجع هو قول الأخفش ، فيجوز حذف حرف الجر مع غير " أن المصدرية وأن " قياساً إذا تعيّن مكانه ، لتوافر الشواهد الثرية والشعرية ، أما الثرية منها فهي ما أوردناه سلفاً من آيات ، وأما الشعرية إضافة لما مرّ معنا فقول الرّاعي التّميري :

إخترتكَ النَّاسَ إِذْ رَثْتُ خَلَائِقَهُمْ واعتلّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّؤْلُ^(٢)

وموضع الشاهد فيه قوله : " اخترتك الناس " إذ الأصل فيه : اخترتك من الناس ، فحذف الجار ، وتوصل الفعل إلى الاسم فنصبه .

وقوله أيضاً :

فَقُلْتُ لَهُ : إِخْتَرَهَا قَلُوصًا سَمِينَةً ونابّ عَلَيْنَا مِثْلَ نَابِكَ فِي الْحَيَا^(٣)

وموضع الشاهد فيه قوله " اخترها " إذ الأصل فيه اختر منها ، فحذف الجار وتسلط الفعل إلى الضمير فنصبه .

والشاهد الثاني ، قد أورد له النحاس روايتين ، الرواية الأولى فيها شاهد لنا على ما ذكرناه ، أما الرواية الثانية " مررتم بالديار " فلا شاهد فيه حينئذٍ على ما رجحناه ، ولكن يُجاب عن ذلك بقولين :

(١) يُنظر المرجع السابق .

(٢) من بحر البسيط في البحر المحيط ٤ / ٣٩٧ ، واللسان والتهذيب ماده " سول "

(٣) من بحر الطويل في معاني الفراء ١ / ٣٩٥ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٤٦ .

الأول : أنها من باب تعدد الروايات لتعدد الراوة ، ويعمل بالروايات كلها لفصاحة القائل والناقل ؛ لما تقرر من أن روايةً لا تقدر في أخرى ، والرواية الأولى هي الشائعة.

الثاني : أن لهذا البيت رواية أخرى تؤيد ما رُجِّح ، فرواه بعضهم :

أَتَمُّضُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تُحَيِّا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ^(١)

فهذه الرواية شاهد لنا أيضاً على حذف الجار ، والتقدير : أتمضون عن

الديار . والله أعلم

النصب على المفعولية بفعل مضمر دلّ عليه ما قبله

قال الشاعر :

فَوَاعِدِيهِ سَرَّحَتِي مَالِكٍ أَوْ الرَّبَّاءِ بَيْنَهُمَا أَسهَلًا^(١)

استشهد النّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الأموي عمّ بن أبي ربيعة، على نصب المفعول به بفعل محذوف دلّ عليه ما قبله ، وموضع الشاهد قوله : " أَسهَلًا " فهو مفعول به لفعل محذوف دلّ عليه السياق ، وهو صفة ، وموصوفه محذوف أيضًا ، والتقدير : ائتي مكانًا أسهلًا ، وعليه خرّج النّحاس نصب " خيرًا " في قوله تعالى ﴿ أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾^(٢) كما سنين لاحقًا .

آراء النحاة في قضية الاستشهاد :

للنحاة في نصب " خيرًا " في الآية الكريمة ، أقوال عدة :

١ . أنه منصوب بفعل مضمر دلّ عليه سياق الكلام ، تقديره ائتت أو اقصد ؛ لأنك لما قلت له : ائتته أو افعل ، فأنت تحمله على شيء آخر أفضل له ، وهو رأي سيبويه^(٣) ، وتبعه في ذلك النّحاس ؛ محتجًا بهذا البيت وهذا الإضمار واجب ، قال ابن عطية : " انتصب " خيرًا " في الآية الكريمة على تعلقه بمحذوف لازم الحذف في كلامهم ؛ لكثرة الاستعمال ، فجرى مجرى المثل ، وذلك فيما دلّ على الأمر والنهي

(١) من بحر السريع في ديوانه ٣٤٩ ، والمحتسب ١ / ١٤٣ ، والخزانة ٢ / ١٢٠ ، والسّرح : ضرب من الشجر .

(٢) سورة النساء آية ١٧١ .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٣ .

من الكلام ، نحو : " انتهوا خيراً لكم " (١) .

٢ . ومذهب الكسائي (٢) ، وأبي عبيدة (٣) ، أنه منصوبٌ بكان محذوفة مع خبرها ، والتقدير : يكن خيراً ، ورُدَّ بأن "كان" لا تحذف ويبقى خبرها مع غير لو وإن الشرطتين إلا نادراً ، لذا فهو تخريج ضعيف (٤) .

وزهب الفراء (٥) إلى أنه نعت لمصدر محذوف ، أي : فأمنوا إيماناً خيراً لكم ، ورُدَّ بأنه يفهم من ذلك أن الإيمان منقسم إلى خير وغيره ، وإلا لم يكن لتقييده بالصفة فائدة (٦) .

وبناءً عليه فمذهب سيويه والنحاس هو الأرجح ، إذ عورِضت المذاهب الأخرى بما ذكرناه .

كما يشهد لصحته تكرار وروده عن العرب في سياق الأمر والنهي ، نحو قوله تعالى ﴿ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ قال الزمخشري : " انتصابه بمضمر ، وذلك أنه لما حثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث عُلِمَ أنه يحملهم على أمر فقال : " خيراً لكم " أي اتنوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث ، وهو الإيمان والتوحيد " (٧) ، ومنه

(١) يُنظر المحرر الوجيز ١ / ١٠٧٠ .

(٢) يُنظر رأي الكسائي البحر المحيط ٣ / ٥٦٥ .

(٣) ينظر مجاز القرآن ١ / ١٤٣ .

(٤) يُنظر شرح التصريح ١ / ٣١٤ .

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٥ .

(٦) يُنظر الدر المصون ٢ / ٤٦٨ .

(٧) يُنظر الكشاف ١ / ٢٩٨ .

قولهم : وراءك أوسع لك ، أي تأخر وراءك^(١) ، كما يحتج بالشاهد على صحة ما ذهبوا إليه ، وقد أنشد أبو علي الفارسي^(٢) نظيراً له ، وهو قول الشاعر :

تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنِّي بَارِدٍ ظَلِيلٍ^(٣)

فقد حذف الفعل ، والتقدير : تروحي واث مكاناً أجدر أن تقيلي فيه^(٤) .

وإذا كانت العرب تحذف ناصب الاسم اعتماداً منها على فهم السامع ، نحو قول ذي الرُّمَّة :

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذَا مِيٌّ مُسَاعِفَةٌ وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(٥)

والتقدير : اذكر ديار مية .

فحذفه لدلالة السياق عليه أولى كما في الشاهد الذي معنا . والله أعلم .

(١) يُنظَرُ المحرر الوجيز ١ / ١٠٧٠ .

(٢) الإيضاح ١٨٤ .

(٣) من الرجز لأحيحة بن الجلاح في ديوانه ٨١ .

(٤) يُنظَرُ الإيضاح ١٨٤ .

(٥) من البسيط في ديوانه ص ٢٣ ، الكتاب ١ / ٢٨٠ ، والكامل ٣ / ٤١ ، والنكت ١ / ٥٧٨ .

إضمار الفعل وبقاء عمله رفعا ونصباً

قال الربيعُ بن ضَبْعِ الفزاريِّ :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا
وَالذَّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ
وَأَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا^(١)
وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَا

وقال الشاعر :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِئًا أَهْلَكْتَهُ
وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٢)

وقال الآخر :

وَإِذَا وَاغِلٌ يُنْبَهُمْ يَحْيَوُهُ
وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي^(٣)

استشهد النحاس بهذه الأبيات، الأول منها للشاعر الجاهلي الربيع بن ضبع الفزاري ، والثاني للشاعر المخضرم النمر بن تَوْلَبِ العُلَكيِّ، والثالث للشاعر الجاهلي عَدِيَّ بن زيد ، على نصب الاسم بإضمار فعل دلَّ عليه ما بعده ، وهو ما يسميه النحاة " باب الاشتغال "^(٤) .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : " والذَّنْبَ أَخْشَاهُ " فنصب الذنْبَ

(١) البيت من المنسرح ، في حماسة البحري ٢٠١ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، والخزانة ٧ / ٣٨٤ .

(٢) من الكامل ، في ديوانه ص ٧٢ ، وفي الكتاب ١ / ١٣٤ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ ، والخزانة ٣ / ٣٢ .

(٣) من الخفيف لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦ ، والكتاب ٣ / ١٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ ، والخزانة ٣ / ٤٦ ، وفي

جميعها براوية " متى " بدلاً من " إذا " .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٤٦٨ .

بفعل مضمر ، فسره ما بعده والتقدير " وأخشى الذئبَ أخشاه " ، وعليه أجاز النحّاس أن يكون "رُسُلًا" في قول الله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ ﴾^(١) ، منصوب بفعل مضمر فسره ما بعده ، والتقدير : وقصصنا رسلاً ، حيث قال في معرض حديثه عن الآية الكريمة : "منصوب بإضمار فعل أي: وقصصنا رسلاً؛ لأنه معطوف على ما قد عمل فيه الفعل ، ومثله :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ.....البيتين"^(٢).

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله: " إِنْ مُنْفَسًا أَهْلَكَتُهُ " حيث نصب " منفسًا " بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله ، لأنّ حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهرًا أو مضمرًا ، وعليه أجاز النحّاس ، رفع "أحد" في قول الله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٣) بفعل مضمر واجب الإضمار ، حيث قال في معرض حديثه عن الآية الكريمة: "أحد" مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده وهذا حسن في (إن) قبيح في أخواتها، ومذهب سيبويه في الفرق بين إن وأخواتها أنها لما كانت أم حروف الشرط لأنها لا تكون لغيره خصت بهذا، وأنشد سيبويه:

لا تَجْزِعِي إِنْ مُنْفَسًا.....البيت"^(٤)

(١) سورة النساء آية (١٦٤).

(٢) الإعراب ١ / ٥٠٦ .

(٣) سورة التوبة آية (٦) .

(٤) الإعراب ٢ / ٢٠٣ .

وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله: "إِذَا وَاغْلُ يُنْبَهُمْ" حيث رفع (واغل) بفعل مضمر واجب الإضمار، والتقدير وإذا يُنْبَهُمْ وَاغْلُ يُنْبَهُمْ يحيوه؛ لأن إذا حرف شرط يقتضي فعلاً ظاهراً أو مضمراً، وعليه أجاز النَّحَّاسُ رفع "امرأة" في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾^(١) بفعل مضمر واجب الإضمار، حيث قال في معرض حديثه عن الآية الكريمة: "رُفِعَتْ (امرأة) بإضمار فعل يفسره ما بعده، وإنما يحسن هذا في (إن) لقوتها في باب المجازاة،... وأنشد سيبويه:

وَإِذَا وَاغْلُ يُنْبَهُمْ.....البيت" (٢).

آراء النحاة في الشاهد :

الجمهور على نصب "رُسلًا" في الآية الكريمة الأولى التي معنا على الاشتغال لوجود شروطه^(٣)، إلا أن حكم النصب في هذه الآية الكريمة جائز، وهو المختار لأن الاسم المشتغل عنه وَقَعَ بعد عاطفٍ تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم، لذا كانت قراءة الجمهور "ورسلًا" بالنصب فهو المختار لتُعْطَفَ جملة فعلية على جملة فعلية^(٤)، وهي قوله تعالى في الآية الكريمة التي قبلها: ﴿وَأَتَيْنَا

(١) سورة النساء آية (١٢٨).

(٢) الإعراب ١/ ٤٩٢.

(٣) حيث اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم، ينظر: أوضح المسالك

١٥٨ / ٢ .

(٤) يُنْظَرُ البحر المحيط ٣ / ٥٦٢ .

دَاوُدَ زَبُورًا ﴿١﴾ ، وُقِرُّ أَيضًا بِالرَّفْعِ " وَرَسَلٌ " (٢) ، وكذا في الشاهد الأول الذي معنا ، فيجوز في قوله " والذئب " الرفع والنصب ، والمختار النصب لما ذكرنا وعليه جاءت رواية البيت ، لذا فهذا البيت مما يحتج به على ما يترجح فيه النصب في باب الاشتغال .

وقد اعتاد النحاة الاستشهاد بهذا البيت على إضافة لفظ " وَحَد " إلى ضمير المتكلم ، إلا النحاس فقد انفرد بالاستشهاد به على النحو الذي ذكرنا ، وعليه يكون لهذا البيت وجهان من الاستشهاد بناءً على ما مرَّ .

أما في الآية الكريمة الثانية ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ ، والآية الكريمة الثالثة ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ فحكم رفع الاسم " امرأة " و " أحد " فيهما بفعل مضمر وجوباً واجب عند جمهور البصريين (٣) منهم النحاس ؛ لأن الاسم وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ، وهي " إن " الشرطية ، وعليه جاءت رواية النصب في الشاهد الثاني " إن منفساً أهلكته " ، فإذا جاء الاسم متقدماً على الفعل مرفوعاً بعد " إن " الشرطية كما في الآية الكريمة ، فهو مرفوع بالفاعلية لفعل مضمر يُقَدَّرُ من لفظ المذكور ، وتقديره في الآيتين الكريمتين : وإن خافت امرأة خافت ، وإن استجارك أحد من المشركين استجارك (٤) ، ولا يجوز

(١) سورة النساء آية (١٦٣) .

(٢) يُنظر الدر المصون ٢/ ٤٥٦ .

(٣) يُنظر شرح الأشموني ٢/ ١١٤ .

(٤) يُنظر الدر المصون ٢/ ٤٣٦ .

رفع الاسم - والحالة هذه - على أنه مبتدأ؛ لأنه لو رُفِع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عمّا وُضِعَت له من الاختصاص بالفعل، وخالفهم في ذلك الكوفيون، فأجازوا وقوع الاسم المشتغل عنه بعد "إن" مرفوعاً بالابتداء إذ يجوز على رأيهم وقوع الجملة الاسمية بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين، وأنشدوا هذا البيت بالرفع "إن منفسٌ أهلكته" ^(١)، وأنكر البصريون صحة هذه الرواية، وخرَّجوها على افتراض صحتها بأن "منفس" مرفوع بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر، تقديره "إن هَلَكَ منفسٌ" ^(٢) وعليه فلشاهد النَّحَاس روايتان:

الأولى: رواية النَّحَاس بالنصب، وهي رواية البصريين على أن "منفساً" مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور.

والثانية: بالرفع وهي رواية الكوفيين، ولهذه الرواية وجهان من التخريج بناءً على اختلاف آراء المدرستين "البصرية والكوفية" كما مرَّ معنا، غير أن رأي البصريين هو الأرجح، فرواية النصب التي رواها النَّحَاس، دليل قاطع على صحة ما ذهبوا إليه، كما أن الرفع على الابتداء في هذه المسألة يترتب عليه وجود ما لا معنى له في الجملة وهي "إن"، وهي لا معنى لها إلا في الأفعال قال العُكْبَرِيُّ: "ولذلك لا تقع بعدها جملة من اسمين فإذا لم يكن مذكوراً قُدِّرَ لتصحيح المعنى" ^(٣).

(١) يُنظر: المقتضب ٢ / ٧٨.

(٢) حاشية الصبان ٢ / ١١٥.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٥٨.

واحتجاج النَّحاس بالبيت الأخير على هذه المسألة أدق وأكّد؛ لأنه نصّ في رفع الاسم بفعل مضمر وجوباً كما هو الحال في الآيتين الكريمتين الأخيرتين، وله رواية أخرى، وهي:

ومتى **وَاعْلُ يُنْبَهُمْ** يحيوه... البيت^(١)

وعلى هذه الرواية هو شاهد للنحاة على جواز تقديم الاسم على الفعل في قوله: "متى **وَاعْلُ يُنْبَهُمْ**" مع جزم (متى) له ضرورة، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل.

(١) يُنظر الكتاب ٣/١١٣، والمقتضب ٢/٦١٧، والخزانة ٣/٤٦.

النصب على القطع

قالت الحزرق بنت هفان :

لا يبعدن قومي الذين هم سُمُّ العداةِ وآفةُ الجزرِ
النَّازِلينَ بكلِّ مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ^(١)

وقال ابن حماط العلكي :

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرْشِدِهِمْ إلا نَمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنينَ ولمَّا يُظْعَنُوا أَحَدًا والقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ نُحْلِيهَا^(٢)

استشهد النحاس بالشواهد السابقة ، الأول منها للحزرق بنت هفان ، والثاني لابن خياط العلكي وهما من شعراء العصر الجاهلي .

ووجه الاستشهاد بهما :

نصب الاسم بإضمار فعل تقديره " أعني ، أمدح ، أذكر " عند تكرار النعوت والأوصاف ، وهو ما يسمى عند النحاة بالنصب على القطع^(٣) ، وموضع الشاهد في البيت الأول : " النَّازِلِينَ " حيث نصب بإضمار فعل تقديره أمدح ، وفي الشاهد الثاني قوله : " الظَّاعِنِينَ " حيثُ نصب على القطع من الأول بإضمار فعل تقديره أذكر ، وعليه حمل النحاس قراءة الجمهور في قوله تعالى : ﴿ لَنَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ

(١) من بحر الكامل في ديوانها ص ٢٩ ، والكتاب ٥ / ٤٢ ، والمحتسب ٢ / ١٩٨ ، والإنصاف ٤٦٨ / ٢ .

(٢) من بحر البسيط في الكتاب ١ / ٢٤٩ ، وشرح الشواهد للشنتمري ١ / ٢٤٩ ، والخزانة ٢ / ٣٠١ .

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٨٦ .

وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴿١﴾ والتقدير والله أعلم : أمدح المقيمين الصلاة .

آراء النحاة في الشاهد :

قراءة الجمهور للآية الكريمة السابقة " والمقيمين " بالياء ، وقد اختلفت فيها أقوال النحاة على النحو الآتي :

١ . أن يكون معطوفاً على " ما " في قوله تعالى " بما أُنزِلَ " أي : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة ، وهم الملائكة الذين صفتهم إقامة الصلاة ، وهو قول الكسائي^(٢) ، واختاره الطبري^(٣) .

٢ . أن يكون معطوفاً على الضمير في " منهم " ، أي : لكن الراسخون في العلم منهم والمقيمين الصلاة^(٤) .

٣ . أن قوله تعالى " والمقيمين " من صفة " الراسخون في العلم " ، لكن الكلام لما تطاول واعترض بين (الراسخون في العلم والمقيمين الصلاة) ما اعترض من الكلام فطال ، نصب المقيمين على وجه المدح ، وقطع النعوت مشهور في لسان العرب^(٥) ، وهو باب واسع نقله سيبويه عن العرب ، وذكر له شواهد عدة منها الشاهدان

(١) سورة النساء آية ١٦٢ ، وهي قراءة الجمهور كما في الدر المصون ٢ / ٤٦١ .

(٢) يُنظر الدر المصون ٢ / ٤٦٠ .

(٣) يُنظر تفسير الطبري ٥ / ٣٣ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) يُنظر معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٣٠ .

اللَّذان معنا^(١) .

وعليه يكون التقدير في الآية الكريمة والله أعلم : أعني أو أذكر المقيمين الصلاة ، وهو رأي أغلب النحاة كسيبويه^(٢) والزجاج^(٣) ، والزمخشري^(٤) ، وأبي حيان^(٥) ، واختاره النحاس كما مر ، وهو الصواب لما يلي :

١ . إن في هذا القطع فائدة ذكرها السَّمِين الحلبى ، فهو مفيد لبيان فضل الصلاة ، فكثرت الكلام في الوصف بأن جُعِل في جملة أخرى^(٦) .

٢ . إن النصب على القطع ، بإضمار فعل تقديره " أعني " أو " أذكر " مِمَّا نصَّ عليه النحاة ، وله شواهد متعددة نثرية وشعرية ، فمن النثر ، قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾^(٧) ، فنصب " الصابرين " على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين .

ومن الشعر قول الشاعر :

(١) الكتاب ١ / ٢٤٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٣٠ .

(٤) الكشاف ١ / ١٥ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٥٥٨ .

(٦) يُنظر الدر المصون ٢ / ٤٦١ .

(٧) سورة البقرة آية (١٧٧) .

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الْأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ^(١)

والشاهد فيه قوله " ذا الرأي " حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره " أمدح أو أذكر " ومنه أيضاً قول أبي عائد الهذلي :

وَيَأُوي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْتًا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي^(٢)

وموضع الشاهد فيه قوله: شعْتًا" إذ هو منصوب على القطع، والتقدير: أذكرهن شعْتًا".

وعليه فشهدا النَّحَاسِ مما يحتج بهما على صحة القول بأن "المقيمين" في الآية الكريمة منصوب على القطع ، وبهما يُردُّ على من ادَّعى أن ذلك خطأ في خط المصحف نتيجة وهم الكاتب ، قال الزَّمَخْشَرِيُّ : " وربما التفت إليه من ينظر في الكتاب ، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان "^(٣) . والله أعلم

(١) من المتقارب بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٩٩ ، والكشاف ١ / ١٥ ، والخزانة ١ / ٤٥١ .

(٢) من المتقارب لأمية بن أبي عائد الهذلي ، في ديوان الهذليين ٢ / ١٨٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٢٣ ،
والخزانة ٢ / ٤٢٦ .

(٣) يُنظر الكشاف ١ / ١٥ .

وقوع أن وصلتها مفعولين لبعض أفعال الرجحان

إذا دلت على اليقين

قال الشاعر :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبِرْتُ وَأَنْ لَا يَشْهَدَ اللَّهُوَ أَمْثَالِي^(١)

استشهد النَّحَاسُ بهذا البيت ، وهو لامرئ القيس .

وموضع الشاهد فيه قوله : " أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبِرْتُ " حيث نصب الفعل " زَعَمْتُ " مفعولين ، وقد سَدَّتْ مَسَدَهُمَا " أَنْ " مع اسمها وخبرها ، وتعديتها بأنَّ المشددة مع صلتها مع كون الفعل للرجحان ، يدلُّ على الثبات والتأكيد ، إذ إنَّ " أَنْ " للتأكيد ، وعليه خَرَجَ النَّحَاسُ ، قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾^(٢) برفع الفعل أي : أنه لا تكونُ فِتْنَةً على اعتبار " أَنْ " في الآية مخففة من الثقيلة ، وقد سدت مع صلتها مسد مفعولي حسب ، لأنَّ (حسب) على هذه القراءة بمعنى أيقنوا ؛ فالحسبان نزل في صدورهم منزلة العلم^(٣) ، ومن ثم تعدت إلى مفعوليتها بأن مع صلتها ؛ لأنها للتأكيد ، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين .

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٢٢٨ ، برواية " وألا يحسن اللهو " ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٥٣ ، برواية " وألا يشهد اليسر " ، الخزانة ١ / ٦٤ .

(٢) سورة المائدة آية (٧١) ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، الحجة ٢ / ٤٣٢ .

(٣) يُنْظَرُ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣ / ٧٢٨ .

قال أبو جعفر: "الرفع عند النحويين في "حسب وأخواتها" أجود، كما قال:

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنِّي كَبَرْتُ وَأَنْ لَا يَشْهَدَ اللَّهُ أَمْثَالِي

وإنما صار الرفع أجود لأن "حسب وأخواتها" بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت^(١).

آراء النحاة في الشاهد :

أكثر ما تتعدى أفعال القلوب الدالة على اليقين بعد: "علم" بـ "أن" المشددة أو "أن" المخففة منها مع صلتيهما^(٢)، إذ هما للتأكيد والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين^(٣)، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾^(٤)، وتشاركها في هذا الحكم وإن كانت من أفعال الرجحان "زعم"؛ لأنها كما قال السيرافي: قول مع اعتقاد، فإذا قالوا: زعم فلان، أي: قاله معتقداً به^(٥).

وقال الجرجاني: هي قول مع علم^(٦)، وقال الزمخشري: هي ادعاء العلم^(٧)؛ لذا كان الأكثر أن تتعدى إلى مفعوليهما بـ "أن" و "أن" وصلتهما، مثال ذلك قوله تعالى

(١) الإعراب ٢ / ٣٣ .

(٢) شرح شذوذ الذهب ٣٨٥ .

(٣) يُنظر الإِتقان في علوم القرآن ١ / ٤٧٧ .

(٤) سورة النور آية (٢٥) .

(٥) يُنظر شرح الخصري ١ / ٢٩٧ .

(٦) ينظر شرح الأشموني ١ / ١٥٧ .

(٧) الكشاف ١ / ١٢٦ .

﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾^(١) .

"فَأَنْ" في الآية هي "أَنْ" المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن فيها، والتقدير - والله أعلم - : زعم الذين كفروا أنه لن يبعثوا، ولا يصح اعتبار "أَنْ" هنا الناصبة لئلا يدخل ناصب على ناصب، وقوله تعالى ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾^(٢) وعلى هذا جاء الشاهد الذي معنا، ومثله قول الشاعر أيضًا :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا^(٣)

ويتبعها في هذا الحكم من أفعال الرجحان "ظَنَّ وَحَسِبَ" إذا استعملت لليقين لما ذكرنا من المشاكلة بين ما يدل عليه الفعل من اليقين، وبما تدل عليه "أَنَّ"، "أَنْ" من التأكيد فمثال ذلك في ظَنَّ قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾^(٤)، وقوله تعالى ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾^(٥) .

ومثال ذلك في "حَسِبَ" قراءة الرفع في قوله تعالى في الآية الكريمة التي معنا "وحسبوا ألا تكون" أي : أنه لا تكون، إذ "حسبوا" على هذه القراءة بمعنى أيقنوا، قال أبو حيان : "نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم"^(٦)، ومنه قوله

(١) سورة التغابن آية (٧).

(٢) سورة الكهف آية ٤٨ .

(٣) من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٣٢٨، والأغاني ٩/٢٨، وشرح شذور الذهب ٣٨٤.

(٤) سورة البقرة آية ٤٦ .

(٥) سورة الحاقة آية ٢٠ .

(٦) ينظر البحر المحيط ٧٢٨/٣ .

تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾^(١) ، أمّا إن كانتا على أصلهما من الدلالة على الشك ، فتقع بعدهما "أن" الناصبة ، لأنها ليست للتأكيد ، بل هي لأمرٍ قد يقع وقد لا يقع^(٢) ، نحو قوله تعالى ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٣) .

وعليه قراءة ابن كثير وعاصم في الآية التي معنا "وحسبوا أن ألا تكونَ فتنَةً" بالنصب^(٤) ، وتفسير الآية على هذه القراءة : ظنَّ هؤلاء الكفرة أن لا يكون ابتلاءً لهم في الدنيا فلجوا في شهواتهم ، وحسبوا ألا يترتب لهم شرٌّ على ما صنعوا^(٥) .

وفي استشهاد النَّحَّاس بهذا الشاهد ، تسوية بين زعم وحسب في تعديتهما بـ "أن" وأن" وصلتهما ، ليس كذلك ؛ إذ هذا الحكم ملازم الزعم في كل استعمال ، لما يدل عليه معناه إذ هي كما أسلفنا ، قول باعتقاد صح أم لم يصح ، أما "حَسِب" فتقع بعدها "أن" وأن" المخففة منها وتسدان مع صلتيهما مسد مفعوليهما ، إن دلت على اليقين ، لذا اختلفت أقوال المفسرين في الآية التي معنا تبعاً لاختلاف القراءة ، إذن فالحكم عام في زعم ، وخاص في حسب وظنَّ والله أعلم .

(١) سورة الزخرف آية ٨٠ .

(٢) ينظر رصف المباني للمالقي ١٩٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١ / ٢٣٣ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٠

(٤) ينظر الحجة ٢ / ٤٢٩ .

(٥) يُنظر مختصر ابن كثير ١ / ٣٧٠ ، وتفسير الثعالبي ١ / ٤٤٧ .



المنوع من الصرف



إعراب جمع المؤنث السالم المسمى به إعراب ما لا ينصرف

قال امرؤ القيس :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَبْثِرَبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي^(١)

استشهد النحاس بيت امرئ القيس السابق .

موضع الشاهد فيه قوله : (من أَدْرَعَاتٍ) بفتح التاء من غير تنوين فهو اسم بلد على وزن مسلمات ، وقد مُنِعَ من الصرف وجر بالفتحة ، وهي رواية نقلها النحاس عن الأخفش ، والكوفيين على أن من العرب من لا يصرف جمع المؤنث السالم إذا سمي به ؛ تشبيهاً للتاء بـ (هاء التأنيث) في العلم المفرد المؤنث نحو ، (فاطمة) ، قال النحاس عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾^(٢) : " وحكى الأخفش ، والكوفيون فتح التاء ، حيث تُجرى التاء مجرى الهاء ، فيقال : من عَرَفَاتٍ يا هذا .

وأنشدوا : تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ البيت " ^(٣)

(١) من بحر الطويل ، في ديوانه ٣١ ، والكتاب ٣ / ٢٣٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، وشرح المفصل ٩ / ٣٤ ، والخزانة ١ / ٥٦ .

وأدْرَعَاتٍ : بلد في أطراف الشام ، وتنورتها : نظرت إلى نارها

(٢) سورة البقرة آية ٩٨ .

(٣) الإعراب ١ / ٢٩٦ .

آراء النحاة في الشاهد :

إذا سمي بجمع المؤنث السالم ، فصار علمًا مفردًا كأذرعات اسم لبلد ، فأصله جمع (أذْرَعَة) ، ففي إعرابه عند النحاة ثلاثة أوجه ، ومن ثم تعددت الروايات في الشاهد الذي معنا على النحو الآتي :

١ . بقاؤه على حاله الكائن به قبل التسمية من النصب بالكسرة منونًا ، فهو جمع مؤنث سالم يجر بالكسرة الظاهرة ، وينون تنوين مقابلة لا تنوين تنكير ، وهذا هو الأشهر^(١) ؛ وعليه روي الشاهد (من أذرعاتٍ) بالكسر والتنوين ، وهي رواية سيبويه^(٢) .

٢ . الكسر بلا تنوين ؛ لأنه جمع بحسب أصله ، وعلم لمؤنث بحسب حاله ، فيجر بالكسرة كما يُجر جمع المؤنث السالم ، ويُمنع من التنوين كما يُمنع العلم المؤنث ؛ وعليه روي الشاهد (من أذرعاتٍ) بكسر دون تنوين ، وهي رواية المُبرِّد^(٣) .

٣ . إعرابه غير منصرف بالفتحة جرًا ، وعليه روي الشاهد (من أذرعاتٍ) بفتح دون تنوين ، وهي رواية الأخفش والكوفيين ، ونقلها النحاس كما مرَّ . وقد أنكر المُبرِّد^(٤) ، والزجاج^(٥) هذه الرواية ، والحق أنه لا وجه لإنكارها ،

(١) الهمع ١ / ٦٨ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٨ .

(٣) المقتضب ٤ / ٣٨ .

(٤) يُنظر المقتضب ٣ / ٣٣٣ .

(٥) يُنظر معانيه ١ / ٢٧٢ .

فلنا أن نفترض صحتها لأمر :

١. أن الذي نقلها ورواها ثقة ، وهو الأخفش .

٢. أنه قد ورد عن بعض العرب منع الصرف فيه مع العلمية ، فقد حكى سيبويه عن العرب قولهم : هذه قُرَشِيَّاتٌ ، غير منصرفة^(١) ، كذا قال ابن جني : "واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات معرفة بتاء التأنيث في طلحة وحمزة ، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل هاء التأنيث ، فيمنعها حينئذٍ الصرف ، فيقول : هذه مسلماتٌ مقبلة " (٢) .

٣. أن هذا مما يرتضيه القياس ، إذ فيه رجوع إلى الأصل ، فأصل أذرعاتٍ ، أذُرْعَةٌ ثم جُمع وسُمي به ، كما أن فيه حمل الشيء على مشابهه كما مرَّ في النص الذي نقلناه عن ابن جني .

٤. أن لهذه الرواية نظيرًا من كلام العرب ، وهو قول الأعشى :

تَخَيَّرَهَا أَخْوَعَانَاتٌ دَهْرًا وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا^(٣)

فمنع (عانات) من الصرف ، وهو اسم موضع بالشام^(٤) .

وعليه فرواية الأخفش ، والكوفيين للشاهد الذي معنا والتي نقلها النحاس

(١) يُنظر الكتاب ٢ / ١٨ .

(٢) سر الصناعة ٢ / ٤٩٧ .

(٣) من بحر الوافر في ديوانه ٢٤٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٧٩ ، والخزانة ١ / ٥٦ .

(٤) اللسان "عون" .

رواية صحيحة ، بثبت بها وجهًا من وجوه الإعراب في الجمع المؤنث المسمى به ،
وإن قلَّ السماع بها ، إلا أنها ثابتة عن العرب بنقل الثقات ، والأخذ بها صحيح ، والله
أعلم .

ما يجوز صرفه وعدم صرفه من الأسماء

قال الشاعر :

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضَلَاتِ وَسَادَهَا^(١)

استشهد النحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الأموي عدي بن الرقاع العاملي ، وموضع الشاهد فيه قوله : (قريش) على أن من العرب من يمنعه من الصرف حملاً على معنى القبيلة ، وعليه فقد قرأت القراء ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾^(٢) بترك التنوين في " ثمود " ^(٣) حملاً على معنى القبيلة .

قال النحاس : " قرأ يحيى بن وثاب والأعمش (وإلى ثمود) وصرفا (ثموداً) في سائر القرآن ، ولم يصرف حمزة ثمود في شيء من القرآن ، واختلف سائر القراء فيه ، فصرفوه في موضع ولم يصرفوه في موضع ، لأن ثموداً يقال له حي ويقال له قبيلة ، والأجود عند سيبويه فيما لم يقل فيه بنو فلان ، الصرف نحو قريشٍ وثقيفٍ وكذا ثمود ، ... والتأنيث جيد بالغ حسن ، وأنشد سيبويه في التأنيث :

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ ... الْبَيْتِ^(٤)

(١) من بحر الكامل ، في ديوانه ٤٠ ، والكتاب ٨٢ / ٢ ، والمقتضب ٢٦٢ / ٣ ، والإنصاف ٢٠٥ / ٢ ،

والخزانة ٢٠٣ / ١ ، والمعضلات : الشدائد ، وهي قصيدة يمدح بها الوليد بن عبد الملك .

(٢) سورة هود آية ٦١ .

(٣) يُنظر السبعة لابن مجاهد ٣٣٧ .

(٤) الإعراب ٢ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

آراء النحاة في الشاهد :

يرى سيبويه أن أسماء القبائل التي لم يقل فيها بنو فلان كقريش ، وثقيف ، وثمود ، يجوز فيها الوجهان الصرف حملاً على معنى الحي ؛ فهو اسم مذكر ينبغي أن يُصرف ، والمنع من الصرف حملاً على معنى القبيلة ؛ فاجتمعت فيه علتا المنع : العلمية والتأنيث ، وعليه جاء الشاهد معنا فلم يصرف (قريش) ، والأجود عند سيبويه الصرف ؛ لأنه لما كان الأصل التذكير كان هو الأولى ، غير أن هذين الوجهين مشهوران ، وكلاهما ورد في فصيح الكلام^(١) ، وأشعار العرب ، ومثل شاهد النحاس في منع الصرف حملاً على معنى القبيلة قول الشاعر :

مِن سَبَأِ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبٍ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرَمَا^(٢)

والشاهد فيه قوله : « من سبأ » حيث ترك صرفه على معنى القبيلة ، ويكون قوله « الحاضرين » على هذا صفة لسبأ .

وقراءة أبي عمرو ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ ﴾^(٣) بفتح الهمزة غير منصرف^(٤) .

وقول الشاعر أيضاً :

وَهُمْ قُرَيْشُ الْأَكْرُمُونَ إِذَا انْتَمَوْا طَابُوا فُرُوعًا فِي الْعُلَا وَعُرُوقًا^(٥)

(١) يُنْظَرُ الْكِتَابُ ٢ / ٢٨ .

(٢) مِنْ بَحْرِ الْمَنْسَرَحِ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ١٣٤ ، وَجَمْهْرَةُ اللَّغَةِ ٧٧٣ ، وَاللِّسَانُ ١٢ / ٣٩٦ (ع.م).

(٣) سُورَةُ النَّمْلِ آيَةٌ ٢٢ .

(٤) يُنْظَرُ السَّبْعَةُ ٤٨٠ ، وَالنَّشْرُ ٢ / ٣٣٧ .

(٥) مِنْ الْكَامِلِ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْخِزَانَةِ ١ / ٢٠٢ .

فمنع "قريش" من الصرف ؛لأنه أراد به معنى القبيلة.

وقول الآخر :

وَنَادَى صَالِحٌ يَا رَبِّ فَاثْرُكُ بَالَ ثَمُودَ مِنْكَ غَدًا عَذَابًا^(١)

فمنع "ثمود" من الصرف ،وجره بالفتحة ؛لأنه أراد به معنى القبيلة.

وقول الآخر :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَارِدٍ^(٢)

فمنع "معد" من الصرف ،وجره بالفتحة ؛حملاً على معنى القبيلة.

وقول الآخر :

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُؤِدِّ ذَلِيلُهَا^(٣)

فمنع "معد" من الصرف ؛حملاً على معنى القبيلة.

وغيرها من الشواهد المنشورة ، فشاهد النحاس واحد من عدة شواهد في هذه

المسألة ، والله أعلم .

(١) من الوافر بلا نسبة في الدر المصون ٤ / ١١٠ .

(٢) من الكامل بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٣ ، والإنصاف ١ / ٥٠٥ .

(٣) من الطويل ، وبلا عزو في الكتاب ٢ / ٢٧ ، والإنصاف ١ / ٥٠٥ ، وللأعشى في المقتضب

٣ / ٣٦٢ ، وليس في ديوانه .



الحال



نصب المصدر في موضع الحال

قال الشاعر :

فَلَأْيَا بِلَأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهُ^(١)

استشهد النحاس بيت زهير بن أبي سلمى السابق ، وموضع الشاهد فيه قوله : (فَلَأْيَا بِلَأْيٍ مَا حَمَلْنَا) حيث نصب (لَأْيًا) على المصدر الموضوع موضع الحال ، وتقديره : حملنا وليدنا مبطين .

آراء النحاة في الشاهد :

لا خلاف بين النحاة في أن من المصادر ما يقع موضع الحال فيسُدُّ مسدّه ؛ لأنه ناب عن اسم الفاعل ، ومثّل له سيبويه^(٢) بقولنا : قتلته صبرًا ، ولقيته عدوًا ومشياً ، كأنه قال : قتلته صابرًا ، ولقيته عاديًا ومشياً ، والشاهد الذي معنا مما استشهدوا به على ذلك ، ومثله قول الراجز :

وَمَنْهَلٌ وَرَدُّتُهُ التَّقَاطَا^(٣)

حيث نصب (التقاطا) على المصدر الواقع حالًا ، والتقدير : وردته ملتقطًا^(٤) .

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٩٠ ، والكتاب ١ / ٣٧١ ، والشعر والشعراء ١ / ٧١ . واللأبي : البطاء ، يقال التأت عليه الحاجة إذا أبطأت ، والمحبوك : الشديد الخلق ، والظماء : القليلة اللحم . يصف فرسًا بالنشاط فيقول : لم نستطع حمل غلامنا عليه إلا بعد لأبي ؛ لشدة تفرعه ونشاطه .

(٢) يُنظر الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(٣) من الرجز لنقادة الأسدي ، في الكتاب ١ / ٣٧١ ، واللسان " فرط ، لقط " والمقاييس " لقط " .

(٤) النكت ١ / ٣٩٩ .

إلا أنه اختلف فيه من حيث القياس عليه ، فيرى سبويه أن هذا ليس بقياس مطرد ؛ لأنه شيء وضع في غير موضعه ^(١) ، وأجاز المبرّد القياس عليه فيما هو من نوع الفعل ^(٢) ، فيجيز قولنا : أتانا سُرْعَةً ؛ لأن السرعة من ضروب الإتيان ؛ إذ الآتي ينقسم إتيانه إلى سرعة أو إبطاء أو توسط ، ولا يميز أتانا ضحكًا ، أو أتانا ضَرْبًا ؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان ^(٣) ، وعليه يصح القياس على ما ورد في الشاهد الذي معنا على رأي المبرّد لأن اللأي : الذي هو البطء من ضروب الحمل ، وعلى رأي سبويه لا يجوز القياس عليه ؛ لأنه استعمل في غير موضعه فلم يتجاوز فيه ما استعملوه ^(٤) ، إلا أن الراجح لدينا هو قول المبرّد ، فورود ذلك في كتاب الله كما في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَا تَيْنَكَ سَعِيًّا ﴾ ^(٥) أي : والله أعلم ساعيات ، وكذا قوله تعالى ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا ﴾ ^(٦) أي : غائرًا ذاهبًا ^(٧) وقوله تعالى ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ ^(٨) ، قال أبو حيان : "أي لازمًا لهم لا ينفكون

(١) الكتاب ١ / ٣٧١ .

(٢) المقتضب ٣ / ٢٣٤ .

(٣) يُنظر المرجع السابق ٣ / ٢٣٤ .

(٤) يُنظر الكتاب ١ / ٣٧١ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٦٠

(٦) سورة الكهف آية ٤١

(٧) يُنظر تفسير القرطبي ١٠ / ٣٥٤ .

(٨) سورة الفرقان آية ٧٧

عنه " (١) كما أنه من قبيل القياس ، فكما أن الحال تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه ، نحو : قُمْ قائماً إذا المعنى : قُمْ قياماً ، وكقول بعض نساء العرب :

قُمْ قائماً قُمْ قائماً رأيتُ عبداً نائماً (٢)

أرادت : قم قياماً .

يجوز قياساً أن يقع المصدر في موضع الحال ، فيسد مسده نيابة عن اسم الفاعل ؛ لأن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما (٣) ، وعليه يصح القياس على الشاهد معنا . والله أعلم .

(١) البحر المحيط ٦ / ٦٢٩ .

(٢) من الرجز في الخصائص ٢ / ٣٣٢ ، وأمالي الشجري ٢ / ١٠٥ .

(٣) يُنظر الاقتراح ٤٣ .



التميز



تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف

قال الشاعر :

أَمْ جُرُّ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(١)

استشهد النحاس بهذا البيت ، ولم ينسبه ، وهو للشاعر الجاهلي المخبَّل السَّعْدِي .

وموضع الشاهد فيه : (وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ)، حيث قدّم التمييز (نفسًا) على العامل فيه المتصرف ، وهو قوله (تطيب) . قال النحاس عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾^(٢) : " نفسًا " منصوبة على البيان ، ولا يجوز سيبويه أن يتقدم ما كان منصوبًا على البيان ، وأجاز المازني والمبرد أن يتقدم إن كان العامل فعلًا ، وأنشد : " وما كان نفسًا بالفراق تطيب " وسمعت أبا إسحاق يقول إنها الرواية " وما كان نفسي "^(٣) .

آراء النحاة في الشاهد :

تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، أوردها الأنباري بأدلتها^(٤) ، فذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز ، وحثهم في ذلك أن التمييز هو الفاعل في المعنى ، فإذا قيل : (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا) ،

(١) من الطويل للمخبَّل في ديوانه ٢٩٠ ، والمقتضب ٣/٣٦ ، وشرح المفصل ٢/٧٤ والهمع ١/٢٥٢ .

(٢) سورة النساء آية ٤

(٣) الإعراب ١/٤٣٥ .

(٤) الإنصاف ٢/٢٢٨ .

و (تفقاً للكش شحماً) ، فالمتصّب هو العرق ، والمتفقي هو الشحم ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً في اللفظ^(١) ، وتبعهم في ذلك النّحاس ، وأما الكوفيون فحجّتهم في ذلك النقل فاحتجوا إضافة لهذا البيت بقول الشاعر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا^(٢)

فقدّم التمييز "نفساً" على عامله المتصرف "تطيب" ، والأصل : أتطيب نفساً .

وقول الآخر :

رَدَدْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمَيْشٍ إِذَا عَطَفَاهُ مَاءً تَحَلَّبًا^(٣)

فقدّم التمييز "ماءً" على عامله المتصرف "تحلباً" ، والأصل : تحلب ماءً .

وقول الآخر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًّا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا^(٤)

فقدّم التمييز "عيناً" على عامله المتصرف "قرّ" ، والأصل : قرّ عيناً .

(١) الإنصاف ٢ / ٢٨٢ بتصرف .

(٢) من المتقارب في شرح التصريح ١ / ٤٠٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٧٢ ، والمغني ٣ / ٤٦٣ بلا نسبة .

(٣) من الطويل لربيعة بن مقروم في المقاصد النحوية ٣ / ٢٢٩ ، والمغني ٢ / ٤٦٢ ، وشرح شواهد المغني

. ٨٦٠

(٤) من الطويل بلا نسبة في المغني ٢ / ٤٦٢ .

ووافقهم في ذلك من البصريين المُبرِّد^(١)، والمازني^(٢)، وأجاب البصريون على ما استدل به الكوفيون من شواهد، بأن الرواية الصحيحة في الشاهد الذي معنا كما ذكر النَّحاس (وما كان نفسي بالفراق تطيب)^(٣)، وعليه فلا حجة لهم فيه، وأجابوا عن البيتين الأول والثاني السالفين بأنهما من الضرورة^(٤)، وعن الأخيرين بأن (عطفاه) و (المرء) مرفوعان بمحذوف يُفسَّره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، والأرجح هو رأي الكوفيين إذا يُجاب عن قول البصريين بأن الرواية الصحيحة للشاهد الذي معنا «وما كان نفسي بالفراق تطيب» بأنه من باب تعدد الروايات، ويؤخذ بالروايات كلها لفصاحة القائل والناقل.

وعن قولهم بأن «عطفاه» والمرء عنه البيتين الأخيرين مرفوعان بفعل محذوف يفسره المذكور، بأن عدم التقدير أولى من التقدير.

كذا يجاب عن قولهم بأن التمييز المنصوب بفعل متصرف هو فاعل في الأصل، والفاعل لا يتقدم على فعله، بأن هذا ليس الأصل، والفاعل لا يتقدم على فعله، بأن هذا ليس الأصل بل هو الغالب فكما ينقل من الفاعلية إلى التمييز، يُنقل من المفعولية إلى التمييز نحو قول الله تعالى ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾^(٥).
وعليه فتقدم التمييز على عامله المتصرف «ليس منه الضرورة».

والله أعلم

(١) المقتضب ٣/ ٣٦.

(٢) يُنظر رأي المازني في الإنصاف ٣/ ٨٢٨، و شرح الأشموني ١/ ١٤٤.

(٣) يُنظر الإعراب ١/ ٤٣٥.

(٤) يُنظر المغني ٢/ ١٤٤.

(٥) سورة القمر آية (١٢).



الاستثناء



الاستثناء بغير

قال الشاعر :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(١)

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي أبي قيس بن الأَسَلْتِ .
موضع الشاهد فيه قوله : (غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ) حيث أن (غَيْرَ) منصوبة على الاستثناء عند الكسائي والفراء ، إذ يجوز على رأيهم نصب (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) تمَّ الكلام أم لم يتم ، كما في البيت إذ لم يذكر المستثنى منه ، والتقدير : لم يمنع الشرب منها إلا نطقُ حمامة في غصون ، وهذا ممتنع عند البصريين ، فلا يجوز عندهم نصب (غير) إذا ضُمَّتْ معنى (إلا) في الاستثناء المفرغ ، نحو (ما جاءني غيرك) ، لأن الكلام غير تام ، قال النَّحَّاسُ في معرض حديثه عن قوله تعالى ﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٢) : ويجوز النصب على الاستثناء ، وليس بكثير غير أن الكسائي والفراء أجازا نصب (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) في موضعها تمَّ الكلام أم لم يتم ، وأجازا : ما جاءني غيرك ، قال الفراء : هي لغة بعض أسد وقُضَاعَةَ وأنشد :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفْتُ ... البيت

(١) من بحر البسيط في ديوانه ٨٥ ، والكتاب ٢ / ٣٢٩ ، شرح المفصل ٣ / ٨١ ، والخزانة ٣ / ٤٠٦ ، والأوقال : جمع وَقَلٌ : وهو شجر (الدَّوْم) شجر معروف .

(٢) سورة الأعراف آية ٥٩ .

قال الكسائي : ولا يجوز (غيرك) ؛ لأنَّ (إِلا) لا تقع هاهنا ، قال أبو جعفر : لا يجوز عند البصريين نصب غير إذا لم يتم الكلام ، وذلك عندهم من أقبح اللحن ، قال أبو إسحاق : وإنما استهواه - يعني الفراء - البيت الذي أنشده سيبويه منصوبًا ، وإنما نُصِبَتْ غيرُ في البيت لأنها مضافة إلى ما لا إعراب فيه فأما جاني غيرك فلحن وخطأ" (١) .

آراء النحاة في الشاهد :

للشاهد معنا وجهان من الاستشهاد ؛ بناءً على اختلاف النحاة في فتح (غير) من حيث كونها فتحة بناء أو فتحة إعراب ، فيرى البصريون وعلى رأسهم سيبويه - وتبعهم في ذلك أغلب النحاة - (٢) إلى أن هذه الفتحة ، فتحة بناء ، لأن (غير) قد أُضيفت إلى غير متمكن ، وهو (أن) ، كما يُبنى يوم على الفتح إذا أُضيف إلى (إذ) .

بينما هي عند الكسائي والفراء فتحة إعراب ، فـ (غير) في البيت منصوب على الاستثناء ، لأن بعض بني أسد وقُضاعة ينصبون (غير) في معنى (إلا) تمَّ الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرك (٣) ، واستشهدوا بهذا البيت كما مرَّ ، وهذا ممتنع عند البصريين ، إذ يمتنع عندهم نصب (غير) إذا ضُمَّت معنى (إلا) واستثني بها ، وكان الاستثناء مفرغًا ، نحو (ما قام غيرُ زيد) وأجابوا عن هذا

(١) الإعراب ٢ / ١٣٥ .

(٢) يُنظر الكتاب ٢ / ٣٢٩ ، وأمالي الشجري ١ / ٤٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٥ ، والخزانة ٢ / ٤٦ .

(٣) يُنظر معاني الفراء ١ / ٣٨٢ ، والإعراب ٢ / ١٣٥ .

الشاهد بأن الفتحة في (غير) ليست فتحة نصب ، وإنما هي فتحة بناء ؛ لأنها أضيفت إلى غير متمكن^(١) ، وهو الصواب ؛ لأن القول بأن (غير) في البيت منصوب على الاستثناء ، يلزمنا أن نقول: بجواز (ما جاءني إلا زيداً) ، وهذا ممتنع باتفاق^(٢) ؛ لأن حكم غير حين تخرج عن الصفة ، وتُضَمَّنُ معنى (إلا) أن تُعرب بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام . وعليه يسقط احتجاج الكسائي والفرّاء بالبيت . والله أعلم

(١) يُنظر معاني الزجاج ٢ / ٣٤٨ .

(٢) المرجع السابق بتصرف .

الاستثناء المنقطع

قال الشاعر :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي جِران العود ، واسمه العامر بن الحارث .

وموضع الشاهد فيه قوله : (إلا اليعافير) فإنه استثناء من قوله أنيس على الإبدال مع أنه منقطع ، وهي لغة بني تميم ، وعليه أجاز النَّحَّاسُ الرفع في قوله تعالى ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(٢) ، على الإبدال على لغة بني تميم ، حيث قال : "إلا اتباع الظن" استثناء ليس من الأول في موضع رفع على البدل أي : ما لهم به علم إلا اتباع الظن ، وأنشد سيبويه :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ ... الْبَيْتُ " (٣) .

آراء النحاة في الشاهد :

اللغة المشهورة عند النحاة في الاستثناء المنقطع النصب إن أمكن تسليط العامل

(١) من الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧ ، والكتاب ١ / ٢٦٣ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٦١ ، والهمع ١ / ٢٢٥ . و اليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس : الإبل البيض يخالطها شقرة .

(٢) سورة النساء آية ١٥٧ .

(٣) الإعراب ١ / ٥٠٣ .

على المستثنى ، وعليه قراءة السبعة : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(١) بالنصب ، وهذه لغة جميع العرب سوى تميم ، ترجّح النصب ، وتُجيز الإتيان على البدل^(٢) ، وتأويل ذلك عند سيويه ، هو جعل الاستثناء كاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعافير^(٣) ، أو على أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعاً من المستثنى منه ، وبيان ذلك في الشاهد أنه جعل اليعافير والعيس نوعاً من الأنيس توسعاً .

إلا أن التأويل الأول هو الذي نختاره في الآية الكريمة التي فيها لو قرئ بالرفع (إلا اتباع الظن) ، حيث يُجعل ذكر المستثنى منه مساوياً في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك فكأنه قال والله أعلم : ليس لهم إلا اتباع الظن .

وهناك شواهد أخرى مماثلة ، جاءت على لغة بني تميم ، منها قول الشاعر :

عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرَّمَّاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمَصْمَمُ^(٤)

والشاهد فيه: إبدال "المشرفي" وهو السيف ، من "الرمّاح" ، و"النبْل" ، في

(١) يُنظر الدر المصون ٢/ ٤٥٨ .

(٢) ينظر حاشية الخضر في ١ / ٣٠٣ .

(٣) يُنظر الكتاب ٢/ ٣٢٥ .

(٤) من الطويل بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، ولضرار بن الأزور في تذكرة النحاة ٣٣٠ ،

والخزّانة ٣/ ٣١٨ .

الاستثناء المنقطع على لغة بني تميم.

وقول الآخر :

وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَّحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ^(١)

والشاهد فيه قوله: "إِلا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ" حيث رفع المستثنى "السنان" في

الاستثناء المنقطع على البدل من قوله "خاطب" على لغة بني تميم. والله أعلم

(١) من الطويل للفرزدق في المقاصد النحوية ٣ / ١١٠ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ٢٢٩ .



الإضافة



حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

قال الشاعر :

تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

استشهد النَّحَّاسُ بهذا ولم ينسبه ، وهو لِلخَنْسَاءِ ^(١) .

وموضع الشاهد فيه قولها : " هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ " إذ قد حَذَفَ المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ذاتُ إِقْبَالٍ ، وذاتُ إِدْبَارٍ ، وعليه خَرَجَ النَّحَّاسُ قوله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ﴾ ^(٢) قال : " وَلَكِنَّ الْبِرَّ بُرٌّ مِنْ اتَّقَى ، ثم حذف كما قال :

" فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ " ^(٣)

آراء النحاة في الشاهد :

حين ينخر بالذات عن معنى من المعاني ، كالبرِّ في الآية الكريمة ، فللنحاة في ذلك آراء :

١ . أن يُجْعَلَ البرُّ هو نفس من آمن على طريق المبالغة ، وهو رأي أبي عبيدة ^(٤) .

(١) من البسيط في ديوانها ٢٨٣ ، والكتاب ١ / ٣٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٥ ؛ والخزانة ١ / ٤٣١ ، ورتعت

الإبل : أي رعت .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٩ .

(٣) يُنْظَرُ الإعراب ١ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٤) يُنْظَرُ مجاز القرآن ١ / ٦٥

٢. أن يكون على تقدير حذف مضاف من الأول ، أي : ولكن ذا البرِّ ، وهو قول الزَّجاج^(١) .

٣. أن يكون على تقدير حذف مضاف من الثاني ، أي : برُّ من اتقى ، وهو قول سيبويه في مثل هذه الآية ، حيث قال : " وقال جلَّ وعزَّ : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ ، وإنما هو : ولكن البرُّ برُّ من آمن بالله " ^(٢) ، واختاره النَّحاس ، مستشهداً بالشاهد الذي معنا على تقدير : ذاتُ إقبالٍ وإدبار .

ويحتمل الشاهد كل ما أورده النَّحاة من أوجه نحوية في الآية الكريمة ، إلا أن التوجيه الأول ، وهو توجيه أبي عبيدة ، يترجح فيه ، قال عبدالقاهر الجرجاني : " جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار ، وليس أيضاً على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وإن كانوا يذكرونه منه إذ لو قلنا : أريد إنما هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام عامي مردول ، لا مساغ له عند صحيح الذوق والمعرفة ، نسابة للمعاني " ^(٣) في حين يترجح التوجيه الثالث ، الذي ارتضاه النَّحاس في الآية الكريمة ، لأنه يتفق وتفسير الآية ، قال الزَّجاج : " المعنى ولكنَّ البرُّ برُّ من اتقى مخافة أمر الله عز وجل " ^(٤) ؛ ولهذه المخالفة ؛ لم يورد النَّحاة وعلى رأسهم سيبويه ^(٥) هذا الشاهد في معرض حديثهم عن الآية الكريمة . والله أعلم .

(١) معاني القرآن ١ / ٢٤٦ .

(٢) الكتاب ١ / ١٠٨ .

(٣) يُنظر دلائل الإعجاز ٢١٢ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٦٣ .

(٥) الكتاب ١ / ١٦٩ .

في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم

قال الشاعر :

سَبُّوا هَوِيَّ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخْرِمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ^(١)

وقال الآخر :

قَالَ لَهَا : هَلْ لَكَ يَا تَائِي قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرِضِيِّ^(٢)

استشهد النحاس البيتين السابقين ، دون أن ينسبهما ، والأول منها لأبي ذؤيب الهذلي شاعر جاهلي ، والثاني للشاعر المخضرم الأغلب العجلي .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : " هَوِيَّ " والأصل " هواي " فقلب الألف ياء على لغة هذيل ، وأدغمها في ياء المتكلم ، ومعلوم أن العرب كافة يبقون الألف المقصورة على حالها عند إضافتها إلى الياء ، غير أن هذيلاً يقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم فيقولون : " فتِيَّ وعصِيَّ وهويَّ " ، والأصل " فتاي وعصاي وهواي " ، وعليه خرَّج النحاس قراءة من قرأ " محيي " ^(٣) و " هُدَيَّ " ^(٤) بالإدغام ، حيث قال : " وهذا وجه جيد في العربية ، لما كانت الياء يُغَيَّرُ ما قبلها

(١) من بحر الكامل ، في شرح أشعار الهذليين ١ / ٧ ، وشرح ديوان الحماسة ٥٢ ، والمحتسب ١ / ٧٦ ،
وسر الصناعة ٢ / ٧٠٠ .

(٢) من الرجز ، في معاني الفراء ٢ / ٧٦ ، والمحتسب ٢ / ٤٩ ، والخزانة ٢ / ٢٥٧ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٦٢ ، هي قراءة عاصم والجحدري وعيسى وابن أبي إسحاق ، المحتسب ١ / ٧٦ .

(٤) من سورة البقرة آية ٣٨ ، وهي قراءة النبي ﷺ ، وعيسى بن عمر ، يُنظر المحتسب ١ / ٧٦ .

بالكسر ، ولم يجز في الألف كسر ، صُيِّرَ تغيير ما قبلها إلى الياء ، كما أنشد أهل اللغة :

سَبُّوا هَوِيَّ ... البيت " (١)

أما موضع الشاهد في البيت الثاني فهو قوله " في " حيث كسر الشاعر ياء المتكلم ، وهي لغة ضعيفة شاذة عند النحاس ، وعليه فقد أنكر القراءة من قرأ " بمصرخي " (٢) بكسر الياء ، حيث قال : " هذا بإجماع لا يجوز ، وإن كان الفراء قد نقض هذا ، وأنشد :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَائِيَّ ... البيت

ولا ينبغي أن يُحمل كتاب الله عز وجل على الشذوذ " (٣) .

آراء النحاة في الشاهد :

تضمن الشاهدان ، لغتين في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم ، الأولى منها لغة مشهورة يرتضيها السماع والقياس ، وهي قلب الألف المقصورة نحو : فتى إلى ياء ، وإدغامها في ياء المتكلم ، وقد نُسبت لهذيل ، وجاءت في شعر شاعرهم فقال " هَوِيَّ " والأصل : " هَوَايَ " ، وصحتها من حيث القياس : أنه لما كانت ياء المتكلم أبداً بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو غلامي ، وكانت

(١) يُنظر الإعراب ٢ / ١١١ .

(٢) سورة إبراهيم من آية ٢٢ ، وهي قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب يُنظر البحر المحيط ٥ / ٥٣٧ .

(٣) الإعراب ٢ / ٣٦٩ .

الياء وسيلة الكسرة في نحو أحيك ، وفي التثنية والجمع نحو الزيدَيْن والزيدَيْن ؛
 وجب أن لا يقولوا : رأيت عصاي بإثبات الألف ، كما لم يقولوا : رأيت غلامي
 بفتح الميم ، فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة ، فقالوا هذه عَصِيٌّ
 وهَدِيٌّ ، كما قالوا صاحِبِي وغلَامِي^(١) .

وشاهد آخر على هذه اللغة ، هو قول أبي الأسود الدؤلي :

أَحِبُّ مُحَمَّدًا حَبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحَمَزَةً وَالْوَصِيًّا
 أَحِبُّهُمْ لِحَبِّ اللَّهِ حَتَّى أَجِيءَ إِذَا بُعِثْتُ عَلَى هَوِيًّا^(٢)

فقال : « هويًّا » والأصل هواي ، فقلب الألف المقصورة ، وأدغمها في ياء
 المتكلم .

أما اللغة الثانية ، فهي كسر ياء المتكلم ، في حين أنه لا يجوز فيها إن لم يكن قبلها
 ساكن إلا الفتح والتسكين ، نحو غلامي وغلامي ، أما كسرها فهو لغة ضعيفة لم
 ترد عند أكثر النحاة لم ترد إلا في الشاهد الثاني في قوله " فِي " كما أوضحنا ، وعدّوه
 شاذًا لا يقاس عليه ، ومن ثم أنكروا قراءة حمزة والأعمش " بمصرخيّ إني " بكسر
 ياء المتكلم ، قال الزجاج : " هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ، ولا
 وجه لها إلا وجه ضعيف " ^(٣) ، وقال الزمخشري : " هي ضعيفة ، واستشهدوا لها
 بيت مجهول :

(١) يُنظر شرح المفصل ٣ / ٣٣ بتصرف .

(٢) من بحر الوافر في الكامل ٥٩٣ .

(٣) يُنظر معاني القرآن ٣ / ١٥٣ .

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَائِيٍّالبيت " (١)

وتبعهم في ذلك النَّحَّاس ، فعَدَّها قراءة ضعيفة ، وعدَّ الشاهد الثاني شاذًّا ؛ ولا يحمل كتاب الله على الشذوذ .

ومن النَّحَّاة من نقل صحتها واطرادها في لغة بني يربوع قوم الشاعر ، كالفراء^(٢) ، وقُطْرِب^(٣) ، وصَحَّحَهَا أبو عمرو بن العلاء^(٤) ، ووافقهم في ذلك أبو حيان^(٥) ؛ لأنها ولو كانت قليلة الاستعمال ، فقد نقلها أئمة اللغة ، منهم أبو عمرو بن العلاء إمام النحو والقراءة ، واستشهد لها ببيت النَّابِغَةِ :

عَلِيٌّ لِعَمْرٍو نَعْمَةٌ بَعْدَ نَعْمَةٍ لَوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عِقَارِبِ^(٦)

فقال "عَلِيٌّ" بكسر ياء المتكلم .

والراجح صحة ما رآه هذا الفريق ، لثبوتها سماعًا في قراءة حمزة وهو من القراء السبعة ، ونَقُلُ من يُوثَقُ بهم من أئمة اللغة ، ومن ثمَّ فلا وجه لإنكار النَّحَّاس لهذه القراءة ، والحكم عليها بالضعف ، وعلى بيت الأَغْلَبِ العِجْلِيِّ بالشذوذ ، فهي لغة صحيحة لقوم من العرب ؛ وإن قَلَّ استعمالها . والله أعلم .

(١) يُنظر الكشاف ٢ / ٣٨٢ .

(٢) يُنظر معاني القرآن ٢ / ٧٥ .

(٣) يُنظر البحر المحيط ٥ / ٥٣٧ .

(٤) يُنظر المرجع السابق .

(٥) يُنظر المرجع السابق .

(٦) من بحر الطويل في ديوانه ٥٥ ، وآمالي الشجري ٢ / ٤٥٩ ، في اللسان ١ / ٦٢٤ مادة "عقرب" .

إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الثاني

قال الشاعر :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَ سَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ^(١)

استشهد النحاس بهذا البيت ، وهو مجهول القائل ، وموضع الشاهد فيه قوله :
 " مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ " ، فأضاف مُدْخِلَ إِلَى الظِّلِّ ، ونصب الرأس ، وإنما معنى
 الكلام مُدْخِلَ رَأْسَهُ الظِّلِّ ، فقلب ، فهو من باب إضافة اسم الفاعل إلى المفعول
 الثاني ، كقولهم : هذا معطي درهم زيداً ، لما كان يتعدى إلى اثنين جازت إضافته إلى
 كل واحد منهما ، فتنصب ما تأخر ، وعلى هذا خرَّج أغلب النحاة
 - ومنهم النحاس - قراءة الجمهور في قوله تعالى ﴿ مُخْلِفاً وَعَدِيهِ رُسُلَهُ ﴾^(٢)
 بإضافة " مُخْلِفاً " إلى " وعده " ونصب " رسله " ، واستشهدوا عليه بهذا
 البيت .

آراء النحاة في الشاهد :

١ . ذهب أكثر النحاة منهم قُطْرِب^(٣) ، والفراء^(٤) ، والزَّخَّشَرِي^(٥) ،

(١) من بحر الطويل ، بلا نسبة في الكتاب ١ / ٩٢ ، ومشكل القرآن لابن قتيبة ٢٤٨ ، ومعاني القرآن
 للفراء ٢ / ٨٠ ، والخزانة ٢ / ١٧٣ .

(٢) سورة إبراهيم آية (٤٧) ، وهي قراءة الجمهور كما في الدر المصون ٤ / ٢٨٠ .

(٣) يُنظر رأي قطرب في البحر المحيط ٥ / ٥٦٣ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٨٠ .

(٥) الكشف ٢ / ٥٣٠ .

وابن عطية^(١)، وأبو البقاء العُكْبَرِي^(٢)، وتبعهم النَّحَّاسُ في أن "مُخْلَفٌ" في الآية الكريمة، يتعدى لاثنين كفعله، فتقدّم المفعول الثاني، وأضيف إليه اسم الفاعل تخفيفاً، نحو: "هذا كاسِي جُبَّةً زَيْدًا"، كما أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله الثاني المتقدم في الشاهد، وفي قول الآخر:

يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(٣)

ولهذا التقديم فائدة ذكرها الزمخشري قال: "فإن قلت: هَلَّا قِيلَ: مُخْلَفَ رَسَلِهِ وعده؟ ولم قُدِّمَ المفعول الثاني على الأول؟ قلت: قُدِّمَ الوعد؛ ليعلم أنه لا يخلف الوعد، ثم قال "رسله"؛ ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحداً، وليس من شأنه إخلاف المواعيد كيف يخلفه رسله؟"^(٤).

٢. وذهب بعضهم إلى أن "مُخْلَفٌ" متعدٍ لواحد، وهو "وعده" وأما "رُسَلَهُ" فمنصوب بالمصدر؛ إذ هو مصدر مؤول بحرف مصدري وفعل، تقديره: مخلف ما وعده رسله^(٥)، إلا أنه بالشاهد، وبفائدة التقديم التي ذكرنا، يترجَّح الرأي الأول، وهذا البيت وإن كان مجهول القائل، إلا أنه شاهد مشهور

(١) المحرر الوجيز ٣ / ٣٤٦.

(٢) إعراب القراءات الشاذة ١ / ٧٣٩.

(٣) من الرجز بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٥٠، والخزانة ٣ / ١٠٨.

(٤) الكشف ٢ / ٥٣٠.

(٥) يُنظَرُ الدر المصون ٤ / ٢٨٠.

نقله أئمة النُّحو الثُّقات - وعلى رأسهم سيبويه - ومن هنا تتضح لنا خاصية من خصائص شواهد النَّحاس ، وهي الاحتجاج بالشاهد المشهور في المسألة ، ولو كان قائله مجهولاً .

حذف التنوين من اسم الفاعل لغير الإضافة

قال الشاعر :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت ولم ينسبه، وهو لأبي الأسود الدُّؤَلِي .

وموضع الشاهد فيه قوله : " وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ " ، حيث حذف التنوين من " ذَاكِرِ " لضرورة الشعر ولفظ الجلالة منصوب به ، وقد أثر الشاعر حذف التنوين للضرورة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير^(٢) ، وأجاز ذلك النَّحَّاسُ في غير الضرورة ، فقال عن قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ ﴾^(٣) : " ويجوز جامعُ النَّاسِ بغير التنوين ، ونصب (النَّاسِ) ، وأنشد :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٤)

آراء النحاة في الشاهد :

يرى سيبويه^(٥) أنَّ حذف التنوين من " ذَاكِرِ " في الشاهد لالتقاء الساكنين ضرورة ارتكبتها الشاعر ، وقد حَسَّنَهَا إرادة الشاعر موافقه المعطوف المعطوف عليه

(١) من بحر المتقارب في ديوانه ٥٤ ، والكتاب ١ / ١٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٢ ، والخزانة ٣٧٤ / ١١ .

(٢) يُنظر الخزانة ٣٧٤ / ١١ .

(٣) سورة آل عمران آية ٩ .

(٤) الإعراب ١ / ٣٥٨ .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ١٦٩ .

في التكرير ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين وأعمل اسم الفاعل ، فعطف نكرة على نكرة مجرورة بإضافة " غير " إليها^(١) ، وقد عدَّ السيرافي والبغدادي ذلك ضرورةً لشيئين .

أ- أن الأصل في اسم الفاعل التنوين ، والإضافة دخلت تخفيفاً^(٢) .

ب- أن تحريك التنوين لالتقاء الساكنين أجود من حذفه ، إذ هو حرف يهتمل التحريك ، والذي يحذفه يشبهه بحروف المد واللين^(٣) .

وخالفهم في ذلك الفراء^(٤) والمبرد^(٥) ، والنحاس كما مرَّ ، وتبعهم في ذلك البغدادي^(٦) فما ورد في البيت من حذف التنوين من " ذاكر " ونصب لفظ الجلالة " الله " به ، ليس ضرورةً عندهم ، وقد استشهد أصحاب هذا الرأي على ذلك بقراءة عمارة بن عقيل " ولا الليلُ سابقُ النهار " ^(٧) .

هذا الرأي هو الراجح ؛ حيث قرأ الأعمش ، ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾^(٨) بترك التنوين ، ونصب " الموت " ^(٩) ، وعليه فحذف التنوين في البيت ليس ضرورةً لوروده في فصيح الكلام . والله أعلم .

(١) يُنظر الكتاب ١ / ١٦٥ ، والخزانة ١١ / ٣٧٤ ، وأمالي الشجري ٢ / ١٦٤ .

(٢) يُنظر شرح السيرافي ٤ / ٦٣ بتصرف .

(٣) يُنظر الخزانة ١١ / ٣٧٤ بتصرف .

(٤) ينظر معاني الفراء ٢ / ٢٠٢ .

(٥) ينظر المقتضب ٤ / ١٥٠ .

(٦) الخزانة ١١ / ٣٧٤ .

(٧) يُنظر سورة يس آية (٤) ، وهي قراءة عمارة ابن عقيل ينظر الإعراب ٣ / ٣٩٥ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٤٧ .

(٨) سورة آل عمران آية (١٨٥) .

(٩) يُنظر الدر المصون ٢ / ٢٧٦ .

الجر على الجوار

أَمِنْ آلِ مَيْتَةٍ رَائِحٍ أَوْ مُغْتَدِي عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مُزَوِّدٍ
زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رَحَلْتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ^(١)

وقال الشاعر :

يَا صَاحِبَ بَلْعِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ^(٢)

استشهد النحاس بالبيتين السابقين ، الأول منها للنابغة الذبياني ، والثاني لأبي الغريب النصري من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية .

وموضع الشاهد في الأول : اختلاف القافيتين ، فالأولى مجرورة ، وهو قوله : " مزود " كما هو حال باقي القوافي ، والثانية مرفوعة وهو قوله : " الأسود " ، وهو عيب عند العرب يسمى " الإقواء " ، وقد عدَّ النحاس هذا الغلط نظير من قال بالجر على الجوار ، وردَّ على من استشهد على ذلك بالشاهد الثاني ، إذ موضع الشاهد فيه قوله : " كُلِّهِمْ " حيث جرّه لمجاورته " الزوجات " وكان حقه النصب ؛ لأنه توكيد لـ " ذوي " المنصوب على المفعولية ، قال النحاس : " زعم الفراء أن أبا الجراح أنشده إياه بخفض " كلهم " ، وهذا مما لا يُعرج عليه ، لأنَّ النَّصْبَ لَا يَفْسِدُ الشَّعْرَ " ^(٣) فأنكر هذه الرواية ، خاصةً أن الشاعر لم يكن مضطراً ؛ لأنَّه لو

(١) من الكامل ، في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ١ / ٢٤٠ ، والأغاني ١١ / ٨ ، والخزانة ٢ / ١٣٣ .

(٢) من البسيط في المغني ٢ / ٦٨٣ ، والخزانة ٥ / ٩٠ ، والهمع ٢ / ٥٥ .

(٣) يُنظَرُ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ ٢ / ٣٦٧ .

نصب لم يختلف الوزن .

وعليه فقد ردَّ قول الفراء في أن " عاصفٍ " في قوله تعالى ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أََعْمَلُهُمْ كَرَمًا ۖ اُسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ ۗ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾ ^(١) مجرور لمجاورته المجرور، وهو " يومٍ "؛ إذ " عاصفٍ " من نعت الريح خاصة، فلما جاء بعد اليوم أتبع إعراب اليوم .

قال النَّحَّاسُ : " (في يوم عاصفٍ) ، على النسب عند البصريين بمعنى ذي عاصف ، وأجاز الفراء أن يكون بمعنى في يوم عاصف الريح ، وأجاز أيضًا أن يكون عاصف للريح خاصة ، ثم تبعه يومًا ، قال : وحكى نحويون : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، قال أبو جعفر : هذا ما لا ينبغي أن يُحْمَل كتاب الله عز وجل عليه ، وقد ذكر سيبويه أن هذا من العرب غلط ، واستدل بأنهم إذا ثنوا قالوا : هذان جُحْرًا ضَبٌّ خَرِبَانٌ ؛ لأنه قد استبان بالثنية والتوحيد ، ونظير هذا الغلط ، قول النابغة :

أَمِنْ آلِ مَيْمَةَ رَائِحٌ أَوْ مُفْتَدِي عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ
رَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رَحَلْتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ

فلا يجوز مثل هذا في كلام ، ولا لشاعر نعرفه فكيف يجوز في كتاب الله عز وجل ، ثم أنشد الفراء بيتًا :

(١) سورة إبراهيم آية ١٨ .

يا صاح بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا أَنْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ

وزعم أن أبا الجراح أنشده إياه بخفض "كُلَّهُمْ" وهذا ما لا يعرج عليه ؛ لأن
النصب لا يفسد الشعر^(١).

آراء النحاة في الشاهد :

في وصف اليوم بالعصوف ، ثلاثة أقوال للنحاة :

١ . أن العصوف وإن كان كان للريح ، فإن اليوم قد يوصف به ، لأن الريح
تكون فيه فجاز أن يقال : يوم عاصف ، كما يقال : يوم حارٍ ويوم باردٍ ، والبرد
والحر فيهما ، وهو أحد قولي الفراء في المسألة .^(٢)

٢ . أن المراد : في يوم عاصف الريح ، لأنها ذُكِرَتْ في أول الكلام كما قال
الشاعر :

إِذَا جَاءَ يَوْمٌ مُظْلَمٌ الشَّمْسِ كَاسِفٍ^(٣)

يريد : كاسف الشمس ، فحذف ؛ لأنه قد مرَّ ذكره^(٤).

٣ . أنه من نعت الريح ، غير أنه لما جاء بعد اليوم أتبع إعرابه ، كما قيل : جُحِرَ
ضَبٌّ خَرِبٌ ، وهو قول الفراء^(٥) كما مرَّ .

(١) إعراب القرآن ٢ / ٣٦٧ .

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ .

(٣) من الطويل في المرجع السابق ، وتفسير الطبري ١٣ / ٢٣٥ بلا نسبة .

(٤) يُنظر تفسير القرطبي ٩ / ٣٠١ .

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٤ .

وقد استشهد له بالشاهد الثاني ، وبقراءة يحيى بن وثّاب ، والأعمش : " إن الله هو الرّزاق ذو القوة المتين " (١) ، بجر المتين وبقول ذي الرّمّة :

تُرِيكَ سُنَّةً وَجْهٍ غَيْرٍ مُّقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبٌ (٢)

فقال : " غير " لمجاورته " وجه " وكان حقه النصب ؛ لأنه صفة لسُنَّة .

وبقول الحطيئة :

وإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ (٣)

والوجه أن يقول " هموز النَّاب " ؛ لأنه صفة لحية ، لكنه أتى بها مجرور لمجاورته المجرور وهو قوله " واد " .

ورأي النحاس هو الراجح ، فالجر على الجوار ، قد عدّه سيويه غلطاً عن العرب ، فكيف يحمل كتاب الله عليه ، أما ما استشهد به الفراء ، فهي أبيات من الندرة ، يستشهد بها على هذا الغلط الذي نقله سيويه عن العرب ، كما عدّ بيت النابغة شاهداً على عيب الإقواء ، حتى أن الفراء نفسه قال بعد أن أورد بيت ذي الرّمّة : " قلت لأبي ثروان ، وقد أنشدني هذا البيت بخفض (غير) : كيف تقول :

تريك سُنَّةً وَجْهٍ غَيْرٍ مُّقْرِفَةٍ

(١) سورة الذاريات آية (٥٨) ، والقراءة غير منسوبة في المحتسب ٢ / ٢٨٩ ، وليحيى بن وثّاب والأعمش في معاني القرآن ٢ / ٧٥ ، وفتح القدير ٥ / ٩٣ .

(٢) من البسيط في ديوانه ٤ ، ومعاني الفراء ٢ / ٧٤ ، والسُنَّة: الصورة ، ومقرفة: معيبة ، والندب: أثر الجرح .

(٣) من الوافر له في ديوانه ١٣٩ ، والخصائص ٣ / ٢٢ ، واللسان " سوا " ، و" الهمز " : العض ، والسبي: المثل .

قال :

ترك سُنَّة وجه غير مقرفة

قلت : فأنشد : فخفض (غير) : فأعدت عليه القول ، فقال : الذي تقول أجود مما أقول أنا، وكان إنشاده على الخفض "(١) .

وأما قراءة يحيى بن وثاب ، والأعمش (٢) " ذو القوة المتين " بكسر النون ، فهي على أن يكون " المتين " صفة للقوة ، وذُكِرَ على المعنى : أي ذو القهر المتين (٣) ، فلا يكون من باب الخفض على الجوار (٤) .

وعليه فشهدا النحاس ، مما يستشهد بهما على ما نقل سيبويه من أغلاط العرب ، ولا يُحمل عليهما والله أعلم .

كما تتضح لنا خاصية من خصائص شواهد النحاس ، وهو الاستشهاد على الشيء بنظيره ، فقد عدَّ الإقواء غلطاً منقولاً عن العرب نظيره الجر على الجوار . والله أعلم .

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٤ .

(٢) سبق تخريجها .

(٣) يُنظر إعراب القراءات الشاذة للعكبري ٢ / ٥١٤ .

(٤) يُنظر الخزانة ٥ / ٨٦ .



التوابع



إبدال الفعل من الفعل

قال الشاعر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا^(١)

استشهد النحاس بهذا البيت، ولم ينسبه، وهو لعبيدالله بن الحر الجعفي شاعر إسلامي .

وموضع الشاهد فيه قوله : " مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا " فإنَّ " تُلْمِمُ " بدل من " تَأْتِنَا " وتفسير له ، لأن الإلمام الإتيان ، ولذلك جُزِمَ ، وعليه أجاز النحاس أن يكون " يُذَبِّحُونَ " في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾^(٢) بدلًا من " يَسُومُونَكُمْ " وتفسيرًا له ، حيث قال : " إذا كان بغير واو ، فهو تبين للأول وبدل منه ، كما أنشد سيبويه :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا البيت " (٣)

آراء النحاة في الشاهد :

إبدال الفعل من الفعل ثابت عن العرب بشواهد أوردتها النحاة ، وهذا البيت هو الأكثر ورودًا على ذلك ، ومثله قول الشاعر :

(١) من بحر الطويل ، في الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، وسر الصناعة ٦٧٨ ، والخزانة ٥ / ٢٠٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٤٩ .

(٣) الإعراب ١ / ٢٢٢

إِنْ يَغْدُوا أَوْ يَجْبُوا
أَوْ يَبْحَلُوا لَا يَحْفَلُوا
يَغْدُو عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ
كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا^(١)

"فَيَغْدُوا" بدل من قوله "لَا يَحْفَلُوا" وعليه أجاز النحاة ومنهم النحاس ، أن يكون قوله تعالى "يُدْبِحُونَ" بدلاً من "يَسُومُونَكُمْ"^(٢) .

وقد اشترط النحاة لإبدال الفعل من الفعل ، أن يكون موافقاً له في المعنى ، مع زيادة بيان^(٣) ، وبيان ذلك في الشاهد الذي معنا ، قول سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله :

متى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا... البيت

قال : تُلْمِمُ ، بدل من الفعل الأول ، ونظيره في الأسماء : مررتُ برجلٍ عبد الله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإمام كما فسّر الاسم الأول بالاسم الآخر"^(٤) .

وبيان ذلك في الآية الكريمة ، أن "يُدْبِحُونَ" تفسير لصفات العذاب^(٥) ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾^(٦٨) يَضَعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ

(١) من مجزوء الكامل لبعض بني أسد في الكتاب ١ / ٤٤٦ ، والخزانة ٥ / ٢٠٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٨٤ / ٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥١٥ .

(٢) يُنْظَرُ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١ / ٢٨٣ ، وَالدَّرُ الْمَصُونُ ١ / ٢١٩ .

(٣) يُنْظَرُ التَّسْهِيلُ ١٧٢ بِتَصْرِفٍ .

(٤) يُنْظَرُ الْكِتَابُ ٣ / ٨٦ .

(٥) يُنْظَرُ مَعَانِي الْفَرَاءِ ٢ / ٦٩ بِتَصْرِفٍ .

فِيهِ مُهَانًا ﴿١﴾؛ لَأَنَّ مِضَاعِفَةَ الْعَذَابِ هِيَ لُقْيَا الْآثَامِ .

وقد استدلل النَّحَاةُ بِهَذَا الشَّاهِدِ ، عَلَى أَنَّ إِبْدَالَ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ هُوَ إِبْدَالٌ مُفْرَدٌ مِنْ مُفْرَدٍ لظُهُورِ الْجُزْمِ فِي " تُلْمِمَ " (٢) .

(١) سورة الفرقان من آية (٦٨-٦٩) .

(٢) يُنْظَرُ الْخَزَانَةُ ٥ / ٢٠٤ .

بدل الاشتمال

قال الشاعر :

وما كانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٍ ولكنَّه بُيَانٌ قَوْمٍ تَهَدَّمَا^(١)

وقال الآخر :

وَذَكَرْتُ تَقْتَدَ بَرْدَ مَائِهَا^(٢)

استشهد النحاس بالبيتين السابقين ، الأول منهما للشاعر الجاهلي عبدة بن الطيب ، والثاني للشاعر الإسلامي أبي وجزة السعدي .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : " قيسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٌ " حيث رفع " هُلُكُهُ " بدلاً من قيس بدل اشتمال ، وعليه أجاز النحاس خفض " قتالٍ " في قوله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٣) ، على بدل الاشتمال .

وموضع الشاهد في البيت الثاني : " تَقْتَدَ بَرْدَ مَائِهَا " ف " بَرْدَ " منصوب على بدل الاشتمال من " تَقْتَدَ "^(٤) ، وعليه أجاز النحاس أن يكون موضع " أَنْ " في قول الله تعالى ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا^ص فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيهِمْ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسَعَى ﴾^(٥) في

(١) من بحر الطويل ، في ديوانه ٨٨ ، والأغاني ١٤ / ٨٧ ، والكتاب ١ / ١٥٦ ، والخزانة ٥ / ٢٠٤ .

(٢) من الرجز ، وتتمته : وَعَتَكَ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا ، في الكتاب ١ / ١٥١ .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٤) اللسان "قتد" ١٢ / ٢ ، وتقتد : اسم موضع ماء .

(٥) سورة طه من آية ٦٦ ، وهي قراءة عيسى الثقفي وأبي حيوة ، يُنظر البحر المحيط ٦ / ٣٢٠ .

قراءة من قرأ بالتاء " تُخَيَّلُ " بالتاء ، والبناء للمفعول ، أن يكون رفعاً على البدل " بدل الاشتغال " من الضمير المستتر في " تُخَيَّلُ " العائد على الحبال والعصي ^(١) ، وسنزيده شرحاً بإذن الله .

آراء النحاة في الشاهد :

المقصود ببدل الاشتغال عند النحاة : بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتغالاً بطريق الإجمال ^(٢) فهو تابع يقصد به تعيين ، وبيان شيء في متبوعه ، وهذا الشيء ليس جزءاً أصيلاً من المتبوع ، ولكنه من الأمور العارضة ، ويدل عليه العامل في المبدل منه بطريقة إجمالية ، لذا أجمع النحاة والمفسرون أن " قتال " في الآية الكريمة الأولى مجرور على أنه بدل اشتغال من " الشهر " ؛ فالقتال ليس جزءاً أصيلاً من الشهر ، ولكنه يقع فيه ، وقد دلَّ عليه العامل في المبدل منه ، بطريق الإجمال ؛ إذ إن سؤا لهم عن الشهر ، لأجل القتل فيه .

كما أن من تخريجهم - ومنهم النحاس - لقراءة من قرأ في قوله تعالى : ﴿ تُخَيَّلُ ﴾ إليه من سحرهم أنها تسعى ﴿ بالتاء والبناء للمفعول " تُخَيَّلُ " ^(٣) ، أن تكون (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع في محل رفع بدل اشتغال من الضمير المستتر في " تُخَيَّلُ " العائد على الحبال والعصي ، والتقدير والله أعلم تُخَيَّلُ الحبال والعصي سَعِيَّهَا ، لوجود ضوابطه ، فسعيها المصدر المؤول من (أن) ومعموليها ، ليس جزءاً

(١) يُنظر المرجع السابق .

(٢) يُنظر أوضح المسالك ٣ / ٣٦٢ ، وشرح التصريح ٢ / ١٥٥ .

(٣) سبق تخريجها .

أصيلاً من الحبال والعصي ، بل أمرٌ عارضٌ عليها وهي مشتملة عليه ، واشتمل عليها العامل " تُخَيَّلُ " بطريق الإجمال ، فما تُخَيَّلُ هو سَعِيْهَا^(١) ، والله أعلم .

وعليه جاءت رواية النصب في " هُلِكَ " ، الشاهد الأول ، " فَهُلِكَهُ " بدل من " قيس " بدل اشتمال و " هُلِكَ " بالنصب خبرٌ لكان ، وبعضهم يرويه بالرفع " هُلِكَ " ^(٢) على أن تكون الجملة " هُلِكَهُ هُلِكٌَ واحدٌ " خبراً لكان ، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه ، إلا أن الرواية الأولى هي الرواية المشهورة ، التي نقلها النحاة الثقات وعلى رأسهم سيبويه^(٣) ، وكثيراً ما يعتدُّ النحاس بالرواية المشهورة للبيت في استشهاداته دون غيرها من الروايات .

أما الشاهد الثاني ، فضابط بدل الاشتمال فيه أن " بَرْدُ مَائِهَا " جزء ليس بأصيل في " تَقْتَدَ " موضع الماء ، وإِنَّهَا هو أمرٌ طارئٌ عليها ، وقد اشتمل الذكر عليها ، فهو كقولنا " أعجبني زيدٌ كرمُه " .

ومن خلال ما مرَّ تتضح خاصية من خصائص الاستشهاد عند النحاس ، وهي تنوع الشواهد في المسألة الواحدة ، وما ذلك إلا لأنه كما سبق أن ذكرنا ، غزير الرواية وكثير الاستشهاد . والله أعلم .

(١) يُنظر المحتسب ٢ / ٥٥ ، والكشاف ٢ / ٥٤٤ .

(٢) يُنظر شرح المفصل ٣ / ٦٥ .

(٣) يُنظر الكتاب ١ / ١٥١ .

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض

قال الشاعر :

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(١)

وقال الآخر :

وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفٌ^(٢)

استشهد النَّحَّاسُ بالبيتين السابقين ، الأول منها مجهول ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، والثاني منها للشاعر مسكين الدارمي .

وموضع الشاهد في البيت الأول هو قوله (فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ) حيث عطف (الأيَّامِ) على الضمير المجرور في (بك) بغير إعادة حرف الجر ، وهذا عند البصريين ضرورة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك .

وموضع الشاهد في البيت الثاني : (وما بينها والكعبِ) حيث عطف (الكعبِ) على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، والتقدير : وما بينها وبين

(١) من البسيط في الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٤ ، والخزانة ٥ / ١٢٣ ، والهمع ٢ / ١٣٩ .

(٢) من الطويل في ديوانه ٥٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٩ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٥ ، واللسان " غوط " ، وصدرة: تعلق في مثل السواري سيوفنا، والكعب : هو كعب الرجل ، والغوط : المطمئن من الأرض ، ونفائف: جمع نفف ، وهو الهواء بين الشئيين .

الكعب ، وهذا عند البصريين ضرورة^(١) ، والنَّحَّاس تابع لهم حتى أنه نقل عن الكوفيين قبحه ، مع أنهم يميزونه ، كما سنوضح بحول الله ، قال النَّحَّاس في معرض قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٢) : " قرأ قتادة وهمزة (والأرحام) بالخفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك ، فأما البصريون فقال رؤسائهم : هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمت ، وقال سيبويه : لم يعطف على المضمرة المخفوض ، لأنه بمنزلة التنوين ، وقال أبو عثمان المازني : المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر ، فكما لا يجوز مررتُ بزَيْدٍ وَكَ ، كذلك لا يجوز مررتُ بك وزَيْدٍ ، وقد جاء في الشعر ، كما قال :

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَامِ مِنْ عَجَبِ

وكما قال :

وما بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفٌ^(٣)

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض آراء :
أن ذلك مما يجوز في السعة مطلقاً ، وهو مذهب الكوفيين^(٤) ، وقد نقل عنهم

(١) يُنظر ضرائر الشعر ١٤٧ .

(٢) سورة النساء آية (١) .

(٣) الإعراب ١ / ٤٣١ .

(٤) يُنظر الإنصاف ٢ / ٤٦٥ .

النحاس كما مرّ ، ووافقتهم في ذلك أبو الحسن الأخفش ، ويونس والشلوبين^(١) ،
وابن مالك^(٢) ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

كما وافقهم أبو حيان^(٣) ، وابن هشام^(٤) ، حجّتهم في ذلك السماع والقياس .

أما من حيث السماع فقولهم : « ما فيها غيره وفرسه »^(٥) ف « فرسه » معطوف
على الضمير المخفوض في « غيره » دون إعادة الخافض .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ ﴾^(٦) ،
في « من » عطف على الضمير في « لكم » دون إعادة الخافض .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى
عَلَيْكُمْ ﴾^(٧) ف « ما يتلى عليكم » عطف على الضمير في « فيهن » من غير إعادة
الجار ، والتقدير : قل الله يفتيكم فيهن وفيما يتلى عليكم .

٢- أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وعليه فالعطف على الضمير
المخفوض في الشاهدين من باب الضرورة ، ولا يجوز في سعة الكلام ، وهو مذهب

(١) ينظر الهمع ٥ / ٢٦٨ ، وشرح التصريح ٢ / ١٧٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣ / ٢٣٩ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٢٢٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٣٥٢ .

(٥) ينظر المرجع السابق .

(٦) سورة الحجر آية (٢٠) .

(٧) سورة النساء آية (١٢٧) .

البصريين - وعلى رأسهم - سيويه^(١) .

وأجابوا عن القراءة السابقة بأن تكون الواو في « والأرحام » واو القسم ،
والقسم سوا تنزيهاً على صلتها ، وتعظيماً لشأنها ، ويكون قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٢) جواب القسم^(٣) ، وحثهم في ذلك أن الضمير كالتنوين فكما لا
يعطف على التنوين فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار ، وأن المعطوف والمعطوف
عليه شريكان يحل كلُّ منهما محل صاحبه ، فكما لا يجوز مررتُ بزیدٍ وك ، وكذلك لا
يجوز مررت بك وزن^(٤) .

كما أجابوا على احتجاج الكوفيين بقول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ
وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُمْ رِزْقِينَ ﴾ بأن المعنى : وجعلنا لكم فيها مما يشي ، وإماءً وعبيداً
وأنعاماً .

فالعطف على « معاش » لا على الضمير المجرور .

كذا أجابوا على احتجاجهم بقول الله تعالى : ﴿ وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ
يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ بأن العطف على النساء لا على الضمير
المخفوض^(٥) .

٣- جواز ذلك إذا أكد الضمير نحو مررتُ بك نفسك وزيدٍ ، وإلا فلا يجوز إلا

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

(٢) سورة النساء آية (١) .

(٣) ينظر معاني الزجاج ٢ / ٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ١٨٥ .

(٥) ينظر المرجع السابق ٢ / ٤٦٤ .

في الضوررة ، وهو قول الحرمين ، والزيادي^(١) .

١ - قوة ما أورده هذا الفريق من أدلة ، ويجاب عن قول البصريين بأن المعنى في قول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا ﴾ : وجعلنا لكم فيها مما يش وإماءً وعبيداً وأنعاماً ، أن هذا القول هو أحد أقوال المفسرين في الآية ، والثاني هو أن تأويل « ومن لستم له برازقين » : هي الوحش ، وعلي يكون التقدير : ولمن لستم له برازقين^(٢) .

كما يجاب عن قولهم بأن العطف في قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﴾ على النساء لا على الضمير المخفوض ، بتأويل بعض المفسرين للآية فيُنقل عنهم بأن المعنى : أفاتهم فيما سألوا عن وفيما لم يسألوا عنه^(٣) .

٢ - ضعف أدلة المانعين من حيث أنهم منعوا ذلك ، لأن الضمير كالتنوين ، فلا يُعطف عليه إلا بإعادة الجار ، ووجه ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يعطف على الضمير مطلقاً سواءً أكان مرفوع الموضع أم منصوبه أم مجروره ، وسواءً أعيد الخافض معه أم لا تماماً كالتنوين^(٤) .

ونضيف إليه أن العطف على الضمير المخفوض المتصل من غير إعادة الخافض ، فيه إجراء المضمرة مجرى المظهر ، وحمل فرع على أصل ، فالمظهر هو الأصل والمضمرة فرع عنه ، وهذا من أوجه القياس التي ذكرها النحاة ، ومن ثمّ فشاهد النحاس ما لا

(١) يُنظر رأيهما في الهمع ٥ / ٢٦٨ ، والزيادي : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان أخذ عن الأصمعي ،

وأخذ عنه المبرد ، وفاته بعد (٢٥٠) هـ ، والجرمني :

(٢) تفسير البحر المحيط ٣ / ٥٣١ .

(٣) يُنظر الإنصاف ٢ / ٤٦٤ .

(٤) ينظر الدر المصون ١ / ٥١٩ بتصرف .

يُعد عند النحاة - على الأصح - من الضرورة لجوازه في سعة الكلام ، وفيه ردُّ على من ضعف قراءة حمزة للآية الكريمة معنا كالزخشي (١) .

والله أعلم

العطف حملاً على المعنى

قال الشاعر :

بَادَتْ وَغَيْرَ آيْهِنَّ مَعَ الْبَيْلِ إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرَهِنَّ هَبَاءٌ^(١)
وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سِوَاءُ قَدَالِهِ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمِعْزَاءُ^(٢)

وقال الآخر :

بِإِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

استشهد النحاس البيتين السابقين الأول منها للشاعر الجاهلي الشَّامِخ بن ضرار، والثاني منها لجرير ، وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : (ومُشَجَّجٌ) حيث إنه رفعه بالعطف حملاً على المعنى ؛ لأنه إذا قال بادت إلا رواكد، علم أن المعنى : بقيت رواكدٌ ومن ثم عطف وقال ومُشَجَّجٌ^(٣) ، وعليه أجاز النحاس أن تكون اللام في قوله عز وجل : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾^(٤) معطوفة على علة محذوفة حذف معلولها أيضاً ، والتقدير : فعل ذلك لئسهل عليكم ولتكمّلوا العدة ، حيث قال : " ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ فيه خمسة أقوال ... القول الخامس ذكره أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، قال : هو محمول على المعنى ،

(١) من الكامل للشَّامِخ بن ضرار في ملحق ديوانه ٤٢٧ ، والكتاب ١ / ١٧٣ ، والخزانة ٥ / ١٤٧ .

(٢) من بحر الطويل لجرير في معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢ ، والمغنى ٢ / ٢٩٥ ، واللسان " هيج " ، وليس في ديوانه .

(٣) يُنظر شرح أبيات سيبويه للسري في ١ / ٢٨٨ .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٥) .

والتقدير : فعل ذلك لئسهل عليكم ولتكملا العدة ، ومثله ما أنشده سيويه :

بَادَتْ وَغَيْرَ آيِهِنَّ ... البيت " (١)

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : (فحسبك والضحاك) بنصب الضحاك ، بالعطف على المعنى أي : يكفيك ويكفي الضحاك سيف مهند ، وعليه أجاز النحاس أن تكون (من) في قوله تعالى ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ في موضع نصب حملاً على المعنى أي : يكفيك ويكفي من اتبعك (٢) .

آراء النحاة في الشاهد :

القول بالعطف على المعنى ، هو تخريج لبعض النحاة في آيات من كتاب الله منها: قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ ، فأجاز الزجاج (٣) أن تكون معطوفة على علة محذوفة حذف معلولها ، على التقدير الذي ذكرنا ، واستشهد له بالشاهد الأول .

كذا أجاز بعضهم منهم النحاس أن موضع (من) في قوله تعالى ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ نصب بالعطف حملاً على المعنى على التقدير الذي ذكرنا ، واستشهد له بالشاهد الثاني ، وله روايات أخرى ، فروي (والضحاك) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وروي (الضحاك) على إضمار حسب أخرى دل عليها ما

(١) الإعراب ١ / ٢٨٨ .

(٢) الإعراب ٢ / ١٩٤ بتصرف

(٣) يُنظر معانيه ١ / ٢٥٤ .

قبلها^(١)، وعلى هاتين الروایتين لا شاهد فيه ، إلا أن رواية النَّحَّاس بالنصب رواية مشهورة نقلها الثقات^(٢) .

وبهذين الشاهدين يكون العطف حملاً على المعنى ثابتاً عن العرب ، ومما يشهد بصحة قول الزَّجاج كما نقل عنه النَّحَّاس في أن (اللام) في الآية الكريمة الأولى معطوفة على علة محذوفة قبلها ، كذا ثبت بهما صحة ما ارتآه النَّحَّاس من أن (من) في الآية الكريمة الثانية في موضع نصب بالعطف على المعنى .

وهو الموافق لما عليه بعض أهل التفسير حيث قال الطبري : " عن الشعبي قال في قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال : حسبك الله وحسب من معك ... فعلى هذا التأويل فـ" من " نصب عطفاً على معنى الكاف ، لا على لفظه ؛ لأنها في محل خفض في الظاهر ، وفي محل نصب في المعنى ، لأن معنى الكلام : يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين " ^(٣) . والله أعلم .

(١) يُنظر المغني ٢ / ٢٩٥ .

(٢) كما في معاني الفراء ١ / ١٤٧ ، شرح المفصل ٢ / ٥١ .

(٣) تفسير الطبري ١٠ / ٤٦ .

تقديم وتأخير المتعاطفين في الجملة الشرطية

قال امرؤ القيس (١) :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

استشهد النحاس بيت امرئ القيس السابق، وموضع الشاهد فيه قوله :
 (كفاني ولم أطلب قليل من المال) حيث إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير :
 كفاني قليل من المال ولم أطلب ؛ وعليه فقد أجاز أن يكون في قوله
 تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا
 جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ
 لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (٢) تقديم وتأخير، والتقدير : يا
 أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو جاء أحد منكم من الغائط أو
 لامستم النساء وإن كنتم جنبًا فاطهروا .

قال النحاس : " في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير : لا تقربوا الصلاة وأنتم
 سكارى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء وإن كنتم جنبًا فاطهروا
 والتقديم والتأخير لا يُنكر، كما قال الله جل وعز : ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ

(١) من الطويل في ديوانه ٣٩، والكتاب ١ / ٧٩، والمقتضب ٤ / ٧٦، والإنصاف ١ / ٨٤،
 والجمع ٢ / ١١٠، والخزانة ١ / ٣٢٧ .

(٢) سورة النساء آية (٤٣) .

لَكَانَ لِرَازِمًا وَأَجَلَ مُسَمًّى ﴿١﴾ أي : ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى ، وقال

الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولم أطلب قليل من المال" (٢)

آراء النحاة في الشاهد :

للمعربين في العطف بأو في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ أقوال متعددة (٣) ، ذلك لأنه قد عطف بالغائط على المرضى والسفر ، وليسا بحدثين ، والغائط حدث ، وليس هو من باب التنازع ، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر ، مع بقاء المعنى صحيحاً ، والأمر هاهنا ليس كذلك ، لأن القليل ليس مطلوباً ، وبناءً على المعنى حكم النحاس بأن الكلام في الآية الكريمة تقديماً وتأخيراً على التقدير الذي ذكرنا في موضع الاستشهاد ، كما أن في البيت تقديماً وتأخيراً .

(١) سورة طه آية (١٢٩) .

(٢) الإعراب ١ / ٤٥٨ .

(٣) ينظر البحر المحيط ٣ / ٦٠٦ .

الأسماء الملازمة للنعته

قال الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(١)

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت ، وهو للشاعر الإسلامي كَعْبُ بن مَالِكٍ .

موضع الشاهد فيه قوله : (مَنْ غَيْرِنَا) حيث جاءت (مَنْ) نكره موصوفة بـ (غَيْرِنَا) ، وعليه أجاز النَّحَّاسُ أن تكون جملة (يحبونهم) في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ ﴾^(٢) ، في موضع رفع نعتاً (لِمَنْ) لأنها نكرة ، والتقدير في : ومن الناس فريق يحبون أنداداً أتخذوهم من دون الله^(٣) ، والضمير المرفوع يعود على (مَنْ) باعتبار المعنى .

آراء النحاة في الشاهد :

من أحوال (مَنْ) كما ذكر النحاة أن تقع نكرة موصوفة نحو : مررتُ بَمَنْ معجبٍ لك ، والشاهد الذي معنا شاهد مشهور في هذه المسألة ، إلا أن الكسائي خصَّ ذلك بكل موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد (رَبِّ)^(٤) ، كقول الشاعر :

رُبَّ مَنْ أَنْصَبَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ^(٥)

(١) من الكامل في ديوانه ٢٨٩ ، والكتاب ٢ / ١٠٥ ، ومعاني الفراء ١ / ٢٢١ ، وسر الصناعة ١ / ١٣٥ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٣٠ ، والخزانة ٦ / ١٢٠ .

(٢) سورة البقرة آية ١٦٥ .

(٣) ينظر الإعراب ١ / ٢٧٦ .

(٤) يُنظر المغني ١ / ٦٢١ ، والهمع ١ / ١٣٥ .

(٥) من بحر الرمل لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ١٣ / ٩٨ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٢٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١١ ، والخزانة ٦ / ١١٣ .

وكقول الآخر :

أَلَا رَبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِّنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ^(١)

ومن ثمَّ ردَّ الاستشهاد بالشاهد الذي معنا ، وخرَّجه على زيادة (مَنْ) بناء على أصل الكوفيين في جواز زيادة الأسماء^(٢) ، إلا أننا نرى صحة الاستشهاد به على مجيء (من) نكرة موصوفة ، لأمرين :

١ . وجود شواهد مماثلة ، وردت فيها (مَنْ) نكرة موصوفة في موضع لا يختص بالنكرات ، منها الآية الكريمة السابقة ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَخِذُّ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾ ، قال أبو حيان : " يحبونهم يجوز أن تكون صفة لمن ، إذ جعلتها نكرة موصوفة ، وجاز ذلك لأن في يحبونهم ضمير من ، وأعاد الضمير على (من) جمعاً في المعنى "^(٣) .

ومنه قول الفرزدق :

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بَأَرْحُلِنَا كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ^(٤)

ف(فمن) نكرة موصوفة: أي كشخص ممطور بواديه ، وهي في موضع لا يختص

(١) من الطويل غير منسوب في الكتاب ١ / ٢٧١ ، والأصول ١ / ٥١٤ ، والجنى الداني ٤٥٢ ، والهمع

٣١٧ / ٦ ، ولعبد الله بن همام في حماسة البحترى ١٧٥ .

(٢) يُنظر شرح المفصل ٤ / ١٢ .

(٣) البحر المحيط ١ / ٦٦٧ .

(٤) من البسيط للفرزدق في الكتاب ٢ / ١٠٦ ، والخزانة ٦ / ١٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٤١ .

بالنكرات، ولا يصح اعتبار (من) هنا زائدة ، إذ إن قوله (ممطور) صفة لموصوف وهو (مَنْ) وقد ظهر ، وقد يستقيم الكلام عند حذفه من الكلام فيصبح تقديره : كممطور بواديه ، وهذا من باب نيابة الصفة عن الموصوف لا من باب الزيادة ، وكما لا يُحكم على الموصوف المحذوف الذي تقوم الصفة مقامه إذا ما ظهر بالزيادة ، كذلك لا يُحكم على (مَنْ) هاهنا بالزيادة ، وكذلك في الشاهد لا يجوز اعتبار (مَنْ) فيه زائدة كما قال الكسائي ؛ لهذه العلة .

٢. أن (مَنْ) من الأسماء، فلا يشترط في الحكم عليها بأنها نكرة دخول (رب) عليها ، وإنما هي كغيرها من النكرات في دخول رب عليها وعدمه .

وعليه فشاهد النَّحَّاس مما يحتج به على هذه المسألة ، وله رواية أخرى ، فرؤي : (على من غيرنا)^(١) بضم غيرنا ، وهذا لا يقدر في صحة الاستدلال به ، إذ إن (مَنْ) على هذه الرواية على حالها نكرة موصوفة ، وفي الكلام ضمير محذوف تقديره : (فكيف بنا فضلاً على من هو غيرنا) ، والجملة بعد (مَنْ) صفة لها . والله أعلم .

(١) يُنظر المغني ١ / ٦٢١ .

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

قال الشاعر :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقَيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ^(١)

استشهد النَّحَّاسُ بهذا البيت، وهو لِلنَّابِغَةِ الجَعْدِي، وموضع الشاهد فيه قوله : (كأنك من جمال) حيث حُذِفَ الموصوف وأقام الصفة مقامه ، والتقدير : كأنك جمال من جمال بني أقيش ، وعليه أجاز النَّحَّاسُ أن يكون المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾^(٢) وتوفنا أبراراً مع الأبرار ، ثم حذف الموصوف (أبراراً) اكتفاءً بعلم المخاطب به^(٣) .

آراء النحاة في الشاهد :

اختلفت أقوال النحاة في حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، وبناءً على هذا الاختلاف ، فقد اختلف تحديدهم لموضع الشاهد الذي معنا على قولين :

١ . أنه يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، إذا كان جملة أو شبهها وذلك إن ظهر أمر الموصوف ظهوراً يُستغنى معه عن ذكره ، وهو قول سيبويه حيث قال : (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منها مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ، وإنما يريد : ما منها واحد مات^(٤) .

(١) من الوافر ، للنابغة الجعدي في ديوانه ١٢٦ ، والكتاب ٢ / ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٩ ، والخزانة ٦٧ / ٥ .

(٢) سورة آل عمران ١٩٣ .

(٣) يُنظر الإعراب ١ / ٤٢٧ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

وتبعه في ذلك المُبرِّد^(١)، وابن يعيش^(٢)، والنَّحَّاس كما مرَّ .

وعليه فموضع الشاهد في البيت عند هؤلاء هو قوله (كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالٍ) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، والتقدير كما ذكر النَّحَّاس : كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ ، ويكون المعنى في قوله تعالى ﴿ وَتَوَقَّانَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ أBRARًا مَعَ الْأَبْرَارِ فَحَذَفَ الْمَوْصُوفَ اكْتِفَاءً بِعِلْمِ الْمَخَاطَبِ بِهِ .

٢. إِنَّ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مَقَامَهُ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً أَوْ شَبَّهَهَا لَا يَجُوزُ ، إِلَّا إِذَا كَانَ بَعْضُ اسْمٍ مُقَدِّمًا مَخْفُوضًا بِمَنْ أَوْ فِي ، نَحْوِ (مَنَّا ظَغْنٌ وَمَنَّا أَقَامٌ ، أَي : مَنَّا فَرِيقٌ ظَغْنٌ ، وَمَنَّا فَرِيقٌ أَقَامٌ)^(٣) .

وعليه فموضع الشاهد في البيت عند هؤلاء ، هو قوله : (يَقَعُّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ) ، حيث حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، لأنه بعضٌ من مجرور بمن ، والتقدير : جَمَلٌ يَقَعُّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ ، فَإِنَّ لَمْ يَصْلِحِ الْمَنْعُوتُ لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَعْضُ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَجْرُورٍ بِمَنْ أَوْ فِي ، اِمْتَنَعَ إِقَامَةُ الْجُمْلَةِ وَشَبَّهَهَا مَقَامَهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ^(٤) ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جَنِّي^(٥) ، وَابْنِ مَالِكٍ^(٦) ، وَالرَّضِيِّ^(٧) ، إِلَّا أَنَّهُ وَظَفَ الشَّاهِدَ عَلَى نَحْوِ مَا وَظَّفَهُ

(١) المقتضب ٢ / ١٣٧ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٥١ .

(٣) يُنْظَرُ أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣ / ٢٦٨ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢ / ٤٠٠١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ١ / ٨١١ .

(٤) يُنْظَرُ ضَرَائِرُ الشَّعْرِ ١٧٠ .

(٥) يُنْظَرُ سِرُّ الصَّنَاعَةِ ١ / ٢٨٥ .

(٦) التسهيل ١٧١ .

(٧) شرح الرضي ٣ / ٣٢٦ .

أصحاب القول الأول ، وعده من الضرورة الشعرية ^(١) .

والقول الأول هو الراجح ، للأمور التالية :

١ . ورود ذلك في فصيح الكلام : القرآن الكريم ، وقول العرب ، فمن وروده في كتاب الله عز وجل ، الآية الكريمة التي مرّت معنا ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ ف ﴿ مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ صفة لموصوف محذوف ، يدل على ذلك أنه موافق لما عليه أهل التفسير ، قال القرطبي : ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ أي : أبراراً مع الأنبياء أي في جملتهم ^(٢) .

ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ ^(٣) ، قال أبو حيان : « (إن) هنا نافية ، والمخبر عنه محذوف ، قامت صفته مقامه ، التقدير : ما أحد من أهل الكتاب ، كما حذف في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ أي : وما أحد منكم إلا واردة ^(٤) .

وأما وروده في كلام العرب ، فما نقله عنهم سيبويه ، كما مرّ معنا من قولهم : (وما منها مات حتى رأته) ، والتقدير : وما منها أحد مات ؛ وعليه يترجّح ما ذهب إليه النحّاس تبعاً لسببويه في توظيف الشاهد ، كما أنه ليس من الضرورة كما ذكر الرّضي . والله أعلم

(١) شرح الرضي ٣/ ٣٢٦ .

(٢) تفسير القرطبي ٤ / ٣٠٨ .

(٣) سورة النساء آية ١٥٩ .

(٤) البحر المحيط ٣ / ١٥٨ .



النداء



نداء المضاف إلى ياء المتكلم

قال زهير :

تَبَصَّرُ خَلِيلٍ هَلْ تَرَى مِنْ ظَغَائِنٍ تَحَمَّلَنَّ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

وقال الأعشى :

قَالَتْ هُرَيْرَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلَّا عَلَيْكَ وَيَلَّا مِنْكَ يَا رَجُلُ

استشهد النحاس بالبيتين السابقين وكلاهما لتناوي الجاهليين ، الأول لزهير بن أبي سلمى^(١) ، وموضع الشاهد فيه قوله : (خليل) حيث إنه منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذفت منه الياء واكتفي عنها بالكسرة ، وهذه اللغة هي المشهورة من اللغات الست في نداء المضاف إلى ياء المتكلم^(٢) ، فيما إذا كان المضاف مما آخره حرفاً غير لين ، أوليناً قبله ساكن كدلو وظبي ، وعليه خرج النحاس قوله تعالى ﴿يَوَيْلَئِي﴾^(٣) ، قال النحاس : (يا ويلتا) وقرأ الحسن (يا ويلتي) بالياء ، والقراءة الأولى أكثر في كلام العرب ؛ لأنهم يحذفون إذا قالوا : يا غلامٍ أقبل ؛ لأن النداء موضع حذف ، وكان الأصمعي ينشد بيت زهير :

تَبَصَّرُ خَلِيلٍ تَرَى مِنْ ظَغَائِنٍ^(٤)

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٤٣ ، وشرح القصائد الطوال التسع ٣٠٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤١٢ ،

والهمع ١ / ٣٧ .

(٢) يُنظَرُ أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٤ / ٣٦ .

(٣) سورة الفرقان آية ٢٨ .

(٤) الإعراب =

والثاني منهما للأعشى^(١) ، وموضع الشاهد فيه قوله : (يَا رَجُلُ) حيث إنه منادى مضاف لياء المتكلم ، فحُذِفَت منه الياء ، واكْتَفَى عن الإضافة بنيتها ، وجعل الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد ، وعليه خرَّج النَّحَّاس قراءة ابن كثير في قوله تعالى ﴿يَقَوْمِ أَذْكَرُوا﴾^(٢) بضم الميم ، حيث قال : " وروى عبيد بن عقيل عن شبل ابن عبَّاد عن عبدالله بن كثير أنه قرأ (يا قومُ اذكروا) بضم الميم ، وكذلك ما أشبهه وتقديره : يا أيها القوم كما قال :

وَيَا عَلِيَّكَ وَوَيْلًا مِنْكَ يَا رَجُلُ " (٣)

آراء النحاة في الشاهد :

تضمَّنَ الشاهدان اللذان معنا لغتين أوردتهما النحاة في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم .

الأولى منهما ما ورد في الشاهد الأول ، وهي حذف ياء المتكلم ، والاكتفاء عنه بالكسرة ، وهي لغة فصيحة مشهورة ، وردت في فصيح الكلام ، كقوله تعالى ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٤) .

والثانية منهما ما ورد في الشاهد الثاني ، وهي حذف الياء والكسرة ، ثمَّ معاملته

(١) من بحر البسيط في ديوانه ١٠٧ ، والمحتسب ١٢٣ / ٢ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٩ ، والخزانة ٣٩٤ / ٨ .

(٢) سورة المائدة آية ٢٠ ، وهي قراءة ابن كثير كما في الدر المصون ٢ / ٥٠٦ .

(٣) الإعراب ٢ / ١٣ .

(٤) سورة الزمر آية ١٦ .

معاملة الاسم المفرد، فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني، فهو منصوب تقديرًا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة، وتعرّفه بالإضافة المنوية، ويكثر هذا فيما لا يُنادى إلا مضافًا نحو (رَبِّ، وأُمِّ، وابنِ)، وعليه قرأ بعض القراء (رَبُّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ) ^(١)، بضم "رَبُّ" ^(٢) ومنه قول العرب: (يا أُمَّ لا تَفْعَلِي) ^(٣).

إلا أنه قد ورد في قراءة ابن كثير (يا قومُ)، وفي الشاهد الذي معنا فيما لم يكثر نداؤه مضافًا، وله ما يعضده من كلام العرب كقولهم: يا قومُ لا تفعلوا ^(٤).

وقد وظّف النَّحَّاسُ الشَّاهِدَ على غير ما وظّفه النَّحَّاةُ، فالشَّاهِدُ الأوَّلُ حجة للنَّحَّاةِ في صرف ما لا ينصرف في قوله (ضغائنٍ) بالتنوين ^(٥).

كما أن مقتضى الاستشهاد بالبيت الثاني في قوله (يا رجلُ) عند النَّحَّاةِ، هو بناؤه على الضم؛ لأنه مفرد نكرة مقصودة، وهذا هو القياس ^(٦)، في حين أنها ضمة مشاكلة عند النَّحَّاسِ كما سبق.

بقي أن نقول إن استشهاد النَّحَّاسِ بالشَّاهِدِ الأوَّلِ على ما ورد في الآية الكريمة،

(١) سورة يوسف آية ٣٣ .

(٢) إعراب القراءات الشواذ ١ / ٧٠٤ .

(٣) يُنظَرُ شرح التصريح ٢ / ٦٠، والأشْمُونِي ٣ / ٢٤٣ .

(٤) المرجعين السابقين

(٥) يُنظَرُ شرح المفصل ١ / ١٢٩، وشرح الأشْمُونِي ٣ / ٢٤٣ .

(٦) شرح المفصل ١ / ١٢٩ .

وهو قوله تعالى : (يا ويلتا) فيه مخالفة واضحة ، فقوله تعالى (يا ويلتا) جاء على لغة أخرى غير التي وردت في البيت ، وهي ثبوت الياء مفتوحة ، ثم قلب كسرة ما قبل الياء فتحة والياء ألفاً ، ومثله أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي ﴾^(١) ، أما في البيت فقوله (خليل) فيه حذف ياء المتكلم والاكْتفاء بالكسرة ، وهي لغة ثانية غير التي وردت في الآية ، لذا فالأولى الاحتجاج بقول الأعشى :

بَأَنْتُ لِتَحْزُنُنَا عَفَّارَهُ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ^(٢)

وموضع الشاهد فيه قوله : " يا جارتا " ، فهو منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد بقيت الياء مفتوحة « يا جارتِي » ، ثم قُلبت كسرة ما قبل الياء فتحة ، فقلبت الياء ألفاً.

والله أعلم .

(١) سورة الزمر آية ٥٦ .

(٢) من مجزوء الكامل في ديوانه ١١١ ، وشرح المفصل ٢٢ / ٣ ، وشرح الأشموني ١٧ / ٣ .

حذف المنادى

قال الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَار مَيِّ عَلَى الْبَلِي وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرُ

وقال الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

استشهد النحاس بالبيتين السابقين ، الأول منها لذي الرِّمَّة (١) ، والثاني منها
مجهول القائل (٢) .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : (يا اسلمي) حيث حذف المنادى قبل
فعل الأمر ، فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً .

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : (يا لعنة الله) يريد : يا قوم ، أو يا هؤلاء
لعنة الله ، فحذف المنادى ، ولذلك رفع (لعنة) على الابتداء ، ولو أوقع النداء عليها
لنصبها ، وعليه خرج النحاس قراءة الكسائي في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ (٣)
بتخفيف لام الألف ، على حذف المنادى ، والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا .

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٢٩٠ ، والتصريح ١ / ١٨٥ . والجرعاء : هو الموضع المختلط ترابه بالحصى ،
والقطر : المطر .

(٢) في من بحر البسيط ، بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢١٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، والإنصاف ١ / ١١٨ ،
والمغنى ٢ / ٣٧٣ ، والخزانة ١١ / ١٩٧ ، والهمع ١ / ١٧٤ .

(٣) سورة النمل آية ٢٥ ، وهي قراءة الكسائي كما في الحجة في علل القراءات السبع ٤ / ١٣ .

قال النَّحَّاسُ : " المعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا ، كما قال الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ ... الْبَيْتِ

وقال الآخر :

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلَّهُمْ ... الْبَيْتِ

والمعنى يا هؤلاء لعنة الله وهذا موجود في كلام العرب ، إلا أنه غير معتاد أن يقال : يا قَدِيمَ زَيْدٍ ، والقراءة به بعيدة ، لأن الكلام يكون معترضاً " (١) .

آراء النحاة في الشاهد :

حذف المنادى فيه خلاف بين النحاة على قولين :

القول الأول : جواز حذفه إذا ولي حرف النداء فعل أمر ، وما جرى مجراه كالدعاء ؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما ، فمثال الأمر قوله تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي ، ومثال الدعاء قوله في الشاهد الأول : (ألا يا اسلمي) ، وكذا قوله في الشاهد الثاني : (يا لعنةُ الله) وهو قول سيبويه (٢) ، والفراء (٣) ، والأنباري (٤) ، وابن مالك (٥) ، واختاره النَّحَّاسُ كما مرَّ ، إلا أنَّه وصفه بالقلبة ، وعدَّ قراءة الكسائي قراءة بعيدة .

(١) الإعراب ٣ / ٢٠٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢١٩ .

(٣) معانيه ٢ / ٢٩٠ .

(٤) الإنصاف ١ / ٩٩ .

(٥) التسهيل ١٧٥ .

القول الثاني : لا يجوز حذفه ؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء ، وانحذف فاعله لحذفه ، ولو حُذِفَ المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء ، وحذف متعلقه وهو المنادى ، فكان ذلك إخلافاً كبيراً ، وهو قول ابن جني^(١) ، أبي حيان^(٢) ، وأجابوا عن الشاهدين اللذين معنا ، وقراءة الكسائي ، بأن (يا) النداء خُلِعت منها دلالة النداء ، وتمخَّضت للتنبيه^(٣) .

والقول الأول هو الراجح لدينا ؛ لأمر عدة :

١ . كثرة السماع الوارد فيه مثل هذا التركيب ، منه ما نقله الفراء من قول العرب (ألا يا ارحمنا ، ألا يا تصدقا علينا)^(٤) ، وقول المرقش :

ألا يا اسلمي لا صرَمَ لي اليومَ فاطمًا ولا أبدًا ما دامَ وِضْلُكَ دائِمًا^(٥)

وموضع الشاهد فيه قوله : « ألا يا اسلمي » حيث حُذِفَ المنادى ، وولي حرف النداء فعل أمر ، لكثرة وقوع النداء قبله .

وقول الكُمَيْتِ :

ألا يا اسلمي يا ترَبَ أسماءَ مِنْ ترَبِ ألا يا اسلمي حُيِّتِ عَنِّي وَعَن صَحْبِي^(٦)

(١) يُنظر الخصائص ٢ / ٦٦ .

(٢) البحر المحيط ٩ / ٧ .

(٣) يُنظر مغني اللبيب ١ / ٧٠٦ .

(٤) يُنظر معانيه ٢ / ٢٩٠ .

(٥) من الطويل للمرقش الأصغر في الشعر والشعراء ، والإنصاف ١ / ١٠٠ .

(٦) من الطويل في ديوانه ١ / ١٢٦ ، والإنصاف ١ / ١٠١ .

وموضع الشاهد فيه قوله : « ألا يا اسلمي » على النحو الذي ذكرنا في البيت السابق .

وقول أبي نُخَيْلَةَ :

أَمْسَلَمَ يَا اسْمَعُ يَا بَنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الأَرْضِ^(١)

وموضع الشاهد فيه قوله : « يا اسمع » فيحذف المنادى ، والتقدير : يا هذا اسمع .

إضافة إلى شواهد أخرى لا يسع المقام لذكرها^(٢) .

والحكم بحذف المنادى في جميع التراكيب السابقة إضافة إلى الشاهدين اللذين معنا ، لكثرة وقوع النداء قبل الأمر والدعاء كثير ، فالحمل على الأكثر في الاستعمال هو الأولى .

٢. أن (ألا) حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت (يا) حرف تنبيه أيضاً للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد في كل ما مرّ من شواهد لغير توكيد ، وذلك لا يجوز^(٣) .

٣. أن الأصل في (يا) أن تكون للنداء ، فالأولى مراعاة الأصل ، ما لم هناك دليل قوي في مخالفته .

وعليه يحتج بالشاهدين وبقراءة الكسائي (ألا يسجدوا) بتخفيف اللام ، على جواز حذف المنادى . والله أعلم .

(١) من الطويل في الإنصاف ١ / ١٠١ ، واللسان (ن ف ض) .

(٢) يُنظر الإنصاف ١ / ١٠٢ ، وأوضح المسالك ٣ /

(٣) يُنظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد عبد الحميد ٣ / ٨ .



المبحث الثاني
شواهد إعراب الفعل

إسكان حرف الإعراب لغير الجزم

قال امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(١)

استشهد النحاس بيت امرئ القيس السابق ، وموضع الشاهد فيه قوله (أَشْرَبُ) ، حيث سَكَّنَ الشاعر حرف الإعراب (الباء) لغير الجزم ، وعليه خرَّج النحاس قراءة أبي عمرو في قوله تعالى ﴿ أَنْزَلْنَا مُكْمُوها ﴾^(٢) بإسكان الميم للتخفيف^(٣) .

قال النحاس في حديثه عن الآية الكريمة : " وحكى الكسائي والفرّاء (أنزل مكموها) بإسكان الميم تخفيفاً ، وقد أجاز سيويه مثل هذا وأنشد :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ " ^(٤)

آراء النحاة في الشاهد :

اختلفت أقوال النحاة في جواز إسكان حرف الإعراب من الأسماء والأفعال الصحيحة كما هو في الحال في الشاهد الذي معنا ، وذلك على أقوال .

القول الأول : المنع مطلقاً في الشعر وغيره ، وهو قول المبرّد ، وأجاب عن الشاهد بأن الرواية الصحيحة للبيت (فاليوم أسقى)^(٥) .

(١) من بحر السريع في ديوانه ١٢٢ ، برواية (فاليوم أسقى) ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، والكتاب

٢٩٧ / ٢ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، والمقرب ٢٣١ ، والخزانة ٢ / ١٥٢ .

(٢) سورة هود آية ٢٨ .

(٣) يُنظر إعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٦٠ .

(٤) الإعراب ٢ / ٢٨٠ .

(٥) يُنظر رأي المبرّد في الخزانة ٤ / ١٠٦ ، والهمع ١ / ٥٤ ، ولم أعر على رأيه في كتبه .

القول الثاني : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، وهو قول سيبويه ^(١) ،
والزجاج ^(٢) ، والزحَّشري ^(٣) ، وعليه فإسكان حرف الإعراب في قوله (أشربُ)
في الشاهد ضرورة شعرية عند هؤلاء ، وأجابوا عن قراءة أبي عمرو في الآية الكريمة معنا ،
بأن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً ^(٤) .

القول الثالث : الجواز مطلقاً في الشعر وغيره ، وهو قول ابن عصفور ^(٥) ، ابن
مالك ^(٦) ، وأبي حيَّان ^(٧) ، وتبعهم في ذلك النَّحاس ، فتخرجه لهذه القراءة دليل على
عدم تخصيص ذلك بضرورة الشعر .

وهذا القول هو الراجح ، لقوة ما أورده أصحابه من أدلة سماعاً وقياساً ، فمن السماع ،
ثبوت ذلك في قراءات القراء ، والتي منها قراءة أبي عمرو التي تقدم ذكرها ، وقراءة مسلمة بن
مُحارب في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ ﴾ ^(٨) بإسكان الدال ^(٩) .

ومن الشعر إضافة إلى هذا الشاهد ، قول الشاعر :

(١) الكتاب ٢ / ٢٦٤ .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٤٨ .

(٣) الكشف ٢ / ٣٦٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ضرائر الشعر ٩٤ .

(٦) التسهيل ١١ .

(٧) البحر المحيط ٥ / ٣٨٣ .

(٨) سورة الأنفال آية (٧) .

(٩) يُنظر المحتسب ١ / ٢٧٣ .

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَأَلْهَوُا زُمْرًا مَنزَلُكُمْ وَنَهَرَ تَيْرِي فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(١)

وموضع الشاهد قوله: "تعرفكم" حيث سکن الفاء في غير الجزم .

ثمَّ كونها لغة لبني تميم بنقل من هو ثقة وهو أبو عمرو بن العلاء ، فقد نقل عنهم التخفيف بإسكان حركة الإعراب ، عند توالي الحركات ، فيقولون في يَعْلَمُهُمْ : يَعْلَمُهُمْ بِإِسْكَانِ الْمِيمِ^(٢) .

أما من حيث القياس : فقد ذكر ابن عصفور أن ذهاب حركة الإعراب للإدغام ، أمرٌ اتفق عليه النحاة ، إذ لم ينكر ذلك أحد من النحويين ، فكذلك ينبغي أن لا يُنكر ذهابها للتخفيف^(٣) .

ويُحسن مجيء هذا التخفيف شدة اتصال الضمير بما قبله ، من حيث كان غير مستقل بنفسه ، فصار التخفيف لذلك بمنزلة التخفيف في كلمة واحدة ، نحو عَضُدٌ فِي عَضُدٍ ، وهذا النوع من التخفيف سائغ في حال السعة ؛ لأنه لغة لقبائل ربيعة^(٤) ، وعليه فحذف علامة الرفع في الشاهد الذي معنا ، وفي قراءة أبي عمرو في الآية الكريمة ، جائز في سعة الكلام جاء على لغة بني تميم تخفيفاً لتوالي الحركات ، وليس من الضرورة خلافاً لسيبويه ومن تبعه ، أما ما ذكره الزمخشري من أن القراءة باختلاس الحركة لا الإسكان ، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ بِمَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ مَنْ أَنْ فِي ذَلِكَ تَجْهِيلٌ

(١) من البسيط لجرير في ديوانه ٤٤١ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، والخزانة ٤ / ٤٨٤ .

(٢) يُنْظَرُ الْهَمْعُ ١ / ١٨٧ .

(٣) ضرائر الشعر ٩٥ .

(٤) المرجع السابق .

القراء ، وهم أجل من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون^(١) .

كما يُردُّ على ما ذكره المُبرِّد من أن الرواية الصحيحة (فاليوم أُسْقَى) بأنه على تقدير صحة هذه الرواية ، فلا تقدح في صحة الرواية الأولى ، إذ قد نُقلت عن من هو ثقة كسيبويه .

وعليه فشاهد النَّحاس حجة لصحة هذه القراءة ونظائرها ، كما ثبت به لغة بني تميم ، والتي نقلها أبو عمرو بن العلاء في التخفيف . والله أعلم .

(١) يُنظر البحر المحيط ٥ / ٢٨٣ .

الجزم بإذا

قال الشاعر :

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

وقال الآخر :

اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبُّكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

استشهد النحاس بالبيتين السابقين ، الأول منهما للشاعر الجاهلي أبي ذؤيب الهذلي^(١) ،
والثاني منهما للشاعر المخضرم عبد قيس بن خُفَّاف البرُّجمي^(٢) .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : (إذا تردُّ تقنع) حيث رفع فعل
الشرط والجواب بعد إذا ، لأنها وإن كانت متضمنة معنى الشرط ، فلا يُجازى بها
عند جمهور النحاة .

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : (وإذا تُصِبُّكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ) ،
حيث جزم فعل الشرط بإذا ، وهذا من باب الضرورة الشعرية ، ومن ثم لم يرد في
فصيح الكلام ولا القرآن الكريم ، قال النحاس في حديثه عن قوله تعالى
﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا ... الْآيَةَ ﴾^(٣) : " في (إذا)

(١) من بحر الكامل ، في شرح أشعار الهذليين ١ / ٧ ، وشرح المفضليات ٦٩٣ ، وشرح شواهد المغنى
٢٦٢ / ١ ، والهمع ٢٠٦ / ١ ، والدرر اللوامع ١٠٢ / ٣ .

(٢) من بحر الكامل في شرح المفضليات ١٥٥٨ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٧١ ، والمقاصد النحوية
٢٠٣ / ٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٥٣ ، والهمع ١ / ٢٠٦ .

(٣) سورة النساء آية ٩٤ .

معنى الشرط، وقد يجازي بها كما قال :

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَاصَّةٌ فَتَجَمَّلْ

والجيد أن لا يجازى بها ، كما قال :

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ^(١)

آراء النحاة في الشاهد :

من أوجه (إذا) أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمناً معنى الشرط ، فتختص بالجملة الفعلية ، إلا أنه لا يجازى بها فلا تجزم ما بعدها ، كما هو الحال في الشاهد الأول ، ذلك أنها تختص بما يُتَقَنَّ كونه أو رُجِّح ، نحو آتيك إذا احمرَّ البُسر ، فهي بهذا تخالف حروف الشرط التي تقتضي الإبهام في الأوقات وغيرها^(٢) ، ومن ثمَّ فإن الجزم بإذا في الشاهد الثاني ضرورة شعرية .

ولشاهدي النحاس شواهد مماثلة ، فمن الشواهد في عدم الجزم بإذا ، وهي كثيرة ، قول الشاعر :

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا لِلرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي عَرَزِهَا تَثْبُ^(٣)

فجواب إذا مرفوع ، وهو قوله "تثبُ" .

(١) الإعراب ١ / ٤٨١ .

(٢) يُنظر التسهيل ٩٣ ، والهمع ٣ / ١٧٩ .

(٣) من البسيط لذي الرمة في ديوانه ٤٨ ، ولعبد الله بن همام السلولي في الكتاب ٢ / ٦١ ، وشرح الشواهد

للشتمري ١ / ٤٣٤ .

ومثل شاهد النحاس في الجزم بإذا في ضرورة الشعر ، قول الفرزدق :

ترفعُ لي خندفٌ واللهُ يرْفَعُ لي نارًا إذا خمدت نيرانهم تقيد^(١)

فجزم الجواب بإذا ، وهو قوله (تقيد) . والله أعلم .

(١) من البسيط في ديوانه ٦ / ٢ ، الكتاب ٢ / ٦٢ ، وشرح الشواهد للشتمري ١ / ٤٣٤ ، خندف : اسم

قبيلة .

العطف على جواب الشرط

قال الشاعر :

فإن يهلك أبوقابوس يهلك ربيع الناس والشهر الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أحب الظهر ليس له سنأم

وقال الآخر :

ومتى ما يع منك كلاماً يتكلم فيجيبك بعقل

استشهد النحاس البيتين السابقين ، الأول منها للنابغة الذبياني (١) ، وموضع الشاهد فيه قوله : (ونأخذ) حيث يروى بالجزم على العطف على جواب الشرط (يهلك) ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بـ (أن) مضمرة بعد واو المعية ، وعليه فقد أجاز النحاس هذه الأوجه الإعرابية الثلاثة ، في الأفعال المتتالية المعطوفة على جواب الشرط ، في قول الله تعالى : ﴿ قَتَلُوهُمْ يَعَذَّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ (١٤) وَيَذْهَبُ غِيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴿ (٢) حيث قال : " يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصرهم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم " كله عطف ، ويجوز فيه كله الرفع على القطع من الأول ، ويجوز النصب على إضمار أن ، وهو محمول على المعنى ، والكوفيون يقولون

(١) من المدير في ديوانه ٢٣٢ ، والأغاني ١١ / ٢٦ ، والكتاب ١ / ١٩٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٧٩ ، وأسرار

العربية ٢٠٠ ، والخزانة ٧ / ٥١١ .

(٢) سورة التوبة آية (١٤) و (١٥) .

على الصرف ، كما قال :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ ... الْبَيْتِينَ

وإن شئت رفعت ونأخذ ، وإن شئت نصبتَه " (١) .

والثاني منها مجهول القائل (٢) ، وقد انفرد به النَّحَّاس ، فلم يورده غيره من النحاة ، ولم ينسبه لأحد ، وموضع الشاهد فيه قوله (فيجبك) حيث جُزم بالعطف على جواب الشرط (يتكلم) ، وهو الأجود ، ومن ثم قال النَّحَّاس في معرض حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٣) : (يحاسبكم به الله) جواب الشرط ، (فيغفر لمن يشاء) عطف على الجواب ، قال سيبويه وبلغنا أن بعضهم قرأ (فيغفر لمن يشاء) ، قال أبو جعفر : هذه القراءة مروية عن ابن عباس ، والأعرج ، وهي عند البصريين على إضمار (أن) ، وحقيقته أنه عطف على المعنى والعطف على اللفظ أجود ، كما قال :

وَمَتَى مَا يَصِغُ مِنْكَ كَلَامًا يَتَكَلَّمُ فَيَجِبُكَ بِعَقْلِ " (٤)

آراء النحاة في قضية الاستشهاد :

إذا وقع بعد الشرط والجزاء ، مضارع مقرون بالفاء أو الواو ، فيجوز فيه باتفاق

(١) الإعراب ٢ / ٢٠٥ .

(٢) من بحر المديد بلا نسبة في المرجع السابق ١ / ٣٥٠ .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٨٤) .

(٤) الإعراب ١ / ٣٥٠ .

النَّحَاة ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ^(١) : ومن ثم فقد روي الشاهد الأول بثلاث روايات :

١. الجزم عطفًا على جواب الشرط ، وهو وجه قوي^(٢) ، وعليه جاء الجزم في الأفعال المعطوفة على جواب الشرط ، في الآية الكريمة الأولى ، وقراءة ابن كثير ، ونافع ، وحمزة ، والكسائي^(٣) في قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ ﴾^(٤) بجزم (يغفر) ، وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكُلَّهَا دِيْلَةٌ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾^(٥) بجزم " يذرهم " ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتَوْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ ﴾^(٦) بجزم " يكفر " ، ورواية الجزم في الشاهد الأول .

٢. الرفع على الاستئناف ، وبه قرأ عاصم وابن عامر في سورة البقرة من الآية السابقة (فيغفرُ) بالرفع ، وهو وجه جائز ، وعليه جاءت رواية الشاهد بالرفع ، أي : ونحن نأخذُ .

٣. النصب ، وهو وجه ضعيف^(٧) ، إلا أنه جائز ، وبه قرأ ابن عباس قوله

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٣٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٧ .

(٢) شرح التصريح ٢ / ٢٥١ .

(٣) الحجة ٢ / ٢٤٧ .

(٤) سورة البقرة آية (٢٨٤) ، والقراءة في المرجع السابق ٢ / ٢٧١ .

(٥) سورة الأعراف آية (١٨٦) ، والقراءة في المرجع السابق ٢ / ٢٧١ .

(٦) سورة البقرة آية (٢٧١) .

(٧) شرح شذور الذهب ٣٧٥ .

تعالى: (فيغفر) بالنصب ^(١) ، ووجه جواز النصب بعد الجزاء ، أن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ^(٢) ، وعليه جاءت رواية النصب في الشاهد ، بتقدير : أن نأخذَ .

وجميع هذه الروايات قد أشار إليها كل من احتج من النّحاة ^(٣) به على هذه الأوجه الجائزة ، والتي أشار إليها ابن مالك بقوله :

وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرَنُ بِالفَا أَوْ الوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمَنْ ^(٤)

فهو شاهد مشهور عند النّحاة في هذه المسألة ، أما الشاهد الثاني فهو مجهول القائل ، وقد انفرد به النّحاس ، ولنا أن نحتج به ولو من باب الاستئناس ، فالنّحاس ثقة فيما يرويه ، إلى جانب كونه واسع الرواية كما سبق أن ذكرنا . والله أعلم .

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢١ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٦٠ .

(٢) ينظر شرح الأشموني ٣ / ٣٥ .

(٣) ينظر أمالي الشجري ١ / ٣٠ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٣٩ ، والمراجع السابقة .

(٤) شرح ابن عقيل ٣ / ٣٨ .

جزم المضارع بلام الأمر المحذوفة

قال الشاعر :

مَحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا^(١)

استشهد النحاس بهذا البيت ، ولم ينسبه ، واختلف النحاة في نسبه ، فنسبه ابن هشام لأبي طالب^(٢) ، ونسبه البغدادي للأعشى^(٣) ، ونُسِبَ لِحَسَّانٍ فِي الدَّررِ^(٤) ، وجميع هؤلاء يحتج بشعرهم .

وموضع الشاهد فيه قوله : (تَفَدَّ) فالأصل فيه (لَتَفَدَّ) بلام الأمر المكسورة ، وبجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها ، ثم حذفت اللام ، وبقي الفعل على ما كان عليه معها ، وهذا خاص بالشعر عند سيبويه والكوفيين ، وتبعهم في ذلك النحاس ، فقد علل حذف اللام من الفعل الأول "فاكتبوه" وثبوتها في الثاني "وليكتب" في قول الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُ بُدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾^(٥) بقوله : قال أبو جعفر : (أثبت اللام في الثاني وحذفها من الأول ؛ لأن الثاني غائب والأول

(١) من بحر الوافر ، بلا نسبة في الكتاب ٨ / ٣ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٩١ ، وأسرار العربية ٣١٩ .

(٢) يُنظر شرح شذور الذهب ٢٧٥ ، وليس في ديوانه .

(٣) يُنظر الدرر ٥ / ٦١ ، وليس في ديوانه .

(٤) يُنظر الخزانة ٩ / ١١ ، وليس في ديوانه .

(٥) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

للمخاطبين ، فإن شئت حذف اللام في المخاطب لكثرة استعمالهم وهو أجود ، وإن شئت أثبتها على الأصل ، فأما الغائب ، فزعم محمد بن يزيد أنه لا بد من اللام في الفعل إذا أمرته ، وأجاز سيبويه والكوفيون حذفها ، وأنشدوا :

مَحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ ... الْبَيْتِ " (١)

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في حذف لام الأمر مع بقاء عملها ، مع فعل الغائب ، آراء :

١ . أن ذلك مما يجوز في الشعر خاصة ، وهو قول الجمهور وعلى رأسهم سيبويه (٢) ، وتبعهم في ذلك النحاس كما مرّ ، والشاهد هو الأكثر وروداً في كتبهم للاستشهاد به على ذلك .

٢ . جواز ذلك في الشعر ، وفي الاختيار بعد قول أو أمر ، وهو رأي الكسائي (٣) ، وابن مالك (٤) ، فحذف لام الأمر في الشاهد في قوله (تَفْدٍ) على هذا الرأي ضرورة ؛ إذ لم يتقدمه قول أو أمر ، واستُبدل على جوازه في الاختيار بعد أمر أو قول بقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٥) ، إذ التقدير

(١) الإعراب ١ / ٣٤٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٨ .

(٣) يُنظر رأيه في الجنى الداني ص ٩٥ ، والهمع ٤ / ٣٠٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٢٤٩ .

(٥) سورة إبراهيم آية ٣١ .

والله أعلم ليقيموا ، فحذفت لام الأمر ، وبقي عملها في الفعل^(١) .

٣. أن ذلك لا يجوز مطلقاً حتى في الشعر ، وهو رأي المُبرِّد^(٢) ، وأجاب عن الشاهد بأنه غير معروف ، وإن صح فـ (تَفْدِي) فيه فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ؛ اجتزاءً بالكسرة قبلها لدلالاتها عليه ، وكأنه قال :
مَحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ .

والقول الأول هو الراجح ، فيجوز جزم الفعل المضارع بلام الأمر مضمرة في الشعر خاصة ، ويُجاب عن كلام المُبرِّد بأن هذا الشاهد ثابت عن العرب بنقل الثقات ، وعلى رأسهم سيبويه ، وقد نُسِبَ للأعشى ، وحسان ، ولأبي طالب عمّ النبي ﷺ ، وكلهم ممن يحتج بشعرهم .

وأما قوله : أن (تَفْدِي) أصله : (تَفْدِي) فحذف الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها ، فيُجاب عنه بأن الأصح هو حمل البيت على ما هو الأكثر ، إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر ، أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي .

كما أن لهذا الشاهد شواهد أخرى تعضده ، منها قول الشاعر :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدُنْ مِنِّي تُنْهَى الزَّوَاجِرُ^(٣)

(١) يُنظر الهمع ٤ / ٣٠٩ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٣٣ .

(٣) من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن ١ / ١٦٠ ، والخصائص ٢ / ٣٠٢ ، والإنصاف ٢ / ٣٠٦ ،

واللسان (زج ر) ٧ / ١٦ .

يريد : فَلْيَدْنُ .

قال صاحب اللسان بعد إنشاده لهذا البيت : (وَيُرَوَّى مِنْ لَا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ ، أَرَادَ : فَلْيَدْنِ ، بِحَذْفِ اللَّامِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَبْنَ فِي مِثْلِ هَذَا أَخْفَى عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ) ^(١) إضافة إلى شواهد أخرى لا يسع المقام لذكرها ^(٢) .

وأما رأي الكسائي وابن مالك ، فيُجاب عنه بأنه قد تقرر لدى النحاة بأن عوامل الأفعال لا تضمير ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، وخاصة الجازمة منها ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، لذا لم يرد في فصح الكلام أو القرآن الكريم ، ولم يثبت نقله عن العرب في غير الشعر ، أما قوله تعالى ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ، فقد ذكر النحاة بأن (يقيموا) قد جُزم ؛ لأنه جواب الأمر ^(٣) ؛ ومن ثمَّ فَإِنَّ تَخْصِيصَ ذَلِكَ بِضَرُورَةِ الشَّعْرِ هُوَ الْأَوَّلَى ، بَلْ عُدَّ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ ^(٤) التي يرتكبها الشاعر لما ذكرنا .

وعليه فشهد النحاس مما يحتج به على جزم الفعل المضارع بلام الأمر المضمرة في ضرورة الشعر كما ذكر . والله أعلم .

(١) اللسان (زج ر) ١٦ / ٧ .

(٢) ينظر الإنصاف ٢ / ٥٣٠ ، وضرائر الشعر ١٥٠ ، .

(٣) ينظر الهمع ٤ / ٣٠٩ .

(٤) يُنْظَرُ الْخَزَانَةُ ٩ / ١١٣ .

حذف لام الفعل الناقص لغير الجزم

قال الشاعر :

كَفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُؤُ جُؤُدًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَآ

وقال الآخر :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ

استشهد النحاس البيتين السابقين ، الأول منها مجهول القائل^(١) ، والثاني للأعشى^(٢) ، وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : (تُعْطِ) حيث حذف لام الفعل الناقص (الياء) لغير الجزم ، اجتزاءً بالكسرة قبلها ، وعليه خرَّج بعضهم سيأتي قراءة الأعمش في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾^(٣) بغير ياء في الوقف والوصل^(٤) ، مستشهداً بالبيت الذي معنا ، وأنكر النحاس الاستشهاد به لكون حذف الياء فيه ضرورة لا يقاس عليها ، حيث قال : " وقرأ الأعمش وحمزة (يَوْمَ يَأْتِ) بغير ياء في الوقف والوصل ، والوجه ألا يوقف عليه ، وأن يُوصلَ بالياء لأن جماعة من النحويين قالوا : لا وجه لحذف الياء ، ولا يجوز الشيء بغير جازم على أن أبا عبيدة قد احتج بحذف الياء في الوقف والوصل

(١) من بحر الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧ ، والخصائص ٣ / ٩٠ ، والإنصاف

١ / ٣٨٧ ، وآمالى الشجري ٢ / ٧٢ ، والبحر المحيط ٥ / ١٦٢ ، والأشباه والنظائر ١ / ٥٦

(٢) من بحر المتقارب في ديوانه ١٥ ، والكتاب ٢ / ١٥٢ ، والمحاسب ١ / ٣٤٩ ، وشرح المفصل ٩ / ٤٠ .

(٣) سورة هود آية ١٠٥ .

(٤) يُنظر البحر المحيط ٥ / ٣٤١ .

بحجتين: إحداهما : أنه زعم أنه رآه في الإمام الذي يقال له مصحف عثمان - رضي الله عنه - ، بغير ياء والحجة الأخرى أنه حكى أنها لغة هذيل يقولون: ما أدرك، قال أبو جعفر: أما حجته بمصحف عثمان ، فشيءٌ يردّه عليه أكثر العلماء ، قال مالك بن أنس رحمه الله : سألت عن مصحف عثمان رضي الله عنه ، فقيل لي قد ذهب ، وأما الحجة بقولهم : ما أدرك ، فلا حُجَّة فيه لأن هذا الحرف قد حكاه النحويون ، وذكروا علته ، وأنه لا يقاس عليه ، والعلة فيه عند سيبويه كثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال أنه نفى لكل ما جهل ، وأنشد الفراء في حذف الياء:

كَفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُوًّا دَا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَاءَ

وموضع الشاهد في البيت الثاني هو قوله (يَأْتِيَنَّ) حيث إن الأصل فيه (يَأْتِينِي) فحذف ياء الضمير ؛ لأنه موضع وقف ، وهذا عند النحاس ضرورة ، ومن ثم فقد ضعَّف قراءة ابن عباس في قوله تعالى ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ ﴾ ^(١) بنون مخففة مكسورة ^(٢) ، حيث قال : " روى غير محمد بن عباد عن ابن عباس "ألا إنهم تنون صدورهم" وحذف الياء لا يجوز إلا في الشعر قال :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي اِرْتِيَادِي الْبِلَادَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ ^(٣)

(١) سورة هود آية ٥ .

(٢) يُنْظَرُ الْمَحْتَسَبُ ١ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وإعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٥٦ .

(٣) الإعراب ٢ / ٢٧٣

فعلى هذه القراءة « تثنوني » على وزن « تفعوعِلُ » ، فالياء من أصل الكلمة ،
والواو زائدة ، فحذفت الياء تخفيفاً فصارت على وزن « تفعوعِ » .

آراء النحاة في الشاهد :

تضمَّن الشاهدان اللذان معنا ، حالتين من حالات حذف الياء ، والاكتفاء عنها
بالكسرة قبلها .

الحالة الأولى : حذف هذه الياء التي هي لام الفعل الناقص اكتفاءً بالكسرة التي
قبلها في حال الوصل ، وقد تضمَّنهما الشاهد الأول في قوله : (تُعْطِ بالسَّيْفِ) ،
وهذا عند سيبويه من باب الضرورة الشعرية ^(١) ، وتبعه في ذلك النَّحَّاس ، ومن ثمَّ
كان في عبارته إشعار بتضعيف قراءة الأعمش كما مرَّ .

وأجازه أبو عبيد ^(٢) ، والزَّحَّشْرِي ^(٣) ، وأبو حِيَّان ^(٤) في سعة الكلام ؛ بناءً على
أنها لغة الهذيل ، إذ نُقِلَ عنهم قولهم : (لا أدْرِ) ، و(لا أبالِ) ، وعليه خرَّجوا قراءة
الأعمش ، واحتجوا لها بهذا الشاهد ، واعترض عليهم النَّحَّاس بأن هذا الحذف في
(لا أدْرِ) لكثرة الاستعمال فهو خاص بهذا الحرف ^(٥) .

وهذا عند الفراء لا يختص بلغة ، لأنَّ كلَّ واو أو ياء ساكتتين ، وما قبل الواو

(١) الكتاب ١ / ٢٧ ، وضرائر الشعر ٣١٠ .

(٢) يُنظَرُ الإعراب ٢ / ٢٧٣ .

(٣) الكشف ٢ / ٤٠٤ .

(٤) البحر المحيط ٥ / ١٦٢ .

(٥) الإعراب ٢ / ٣٠٢ .

مضموم ، وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذف الياء أو الواو اجتزاءً بالحركة المجانسة لهما قبلها ، واستشهد على هذا بالشاهد نفسه ^(١) .

الحالة الثانية : حذف الياء التي هي ضمير ، والاكتفاء بالكسرة قبلها في حال الوقف ، وقد تَضَمَّنَهَا الشاهد الثاني في قوله (يَأْتِينِ) والأصل : يَأْتِينِي وهذا جائز باتفاق ، واستشهد له سيويوه بقوله تعالى: ﴿ رَبِّيَ أَكْرَمَنِ ﴾ ^(٢) وقوله تعالى: ﴿ رَبِّيَ أَهْنَنِ ﴾ ^(٣) في حال الوقف ^(٤) .

لذا فإن احتجاج النَّحَّاس بهذا الشاهد على قراءة ابن عباس "ألا إنهم تثنون" بنون مخففة مكسورة ، فيه نظر ؛ حيث إن الياء المحذوفة في هذه الآية الكريمة هي لام الفعل في حال الوصل ، والتقدير والله أعلم : تثنوني ، أما في الشاهد فهي ياء الضمير ، وقد حذفت في حال الوقف ؛ فلهذه المخالفة نرى عدم دقة النَّحَّاس في هذا الاستشهاد ، إذ قد مرَّ معنا اختلاف الحكم في هاتين الحالتين عند النحاة .

بقي أن نقول: إن حذف لام الفعل الناقص لغير الجزم في حال الوصل ، ليس من الضرورة ؛ لثبوته نثرًا وشعرًا ، فمن النثر ما ورد في أفصح الكلام ، وهو قوله تعالى : ﴿ مَا كُنَّا نَبْعُ فَارْتَدَّ عَلَيْنَا أُنُورُهُمَا قَصَصًا ﴾ ^(٥) ، ونضيف إليه هاتين القراءتين في

(١) معاني الفراء ٢ / ٢٧ .

(٢) سورة الفجر آية (١٥) .

(٣) سور الفجر آية (١٦) .

(٤) الكتاب ١ / ٢٧ .

(٥) سورة الكهف آية ٦٤ .

الآيتين الكريمتين اللتين معنا .

وما نقله سيبويه والكسائي عن العرب من قولهم : « ما أذِرِ » و « لا أبالِ » بحذف هذين الحرفين لكثرة الاستعمال .

ومن الشعر إضافة للشاهد الأول قول الشاعر :

ليس تُخْفِي يَسَارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ ولقد يُخْفِ شِيمَتِي إِعْسَارِي^(١)

موضع الشاهد قوله : "يُخْفِ" حيث أراد "يُخْفِي" لكنه حذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها .

وإذا نقل سيبويه والكسائي قول العرب (ما أذِرِ) و (لا أبالِ) ، بحذف هذين الحرفين لكثرة الاستعمال ، فلا يمنع من الاستدلال به على ورود ذلك عن العرب .
ومن ثمَّ فإنَّ حمل قراءة الأعمش ، وحمزة ، وابن عباس في الآيتين الكريمتين ، والشاهد الأول على هذا المنقول الثابت عن العرب ، ولو كان قليلاً هو الصواب ، إذ إنَّ الأصل عدم الضرورة ، وعليه فليس حذف الياء التي هي لام الفعل الناقص (تُعْطِ) في الشاهد الأول مما يُعَدُّ ضرورةً ، كما ذهب إلى ذلك سيبويه والنحاس ، بل هو جائز في سعة الكلام ، وكذا في الشاهد الثاني فحذف ياء الضمير في (لتأتين) ليس من باب الضرورة بل هو جائز في سعة الكلام كما ذهب إلى ذلك أكثر النحاة خلافاً للنحاس .

(١) من الخفيف بلا نسبة في معاني القرآن ٢ / ١١٨ ، والإنصاف ١ / ٢٣٦ ، واللسان (ي س ر) ، واليسار :

وأخيراً فإن هذين الشاهدين مما يُحتج بهما على صحة هاتين القراءتين ، ويردُّ بهما على من ضعَّفهما ، كما ظهر ذلك من عبارة النَّحاس ، ويستدل بهما على أساليب العرب في التخفيف . والله أعلم

رفع الفعل المضارع المسبوق بمضارع مجزوم

قال الشاعر :

يا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسَ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخْوَكُ تُضْرَعُ^(١)

استشهد النَّحاس بهذا البيت ، وهو للشاعر الجاهلي عمرو بن خُثَرم البجلي .

وموضع الشاهد فيه قوله : (تُضْرَعُ) حيث إن قوله : (تُضْرَعُ) مؤخر لفظاً والنية به التقديم على أداة الشرط ، فهو خبر لأنَّ المؤكدة ، فكأنَّه قد قال : إِنَّكَ تُضْرَعُ إِنْ يُضْرَعُ أَخْوَكُ ، وجواب الشرط محذوف ؛ لأن هذا دال عليه ومشير إليه .

وهذا هو تقدير سيبويه ، وهو خاص بالشعر عنده^(٢) ومن ثم خَرَجَ بعض النحاة قراءة الكوفيين في قول الله تعالى ﴿ وَإِنْ تَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ الآية بضم الراء وتشديدها^(٣) ، على التقديم والتأخير ، والتقدير في الآية ، والله أعلم : لا يَضُرُّكُمْ إِنْ تَتَّقُوا وَتَصَبِرُوا^(٤) ، كما هو الحال في الشاهد ، وقد عدَّه النَّحاس تخريجاً ضعيفاً لكونه مختصاً بضرورة الشعر ، حيث قال : (قرأ الكوفيون) لا يَضُرُّكُمْ كيدهم شيئاً) بضم الراء وتشديدها ، وفيه ثلاثة أوجه ، والثلاثة ضعاف منها أن

(١) من الرجز في الكتاب ٦٧ / ٣ ، والمقتضب ٢٧٢ / ٢ ، وجواهر الأدب ٢٠٢ ، وشرح شواهد المغني

٢ / ٨٩٧ ، والخزانة ٨ / ٢٠ .

(٢) يُنظر الكتاب ٦٧ / ٣ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٢٠ ، وهي قراءة الكسائي وعاصم وابن عامر وحزمة . يُنظر الحجة ٢ / ٢٩٩ .

(٤) يُنظر المرجع السابق ، وآمالي الشجري ١ / ١٢٥ .

يكون في موضع جزم ، وضم لالتقاء الساكنين ، وزعم الكسائي والفرّاء أن ذلك على إضمار الفاء ، كما قال :

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وتقدير ثالث ، يكون لا يضرُّكم إن أن تصبروا ، وأنشد سيبويه :

إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعِ أَخُوكَ تُضْرَعُ^(١) .

آراء النحاة في الشاهد :

للنحاة في رفع الفعل المضارع المسبوق بمضارع مجزوم في جملة الشرط ثلاثة توجيهات :

١ . أن يكون هذا الفعل المضارع المرفوع مؤخرًا لفظًا والنية به التقديم ، وهو قول سيبويه ، إلا أنه خصه بضرورة الشعر^(٢) ، واستشهد عليه بالشاهد الذي معنا ، على التقدير الذي ذكرنا ؛ ولهذا فقد ضعّف النحاس تخريج بعضهم قراءة الكوفيين في الآية الكريمة على ذلك .

٢ . أن يكون رفع هذا الفعل بناءً على إرادة الفاء ، وتقدير مبتدأ تقع جملة المضارع خبرًا عنه ، وتقدير الكلام على هذا : إن يصرع أخوك فأنت تصرع ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وهو قول الكسائي^(٣)

(١) الإعراب ١ / ٤٠٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٨ ، وضرائر الشعر ٥٦ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٢٠٠ .

والفراء^(١) والمُبرِّد^(٢) ، واستشهدوا عليه بقوله :

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكِرُهَا^(٣)

حيث إن الكلام على إرادة الفاء ، والتقدير : فالله يشكرها ، وهذا عند المُبرِّد من
الضرورة أيضًا^(٤) ؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحكمه أن يجزم الآخر ، ومن
ثم فقد عدّه النَّحَّاسُ وجهًا ضعيفًا كما مرَّ معنا في النص الذي نقلناه عنه .

٣. جواز ذلك في سعة الكلام ، إلا أنه وجه ضعيف ، وهو رأي ابن مالك^(٥) ،
وتبعه ابن هشام^(٦) ، واستشهدوا عليه بقراءة طلحة بن سليمان في قول الله
تعالى: ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكِكُمُ الْمَوْتُ ﴾ برفع يدرِككم^(٧) ، كما احتجوا له بالشاهد
الذي معنا .

وهذا الرأي هو الراجح ؛ لأن لهذا الرفع ما يثبت نقله عن العرب ، نثرًا ، فاصل
وهي قراءة القراء في الآية الكريمة وقد نُسبت لحمزة ، والكسائي ، وعاصم^(٨) ،

(١) معاني الفراء ١ / ٢٣٢ .

(٢) المقتضب ١ / ٤٣٨ .

(٣) من البسيط لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨ ، والكتاب ٣ / ٦٥ ، والخزانة ٩ / ٤٩ .

(٤) المقتضب ١ / ٤٣٨ .

(٥) التسهيل ٢٣٦ .

(٦) أوضح المسالك ٤ / ٢٠٩ .

(٧) سورة النساء آية (٧٨) ، وهي قراءة طلحة بن سليمان . ينظر المحتسب ١ / ١٩٣ .

(٨) ينظر الحجة ٢ / ٢٩٩ .

وهم من السبعة إضافة إلى قراءة طلحة بن سليمان في الآية السابقة .

كما أن كلاً من تخريج سيبويه، والمُبَرِّد في هذا الشاهد تخريج ضعيف كما ذكر الأزهري ، لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلاً عليه خلاف الأصل ، وخلاف فرض المسألة ، لأن الفرض أنه الجواب ^(١) ، كما أن إضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة ^(٢) ؛ وبناءً عليه فليس رفع الفعل المضارع (يُضْرَعُ) في الشاهد الذي معنا على التقديم والتأخير ، أو على إرادة الفاء ، وإنما هو وجه قد ثبت نقله إلا أنه لمخالفته القياس ، وندرة شواهد ، فقد عُدَّ ضعيفاً ، وهو لا يختص بالضرورة ، بدليل وقوعه في القرآن الكريم كما مرَّ . والله أعلم

(١) يُنظر شرح التصريح ٢ / ٢٩٤ .

(٢) المرجع السابق .

نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية

قال الشاعر :

لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

البيت للشاعر الإسلامي أبي الأسود الدؤلي (١) .

وموضع الشاهد فيه قوله : (لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي) حيث نصب الفعل (تَأْتِي) بأن مضمرة بعد واو المعية عند البصريين في جواب النهي ، وهذا عند الكوفيين منصوب على الصرف (٢) . وقد احتج به النحاس في موضعين :

الموضع الأول في حديثه عن قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيتَى

فَأَتُونِ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٣) .

حيث قال : ((تكتموا) عطفٌ على (ولا تشتروا) ، وإن شئت كان جواباً للنهي في موضع نصب على إضمار (أن) عند البصريين ، والتقدير : لا يكن منكم أن تشتروا وتكتموا ، والكوفيون يقولون : هو منصوب على الصرف ، وشرحه أنه صرف عن الأداة التي عملت فيما قبله ، ولم يستأنف فيرفع ، فلم يبق إلا النصب ،

(١) من بحر الكامل في ديوانه ٢٣٣ ، الأزهية ٢٣٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣٨ ، وشرح شذور الذهب ٣١٠ ، والهمع ٢ / ١٣ .

(٢) لم أجد فيما بين يدي من معاجم المصطلحات اللغوية تعريفاً له ، والمفهوم من ما ورد في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤ أن الصرف : مصطلح كوفي يعني أن الفعل قد صُرف عن عمل الأداة التي عملت فيما قبله .

(٣) سورة البقرة آية (٤١ - ٤٢)

فشبهت الواو والفاء بكي ، فنصب بها كما قال :

لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)

والموضع الثاني في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطْلِ

وَتَدْلُوا ﴾^(٢) ، حيث قال : « "تدلوا" عطف على "تأكلوا" ، وفي قراءة أبي " ولا

تدلوا" ، ولا يجوز أن يكون "ولا تدلوا" جواب النهي بالواو ، كما قال :

لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ ... الْبَيْتِ^(٣)

آراء النحاة في الشاهد :

هذا البيت شاهد مشهور على نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية

في جواب النهي عند البصريين ، ويستلزم من هذا النصب النهي عن الجمع بين

الأمرين ، النهي عن الخلق السيء مع الإتيان بمثله .

وهو عند الكوفيين ، منصوب على الصرف ، إذ أن الفعل قد صُرف عن عمل

الأداة التي عملت فيما قبله ، فيكون ناصب الفعل في هذه الحال ؛ هو الخلاف بين ما

تقدم على الواو ، وما تأخر عنها ، ومن ثم سمي الكوفيون هذه الواو "واو

الصرف"^(٤) ، إرشاداً بصرفه عن سنن الكلام ، وإشارة إلى أنها غير عاطفة .

(١) الإعراب ١ / ٢١٩ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٣) الإعراب ١ / ٢٩٠ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ١١٥ .

إلا أنه وبناءً على مذهب البصريين ، فإن احتجاج النَّحَّاس بهذا الشاهد على ما ورد في الآيتين الكريمتين السابقتين فيه نظر من حيث المعنى ، فنصب الفعل المضارع بأن مضمرة على اعتبار الواو (واو المعية) يعني النهي عن الجمع الأمرين ، بين أن يشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً ، وأن يكتموا الحق في الآية الكريمة الأولى ، وبين أكل المال بالباطل والإدلاء بها إلى الحكام في الآية الأخرى ، وهذا المعنى لا يصح في الآيتين لوجهين ذكرهما أبو حيان^(١) :

الوجه الأول : أن كل واحد منهما منهيٌّ عنه ضرورة سواء أُفرد أم جمع مع غيره من المحرمات ، وبالنهي عن الجمع بينهما ، لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده .

الوجه الثاني : أن قوله تعالى : ﴿ لتأكلوا ﴾ في الآية الكريمة الثانية علةٌ لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصح العلة ؛ لأنه مركب من شيئين لا تصح العلة أن تترتب على وجودهما ، بل إنما تترتب على وجود أحدهما ، وهو الإدلاء بالأصول إلى الحكام .

أما في البيت ، فإن النهي عن الجمع بين الأمرين هو المراد ، ومن ثمَّ فإن احتجاج النَّحَّاس على ما ورد في الآيتين فيه نظر من حيث المعنى ، والله أعلم .

(١) البحر المحيط ٢ / ٥٦ .



المبحث الثالث

شواهد إعراب الجمل

الجملة الاستثنائية بعد حتى

قال الفرزدق :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كُئِيبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ^(١)

استشهد النحاس بيت الفرزدق السابق ، وموضع الشاهد فيه قوله : (حَتَّى كُئِيبٌ) حيث جاءت (حتى) حرف ابتداء وقد دخلت على الجملة الاسمية ، وعليه خرَّج النحاس قراءة نافع^(٢) في قول الله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾^(٣) برفع يقول ، حيث إن (حَتَّى) على هذه القراءة حرف ابتداء ، ورفع الفعل بعدها على الاستئناف ، وحين يرتفع الفعل بعدها يكون ما قبلها موجبا لما بعدها ، فالمراد في الآية الكريمة : وزلزلوا حتى أن رسول الله ﷺ يقول متى نصر الله ، فالسبب الذي أدى الفعل بعد حتى ، هو الزلزلة .

قال النحاس في معرض حديثه عن الآية الكريمة : (مذهب سيبويه في حتى أن الرفع فيما بعدها من جهتين ، فالوجه الأول في الرفع سرت حتى أدخلها : أي سرت فأدخلها ، وقد مضيا جميعا . أي كنت سرت فدخلت ، ولا تعمل حتى ها هنا بإضمار أن لأن بعدها جملة ، كما قال الفرزدق :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كُئِيبٌ تَسُبُّنِي ... البيت

(١) من بحر الطويل في ديوانه ٤١٩ / ١ ، والكتاب ١٨ / ٣ ، والمقتضب ٤١ / ٢ ، وشرح المفصل

١٨ / ٨ ، والمغنى ١٢٩ / ١ ، والخزانة ٤١٤ / ٥ .

(٢) يُنظر السبعة لابن مجاهد ١٨١ ، والحجة ١٣٢ / ٢ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢١٤ .

فعلى هذه القراءة بالرفع ، وهي أبين وأوضح معنى ، أي : وزلزلوا حتى الرسول يقول أي : حتى هذه حالة ، لأن القول كان عن الزلزلة غير منقطع منها ، والوجه الآخر في الرفع سرتُ حتى أدخلها على أن يكون السير قد مضى ، والدخول آت ، وحكى سيبويه : مَرَضَ حَتَّى مَا يَرَجُونَهُ (١) .

آراء النحاة في الشاهد :

مما هو متفق عليه عند النحاة ، أن من أقسام (حَتَّى) أن تكون حرفاً من حروف الابتداء ، فيستأنف بعدها الكلام ، كما يُستأنف بعد (أما) و (إذا) التي للمفاجأة ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر كما هو الحال في الشاهد ، والفعل والفاعل ، كما هو الحال في تخريج النحاة لقراءة نافع في الآية الكريمة ، إلا أنه يشترط كون المضارع المرفوع الواقع بعد حَتَّى حالاً نحو : سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال ، أو مؤولاً بالحال كما في الآية الكريمة ، إذ الفعل قد وقع ولكن يُقدَّر اتصافه بالدخول فيه ، فيرتفع ؛ لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال (٢) ، كما يُشترط أن يكون ما قبلها موجباً وسبباً لما بعدها ، وما يوجبه ما قبلها يجوز أن يكون عقيباً له ومتصلاً به ، كما يجوز ألا يكون متصلاً به ، إلا أنه مُستهلٌّ وموطأٌ بالفعل الأول (٣) ، فمن الأول ما ورد في الآية الكريمة ، إذ قد وجَّه النحاة ، ومنهم النحاس قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ الْآيَةَ ﴾ على ذلك ، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع عنها .

(١) الإعراب ١ / ٣٠٥ .

(٢) يُنظر الجنى الداني ٥٥٥ .

(٣) يُنظر شرح السيرافي ٩ / ٢٠١ .

ومن الثاني ما حكاه سيبويه من قولهم : مَرَضَ حَتَّى مَا يَرَجُونَهُ ^(١) .

وللشاهد الذي معنا ، شواهد أخرى مماثلة مثورة في كتب النحاة منها قول جرير :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمَجُّ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ ^(٢)

فحتى في البيت للابتداء ، ورُفِعَ ما بعدها بالابتداء وهو قوله (ماء) ،
و (أَشْكَلُ) الخبر .

ومنه أيضاً قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ ^(٣)

فحتى في البيت ابتدائية ورفع الاسم بعدها على الابتداء ، وهو قوله (الجيادُ) ، وجملة
(مَا يُقَدِّنَ) الخبر .

ومنه قول الشاعر أيضاً :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا ^(٤)

على رواية الرفع ^(٥) في (نعله) ، فحتى على هذه الرواية حرف ابتداء ، ورفع
النعل بالابتداء ، وجملة (أَلْقَاهَا) الخبر .

إلا أن الشاهد الذي معنا شاهد مشهور في هذه المسألة . والله أعلم .

(١) الكتاب ٣ / ١٨ .

(٢) من الطويل في ديوانه ١٤٣ ، وشرح المفصل ٨ / ١٨ ، والخزانة ٩ / ٤٧٧ .

(٣) من الطويل في ديوانه ٤١٩ ، والكتاب ١ / ٤١٣ ، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري ١ / ٤١٣ .

(٤) من الكامل بلا نسبة أوضح المسالك ٣ / ٣٦٥ ، والمغني ١ / ٢٤ ، والخزانة ٩ / ٤٧٢ .

(٥) يُرَوَى (نعله) في البيت بثلاثة أوجه ، فَيُرَوَى بالنصب والرفع والجر ، يُنظر شرح المفصل ٨ / ٣٠ .

حذف الفاء من جواب الشرط

قال حسان بن ثابت :

من يفعل الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللهُ مِثْلَانِ^(١)

استشهد النحاس بالبيت السابق نقلاً عن الأخفش ، وموضع الشاهد فيه قوله : (الله يشكرها) حيث حذف الفاء من جواب الشرط (الجملة الاسمية) ، والتقدير : فالله يشكرها ، وعليه فقد أجاز الأخفش ، أن يكون جواب الشرط في قول الله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾^(٢) ، هو قوله تعالى : ﴿ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ والفاء محذوفة ، والتقدير : فالوصية للوالدين .

قال النحاس : " قال الأخفش سعيد : فالوصية ثم حذف الفاء كما قال :

من يفعل الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللهُ مِثْلَانِ^(٣)

آراء النحاة في هذا الشاهد :

حذف فاء الجواب في (الجملة الاسمية) ، كما في هذا البيت ، فيه خلاف بين النحاة من حيث كونه ضرورة أو جائزاً في سعة الكلام :

(١) سبق تخريجه ص ٣٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٠ .

(٣) الإعراب ١ / ٢٨٢ .

١. مذهب سيويه^(١)، والزجاجي^(٢)، والمبرد^(٣)، وأبي حيان^(٤)، أن ذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر، ومن ثمَّ فإنَّ حذف الفاء من جواب الشرط في الشاهد الذي معنا من باب الضرورة عند هؤلاء، وتبعهم النحاس، فردَّ الاستشهاد بالبيت على ما ورد في الآية الكريمة حيث قال: (حذف الفاء لا يجوز عند سيويه إلا في ضرورة الشعر، ولا يحمل كتاب الله عز وجل إلا على الأغلب الأشهر)^(٥).

٢. مذهب الأخفش^(٦)، أن ذلك مما يجوز شعراً ونثراً، واحتج له بالآية الكريمة التي معنا، فجواب الشرط قوله تعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾، على تقدير حذف الفاء.

وبقراءة من قرأ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحَ كُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(٧)، "بها كسبت"^(٨) بدون فاء، وقد خرَّج أصحاب الرأي الأول، هذه القراءة على أن (ما) في الآية لأن الشرطية، بل هي موصولة^(٩) بمعنى (الذي)، وأجيب عن ذلك، بأن هذا بعيد؛ لأنه الحكم على هذا التقدير يكون مخصوصاً بالماضي^(١٠).

(١) الكتاب ١/٤٣٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/١٩٩.

(٣) المقتضب ٢/٧٢.

(٤) البحر المحيط ٢/٣٥.

(٥) يُنظر الإعراب ١/٢٨٢.

(٦) معاني القرآن ١/٣٥٠.

(٧) سورة الشورى آية ٣٠.

(٨) هي قراءة نافع وابن عامر ينظر البحر المحيط ٧/٦٨٧.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) الإعراب ٤/٨٣ بتصرف.

كذا استدلوا عليه بقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾^(١) .

فجواب الشرط هو قوله "إنكم لمشركون"، على تقدير حذف الفاء، والتقدير:
فإنكم لمشركون^(٢) .

وأقف موقفاً وسطاً بين هذين المذهبين ، فحذف الفاء من جواب الشرط الذي لا يصلح أن يكون جواباً لا يجوز ، إلا في ضرورة الشعر كما في الشاهد الذي معنا، أما إذا كان فعل الشرط ماضياً كما هو الحال في كل الشواهد التي أوردها أصحاب القول الثاني ، فحذفها جائز في سعة الكلام يسهله وقوع أداة الشرط على الفعل الماضي فهي لا تعمل في لفظه شيئاً، كما جاز رفع الفعل المضارع الواقع جواباً ، حين يكون فعل الشرط ماضياً ، فلا تعمل الأداة في لفظه . والله أعلم

(١) سورة الأنعام آية ١٢١ .

(٢) يُنظر الدر المصون ٦ / ٨٢ .

مجيء واو العطف زائدة في جواب لما

قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٍ^(١)

استشهد النحاس ببيت امرئ القيس السابق نقلاً عن الفراء ، وموضع الشاهد فيه قوله : " فَلَمَّا أَجَزْنَا ... وَانْتَحَى " ، ووجه الاستشهاد به : زيادة الواو في جواب لما ، والتقدير : فلما أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ انتحى ، وعليه أجاز الفراء أن يكون جواب إذا في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾^(٢) وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْوِلُنَا ... الْآيَةَ ﴿٩٦﴾ قوله (وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ) ، والواو زائدة ، وقد ردَّ النحاس الاستشهاد بهذا البيت على ما ورد في الآية الكريمة ، بناءً على عدم جواز ذلك عند البصريين ، واختار القول بأن يكون جواب إذا محذوفاً تقديره : قالوا يا ويلنا ، إذ حذف القول كثير ، حيث قال في حديثه عن الآية الكريمة : " فأما جواب إذا ففيه ثلاثة أقوال : قال الكسائي والفراء : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج اقترب الوعد الحق ، والواو عندهما زائدة ، وأنشد الفراء :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى

(١) من بحر الطويل في ديوانه ١٥ ، ومعاني الفراء ٢ / ٢١ ، والمقتضب ٢ / ٨١ ، والخزانة ١١ / ٤ ، والخبث : المتسع من بطن الأرض . والقفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض ، والعقنقل : المنعقد المتداخل .

(٢) سورة الأنبياء (٩٦ - ٩٧) .

المعنى عنده انتحى ، وأجاز الكسائي أن يكون جواب إذا : " فإذا هي شاخصة
أبصار الذين كفروا" ، والقول الثالث أن المعنى قالوا (يا ويلنا) ثم حذف قالوا ،
وهو قول أبي إسحاق ، وهو قول حسن ^(١) .

آراء النحاة في الشاهد :

مجيء واو العطف زائدة ، مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، أوردها
الأنباري في الإنصاف ^(٢) .

١ . مذهب الكوفيين جواز مجيء واو العطف زائدة ، مُخْرِجَةٌ عن العطف ،
دخولها كخروجها ، ووافقهم في ذلك الأخفش ^(٣) من البصريين ، وابن مالك ^(٤) ،
واحتجوا بأن ذلك قد جاء كثيراً في كتاب الله تعالى ، فاستشهدوا بالآية الكريمة
معنا ، وبقوله تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ^(١) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وُحِّتَتْ ^(٢) وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ^(٣) وَأَلْقَتْ مَا
فِيهَا وَتَحَلَّتْ ^(٤) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وُحِّتَتْ ^(٥) ﴾ ، وكذا بقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ^(٦) ﴾
وَوَدَّيْنَهُ ^(٦) ف (تله) هو الجواب ، والواو زائدة . كما استشهدوا على مجيئه في كلام
العرب بالشاهد الذي معنا ، وبقول الشاعر :

(١) الإعراب ٢ / ٨١ .

(٢) يُنظر الإنصاف (٢) .

(٣) الجنى الداني ١٦٥ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ / ٣٠ .

(٥) سورة الانشقاق الآيات ١-٥ .

(٦) سورة الصافات آية (١٠٣ - ١٠٤) .

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنِّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ الْفَاحِشُ الْخَبُّ (١)

فجواب الشرط قوله : قلبتم ، والواو زائدة .

٢. مذهب البصريين ، أن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته ما أمكن ، وأجابوا عن أدلة الكوفيين ، بأن الواو في شاهد النَّحَاسِ عاطفة على بابها على رأيهم ، والجواب محذوف ، وتقدير الكلام : فلما أجزنا ساحة الحَيِّ وانتَحَى بنا بطن ذي قفاف عقنقل خَلَوْنَا وَنَمْنَا (٢) ، وكذا تأولوا ما أورده الكوفيون من آيات على حذف الجواب ، فالتقدير في الآية الكريمة التي معنا : وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم وطابت نفوسهم (٣) .

والأرجح ، أن زيادة واو العطف ، قد ثبت بالنقل ، فلنا أن نحكم بجوازه ، فمما ورد من زيادتها زيادة ظاهرة ، ما أنشده الأَخْفَشُ ، وهو قول الشاعر :

فإِذَا وَذَلِكَ ، يَا كَبِيشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمَّةً بَارِقٍ بِخَيْالٍ (٤)

فالواو في قوله (فإذا وذلك) زائدة وزيادتها ظاهرة لأن إذا الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية يكون مبتدؤها متجرداً من حرف العطف (٥) .

(١) من الكامل للأسود بن يَعْفُرٍ في ديوانه ١٩ ، والإنصاف ١ / ٤٥٨ ، والأُمَالِي الشجرية ١ / ٣٥٧ ، والخزانة ٤ / ٤١٤ .

(٢) يُنْظَرُ الْخَصَائِصُ ٢ / ٢٢٢ ، والإنصاف ١ / ٤٥٨ .

(٣) يُنْظَرُ الْمَرْجَعَانِ السَّابِقَانِ ، والخزانة ١١ / ٤٤ .

(٤) من الكامل لابن مقبل في ديوانه ٢٥٩ ، والصحاح (لم) والخزانة ٤ / ٤٢٠ .

(٥) يُنْظَرُ الْخَزَانَةُ ١١ / ٤٤ .

والذي نراه هو حمل ما ورد في الآية الكريمة والشاهد الذي معنا على ما ذكره البصريون من حذف الجواب؛ لأنه وإن يكن قد ثبت النقل بزيادة الواو زيادة ظاهرة، كما مرَّ، فهو مخالف للقياس حيث إن الواو حرف وضع لمعنى في أصله، ولا يجوز التحول عن هذا الأصل ما لم يدع داعٍ إليه، وما ثبت من شواهد على زيادتها زيادة ظاهرة قليل جدًا، حتى عُد من الضرورة^(١)، وعليه فحمل الآية الكريمة وشاهد النَّحَّاس على حذف الجواب أولى فجواب لَمَّا في البيت محذوف، والواو عاطفة على أصلها، ومن ثمَّ فلا حجة فيه للكوفيين على زيادة واو العطف، إذ هو حمل على الأكثر في كلام العرب، كما مرَّ معنا في المبحث السابق.

والله أعلم.

(١) ينظر ضرائر الشعر ٧٢.

حذف جواب لو

قال الشاعر :

إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنِينِ الْخَوَالِي

استشهد النحاس نقلاً عن الأخفش بالبيت السابق ، وهو للشاعر عبيد بن الأبرص^(١) ، وموضع الشاهد فيه قوله (فلو في سالف الدهر ...) حيث حذف فعل الشرط لـ (لو) وجوابه ، والتقدير : فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك . وعليه أجاز النحاس أن يكون جواب لو في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ﴾^(٢) ، محذوف ، وتقديره : لرأيت أمراً عظيماً .

قال النحاس في معرض حديثه عن الآية الكريمة : (وجواب لو محذوف ، تقديره : لرأيت أمراً عظيماً ، وأنشد سعيد الأخفش :

إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنِينِ الْخَوَالِي^(٣)

آراء النحاة في الشاهد :

حذف جواب لو إذا دلَّ عليه المعنى كثير جائز^(٤) منه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ

(١) من بحر الخفيف في ديوانه ١١٣ ، وتفسير الطبري ، والمغنى ٢ / ٦٨ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٥٩ .

(٢) سورة الأنفال آية ٥٠ .

(٣) الإعراب ٢ / ١٩٠ .

(٤) يُنظر الارتشاف ٤ / ١٩٠٣ .

﴿سُتَطَعَتَ أَنْ تَبْنَعِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾^(١) ، أي فافعل ، وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانَ سِيرَتَ بِهِ الْجِبَالُ ... الْآيَةَ﴾^(٢) ، أي : لما آمنوا به ، وقوله تعالى : ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾^(٣) أي : لارتدعتم ، وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَفْتَدَىٰ بِهٖ﴾^(٤) أي : ما تُقْبَلُ منه ، وكذا قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾^(٥) أي : لأدر ككم ، وقوله تعالى أيضًا : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٦) أي : أعرضوا ، وغيره كثير ، ويكون هذا الحذف بليغًا حين يدل على التعظيم ، كما في الآية الكريمة معنا . وكما في قول الله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٧) ، والتقدير والله أعلم : لرأيت أمرًا عظيمًا .

إلا أن استشهاد النَّحَّاسِ بهذا البيت على حذف جواب لو ، فيه نظر ؛ لأن المحذوف في البيت فعل الشرط وجوابه معًا ، ففيه حذف أكثر من جملة ، ومقتضى الاستشهاد هو حذف جواب "لو" وحده لدلالة المعنى عليه ، ولعل النَّحَّاسِ استشهاد به لكون هذا الحذف قد تَضَمَّنَه الشاهد ، دون مراعاة كون هذا الجواب قد حذف مع فعل الشرط . والله أعلم .

(١) سورة الأنعام آية ٣٥ .

(٢) سورة الرعد آية ٣١ .

(٣) سورة التكاثر آية ٥ .

(٤) سورة آل عمران آية ٩١ .

(٥) سورة النساء آية ٧٨ .

(٦) سورة يس آية ٤٥ .

(٧) سورة الأنعام آية ٢٧ .

الفصل الثالث

أبرز سمات الاستشهاد عند النحاس

أبرز سمات الاستشهاد عند النحاس

بعد هذه الدراسة المستفيضة لشواهد النحاس الشعرية في إعرابه ، اتضحت لي خصائص تميزت بها استشهاداته ، وهي :

١ . تنوع مصادر شواهد ، فمنها ما أخذه مشافهة عن شيوخه ، ويتضح ذلك من خلال قوله : (أنشدني فلان) ، (وسمعت فلاناً ينشد) ، ومنها ما نقله عن كتبهم ، كقوله : (وأنشد سيبويه) ، (وأنشد الفراء) .

٢ . انفراده بأربعة شواهد لم ترد عند النحاة ، يدل على سعة اطلاعه على الشعر ، وحفظه لكثير منه ، وقد مكّنه من استنتاج بعض القواعد النحوية من أبيات لم يسبق للنحاة الاستشهاد بها .

٣ . لم يعتمد العصر ولا البداوة ، معياراً لقبول من يحتج بشعره ، فاحتجّ بشعر ذي الرّمة مع أن الأصمعي كان يلحّنه في أشياء من شعره ، وهو القائل فيه : " ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل ، في حوانيت البقالين " ^(١) كناية عن أنّه قد اختلطت لغته ، كما احتج بشعر أبي حيّة النّميري ، وهو من شعراء العصر العباسي .

٤ . كثيراً ما يُغفل نسبة الأبيات إلى أصحابها ، لكونها مشهورة ، ويكتفي بقوله : (وأنشد النحويون) ، (وأنشد سيبويه) .

٥ . تنوع شواهد في المسألة الواحدة ، في المواطن المختلفة .

(١) يُنظر الموشح ١٥٥ ، والمزهر ٢ / ٣٧٦ .

٦. قد يُورد النَّحَّاسُ أبياتاً نصَّ النَّحَاةَ على أنها من الضرورة الشعرية ، ولا صلة بين ما ورد فيها وما ورد في الآية الكريمة ، تأكيداً على أن ما عدّه النَّحَاةَ ضرورة ، لا ينبغي أن يُحمل عليه كتاب الله تعالى ، كاحتجائه بقول النَّجاشي :

وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

على حذف نون لكن . وقد نصَّ النَّحَاةَ على أنه من باب الضرورة ، لذا لم تحذف النون في الآية الكريمة موضع الاستشهاد ، كما حُذفت في البيت ، إلا أن غرض النَّحَّاسِ من إيراد له هو التأكيد على أن ما يعده النَّحَاةَ من الضرورة لا ينبغي أن يُحمل عليه كتاب الله .

٧. من شواهد ما هو حجة للغات لبعض القبائل ، كاحتجائه بقول الشاعر :

كَفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جودًا وأخرى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ

فحذف لام الفعل الناقص لغير الجزم ، كما هو في قوله (تُعْطِ) حجة لما نقله أبو عمرو بن العلاء ، على لغة هذيل كما ذكرنا في موطنه .

٨. حين يكون لشاهده رواية أخرى يسقط بها الاحتجاج بالبيت على ما ذكر ، فإنه يعقب ذلك بشاهد آخر يصح به الاحتجاج ، ففي احتجائه بقول الشاعر :

أَرَى مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنَ مِنِّي كما أَخَذَ السِّرَارُ مِنَ الْهِلَالِ

على إعراب (سنين) إعراب المفرد ، ذكر أن رواية سيبويه له (بفتح النون) ، ثم أعقب ذلك بشاهد آخر يحتج به على هذا ، حيث قال : (وأنشد سيبويه هذا البيت بفتح النون ، ولكن أنشد في هذا ما لا يجوز في غيره ، وهو قوله :

وقد جاوزت رأس الأربعين (١)

٩. قد تختلف رواية النّحاس في بعض شواهده عن رواية غيره من النّحاة ،
فهو يروي قول الشاعر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً

(ولا خلة) بالرفع ، والرواية المشهورة عند النّحاة (خلة) ، وبناءً على
اختلاف الرواية اختلف مقتضى الاستشهاد عنده بالبيت ، عما هو وجه الاستشهاد
عند النّحاة ، كما أوضحنا ذلك في موطنه .

١٠. يردُّ بعض الاحتجاج ببعض الشواهد لكونها مصنوعة ، كردِّ الاحتجاج
ببيت أبان اللّاحقي :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُضِيرُ الْبَيْتِ

على تعدية (فَعِل) ؛ لكونه مصنوع .

١١. من شواهد ما يؤيد قراءة قرآنية عدّها بعضهم قراءة شاذة ، ، فما يؤيد
قراءة الأعمش في قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ بحذف لام
الفعل الناقص (يَأْتِ) لغير الجزم ، ما احتج به وهو قول الشاعر :

كَفَّاكَ كَفًّا مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جودًا وأخرى تُعْطِ بِالسيفِ الدِّمَا

١٢. حين ينقل النّحاس المسألة وشاهدها عن غيره ، يزيد على تلك الشواهد

شواهد أخرى مما يوضح المسألة ويزيدها بياناً ، فحين ذكر تخريج الفراء ، لقراءة من قرأ ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ سورة النمل آية ٢٥ ، على أن المعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا ، كما قال الشاعر :

ألا يا اسلمي يا دار مَيَّ على البلى

أورد شواهد أخرى مماثلة منها قول الشاعر :

يا لعنةُ الله والأقوامِ كُلِّهِم

والمعنى : يا هؤلاء لعنةُ الله .

وحيث نقل قول الكسائي في تخريج قراءة من قرأ (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) بتشديد (إِنَّ) و (هَذَانِ) بالألف على أن (إِنَّ) تأتي بمعنى نعم ؛ احتجاجاً بقول ابن قيس الرقيات :

بكر العواذل في الصَّبُو حِ يَلْمَنَنِي وَأَلُوْمُهُنَّه
وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كِ وَقَدْ كَبَّرْتَ فَقُلْتَ إِنَّه

أورد شواهد أخرى مماثلة انفرد ببعضها أوردنا منها :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمَحِبِّ شِفَاءُ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللِّقَاءُ

١٣ . لم يكن النحاس دقيقاً في بعض استشهاداته ، وذلك على النحو الآتي :

أ- احتج بقول الشاعر :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادِ مِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

على حذف لام الفعل في الوصل لغير الجزم ، وعليه حمل قراءة ابن عباس في قول الله تعالى ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ بحذف الياء من يثنون ، والمحذوف في البيت هو الضمير (ياء المتكلم) ، في حال الوقف ، وفي الآية الكريمة المحذوف هو لام الكلمة في حال الوصل .

١٤ . يميل في شواهدة إلى التمسك بقياس شيوخ البصريين ، وقد بنوا أقيستهم على الأغلب الأشهر ، وضعفوا الشاذ و قبحوه ، ومن ثم فقد ردّ الاحتجاج ببعض الشواهد لكونها نادرة ، كردّه لشاهد الفراء :

فَلَمَّا أَحْزَنَّا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى

على زيادة الواو في جواب لَمَّا ، بناءً على عدم جواز ذلك عند البصريين .
وقد ردّ النَّحَّاس الاحتجاج بالبيت على هذه القراءة ، قائلاً : (هذا من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله عز وجل على شذوذ من الشعر .

١٥ . لم يكن النَّحَّاس بصرياً أو كوفياً في استشهاده ، وإن كان أميل إلى الرأي بصري ، فمن شواهدة ما يؤيد رأي الكوفيين تارة ، نحو احتجاجه بقول الشاعر :

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مَنْ عَجَبِ

وقول الآخر :

وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوِطٌ نَفَانِفِ

على جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، وهو رأي كوفي .

ومن شواهد ما يؤيد رأي البصريين ، نحو احتجاجه بقول الشاعر :

يَا أَبْتَاعَكَ أَوْ عَسَاكَ

على زيادة اللام في لعل ، فسقوطها في قوله (علك) دليل على أنها زائدة ، وهو رأي بصري .

١٦ . في شواهد ما حمل الشيء على ضده ، فقد احتج على أن تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام كان تكليماً على الحقيقة في قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ، بقول الشاعر :

امتلاً الحوض وقال قطني

وفيها أيضاً حمل للشيء على نظيره ، فقد عدّ الإقواء غلط منقول عن العرب نظيره الجر على الجوار كما ذكرنا فيما سبق .

١٧ . قد يختلف توظيف النحاس للشاهد عن توظيف غيره من النحاة له ، نورد على سبيل المثال احتجاجه بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتِغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

على حذف المبتدأ ، والتقدير (فمنها تارة أموت) في حين إنه شاهد للنحاة على حذف الموصوف وبقاء الصفة ، والتقدير (وتارة أموت فيها) ، فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها مقامه .

١٨ . يستشهد النحاس بالشاهد المشهور ، ولو كان قائله مجهولاً ، مع وجود شواهد أخرى مماثلة منسوبة لأصحابها ، كاحتجاجه بقول الشاعر :

فلا أَبَ وابْنًا مِثْلَ مروانَ وابنه إذ هو بالمجدِ اِزْتَدَى وتَأَزَّرَا

في العطف على اسم (لا) ، فهو شاهد مشهور عند النحاة إلا أن قائله مجهول وله شواهد مماثلة منسوبة لأصحابها ، ذكرناها في موطنه .

١٩ . حين يكون موضع الاستشهاد وجهًا جائزًا في العربية ، وهو مع جوازه يترجح عليه وجه آخر عند النحاة ، فإن النحاس يورد الشاهدين معًا ، من ذلك قوله في معرض حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ : (قرأ بعضهم (فيغفر لمن يشاء) ، وهي قراءة مروية عن ابن عباس ، وهي عند البصريين على إضمار (أن) وحقيقته أنه عطف على المعنى والعطف على اللفظ أجود كما قال :

ومتى ما يع منك كلامًا يتكلم فيجبك بعقل^(١)

٢٠ . حين يكون للشاهد أكثر من رواية ، فإن النحاس يعتمد الرواية المشهورة ، فمن ذلك احتجاجه بقول الشاعر :

فما كان قيسٌ هلكهُ هلكَ واحدٍ

على رفع (هلكه) بدلًا من (قيس) وعلى ذلك يكون (هلك) منصوبًا على أنه خبر (كان) ، ولهذا البيت رواية أخرى بنصب (هلكه) على أن يكون خبر كان ، ويكون (هلك) بدلًا من اسم كان ، إلا أن النحاس اعتمد الرواية الأولى ؛ لكونها مشهورة .

(١) الإعراب ١ / ٣٥٠ .

٢١. في احتجاجه ببعض الشواهد ما يُرَجِّح قول بعض المعربين عند اختلافهم في تأويل الآية الكريمة ، كاحتجاجه ببيت زهير :

لها متاعٌ وأَعوانٌ غَدَوْنَ لها قَتَبٌ وَغَرَبٌ إِذَا ما أُفْرِغَ أَنْسَحَقًا

على رفع المبتدأ بإضمار خبر ، حيث رفع قوله (قتب) مرفوع على إضمار خبر ، والتقدير فيها قتبٌ ، وبناءً على استشهاده ، فقول الأخفش في أن التقدير في قول الله تعالى ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُرَاهِمَ ﴾ منها مقام إبراهيم ﴿ منها مقام إبراهيم هو أصح الأقوال .

٢٢. من شواهد ما يُرَجِّح رأيًا نحويًا ، وينقض آخر ، كنقضه رأي الفراء في أن (من) موصولة في قوله تعالى ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ ... الآية ﴾ من ثم جيء بـ (هو) ليُخبر عن (من) الاستفهامية بالجملة ، وقد نقض ذلك النحاس حين احتج بقول عمر بن أبي ربيعة :

مَنْ رَسُوْلٌ إِلَى الثَّرِيَا بَأَيِّ ضَقْتُ ذَرَعًا بِهِجْرَهَا وَالْكِتَابِ

وكاحتجاجه بقول ذي الرُّمَّة في جواز حذف الفاعل دون رافعه .

وَحُقِّ لَمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ يُوقُّهُ الَّذِي نَصَبَ الْجَبَالَ

والله أعلم

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن تمت دراسة هذا القدر المقرر من شواهد النَّحَّاس في إعرابه ، أورد فيما يلي أبرز نتائجها :

١ . كثرة الشواهد الشعرية في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس يدل على اعتداد النَّحَّاس بالسماع الشعري ، وهو منهج يعتمد على شواهد من كلام العرب .

٢ . انفراد النَّحَّاس بشواهد لم يسبق للنحاة الاحتجاج بها ، مما يثري الشواهد النحوية كلُّ في بابهِ .

٣ . أن اللاحقين لأبي جعفر النَّحَّاس قد استفادوا من هذه الشواهد ، كابن الشجري ، وابن يعيش ، والبغدادي .

٤ . لا يشترط في (لا) العاملة عمل ليس ، أن تكون نافية للوحدة .

٥ . يجوز في (ربما) المكفوفة أن تليها الجملة الاسمية قياساً على (إنما) .

٦ . تحذف لام (لعل) تشبيهاً لها بالفعل .

٧ . يصح الوصف بإلا سواء أصبح بها الاستثناء أم تعذر كمات ذهب إلى ذلك

سيبويه .

٨ . صواب رأي من قال أن (إن) تأتي بمعنى نعم خلافاً لأبي عبيدة .

٩ . معاملة الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يُعامل في حالة النصب

من الضرورات ، التي ترد فيها الأشياء إلى أصولها إذ إن الأصل تحريك المعتل لولا ما فيه من الاستثقال .

١٠. إعراب (سنين) إعراب المفرد سائغ من حيث القياس ، إذ فيه حمل فرع على أصل من جهتين ، فالإفراد هو الأصل والجمع فرع عليه ، كما أن الأصل هو الإعراب بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليه .

١١. إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به بالحركات الظاهرة ، لغة ثانية وثابتة عن العرب بنقل الثقات ، إلا أنها ليست عامة مشهورة .

١٢. يترجح قول الجمهور بأنه إذا ارتفع الاسمان بعد (كان) ففي كان ضمير الشأن ، ويسقط قول من قال إن (كان) في هذه الحالة ملغاة .

١٣. لا وجه لاعتراض ابن مالك على أن (كان التامة) لا تدل على الحدث ، إذ إن مقصد سيبويه هو الحدث المقيد الذي يدل عليه الخبر .

١٤. مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة ليس من الضرورة الشعرية .

١٥. لا يشترط في خبر "من" الاستفهامية أن يكون جملة خلافاً للفراء .

١٦. يترجح قول الأخفش في أن "مقام" يترجح في قول الله تعالى : ﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُبْرَاهِيمَ ﴾ في محل رفع مبتدأ بإضمار خبر ، بناءً على ما أورده النحاس من شواهد .

١٧. ويجوز حذف حرف النداء إذ وليه فعل أمر ، أو ما جرى مجراه ؛ لكثرة وقوع النداء قبلها .

١٨. يجوز حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان الجواب مما لا يصلح كونه جواباً إذا كان الشرط ماضياً .
١٩. إسكان آخر المضارع المتصل بالضمير الغير جازم لغة من لغات العرب أو هم بنوعيتهم .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
سورة البقرة		
١٦١	٢	﴿لَارِيَبَ فِيهِ﴾
٧٢	٦	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
١٦٢	٢٠	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّا اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
٢٧٣	٣٨	﴿هُدَاىِ﴾
٣٤٤	٤٢-٤١	﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِإِِبَتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَاتَّقُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾
٢٤١	٤٦	﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ﴾
٨٦	٨٥	﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾
٩٣	٨٥	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءَ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا....﴾
١٠٥	٩٥	﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾
٢٤٤	٩٨	﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١١٥	١٣٣	﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَايَكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًُا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ... ﴾
٣٠٢	١٦٥	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ ﴾
٢٣٧	١٧٧	﴿ وَالْمُؤَفَّقُ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾
٢٦٨	١٧٧	﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَن ءَامَنَ ﴾
٣٤٩	١٨٠	﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾
٢٩٧	١٨٥	﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾
٣٤٣	١٨٨	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا ﴾
٢٦٧	١٨٩	﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَن اتَّقَى ﴾
٢١٨	١٩٦	﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾
١٤٨	١٩٧	﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ... ﴾
٣٤٧	٢١٤	﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾
٢٨٧	٢١٧	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢١٨	٢٢٩	﴿الطَّلِقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾
٢٤٢	٢٣٠	﴿أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾
٢٢٢	٢٣٣	﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾
١٣٠	٢٣٤	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.....﴾
٤٣	٢٥٣	﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ...﴾
٢٥٣	٢٦٠	﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَا تَيْنَكَ سَعِيًّا﴾
٣٢٦	٢٧١	﴿وَإِنْ تُخَفُّوهَا وَتَوَثُّوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ...﴾
٢٢٢	٢٦٨	﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾
١٧٤	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾
٣٢٨	٢٨٢	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾
١٤٥	٢٨٢	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ.....﴾
٣٢٦	٢٨٤	﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة آل عمران		
٢٧٦	٩	﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾
١	١٨	﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾
٢٠٨	٣٧	﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾
٣٥٧	٩١	﴿ وَلَوْ أَفْتَدَىٰ بِهِ ﴾
١٢٦	٩٧	﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا قَامَ بَرَاهِيمَ ﴾
٣٣٨	١٢٠	﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَّا يَضُرُّكُمْ ﴾
١٨٨	١٤٣	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾
١٤٦	١٧٣	﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ﴾
١٤٦	١٨٠	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ أَلَهُمْ ﴾
٢٧٧	١٨٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾
٣٠٥	١٩٣	﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة النساء		
٢٩١	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
٢٥٦	٤	﴿ فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾
٢٩٩	٤٣	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ ... ﴾
٣٤٠	٧٨	﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾
٣٥٧	٧٨	﴿ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ﴾
٣٢١	٩٤	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّنُوا ﴾
٨٩	١٠٩	﴿ هَذَا أَنْتُمْ هَتُّوْا لَآءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾
٢٩٢	١٢٧	﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ... ﴾
٢٣١	١٢٨	﴿ وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾
٣٠٦	١٥٩	﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِنْدِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾
٢٣٥	١٦٢	﴿ لَنْ كِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾
٢٦٣	١٥٧	﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاعَ الظَّنِّ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٣١	١٦٣	﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾
٢١٤	١٦٤	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾
٢٣٠	١٦٤	﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾
٢٢٧	١٧٠	﴿فَعَامِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾
٢٢٦	١٧١	﴿أَنْتَهُمْ خَيْرًا لَكُمْ﴾
سورة المائدة		
١٤٦	٨	﴿أَعِدُّوا لَهُمْ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾
٣١٢	٢٠	﴿يَنْقَوْمُوا أَذْكَرُوا﴾
١٩٦	٢٣	﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾
١٣٧	٦٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ...﴾
٢٣٩	٧١	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾
١٩٥	٧١	﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الأنعام		
٣٥٧	٢٧	﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾
٣٥٧	٣٥	﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْغِي نَفْقًا فِي الْأَرْضِ ﴾
٦٤	٨٠	﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحِبُّونِي فِي اللَّهِ ﴾
٣٥١	١٢١	﴿ وَإِنِ اطَّعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾
٢٠١	١٢٣	﴿ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ﴾
٢٦٩	١٦٢	﴿ وَمَحْيَايَ ﴾
سورة الأعراف		
٢٢٢	١٦	﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لَأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾
١٧٣	٢٠	﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مُلَكِينَ ﴾
٢٦٠	٥٩	﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾
١٠٩	١٣٠	﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَّصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ .. ﴾
٢٢١	١٥٥	﴿ وَأَخْبَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٣٢٦	١٨٦	﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ ﴾
٢١٧	٤٥٧	﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْتَمِينَ ﴾
سورة الأنفال		
٣١٨	٧	﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ ﴾
١٧٦	٣٥	﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً ﴾
٣٥٦	٥٠	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ اتَّوَفَى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَآذُنَهُمْ ﴾
٥٨	٥٩	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾
٢٩٧	٦٤	﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
سورة النوبة		
٢٣٢	٦	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾
٣٢٤	١٥ - ١٤	﴿ قَتَلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾
١٦٧	٢٤	﴿ قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة هود		
٣٣٣	٥	﴿الْأَيْمَانُ يَنْتَوْنَ صُدُورَهُمْ﴾
٣١٧	٢٨	﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكُومًا﴾
٢٢٢	٦٠	﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾
٢٤٨	٦١	﴿وَالِى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾
١٣٥	٩٣	﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾
٣٣٢	١٠٥	﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾
١٤٢	١١١	﴿وَإِنْ كَلَّمَا لِيُوقِنَهُمْ﴾
سورة يوسف		
٣٥	١	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾
٩٩	٣١	﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾
١٥٣	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
١٩١	٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جِنَّةً﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٩٤	٨٥	﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُوْنَا تَذَكُرُ يُوْسُفَ ... ﴾
سورة الرعد		
٣٥٧	٣١	﴿ وَلَوْ أَن قُرْءَانَا سِيرَتِ بِهٖ الْجِبَالُ ... ﴾
١٢٦	٣٥	﴿ أَكُلْهَآ دَائِمٌ وَّظَلْهَآ ﴾
سورة إبراهيم		
٢٧١	٢٢	﴿ بِمُصْرِحَاتٍ ﴾
٣٢٩	٣١	﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾
٢٧٣	٤٧	﴿ مُخْلِفَ وَعَدِهِ رُسُلَهُ ﴾
٢٨٥	٦٨ - ٦٩	﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَعَّفَ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَكَمًا ﴾
سورة الحجر		
٤٦	٢ - ١	﴿ الرَّتَلِكَ ءَايَاتِ الْكِتَابِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾
٢٩٢	٢٠	﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ ﴾
٦٢	٥٤	﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَا تَبَشَّرُونَ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإسراء		
﴿ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ ... ﴾	١٠٢	٧٩
سورة الكهف		
﴿ كَلَّمَا الْجِنِّينَ إِذْ أَنْتَ أَكْلَاهَا ﴾	٣٣	١٢١
﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾	٤٨	٢٤١
﴿ مَا كُنَّا نَبْعَثُ قَارِئًا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾	٦٤	٣٣٥
﴿ مَا لَمْ نُحِطْ بِهِ خَيْرًا ﴾	٦٨	٢٠٧
سورة مريم		
﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾	٢٩	١٨٦
سورة طه		
﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾	١٧	٩١
﴿ إِنَّ هَذَا لَسَّحَرَانِ ﴾	١٨	٣٨
﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَأَذَابَلَهُمْ وَعَصِيَّهُمْ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُمْ تَسْعَى ﴾	٦٦	٢٨٧
﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِرِزْقِكَ لَزَامًا ﴾	١٢٩	٢٩٩

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الأنبياء		
١٩٨	٣	﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾
٥٦	٢٢	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾
٣٥٢	٩٧ - ٩٦	﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ (٩٦) وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنبُيَلِنَا..... ﴾
سورة النور		
٢٤٠	٢٥	﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾
سورة الفرقان		
١٩٦	٨	﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾
٢٠٧	٢٥	﴿ وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا ﴾
٣٠٨	٢٨	﴿ يَنبُيَلَتِي ﴾
٢٥٣	٧٧	﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الشعراء		
٧٢	٢٢	﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾
١٨٢	١٩٧	﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَتُو بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾
سورة النمل		
٢٤٩	٢٢	﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ ﴾
٣١٢	٢٥	﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾
سورة سبأ		
١٤١	٤٨	﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمَ الْغُيُوبِ ﴾
سورة يس		
٣٥٧	٤٥	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾
سورة الصافات		
٣٥٣	١٠٣	﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَقَلَّ لِلْجَبِينِ ﴾
سورة ص		
١٩٣	٣٢	﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزمر		
﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾	١٧٣	١٤٦
﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي ﴾	٥٦	٣١١
سورة الشورى		
﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾	٣	٢٠٢
﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾	٤٣	١٤٦
سورة الزخرف		
﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾	٨٠	٢٤٢
سورة النفاين		
﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾	٧	٢٤١
سورة الحاقة		
﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾	٢-١	٨٤
﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾	٢٠	٢٤١

الصفحة	رقمها	الآية
سورة نوح		
٢٠٨	١٧	﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾
سورة المزمل		
٢٠٧	٨	﴿ وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾
سورة القيامة		
١٩٣	٢٦	﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾
الانشقاق		
٣٥٣	٥ - ١	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ① وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ② وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ③ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ④ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾
سورة الفجر		
٣٣٥	١٥	﴿ رَبِّيَ أَكْرَمَنِ ﴾
٣٣٥	١٦	﴿ رَبِّيَ أَهْنَنِ ﴾
سورة القارعة		
٨٤	٢ - ١	﴿ الْقَارِعَةُ ① مَا الْقَارِعَةُ ﴾
سورة النكاثر		
٣٥٧	٥	﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
٢٠٣	« أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله » .
٤٠	« إن المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، إن الأنصار قد فضلونا ، إنهم آوؤنا ، وفعلوا بنا وفعلوا ، فقال : أستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن ذلك » .
١١٢	« اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » .
٧٢	« وإن زنى ؟ وإن سرق ؟ ، فقال : وإن زنى وإن سرق » .
١٦٣	« وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم » .

فهرس الأمثال وأقوال العرب

فهرس الآثار

الصفحة	المثل
١٨٢	ما أهرَّ ذاناب إلا شر

فهرس أقوال منسوبة إلى رجال في عصر الاحتجاج

الصفحة	القائل	القول
٤٠	ابن الزبير	إن وراكبها
١٦٣	جبير بن مطعم	كاد قلبي أن يطير
١٩٨	وائل بن حجر	ووقعنا ركبناه إلى الأرض

فهرس أقوال منسوبة إلى العرب

الصفحة	القول
١٩٣	إذا كان غداً فأتني
١٩٣	أرسلت السماء
١١٠	أقمت عنده سنيناً يا هذا
١٩٧ - ١٩٥	أكلوني البراغيث
٢١٣	إنه لمنحار بوائكها
١٤٠	إنهم أجمعون ذاهبون
٣١٩	قول بني تميم : يعلمهم
١٦٩	كان أنت خيرٌ منه
٣٣٦	ما أدر ولا أبال
١٥٤	ما بمنطلقٍ زيدٌ
٢٦١	ما جاءني غيرك
٢٩٢	ما فيها غيره وفرسه
٢٢٤	مررتُ زيداً

الصفحة	القول
٣٤٧	مرض حتى لا يرجونه
١١٠	مضت له سنين يا هذا
٢٤٤	من عرفات يا هذا
١٤٦	من كذب كان شراً له
٢٧٩	هذا جحر ضبّ خرب
٢٤٦	هذه قرشياتُ
٢٤٦	هذه مسلماتُ مقبلَةٌ
٣٠٤	وما منها مات حتى رأيتَه
٣١٠	يا قومٌ لا تفعلوا

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القافية
باب الهمزة	
فهرس الهمزة المضمومة	
١٨٠	ماءُ [حسان بن ثابت]
٢٩٦	هباءُ [الشماخ بن ضرار]
١٧٧	الشتاءُ [الربيع الفزاري]
٢٩٦	المعزاءُ [الشماخ بن ضرار]
٣٨	- اللقاء
فصل الهمزة المكسورة	
٤١	- برجائي
باب الباء	
فصل الباء الساكنة	
٢٠٩	الخصبُ [القطامي]
فصل الباء المفتوحة	
٢٠١	كتابها [الفرزدق]

الصفحة	القافية
٢٥٠	عذابا -
١١٣	حسابا [سعيد بن قيس الهمذاني]
٢٥٧	تحلبا [ربعة بن مقروم]
فصل الباء المضمومة	
١٥٣	أبُ [همام بن مرة أو ضمرة بن جابر]
٣٢٢	تشبُ [ذو الرمة]
٢٨١	ندبُ [ذو الرمة]
١٩٨	أقاربه [الفرزدق]
٢٧٦	عقاربُ [النابغة الذبياني]
٢٢٨	عربُ [ذو الرمة]
٧٤	يلعبُ [الكميت]
١٠٥	مطلبُ [عبيد الله بن قيس الرقيات]
١٧٤	أشهبُ [مقاس العائدي]
٣٨	قريبُ [سعد الغنوي]

الصفحة	القافية
٢٥٦	تطبُّ [المخبل السعدي]
فصل الباء المكسورة	
٢٠٢	السحائبِ [أبو فراس الحمداني]
١١١	القبابِ -
١٣٥	الكتابِ [عمرو بن أبي ربيعة]
٢٩٠	عجبِ -
٣١٤	صحبي [الكميت]
٣٥٦	الخبِ [الأسود بن يعفر]
١٩٠	العرابِ -
٢٢٠	نشِبِ [عمرو بن معد يكرب]
٣١٧	مستحقبِ [امرؤ القيس]
٢٧٨	الذنبِ [أبو الغريب النصري]
باب الجيم	
فصل الجيم المفتوحة	
٢٨٤	تأججًا [عبيد الله الجعفي]

الصفحة	القافية
٤١	الخمجا [ساعدة الهذلي]
باب الحاء	
فصل الحاء المضمومة	
٢٠٠	الطوائحُ [الحارث بن نهيك أو نهشل بن حري أو المهلهل]
١٥٨	براحُ [سعد بن مالك]
٩٦	قادحُ [تميم بن مقبل]
	أكدحُ [تميم بن مقبل]
فصل الحاء المكسورة	
١١٣	ملحةٌ -
باب الدال	
فصل الدال المفتوحة	
١٣٧	شردا [الأعشى]
١١٣	مردا [الفرزدق]
٥٨	فاحمدا [الأعشى]

الصفحة	القافية
٩٦	مجيدا [خداس بن زهير]
١٤٢	الحديدا -
١١٣	السيدا [الصمة القشيري]
فصل الدال المضمومة	
٢٩٩	مهندُ [جرير]
٢١٢	فديدُ [زيد الخيل]
٢٧٨	الأسودُ [النابغة الذبياني]
١٢٨	محصدُ [ذو الرمة]
فصل الدال المكسورة	
٩٨	أحدُ [النابغة الذبياني]
٢٥٠	عطارِدُ -
٣٢٣	تقدُ [الفرزدق]
١٠٧	الأزندُ [جرير]
١٦٤	برودُ [أبو زيد الطائي]
٢٧٨	مزودُ [النابغة الذبياني]

الصفحة	القافية
٣٧	أسيد [خالد بن جعفر]
باب الرء	
فصل الرء الساكنة	
١٨٩	البشر -
٧٠	تتنظر [امرؤ القيس]
فصل الرء المفتوحة	
٣١١	جاره [الأعشى]
٢٥٧	جهارا -
١٨٥	أصبرا [امرؤ القيس]
٩١	أقترأ [الكميت]
١٤٩	تأزرأ [الربيع الفزاري]
٢٢٩	المطرا [الربيع بن ضبع الفزاري]
٦٠	تذكرأ -
٨٤	أظهرأ [عبد الله الجعفي]
٨١	مسرورأ [عدي بن زيد]

الصفحة	القافية
٨١	بالدهورًا [عدي بن زيد]
٨١	الفقيرا [عدي بن زيد]
فصل الرء المضمومة	
٢٦٧	إدبارُ [الخنساء]
٣٨	الغادرُ -
٣٢٧	حرامُ [النابغة الذبياني]
١٧٧	حمامُ [خداش بن زهير]
٣٢٧	سنامُ [النابغة الذبياني]
٤٨	المهارُ [أبو داود الإيادي]
٣٣٠	الزواجرُ -
١٠٠	الفاخرُ [الأعشى]
١٥٢	صدرُ [جرير]
٣١٢	القطرُ [ذو الرمة]
١٧٧	متساكرُ [الفرزدق]

الصفحة	القافية
١١٥	الصدورُ [العباس بن مرداس]
٣٠٢	مطورُ [الفرزدق]
٥٣	يتغيرُ -
٢٠٣	مطيرُها [توبة بن حمير]
فصل الرء المكسورة	
٣١٢	جارِ -
٢١٠	الأقدارِ [أبان اللاحقي]
٣٣٦	إعساري -
١٣٤	بسوارِ -
٢٣٥	الأزرِ [الخرنق بنت هفان]
٢٣٥	الجزرِ [الخرنق بنت هفان]
٧٥	مضرِ [عمران بن حطان]
٢٠٢	النواضِرِ -
٨٦	نفره [امرؤ القيس]

الصفحة	القافية
٧٣	منقرٍ [الأسود بن يعفر]
٧٩	السمير [العرجي]
٤٥	المقادير [العبدى]
باب الصاد	
فصل الصاد المضمومة	
١١٧	- خميص
باب الضاد	
فصل الضاد المكسورة	
٣١٥	الأرض [أبو نخيلة]
٢٧٣	المرضي [الأغلب العجلي]
باب العين	
فصل العين الساكنة	
٨٤	- تقارع
٣٠١	يطع [سويد بن أبي كاهل]

الصفحة	القافية
فصل العين المفتوحة	
١٧٧	الوداعا [القطامي]
٣٦	رفعه [الأضببط بن قريع]
١٥١	نقوعا -
فصل العين المضمومة	
١٢٧	سابعُ [النابغة الذبياني]
٣٣٨	تصرعُ [عمرو بن خثارم البجلي]
٢٦٩	مصرعُ [أبو ذؤيب الهذلي]
٢٢٠	الزعازعُ [الفرزدق]
٣٤٦	مجاشعُ [الفرزدق]
١٢٧	خاشعُ [النابغة الذبياني]
٢٧٣	أجمعُ -
١٦٧	أصنعُ [العجير السلولي]
٣٢١	تقنعُ [أبو ذؤيب الهذلي]

الصفحة	القافية
فصل العين المكسورة	
١٤٩	[أنس بن العباس بن مرداس] الراقع
باب الفاء	
فصل الفاء المضمومة	
٢٨٩	[لرجل بن بني أسد] يخلفوا
١٢٨	[الفرزدق] مجلف
٢٩٠	[مسكين الدارمي] نفانف
١٦٩	[سحيم عبد بني الحسحاس] معروف
فصل الفاء المكسورة	
٢٨٠	- كاسف
باب القاف	
فصل القاف المضمومة	
٢١٨	- صديق
٨٨	[يزيد بن مفرع الحميري] طليق

الصفحة	القافية
فصل القاف المفتوحة	
١٢٦	انسحقا [زهير بن أبي سُلمى]
٢٤٩	عروقا -
فصل القاف المكسورة	
١٣٧	شقاقي [بشر بن خازم الأسدي]
١٥٣	العتيق -
باب اللام	
فصل اللام المفتوحة	
٣٢٨	تبالا [أبو طالب أو الأعشى أو حسان بن ثابت]
١٩١	الجبالا [ذو الرُّمّة]
٧٤	عدلا [المتنبّي]
١٨٥	الأصلا [عروة بن أذينة]
١٦٤	أفعلّه [امرؤ القيس]
٢٢٦	أسهلا [عمرو بن ربيعة]

الصفحة	القافية
فصل اللام المضمومة	
١٠٨	عاجلُ -
٣٠٨	رجلُ [الأَعْشى]
٢٠١	يعذلُ [أمية بن أبي الصلت]
٢١٧	نزُلُ [الأَعْشى]
٢٥٢	مفاصلهُ [زهير بن أبي سلمى]
٣٤٨	أشكُلُ [جرير]
٢٥٣	ذليلُها [الأَعْشى]
٢٦٥	عاملهُ [الفرزدق]
٢٢٣	العملُ -
١٤٧	الأولُ [القطامي]
١٧٠	مبذولُ [هشام بن عقبة]
٢٢٤	السولُ [الراعي النميري]
١٠٦	تغولُ [جرير]

الصفحة	القافية
فصل اللام المكسورة	
٢٣٨	أمثالي [امرؤ القيس]
٢٤٤	عالي [امرؤ القيس]
٢٣٨	السعالي [أبو عائد الهذلي]
٩٤	أوصالي [امرؤ القيس]
٢٦٠	أوقال [أبو قيس بن الأسلت]
٢٠٦	إذلال [امرؤ القيس]
١٠٩	الهلال [جرير]
٣٠٠	المال [امرؤ القيس]
٣٥٤	بخيال [ابن مقبل]
٤٣	فضل [عمرو بن مالك النجاشي الحارثي]
٦٤	واغل [امرؤ القيس]
٣٢٤	-
٣٥٢	عقنقل [امرؤ القيس]

الصفحة	القافية
٣٢١	[قيس بن خفاف البرجمي] فتجمل
٦٦	- باهل
باب الميم	
فصل الميم الساكنة	
٢٣٨	- اللجم
٢٣٨	- المزدحم
١٢٤	- نعم
فصل الميم المفتوحة	
٣١٤	[المرقش] دائماً
٣٣٢	- الدَّما
٣٦	[نافع الغنوي] أتقدماً
٢٨٧	[عبدة بن الطيب] تهدمًا
٢٤٩	[النابغة الجعدي] العرماً
٢٤٩	[الأعشى] فعاماً
٢٥٧	- مذمماً

الصفحة	القافية
فصل الميم المضمومة	
٢٢٤	حرامٌ [جرير]
٥٦	بغامها [ذو الرمة]
٤٦	يدومٌ [عمر بن أبي ربيعة]
٢١٢	كلومٌ [لبيد بن ربيعة]
٣٧	شريمٌ -
٣٤٢	عظيمٌ [أبو الأسود الدؤلي]
٤٩	مقيمٌ [أبو داود الإيادي]
١٧٠	حميمٌ [عبد بن قيس بن خفاف البرجمي]
فصل الميم المكسورة	
١١٨	كرامٌ [أبو طالب]
١٨٤	كرامٌ [الفرزدق]
١٨٧	الإسلامٌ [الفرزدق]
٧٧	الأيامٌ [جرير]
٣٠٨	جرثمٌ [زهير بن أبي سلمى]

الصفحة	القافية
١٠٧	الدم -
١٤٢	[ابن صريم الشكري] السّلم
باب النون	
فصل النون الساكنة	
٣٢٣	[الأعشى] يأتين
فصل النون المفتوحة	
٣٨	[عبيد الله بن قيس الرقيات] إنّه
٣٠١	[كعب بن مالك] إيانا
٣٨	[عبيد الله بن قيس الرقيات] ألو مهنة
٩٧	[الخليفة بن بزار] تكونه
١١٨	[زياد بن واصل] الأينا
١١٨	- الأخينا
٩٠	[أبو عائد الهذلي] الحزينا
١٦٠	- حصينا

الصفحة	القافية
فصل النون المضمومة	
١١٣	بنينُ [لأحد أولاد علي بن أبي طالب أو سعيد بن قيس الهمداني]
فصل النون المكسورة	
١٢١	أنيّ -
٥٢	الفرقدانِ [عمر بن معد يكري]
٣٤٨	بأرسانِ [امرؤ القيس]
١٤٣	حقانِ -
٣٤٩	مثلانِ [كعب بن مالك]
٧٣	بثمانِ [عمر بن أبي ربيعة]
٣٠٤	بشنِ [النابغة الجعدي]
١١١	آخرينِ -
١٠٩	الأربعينِ [سحيم الرياحي]
٣٠٢	أمينِ [عبد الله بن همام]
٦١	تخوفيني [أبو حية النميري]
٦١	فليني [عمرو بن معد يكر ب]
١١٤	أبيينِ [ذو الإصبع العدواني]
١١٣	النيينِ [الفرزدق]

الصفحة	القافية
باب الهاء	
فصل الهاء المفتوحة	
٣٤٨	ألقاها -
باب الياء	
فصل الياء المفتوحة	
٢٧٥	الوصيا [أبو الأسود الدؤلي]
١٩٤	راضياً [سوار بن مضرب]
١٥٦	واقياً -
٢٠٢	واقيةً [عمرو بن ملقط]
١٥٦	ناهيأ [عبد بن الحسحاس]
١٨٦	ثاويأ [أبو تمام]
٢٧٥	هويأ [أبو الأسود الدؤلي]
فصل الياء المكسورة	
٢٨١	بسيّ [الخطيئة]

فهرس الأرجاز

الصفحة	القافية
باب الهمزة	
٤٥	المثى [لامرأة بن عقيل]
٢٩١	مائها [أبو وجزة السعدي]
باب الباء	
١٤٣	أخلب [رؤبة بن العجاج]
باب التاء	
٣٦	لماتها
باب الحاء	
١٦٢	يمصحا [رؤبة بن العجاج]
باب الدال	
١١٩	واحدة -
	السواد [رؤبة بن العجاج]
باب الراء	
١٨٩	البشر -

الصفحة	القافية
باب السين	
٥٣	العيسُ [عامر بن الحارث «جران المود»]
باب الضاد	
٢٦٩	بالمرضي [الأغلِب العجلي]
باب الطاء	
٢٥٢	التقاطًا [نقادة الأَسدي]
باب العين	
٢٠٩	اتباعًا [رؤبة بن العجاج]
٣٤٠	تصرع [عمرو بن خثارم البجلي]
باب اللام	
٢٣١	ظليل [أحيحة بن الجلاح]
باب الميم	
٢٥٤	نائمًا [بعض نساء العرب]
باب النون	
١٢٢	وصني [رؤبة بن العجاج]
٢١٤	- قطني

فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	البيت
١٠٨	مَوَالِي كَبَاشِي العُوسِ سُحَّاحِ
١٤٥	إِذَا نُمِّي السَّفِيهِ جَرَى إِلَيْهِ

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
أبان اللاحقي	٣٦٣، ٢١٦، ٢١٣
ابن أبي الربيع	١٤١
ابن الحاجب	٥٦، ٢٧
ابن الشجري	٣٧٠، ١٦٣، ١١٧، ٣٩
ابن الطَّراوة	٢٢٦، ١٧١
أبو جعفر النحاس	نظراً لكثرة وروده ، لم أفهرس له : الأعلام
ابن جنِّي	٣٠٨، ٣٠٨، ٢٤٩، ١٨١، ١١١، ١٠٠، ٩٦، ٤٥
ابن خياط العلكي	٢٣٨
ابن سيده	٩٩، ٢٠
ابن صريم اليشكري	١٤٥
ابن عامر	٨٨
ابن عباس	٣٣٩، ٣٣٦، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٦٧، ٣٦٥، ١٩٠، ١٢٩، ١١٩
ابن عصفور	٣٢١، ١٩١
ابن عطية	١٠٠

الصفحة

الاسم

٣	ابن عقيل
٢٤٤، ٢٠٦	ابن كثير
١٣٤، ١٣٠، ١٢٦، ١٢٥، ١٠١، ٤٨، ٣٨، ٣٣، ٢٧، ٢٤	ابن مالك ...
٣٣٤، ٣٣٢، ٣٢٠، ٣٨٠، ٣٧١، ١٩٥، ١٨٩، ١٧٥، ١٦٦، ١٦٣، ١٥٩	
٧٥، ٧٢	ابن محيصة
٣٤٢، ٢٩٦، ١٦٢، ١٠١، ٩٦، ٦٦، ٣	ابن هشام
٣٧٠، ٣٠٨، ٢١١، ١٦٦، ١١١، ٩٦، ٤٨، ٣٩	ابن يعيش
٣٤٤، ٢٨٠	أبو الأسود الدؤلي
٣١٦، ٣٧، ٣٦، ٢٤، ٢٢، ٢٠	أبو البركات الأنباري
٢٧٨، ٢٠٠، ١١٧، ١٠٠، ٢٧	أبو البقاء العكبري
١٠١	أبو السَّمال
٣٦٢، ٣٢٠، ٢٧٦، ١٦٦، ٢٤	أبو عمرو بن العلاء
٢٨٢	أبو الغريب النصري
١٧٥، ١٤١	أبو بكر السَّراج
٢٧٦، ٢٥٧، ١٦٤، ١١٧، ٦٤، ٤٨، ٢٤، ٢٠، ٧	أبو حيان الأندلسي ...

الصفحة

الاسم

- أبو حية النُميري ٦٩، ٦٢
- أبو ذؤيب الهذلي ٣٢٤، ٢٧٣
- أبو عائذ الهذلي ٢٤١
- أبو عبيد القاسم بن سلام ٣٣٧، ٤٠، ٤
- أبو عبيدة معمر بن المثنى ٢٧٠، ٢٣١، ٢٣٠، ٨١، ٤٠
- أبو علي الفارسي ٢٣١، ١٨٥، ١٨٠، ١٤١
- أبو قيس الأنصاري ٢٦٣، ١٤٨
- أبو وجزة الفقعسي ٢٩١
- أبي ٣٤٥، ١٢٩
- أحمد العسقلاني ٢٤٦
- الأخفش الأوسط .. ٧، ١٨، ٣٨، ٤٠، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٣، ١٤٦، ١٦٢،
١٩٨، ٢٢٦، ٢٤٧، ٣٥١، ٣٦٨، ٣٧١
- الأخفش الصغير ١٨
- الأشموني ١٦٧، ١٦٦، ١٢٥، ٣٣
- الأصمعي ٣٦١، ٢٠٥، ١٦٦، ٢٦، ٢٥، ٢٤
- الأضبط بن قُريع ٦١، ٣٦، ٧

الصفحة

الاسم

٥٠	الأعرابي
٣٢٨	الأعرج
٣١٤، ٣١٢، ٢٤٩، ٢٢٠	الأعشى
٢١٤، ٢٧	الأعلم الشتمري
٣٦٣، ٣٣٩، ٢٨٥، ١٨٦، ٥٩	الأعمش
٢٧٦، ٢٧٣	الأغلب العجلي
٢٤٧، ٢٤٢، ٩٥	امرؤ القيس
١٥١	أنس السلمى
٢٠	بدر الدين الزركشى
١٣٩	بشر بن خازم الأسدي
١٣٢	تميم بن مقبل
١٩٥	جبير بن مطعم
٢٧٠	الجرجاني
٢٩٧، ٢١٤، ٢٠٦	الجرمي
٣٥٠، ٢٩٩، ١٥٥، ١١٠، ١٠٧، ٧٨	جرير
٢٠٣	الحارث بن نهيك

الصفحة

الاسم

٣٣٣، ٣٣١، ١٧٩	حَسَّان بن ثابت
٥٣	حَضْرَمِي بن عامر
١٧٩	خَدَّاش بن زهير
٢٣٨	الْخَرْنَق بنت هفان
١٥٧، ١٤٥، ٦٣	الْخَلِيل
٢٧٠	الْخُنْسَاء
١١٥	ذو الإصْبَع العدواني
٣٦١، ٣١٥، ١٩٤، ١٦٩، ١٦٧، ١٣٠، ٢٥	ذو الرُّمَّة
٢٠٩، ١٦٥، ٣٥	رؤْبَة بن العجاج
٢٣٢، ١٥١	الرَّبِيع الفزاري
٣٠٨، ١٨٤، ٩٧، ٦٦	الرَّضِي
١٩، ١٨	الزبيدي
٤٠	الزبير بن العوام
٢٧٥، ٢٧١، ٢٤٨، ٢٤٠، ١٦٢، ١٠١، ٥٥، ٤٠، ٧	الزَّجَاج
١٩١	الزركشي
١٩١، ١٨٢، ١٤٣، ١٤٠، ١٢٩، ١١٢، ٩٦، ٥٥، ١٧	الزَمْخَرِي

الصفحة

الاسم

٣٦٨، ٢٥٥، ٣١١، ١٢٨	زهير بن أبي سلمى
٢٩٧	الزِّيَادِيّ
١٦٣	زيد بن علي
١١٠	سحيم الرِّياحي
١٦١	سعد القيسي
٢٤٠	السَّمين الحلبي
٥٣	سوار بن المضرب
٥٦، ٥٥، ٥٣، ٤٧، ٤٥، ٤٠، ٧، ٥، ٣	سيبويه
١٤٠، ١١٩، ١١٧، ١١١، ١٠٧، ٩٥، ٨٢، ٧٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٥٧	
٣٧١، ٣٦١، ٣٥٢، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٢، ١٨١، ١٧٤، ١٦٧	
٢٠٦	السيدة عائشة رضي الله عنها
٢٤٣، ٢١٤، ١٥٩	السيرافي
٢٨، ٢٦، ٢٤	السيوطي
٢٩٦	الشلوبين
١٧٦	الصَّبَّان
٣٤٢	طلحة بن سليمان

الصفحة

الاسم

- عاصم ٣٤٢، ٢٤٤، ٢٠٣، ١٨٦
- عبد القادر البغدادي ٣٧٠، ٢٨١، ١٦٦، ٥٨، ٥٠، ٣٩، ٢٧
- عبد الله بن مسعود ٢١٠
- عبد قيس البرجمي ٣٢٤
- عبيد الله الجعفي ٢٨٨
- عبيد الله بن قيس الرقيات ٣٦٤، ١٠٦، ٤٠، ٣٩
- عبيد بن الأبرص ٣٥٨
- العجير السلولي ١٦٩
- عدي بن الرقاع العاملي ٢٥١
- عدي بن زيد ٢٣٢
- العسكري ٢٠٥
- علي بن أبي طالب ٣٣٣، ٣٣١
- عمارة بن عقيل ٢٨١
- عمر بن أبي ربيعة ٣٦٨، ٢٢٩، ١٣٥، ٧٤، ٤٧
- عمر بن الخطاب ١٩١
- عمرو بن معد يكرب ٦٩، ٦٥، ٦٢، ٥٣

الصفحة

الاسم

٢٠٢	عمرو بن ملقط
٢٤	الفارابي
١٣٥، ١٢١، ١١٦، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ٩٥، ٨٢، ٥٤ ...	الفراء ...
٣٦٤ ، ٣٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٦٣ ، ٢٢١ ، ١٩٤ ، ١٥٧ ، ١٥٢ ، ١٣٧	
	٣٦٨، ٣٦٥
٣٤٨، ٢٠١، ١٩٨، ١٩٠، ١٨٧، ١٨٣، ١٧٨، ١٣٠، ١٠٨	الفرزدق
٢٧	الفيومي
٨٨	قالون
٨٩	القتبي (ابن قتيبة) علي بن سليمان
١٩٦، ٢٠، ٧	القرطبي
١٨٥، ١٧٩، ١٥٠	القطامي
٢٧٧، ٢٧٦	قُطرب
٢٣٩، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٣٠، ١٩٥، ١٧١، ١٤٦، ٣٨، ١٣	الكسائي
	٣٦٤، ٣١٨، ٣١٧، ٣٠٦، ٣٠٤
٣٠٤	كعب بن مالك
٣١٧، ٧٥	الكميت
٢٦١، ٢٥٩	المازني

الصفحة

الاسم

المالقي ١٩٥، ١٠٠، ٣٣

المُبرِّد ١٧٥، ١٤١، ١٣٣، ١٢٨، ١١٣، ١٠٠، ٦٦، ٤٨، ٢٤، ١٨

٣٣٣، ٣٣٢، ٣٢٠، ٢٦١، ٢٤٨، ٢١٤

المتنبي ٧٥

مجاهد ١٢٩

المخبَّل السعدي ٢٥٩

مسكين الدارمي ٢٩٤

مقَّاس العائذي ١٧٤

مكي بن أبي طالب ٢٢٠

المهلل ٢٠٣

النابغة الذبياني ٣٠٧، ٢٨٢، ٩٩

الفنوي ٣٦

نافع ٦٤

النجاشي الحارثي ٣٦٢، ٤٤

نَفْطَوِيه ٢١٨

النمر بن تولب العلكي ٢٣٢

نهشل بن حري ٢٠٣

الصفحة

الاسم

٢٥١	يحيى بن وثاب
٢٤٦	يزيد بن الفيض
٨٩	يزيد بن مفرغ الحميري
١٨	اليزيدي
٨٤، ٨١	يعقوب بن الحضرمي
٢٢٢، ١٥٣	يونس

فهرس المصادر والمراجع

- الإتقان في علم القرآن ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار ابن كثير بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م . ب . ت .
- الأحرف السبعة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د/ عبد المهيمن طحان ، دار المنار جدة للنشر والتوزيع ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، ود / رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الأصول في النحو ، لمحمد بن السري بن سهل ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، جامعة بغداد ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، دراسة وتحقيق : د/ محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨٤ م .

- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق : لجنة من الأدباء ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
- الأغاني النحوية ، أمالي ابن الحاجب ، لعمر بن عثمان بن الحاجب ، مكتبة النهضة العربية ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : د / أحمد فرات صبحي ، مطبعة كلية الآداب - استانبول ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- الأمالي الشجرية ، هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات ، تحقيق ودراسة د / محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- أمالي القالي ، لأبي علي القالي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ب . ت ، ط .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلي بن يوسف بن إبراهيم القفطي ، بتحقيق محمد أبو الفضل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .
- الانتصار لسيبويه على المبرّد ، أبي العباس أحمد بن محمد ، بتحقيق د / زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق د / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، وبحاشيته عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت . ب. ط .
- بدائع الصنائع ، لابن القيم الجوزية ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، ب . ت .
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع عبيد الله القرشي الأشبيلي ت ٨٨ هـ
- البيان والتبيين ، لعمر بن بحر بن محبوب الكناني ، بتحقيق وشرح د/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ ت - ١٩٩٨ م .
- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، شرح أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- التحرير والتنوير ، لابن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، ب . ت ، ط .
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري . تحقيق عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . ب . ت .
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : حسن هنداوي ، الرياض - دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لمحمد بن عبد الله ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- تفسير ابن كثير المعروف بمعالم التنزيل ، لعبد الله بن كثير الداري ، مطبعة المنار ، القاهرة ، ١٩٢٦ م - ١٣٤٧ هـ . ب . ت .
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور ، عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- تهذيب اللغة ، للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ، محمد بن جرير ، ضبط وتعليق محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى بدون تاريخ .
- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي ، بتحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

- الجمل في النحو ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري .
- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد ، مجلس دار المعارف العثمانية ، الهند
١٣٥١هـ ، ١٩٣٢م . ب . ت .
- الجنبي الداني في حروف المعاني ، للحسن بن سالم المرادي ، تحقيق
د/ فخر الدين قباوة ، ود/ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،
الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب ، تأليف : السيد أحمد الهاشمي ،
مطبعة دار السعادة بمصر ، الطبعة السادسة ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد ،
بتحقيق : محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -
١٩٩٧م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتصحيح :
يوسف الشيخ محمد ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤١٥هـ -
١٩٩٥م .
- حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق
د/ عبد الحميد هندراوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ -
٢٠٠٤م .

- حجة القراءات السبع ، لأبي زرعة ، تحقيق : عامر صلاح وآخرين ، مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهو ، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- حماسة أبي تمام ، تحقيق : عسيلان بن عبد الله عبد الرحيم ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- حماسة البحري ، لأبي عبادة البحري ، تحقيق محمد نبيل طريعني ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- الدر المنشور ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت ، ب . ت ، ط .
- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجليل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- الدرر اللوامع ، للشنقيطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، مطبعة كروستان ، ١٣٢٨هـ .
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ديوان ابن مقبل ، شرح مجيد طراد ، دار الجليل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، مكتبة النهضة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ، ب . ت .
- ديوان أبي داود الإيادي ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة إحسان عباس ، مكتبة الحياة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٥٩م .
- ديوان أبي فراس الحمداني ، ب . ت ، دار القلم العربي ، حلب ، ٢٠٠٠م .

- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت ، تحقيق : د/ حسن باجودة ، دار التراث ، القاهرة ، ب . ط وتاريخ .
- ديوان أحيحة بن الجلاح ، تحقيق : حسن محمد أحمد ، نادي الطائف الأدبي ، السعودية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ديوان الأخطل التغلبي ، شرح مجيد طراد ، دار الجليل ، بيروت .
- ديوان الأسود بن يعفر ، تأليف : حمودي القيسي ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، الطبعة الأولى ، ب . تاريخ .
- ديوان الأعشى ، تحقيق : كامل سليمان ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، دون تاريخ .
- ديوان الحجاج ، تحقيق : عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، ب . ط .
- ديوان الحطيئة ، ب . ت ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ديوان الخرنق بنت هفان ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، ب . ت ، ط .
- ديوان الخنساء ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م ، ب . ت .
- ديوان الراعي التُّميري ، تحقيق / انبهرت فابيرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .

- ديوان العَرَجِي ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ،
ب.ت .
- ديوان الفرزدق ، تحقيق : علي ضابط فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ديوان القُطامي ، تحقيق : محمود الربيعي ، الهيئة المصرية للكتاب ، ب.ط .
- ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ، ضبط وتصحيح الدكتور جمال طالب ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- ديوان المخبل السعدي ضمن ديوان الهذليين ، الدار القومية ، القاهرة ،
١٣٨٥ هـ - ١٩٦٩ م .
- ديوان المرار الفقعسي ، ضمن شعراء أمويون ، تأليف : نوري حمودي القيسي ،
عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ديوان النابغة الجعدي ، منشورات المكتب الإسلامي ، دمشق ، الطبعة الأولى
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، ب.ت .
- ديوان النابغة الذبياني ، جمع وشرح وتكميل وتعليق : محمد الطاهر ابن عاشور ،
المكتبة التونسية ، ب.ط .
- ديوان النمر بن تولى العكلي ، جمع وتحقيق الدكتور : محمد نبيل طريفي ن دار
صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

- ديوان الهذليين ، تأليف : زكريا عناني ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٩ م .
- ديوان امرئ القيس ، دار بيروت - ١٩٥٨ م ، ب . ت .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق : سجيح جامع الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق : حسن عزة ، مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ديوان تأبط شراً ، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ديوان جران العود النّميري ، تحقيق كارين صادر ، دار صادر ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٩ م .
- ديوان جرير ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الدار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ديوان حسّان بن ثابت ، المركز الثقافي اللبناني ، الطبعة الأولى ، دون تاريخ ، ب . ت .
- ديوان ذي الرّمّة ، تحقيق : عبد القدوس أبو صلاح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ب . ط .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح وتقديم : عبد الله مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ديوان عمران بن حطّان ، ضمن ديوان الخوارج ، تحقيق : عباس إحسان ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م .
- ديوان عمرو بن معدي كرب ، مجمع اللغة ، دمشق ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م . ب . ت .
- ديوان عنتره ، المركز الثقافي اللبناني ، الطبعة الأولى بدون تاريخ ، ب . ت .
- ديوان قيس بن الخطيم ، ت : ناصر الدين الأشد ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٣٨١هـ ، ١٩٦٣م .
- ديوان كثير عزة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، ب . ت .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، ب . ت ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، تحقيق : عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الرّدُّ على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، ب . ت ، دار الاعتصام بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٩هـ - ١٩٧٩م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخزّاط، دار القلم ، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود بن عبد الله الحسيني ، ب . ت ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د/ عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن عبد الرحمن ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن محمد ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، مطبعة الغربي الحديثة - النجف الطبعة الأولى ١٩٧٤م .
- شرح أبيات سيبويه ، ليوسف بن أبي سعيد ، تحقيق الدكتور : محمد الأبيح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للأشموني علي بن محمد ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابا الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
- شرح التسهيل ، لمحمد بن عبد الله ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، ب . ت ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ، بدون تاريخ .
- شرح الجمل ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق ، صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون (العينية) ، بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح الرضي علي الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة فايو يونس ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- شرح القوائد التسع الطوال ، لمحمد بن قاسم الأنباري ، ب . ت ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي أحمد بن محمد ، تحقيق : عبد السلام هارون وآخرين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- شرح ديوان زهير أبي سلمى ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : حنا الفاخوري ، دار الميل بيروت ، ب . ط .
- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبد الرحمن ، لجنة التراث العربي ، مكتبة الحياة للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .
- شرح كتاب سيويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : الجزء الأول : د / رمضان عبد التواب ، د / محمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- الجزء الثاني : د / رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- الجزء الخامس : أ.د / محمد عويني عبد الرؤوف ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- الجزء السادس : أ.د / محمد عوني عبد الرؤوف ، مطبعة دار الكتب القومية ، القاهرة ١٤٣٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- الجزء السابع : أ.د / أحمد عفيفي ، أ.د / مصطفى موسى ، مطبعة دار الكتب القومية ، القاهرة ١٤٣٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- الجزء الثامن : أ.د / شعبان صلاح ، أ.د / عبد الرحمن عمر ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

- شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب بيروت ،
ب . ت ، ط .
- شرح المفضليات ، لعلي بن عبد الله ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٣٩٧هـ -
١٩٧٧م .
- الشعر والشعراء ، لعبد الله بن مسلم ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ،
مصر ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل ، ب . ت ، لجنة أحياء التراث ، المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ .
- صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج ، ب . ت ، تحقيق ، دار الفكر ، بيروت ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، الطبعة
الثانية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : محمد
أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- العقد الفريد ، لابن عبد ربه الأندلسي ، شرحه وضبطه ، أحمد أمين
وعبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دون تاريخ .
- غاية النهاية ، لشمس الدين ابن الجزري ، ب . ت ، دار الكتب العلمية ،
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- غريب الحديث ، لأبي عبيد الظروي ، تحقيق : محمد عبد المعيد خان ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكانى ، ب . ت ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- الكامل في اللغة والأدب ، لمحمد بن يزيد ، تحقيق : محمد شحاته إبراهيم ، المكتبة الفيصلية ، بدون تاريخ .
- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .
- الكشف ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق : محمد عبد المفيد خان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ط ، ب . تاريخ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ط و تاريخ .
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : محي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- كنز العمال ، لعلي الهندي ، مكتبة التراث الإسلامي ، سوريا ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين ، دار الذكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، ب . ت .
- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ١٩٧١م - ١٣٩٠هـ ، ب . ت .
- مجاز القرآن ، للقاسم بن سلام ، عارضة بأصوله وعلّق عليه : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨٨م .
- مجالس العلماء ، لأبي إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي للطبع والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق ، د/ علي النجدي ، و د/ عبد الفتاح شلبي ، لجنة إحياء التراث ، الإسلامي ، القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية أبي محمد عبد الله بن عطية ، ب . ت ، دار العلوم ، الدوحة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٩١م .
- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة علي بن إسماعيل الأندلسي ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، المكتبة الفيصلية ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- مختصر ابن كثير ، لعبد الله بن كثير الداري ، تأليف محمد راجح كريم ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- مختصر أبي داود ، لسليمان بن داود الطيالسي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٣١هـ .

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين عبد الرحمن ، شرح أحمد جاد وآخرون ، الجليل ، بيروت ، ب . تاريخ .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- مسند ابن حنبل ، للإمام أحمد حنبل ، ب . ت ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ودراسة : حاتم صالح الضامن ، ب ، ت ، ط .
- المصباح المنير ، للفيومي ، مكتبة لبنان ، ب ، ت ، ط .
- مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار ، ضبطه وعلق عليه : سعيد اللحام ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- معاني القرآن ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري ، تحقيق وشرح : د / عبد الجليل شلبي ، دار الكتب ، بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة ، تحقيق : د / عبد الأمير أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ب . ط ، تاريخ .
- معاني القرآن ، ليحيى بن زياد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ب . ت .

- المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد شاكر ، عبد السلام هارون ، الطبعة السادسة ، بدون تاريخ .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد ، تحقيق : محمد عبد الخالق غزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ب . ط ، ب . ت .
- المقرب ، لعلي بن مؤمن الإشبيلي ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوادى ، وعبد الله الجبوري ، رئاسة ديوان الأوقاف ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧١م .
- النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين ابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، ب . ت .
- النكت في تفسير سيبويه ، للأعلم الشتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين عبد الرحمن ، تحقيق وشرح ، د/ عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، لعلي بن عبد العزيز ، تصحيح : أحمد عارف بن الحاج ، مطبعة محمد علي صبيح ، ١٩٤٨م .
- وفيات الأعيان ، لأحمد بن محمد ، ب . ت ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
تمهيد : كلمة موجزة عن أبي جعفر النَّحَّاس ومؤلفه "إعراب القرآن" .	١٨
معنى كلمة شاهد في اللغة وفي اصطلاح النحويين	٢٠
الدراسات التي قامت حول الشواهد قديماً وحديثاً	٢٦
الفصل الأول : شواهد المفردات	٣٠
المبحث الأول : شواهد الحروف	٣١
أولاً: الحروف العاملة	٣٢
توطئة	٣٣
زيادة اللام في لعل	٣٥
مجيء إن بمعنى نعم	٣٨
حذف نون لكن لإلتقاء الساكنين	٤٣
رب المكفوفة بـ(ما) لا تليها الجملة الاسمية إلا في ضرورة الشعر	٤٦
ثانياً: الحروف المهملة	٥٠
توطئة	٥١
إلا بمعنى غير	٥٢
حذف نون التوكيد مع إرادتها	٥٨
حذف نون الوقاية للتخفيف	٦١

الموضوع	الصفحة
حذف همزة الاستفهام لوجود دليل عليها	٧٠
المبحث الثاني: شواهد الأسماء	٧٦
الإشارة بأولئك إلى الجمع غير العاقل	٧٧
الإظهار في موضع الإضمار	٨٠
حذف الضمة من هاء الضمير لثقلها	٨٦
مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول	٨٨
المبحث الثالث: شواهد الأفعال	٩٣
حذف النافي مع فتىء	٩٤
الأصح في حاشا التنزيهية أنها فعل	٩٨
الفصل الثاني: شواهد قضايا الإعراب	١٠٢
المبحث الأول: شواهد إعراب الأسماء	١٠٣
المعرب والمبنى	١٠٤
إعراب المنقوص	١٠٥
إعراب سنين إعراب المفرد	١٠٩
جمع (أب) جمع سلامة	١١٥
إفراد "كلتا" مع إرادة التثنية	١١٩

الموضوع	الصفحة
الابتداء والخبر	١٢٥
الرفع بالابتداء بإضمار خبر	١٢٦
حذف المبتدأ	١٣٠
خبر "من" الاستفهامية	١٣٣
النواسخ	١٣٦
العطف على اسم إن بعد استكمال الخبر	١٣٧
إعمال "أن" المخففة	١٤٢
إضمار اسم إن دون أن يسبق له ذكر لدلالة الكلام عليه	١٤٥
العطف على اسم لا النافية للجنس إذا تكررت	١٤٨
العامل في خبر ما العاملة عمل ليس	١٥٣
إعمال لا عمل ليس	١٥٨
حذف "أن" من خبر كاد	١٦٢
اسم كان "ضمير الشأن محذوف"	١٦٦
مجيء كان التامة	١٧١
مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة شذوذاً	١٧٥
زيادة كان وسطاً	١٨٤

الموضوع	الصفحة
الفاعل	١٩٠
حذف الفاعل لدلالة فعله عليه	١٩١
جمع الفعل والفاعل مجموع	١٩٥
الرفع على الفاعلية بإضمار فعل	٢٠٠
المفاعيل	٢٠٥
حمل مصدر فعل على مصدر فعل آخر يوافق في المعنى	٢٠٦
النصب على المفعولية بصيغة حذر	٢١٠
المصدر المؤكد لفعله	٢١٤
النصب على المفعولية بإضمار فعل بعد إما التخييرية	٢١٧
النصب على نزع الخافض	٢٢٠
النصب على المفعولية بفعل مضمّر دلّ عليه ما قبله	٢٢٦
النصب على إضمار الفعل "الاشتغال"	٢٢٩
النصب على القطع	٢٣٥
وقوع أن وصلتها مفعولي حسب	٢٣٩
المنوع من الصرف	٢٤٣
إعراب جمع المؤنث السالم المسمى به إعراب ما لا ينصرف	٢٤٤
ما يجوز صرفه وعدم صرفه من الأسماء	٢٤٨

الموضوع	الصفحة
الحال	٢٥٢
نصب المصدر في موضع الحال	٢٥٣
التمييز	٢٥٤
تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف	٢٥٦
الاستثناء	٢٥٩
الاستثناء بغير	٢٦٠
الاستثناء المنقطع	٢٦٣
الإضافة	٢٦٦
حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه	٢٦٧
في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم	٢٦٩
إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الثاني على سبيل المجاز	٢٧٣
حذف التنوين من اسم الفاعل لغير الإضافة	٢٧٦
الجر على الجوار	٢٧٨
التوابع	٢٨٣
إبدال الفعل من الفعل	٢٨٤
بدل الاشتمال	٢٨٧
العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض	٢٩٠

الموضوع	الصفحة
العطف حملاً على المعنى	٢٩٦
التقديم والتأخير المتعاطفين في الجملة الشرطية	٢٩٩
الأسماء الملازمة للنعته	٣٠١
حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامها	٣٠٤
النداء	٣٠٧
نداء المضاف إلى ياء المتكلم	٣٠٨
حذف المنادى	٣١٢
المبحث الثاني: شواهد إعراب الفعل	٣١٦
إسكان حرف الإعراب من الفعل لغير الجزم في الوصل والفصل	٣١٧
الجزم بإذا	٣٢١
العطف على جواب الشرط	٣٢٤
جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة	٣٢٨
حذف لام الفعل الناقص لغير الجزم	٣٣٢
رفع الفعل المضارع المسبوق بمضارع مجزوم	٣٣٨
نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية	٣٤٢
المبحث الثالث: شواهد إعراب الجمل ومواقعها	٣٤٥
الجملة الاستئنافية بعد حتى	٣٤٦

الصفحة

الموضوع

- ٣٤٩ حذف الفاء من جواب الشرط
- ٣٥٢ مجيء واو العطف زائدة في جواب إذا
- ٣٥٦ حذف جواب لو
- ٣٥٩ الفصل الثالث: الخصائص التي تميزها الشاهد النحوي عند النَّحَّاس
- ٣٦٨ الخاتمة
- ٣٧١ الفهارس